المدينة المنورة

في

(دفاتـر المهمـة العثمانيـة)

(٩٦٣ - ١٠٨٩هـ / ١٥٥٥- ١٦٧٨م)

(الترجمة من الحرف العثماني إلى العربي)

ترجمـة وإعـداد

أ . د . غيثان بن علي بن جريس

د . أنـعـم بـن محـمـد الكـبـاشـي

أ . ناصـر بـن أحـمـد الـعِـمَـاري

الطبعة الأولى : (١٤٤٨هـ / ٢٠٢٦م)

المدينة المنورة في (دفاتر المهمة العثمانية)

(٩٦٣ - ١٠٨٩هـ/١٥٥٥- ١٦٧٨م)

(الترجمة من الحرف العثماني إلى العربي)

ترجمة وإعداد

أ.د. غيثان بن علي بن جريس

د. أنعم بن محمد الكباشي

أ. ناصر بن أحمد العِمَاري

الطبعة الأولى

١٤٤٨هـ/ ٢٠٢٦م)

عنوان الكتاب :	المدينة المنورة في دفاتر المهمة العثمانية (٩٦٣ - ١٠٨٩هـ / ١٥٥٥ - ١٦٧٨م)
المقاس :	١٧ × ٢٤ سم
عدد الصفحات :	٥٢٨ صفحة
اسم المؤلف :	أ . د : غيثان بن علي بن جريس وأخرون ..
ايميل المؤلف :	Email:ghithanjris@gmail.com (أبها- المملكة العربية السعودية)
رقم الطبعة :	الطبعة الأولى : ١٤٤٨هـ / ٢٠٢٦م
رقم الإيداع :	١١٩٠٣ /٢٠٢٦
الترقيم الدولي :	٩ - ٣٨٠ - ٩٧١ - ٩٧٧ - ٩٧٨

دار ديوان العرب للنشر والتوزيع - مصر - بورسعيد

تليفون : 00201211132879 - 00201030502390

بريد الدار : mohamedhamdy217217

المدير العام : د . فادية محمد هندومة

التنسيق الداخلي ، وتصميم الغلاف : نبيل كمال - ت : 00966 559852754

بسم الله الرحمن الرحيم



شكر وتقدير

نشكـــر الأستـــاذ

عوض بن مشبب بن عبد الله العميس

رئيس مجلس إدارة شركة العميس الطبية

الـذي ساهـم في ترجمة وطباعـة ونشر هذا العمـل العلمي الخاصـ بأرض الحجاز، وبخاصة المدن المقدسة، ونسأل الله أن لايحرمه اجر مابذل وقدم [1].

---

(١) يُعد الأستاذ عوض بن مشبب بن عبد الله العميس من الشخصيات التي جمعت بين العمل التربوي والاستثمار الصحي والخدمة المجتمعية، وأسهمت خلال عقود من الزمن في دعم القطاع الصحي وتطوير خدماته في جنوب المملكة العربية السعودية.
بدأ مسيرته العلمية بالتخرج في معهد المعلمين عام (١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م) ، ثم عمل في مجال التعليم مدرسًا لعدة سنوات، قبل أن يواصل دراسته في الكلية المتوسطة للمعلمين، التي تخرج فيها عام (١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م) . واستمر في أداء رسالته التربوية والتعليمية سنوات عديدة، حتى عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م) ، حيث تقدم بطلب التقاعد المبكر ليتفرغ للعمل الخاص ويبدأ مرحلة جديدة من العطاء والإنجاز.
وفي المجال الاستثماري والصحي، اتجه إلى تأسيس المشروعات الطبية وتطويرها، فافتتح مستوصف العميس بخميس مشيط عام (١٤١١هـ / ١٩٩١م) ، الذي شكل نواة لانطلاقة مجموعة العميس الطبية. ثم اشترى عام (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م) مستوصف الزايدي بمدينة جازان، في خطوة أسهمت في توسيع نطاق الخدمات الصحية التي يقدمها.
وفي عام(١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م) افتتح مستوصف العميس الطبي بمحافظة أحد رفيدة، ثم استحوذ في عام (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م) على المستشفى الأهلي بمحافظة صبيا، مواصلا بذلك مسيرة التوسع والتطوير في القطاع الصحي. وفي عام (١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤م) تحقق أحد أبرز مشروعاته بافتتاح مستشفى العميس بمدينة جازان بسعة مائة سرير، ليكون إضافة مهمة للخدمات الطبية في المنطقة.
ولا تزال مسيرة التوسع والنمو مستمرة بفضل الله تعالى، حيث تتطلع شركة العميس الطبية إلى تنفيذ مشروعات صحية جديدة في عدد من مناطق المملكة العربية السعودية ، ومن أبرزها مشروع مستشفى العميس بمدينة الرياض، بما يواكب مستهدفات التنمية الصحية ويعزز جودة الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين والمقيمين.
وإلى جانب نشاطه المهني والاستثماري، كان للأستاذ عوض العميس حضور فاعل في خدمة المجتمع والعمل الوطني؛ إذ شغل عضوية لجنة أسر شهداء الواجب، وعضوية لجنة أصدقاء المرضى، كما كان عضوًا في المجلس البلدي بمحافظة أحد رفيدة، وعضوًا في لجنة تراحم، وأسهم من خلال هذه اللجان في دعم المبادرات الاجتماعية والإنسانية. ويتولى حاليًا رئاسة مجلس إدارة شركة العميس الطبية، مواصلا مسيرته في التنمية الصحية وخدمة المجتمع .ونسأل الله لنا وله التوفيق والسداد، وصلاح الأقوال والأعمال، والإخلاص والاستقامة في الظاهر والباطن، وأن يبارك في جهوده وينفع بها.وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .(ابن جريس).

الفهرست العام لمحتويات الكتاب

أولاً

تقـــديم

تقديـــــم

الحمـدُ للّه ربِّ العالـمين، المتفـرِّد بالكمـالِ، المتصرِّف في شـؤون خلقه بحكمة وعدلـه، الـذيَ له الملكُ ولـه الحمدُ وهَو على كلّ شيءٍ قديـَـر، نحمده سبحانه على سوابغ نعمه، ونشكره على جزيل عطائه وإحسانه، ونسأله مزيدًا من فضله وتوفيقه، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم .

وأشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، شهادةً نرجو بها النجاة يوم الدين، وأشهـد أن محمدًا عبده ورسوله، المبعوث رحمـةً للعالمين ، صلى اللّه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين ، ثمّ أما بعد:

حظيت المدينة المنورة (يثرب) باهتمام كبير عبر التاريخ من خلفاء المسلمين وسلاطينهـم وحكامهـم، بل ومن عامـة المسلمين، ويعود السبـب الرئيسي في ذلك إلى مكانتهـا المقدسـة التي حازت عليها منـذ عصور قديمة، إذ أنهـا كانت بمثابة المـلاذ الآمن الذي هاجر إليـه الرسول (ﷺ) بعد أن اشتـد أذى مشركي قريش على المسلمين في مكة المكرمة، وبالتالي أصبحت هي النواة الأولى للدولة الإسلامية التي تشكلت خلال العهد النبوي. وقد حافظت على تلك المكانة المرموقة حتى يومنا هذا(١٤٤٨هـ / ٢٠٢٦م).

وعلـى هذا الأساس يمكـن القول إن مكانة المدينة المنـورة في العالم الإسلامي منذ العهد النبوي إلى العهد العثماني وما بعده هي مكانة متجذرة في التاريخ، ومن الملاحـظ أن المدينـة المنورة حافظت على تلـك الأهمية طيلة العصـور الإسلامية، وقد تبلـورت اهتمامات حكام الدول الإسلامية المختلفة بالمدينة المنورة في مجالات عديـدة، وعلـى رأسها إجـراء التوسيعـات اللازمـة في المسجد النبـوي الشريف، والاعتنـاء بعمليـات الصيانة والترميم، وكسوة الحجرة النبويـة المشرفة والروضة المطهـرة وغيرهـا من الخدمـات المتنوعة. وبـدأت أولى عمليـات التوسعة في عهد «عمر بـن الخطاب» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ، ثم تبعه «عثمان بـن عفان» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) . وشهدت

فـترة الخلافـة الأموية إجـراء بعضـ الإضافات، ومـن الملاحظ أن حركـة البناء والإضافات زادت بصورة واضحة في العصر العباسي.

وكذلك في العصر العثماني ، فقد شهدت تلك الفترة اهتمامًا بهذا الخصوص، وظهـر ذلـك في جملة مـن الإجـراءات ذات الطابـع الإداري والخدمـي ، وكان في مقدمتها العناية بالمسجد النبوي، والحجرة المطهرة وما يتصل به من مرافق (١).

وتُعَدّ (دفاتر المهمة العثمانية) من أهم المصادر التي احتوت على أخبار المدينة المنـورة والمسجـد النبـوي بشكل عـام، خاصةً في مادة هـذا الكتـاب ، الموسوم بـ : **المدينة المنورة في (دفاتـر المهمـة العثمانيـة) (٩٦٣-١٠٨٩هـ/١٥٥٥-١٦٧٨م)**، وكانـت تلك الدفاتر يتم إعدادهـا داخل دائرة خاصة من دوائر الديوان الهمايوني (السلطـاني) ، وقبـل أن نتطرق إلى بعض التفاصيل المتعلقـة بأهمية هذه الدفاتر، ومـا يمكـن أن تقدمه مـن معلومات بالنسبـة للباحثين في مجال التاريـخ، لا بد لنا مـن الإشارة إلى طبيعة الجهة التي كانـت تقوم بإصدار هذه الدفاتر، ونعني بذلك الديوان السلطاني الذي سياتي الحديث عنه لاحقاً.

(*) الديوان السلطاني و(دفاتر المهمة العثمانية):

إن الديوان السلطاني ظهر خلال فترة «أورخان غازي» (٧٢٤-٧٦٤هـ/١٣٢٤-١٣٦٢م)، ثـم تطـور بصـورة واضحـة خـلال عهـد السلطـان «مـراد الأول» (٧٦٤-٧٩٢هـ/١٣٦٢-١٣٨٩م)، وأصبح شكلـه النهائي يتبلور شيئًا فشيئًا، ومما لا شـك فيـه أن الديوان السلطاني كان يمثل أعلى أجهـزة النظام البيروقراطي في الدولـة العثمانية، وبالتالي كانت لـه صلاحيات كبيرة للغاية فيمـا يتعلق بالبت في المسائـل السياسيـة والتشريعيـة والاقتصاديـة، ونلاحظ ذلك من خـلال الأحكام الصادرة في (دفاتر المهمة العثماني).

(١) وعلـى الرغـم مما شهدته المدينة المنورة من أوجه العناية في فـترة الدراسة وما قبلها، إلا أن تلك الجهود ظلـت في مجملهـا جهودًا محـدودة، غير أن العنايـة بالحرمين الشريفـين -بعد فـترة الدراسة- شهدت تحـولًا نوعيًـا، انتقلت به إلى عناية شاملـة عامة، استوعبت مختلف جوانب الخدمـة وأحاطت بتفاصيلها الكـبرى والدقيقة، ويتجلى ذلك بوضـوح فيما نشاهده اليوم من التوسعات الكـبرى للمسجد النبوي، وما صاحبهـا من تطوير متكامل في مرافقه وتهيئة لطرقـه وتنظيم لحشود قاصديه وتسخير لأحدث الوسائل في خدمتهـم، حتـى غدت خدمة الحرمين نموذجًا متقدمًا فـاق -في سعته وإحاطته وكفاءته- ما عُرف في العصـور السابقـة، وهو ما يُحسب -وبكل فخـر- للمملكة العربية السعودية، التـي جعلت خدمة الحرمين الشريفين في صميم عنايتها وأولوياتها.

كان أعضــاء الديــوان السلطــاني يتألفــون مــن الــوزراء، وقضــاة العسكــر، والدفترداريين، والنشانجي، وهــم الأعضاء الذين كان يُطلق عليهم اسم «الأركان الأربعــة»، وكانوا يمثلون الأعضاء الأساسيين في الديــوان، ولكل عضو منهم وظيفة خاصة يقوم بها من خلال تخصصه؛ فعلى سبيل المثال، كان الوزراء هم المسؤولون عــن الأمور الإدارية بصورة عامة، في حين كان قضاة العسكر مسؤولين عن الشؤون القانونيــة والتشريعيــة. وفي ذات الوقــت كان الدفترداريــون هــم المشرفــون على الجوانــب الاقتصادية والمالية. وعلى هذا الأساس فالديــوان السلطاني كان ديوانًا تخصصيًّا إلى أبعد الحدود. وكانت الأحكام التي تصدر من خلاله أحكامًا صائبة إلى أبعد الدرجات.

ومــن الملاحــظ أن السلاطــين العثمانيين منذ عهــد «أورخان غــازي»إلى عهد السلطان «محمد الثاني/ الفاتح» كانوا هم من يقومون برئاسة الديوان السلطاني. وفي عهــد السلطــان «محمد الفــاتح» تم إسناد رئاسة الديــوان إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء). وبالرغم من هذا التحول الذي حدث في رئاسة الديوان السلطاني، إلا أن ذلــك الديــوان حافظ على شخصيته السلطانية حتــى آخر مراحله. وكانت القرارات التي يصدرها الديوان تُعرض على السلطان من أجل المصادقة عليها، ثم يتم تنفيذها بأسرع ما يمكن.

وفيمــا يتعلق بالأيام التي كان ينعقد فيها الديوان، فقد كان بشكل يومي اعتبارًا من عهد «أورخان غازي» إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي. وفي القــرن السادس عشر الميلادي أصبح الديوان ينعقــد أربع مرات في الأسبوع، خلال أيــام السبــت والأحد والاثنــين والثلاثاء مــن كل أسبوع. وفي أواســط القرن السابع عشر الميلادي انخفضت أيام انعقاد الديوان السلطاني إلى يومين فقط، هما الأحد والثلاثاء. وفي أوائل القرن الثامن عشر أصبح الديوان ينعقد يومًا واحدًا في الأسبوع.

ومــن جهة أخرى، فــإن المكان المسمّــى بـ"قبة آلتــي" (Kubbealtı)، الواقع داخــل قصر طــوب قابي، كان مقرّ الديوان السلطــاني. والجدير بالذكر أن إنشاء هــذا المقر كان في فــترة الصدر الأعظــم «إبراهيم باشا»، خــلال عصر السلطان «سليمــان القانوني» (٩٢٦-٩٧٤هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م). أما فيما يتعلق بالقضايا التي كان ينظر فيها الديوان السلطاني، فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولا: - المسائل الخارجية للدولة.

ثانيا: - التقارير والرسائل الواردة من أمراء الولايات، خاصةً الولايات الواقعة على الحدود.

ثالثا: - المشكلات المتعلقة بالأراضي والدعاوى.

رابعا: - الطلبات المقدمة من المسؤولين حول تعيين الموظفين وعزلهم وترقياتهم ونقلهم.

خامسا: - الشكاوى الواردة من الأهالي.

وكانــت دائرة الديــوان من أهم الدوائر التابعة للديــوان السلطاني، فقد كانت بمثابة الدائرة التي يتم فيها حفظ القرارات الصادرة من الديوان، وتحويل الأوراق الخاصــة إلى الجهة المعنية، وكتابة النسخ اللازمة من الأوامر والأحكام الصادرة، والاحتفاظ بالدفاتر، وغير ذلك من الشؤون الأخرى. وتُعد (دفاتر المهمة العثمانية) إحــدى أهم الدفاتر التي تُحفـظ في هذه الدائرة. (ودفاتر المهمة العثمانية) عبارة عــن السجــلات التي تم فيها جمع صــور القرارات الرسمية الصــادرة من الديوان السلطاني، وكانت تلك القــرارات تحظى بالتنفيذ الفوري عقب مصادقة السلطان عليها مباشرةً. وهنا يجب الإشارة إلى نقطتين مهمتين:

الأول- الإسراع في تنفيذ الأحكام الصادرة من طرف الديوان السلطاني.

الثانية- أن تلك الأحكام لا تكتسب شرعيتها إلا بعد مصادقة السلطان.

ومــن خلال ذلك يمكــن أن نستشــف الكيفية التــي كانت تسير عليهــا الإدارة العثمانيــة خلال الفــترة الكلاسيكية من عمر الإمبراطوريــة العثمانية، وعلى وجه الخصوص فترة القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي.

وبالنظــر إلى طبيعة تركيبة الديوان السلطاني، نلاحظ أن تلك المؤسّسة كانت ذات أبعاد إدارية وسياسية وقضائية واقتصادية وقانونية. ويُلاحظ ذلك من خلال عضويــة الديــوان، وعلى وجه التحديد مــا يُعرف بـ"الأركان الأربعــة"، وكذلك من محتويات الأحكام الصادرة عن تلك المؤسسة. وفي الحقيقة فإن الديوان السلطاني كان مؤسســة شاملة لهــا صلاحيات واسعة في شتى المجــالات المتعلقة بالدولة، وفي الوقــت نفسه يمثل النواة الرئيسية لإدارة الدولة. وإذا نظرنا إلى الأحكام التي كان يصدرهــا الديــوان، نلاحظ أن قسمًــا منها كان يتناول الجوانــب الإدارية بمعناها الواســع، سواء كان ذلك في المركــز أو في الولايات والوحــدات الإدارية التابعة لها.

وفي هـذا الإطار أصدر الديوان عدداً كبيراً من الأحكام التي تتعلق بالبنية الإدارية للإمبراطورية.

ونجـد أن الديوان كان يصدر قرارات ذات صبغـة قضائية، أي بمثابة محكمة عليـا للدولـة، بالإضافـة إلى المجالـين الإداري والقضائي، ويُصدر الديـوان أيضًا أحكامًـا توضح العلاقة بين الدولة والرعية، وبيان الحقوق والواجبات، والسياسات المتعلقة بحركة العمـران والأوضاع الاقتصادية، وكذلك الأحكام المتعلقة بالسياسة الداخليـة والخارجيـة والعلاقات مع الـدول الأجنبية. ويوجد عـدد كبير جدًا من الأحـكام ذات الصلة بحـركات التمرد والعصيان، وكيفيـة التعامل معها وقمعها، ومحاكمة زعمـاء التمرد ومعاقبتهم حتى يكونوا عـبرةً للآخرين. وخلاصة القول: إن جميع تلك المجـالات كانت تحظى بإصدار أحكام من طرف الديوان السلطاني، وجميعها مدونة في الدفاتر المعروفة باسم (دفاتر المهمة العثمانية).

(*) آلية إصدار الأحكام في (دفاتر المهمة العثمانية) وبنيتها الإدارية والتطبيقية :

إنَّ التعريـف المختصـر والمقتضـب ل (دفاتـر المهمـة العثمانيـة) هـو تلـك السجـلات التي كان يتم فيها جمع صور القـرارات الرسمية الصادرة من الديوان السلطـاني، وبصورة أخرى النسخ المنقحة مـن المسودات الأصلية. وأحكام (دفاتر المهمة العثمانية) صدرت في الأساس عطفًا على شكاوى أو محاضر أو مطالب وما شابه ذلك من الأمور والمسائل الأخرى الواردة من المركز أو الولايات. ويشمل ذلك المسائـل الإدارية والسياسية والاقتصاديـة والاجتماعية والعسكرية والقانونية، وما يتعلـق بالمحافظة على الأمن. ويمكن ملاحظـة ذلك من خلال الاطلاع على أحكام (دفاتـر المهمة العثمانية) المنشورة في هذا الكتـاب، حيث نجد أن الحكم يشير في البـدء إلى وصول خطـاب أو عريضة أو شكوى من الجهة المعنيـة بالأمر. وبموجب ذلـك الخطاب للشكوى، يتداول أعضـاء الديوان السلطاني ما يجب القيام به تجاه تلك المعضلة أو المسألة. وعلى هذا الأساس فالقرار الذي يصدره الديوان السلطاني يعتمـد على معلومات سابقة، مما يجعـل ذلك القرار صائبًا بدرجة كبيرة، وبعبارة أخـرى فالقرار الصادر من الديوان السلطاني ليس نتاج جهد فكري، إنما استنادًا إلى معطيـات ومعلومـات مفصلة ومتوفـرة. وعند ورود تلك القضايـا إلى الديوان السلطـاني تتم مناقشتها، ثم يصـدر الديوان قراره ويتم عرضه على السلطان من أجل المصادقة عليه حتى يكون نافذًا.

أمـا إذا نظرنـا إلى بنيـة مـتن الأحـكام الـواردة في (دفاتـر المهمـة العثمانية)، فمن الملاحظ أن المتن يتألف من قسمين:

القسم الأول :- يشتمل على عرض تفاصيل المسألة موضوع النقاش والتداول، ويدون في أول المتن.

القسم الثاني :- يحتوي على القرار الصادر حول المسألة أو القضية المذكورة، وما يتعلق بإنفاذ ذلك القرار، والإسراع في اتخاذ الخطوات اللازمة التي تؤدي إلى تنفيـذ القرار بالسرعة المطلوبة، وعدم السماح والتهـاون في مثل تلك المسائل؛ لأن ذلك سوف يتسبب في معاقبة المسؤولين المنوط بهم التنفيذ.

ومـن الواضح أن تلـك العملية البيروقراطية كانت تتم بشـكل مقتضب للغاية، مـن حيـث عرض تفاصيل القضية واتخـاذ القرار المناسب فيهـا. ومن الواضح أن الاختصـار غير المخل بعرض المسألـة، واتخاذ القرار بالسرعـة اللازمة، كانا من الأسبـاب الرئيسيـة التي ساعـدت الدولة العثمانيـة على العمـل والمتابعة في شتى الميادين، والتوسـع الجغرافي الكبير خلال فترة القرن العاشـر الهجري/السادس عشـر الميلادي. وفي الواقع فإن الفترة المذكورة شهدت انضباطًا إداريًا واسعًا شمل جميع أنحاء الإمبراطورية، سواء في المركز أو في الإيالات (الولايات).

والقسم الذي يسبق مـتن الدفتر يحتوي على اسم الجهة المرسل إليها الحكم. وجـرت العـادة أن يتم كتابـة اسم هذه الجهـة في أعلى المتن مـن الناحية اليمنى. وفي الحقيقـة إن أحـكام (دفاتر المهمة العثمانية) كانت تُرسـل إلى كبار المسؤولين بالدولة سواء كانوا في المركز أو في الولايات. ويأتي على رأس أولئك المسؤولين والي الولاية، أو ما يُعرف في فترة الدراسة بـ«أمير الأمراء»، أي الوالي، وذلك على صيغة «حكـم إلى أمـير أمراء مصـر»، أو «حكم إلى أمـير أمراء اليمن»، وهكـذا. وأيضًا كانـت الأحكام تُرسل إلى المسؤول الأول من الوحـدة الإدارية التي تلي الولاية، وهو أمير اللواء أو أمير السنجق، وذلك على صيغة «حكم إلى أمير لواء جدة»، أو «حكم إلى أمـير لواء سواكن»، وهكذا. وفي بعض الأحيـان كانت الأحكام تُرسل إلى بعض الـوزراء، على صيغة «حكـم إلى الوزير سنان باشا»، أو «حكـم إلى الوزير إبراهيم باشـا»، وأحيانًـا علـى صيغة «حكـم إلى وزيري سنـان باشا» أو «حكـم إلى وزيري إبراهيم باشا».

وكانت توجد مجموعة من الأحكام تُرسل إلى قضاة الأقضية. ويجب الإشارة إلى أن منصـب القاضي في القضـاء ، ونعني به الوحدة الإدارية التـي تأتي بعد اللواء هو منصب إداري بحت، بمعنى أن القاضي هو أعلى مسؤول إداري في تلك الوحدة الإدارية التـي تسمى القضـاء، وبالتالي يجب عليـه العمل على إدارة القضـاء وفقًا لتوجيهات الدولـة، وحل كافة المشكلات المتعلقة به، وتأمين سبل الراحة والطمأنينة لكافة أهالي القضـاء، والعمل بما نص عليه القانون. وبنـاءً على تلك المسؤولية كانت هناك أعداد كبـيرة من أحكام (دفاتـر المهمة العثمانيـة) تُرسل إلى قضاة الأقضيـة، على صيغة «حكم إلى قاضي مكة المكرمة»، أو «حكم إلى قاضي المدينة المنورة»، وهكذا.

وفيما يتعلق بتواريخ أحكام (دفاتر المهمة العثمانية) ، فلم يكن لكل حكم تاريخ خاص به، بل كان التاريخ الواحد يشمل مجموعة من الأحكام. وكانت تلك التواريخ توضـع أعلى أحد الأحكام، ثم يسري ذلك التاريخ إلى بقية الأحكام الواردة لاحقًا، ويشمـل ذلك اليوم والشهر والسنة. واعتمدت هذه الدفاتر التاريخ الهجري أساسًا لها. وظلت التواريخ تسير على ذلك المنوال اعتبارًا من بداية الدفاتر حتى منتصف القـرن السابـع عشر الميـلادي. وخلال تلك الفـترة حافظ التاريخ علـى كتابته في الأعلـى أيضًا، ثـم شيئًا فشيئًا أصبح يُكتب أسفل الأحـكام دون الإشارة إلى اليوم، وصـارت الصيغة المعتادة والمتداولة في أحكام (دفاتر المهمة العثمانية) اعتبارًا من الفترة المذكورة هي: أوائل، أو أواسط، أو أواخر شهر كذا سنة كذا.

وبالرغم من العمـل البيروقراطي الدقيق الذي كانت تحظى به أحكام (دفاتر المهمـة العثمانية) ، إلا أنه كان يحدث في بعض الأحيان اختلال فيما يخص جانب التاريـخ. ومن أهم نماذج ذلك أن يتم وضع تاريخ أقدم في صفحات لاحقة في ذات الدفـتر. ويعـود السبب الرئيسي في ذلـك إلى أن أحكام (دفاتـر المهمة العثمانية) كانـت تُكتـب أولًا في أوراق منفصلة عن بعضها البعض، ثم بعـد الانتهاء من كتابة جميـع الأحـكام يتم جمعهـا في دفتر واحـد. وأثناء القيـام بتلك العمليـة الكتابية والإجرائيـة الدقيقـة، قد تضل بعض الأوراق مكانهـا فتُوضـع في الموضع الخطأ. ولا شـك أن مثل تلـك الأخطاء القليلة والنادرة لا تمثل شيئـًا يُذكر أمام ذلك الكم الهائـل من الانضباط داخل النظام البيروقراطي العثماني، والذي تمخض بصورة عامـة عن إنتاج ملايين الوثائق المودعة اليـوم في الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية التركية بإستانبول.

أما فيما يتعلق بالمسؤولين الذين تم إصدار تلك الأحكام إليهم، فيأتي على رأس هؤلاء «أمير أمراء مصر»؛ لأن ولاية مصر كانت في تلك الفترة هي الولاية المركزية بالنسبـة للمنطقــة كافةً، إذ كانت الدولة تستعين بها في شتـى الأمور. وينطبق هذا الأمر على مكة المكرمة والمدينة المنورة وولايتي اليمن والحبشة. وعلى هذا الأساس فـإن أمير أمـراء مصر كان هـو الراعي والمشرف علـى الأعمال المتعلقـة بالمدينة المنـورة وما جاورهـا، إذ كانت الأحكام تُرسل إليه في مواضيع عديدة مثل تلك التي تخص الصـرّة، أو الدشيشة، أو الأوقاف السلطانية التـي كانت موجودة في مصر وخُصص ريعها لسكان المدن المقدسة (مكة المكرمة ، والمدينة المنورة) ، بالإضافة إلى الأعمال المتعلقة بعمليات الصيانة والترميم سواء كانت في الحرمين الشريفين، أو في بعض المبـاني الأخرى مثل الأربطـة والمدارس وغيرهما. كمـا كانت الأحكام تُرسل إليه أيضًا بخصوص تعيين بعض الإداريين والموظفين.

ونلاحـظ أن هناك عـددًا كبيرًا مـن أحكام (دفاتـر المهمـة العثمانية)كانت موجهـة إلى «قاضـي المدينـة المنورة». ويعـود السبب في ذلـك إلى أن القاضي كان المسـؤول الإداري الأول، وبالتالي فهو المعني بكافـة الشؤون المتعلقة بها، وكان يجب عليه الاهتمام بصيانة الحـرم النبوي الشريف، وكل المباني الملحقة به، والمحافظة على الأمن داخل المدينة المنورة وما حولها، والاعتناء بصورة كبيرة بالحجاج عندما يأتـون إلى زيارة مسجد الرسول (ﷺ) ، وتوفير السكن المناسب لهم، والمحافظة علـى سلامتهم، والاعتناء بشق مجاري المياه وعدم تلوثها، وبصورة عامة حل كافة المشكلات المتعلقة بهذه المدينة المقدسة (المدينة المنورة) .

وإذا جئنا إلى الأحكام الموجهة إلى شيخ الحرم النبوي الشريف، أو تلك المرسلة إليـه ومعه القاضي علـى صيغة «حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم»، فإن القضيـة في مثـل هذه الأحكام قضيـة مشتركة، بمعنى أن المسؤوليـة فيها تعود إلى القاضي وشيخ الحرم النبوي في آنٍ واحد، وكان من الضروري مخاطبتهما في حكم واحد. ولا شك أن ذلك يعكس الوتيِرة السَّريعة التي كانت عليها المعاملات الإدارية في الدولة العثمانية خلال الفترة المذكورة.

وفي بعض الأحيان كان الديـوان السلطاني يقوم بإرسـال أحكام إلى أصحاب مناصـب أقل درجة، انطلاقًا مـن التخصصية، على سبيل المثـال «حكم إلى أمين

مجرى المياه»، أو «حكم إلى ناظر الدشيشة»، أو «حكم إلى أمين الصرّة»، وغير ذلك مـن الأحـكام الأخرى. وتلك النوعية مـن الأحكام تتناول قضيـة واحدة، وتخاطب المسـؤول الأول عـن تلـك المشكلـة، وذلك مـن أجل الوصـول إلى الحلـول العاجلة الناجعـة. وينطبق ذلك على مسؤولين آخرين بدرجـات متفاوتة، وذلك لأن المسألة موضـوع البحـث تتعلق بالمسؤول المخاطب، أي بمعنى آخـر أن المسؤول المخاطب هو الـذي يجب عليه إيجاد الحل المطلوب، أو التحرك وفق القرار الموجه له. ونجد من أمثلة ذلك «حكم إلى أمير أمراء الشام»، أو «حكم إلى أمير الحج بمصر».

(*) أهمية (دفاتر المهمة العثمانية) وقيمتها العلمية في دراسة التاريخ:

تكمـن أهمية هذه الدراسـة العلمية الوثائقية في كونها توفـر مادة علمية أولية للباحثـين في مجـال التاريخ، وكمـا هو معلوم، فـإن (دفاتر المهمـة العثمانية) تُعد بشـكل عام من أهم المصـادر الخاصة بالتاريـخ العثماني، وذلك بنـاءً على ثلاث نقاط أساسية:

١- أن الديـوان السلطـاني، السلطـة الإداريـة العليا في الدولـة العثمانية، هو مصـدر تلك الدفاتر، والجهـة التي قامت بإعدادهـا وإصدارها، ومن ثم إرسالها إلى المعنيين بالأمر.

٢- إن دفاتـر المهمـة العثمانيـة تحتوي علـى معلومـات قيمة بدرجـة كبيرة، ممـا جعلها مصدرًا مهمًـا لا يمكن الاستغناء عنه بأي حـال من الأحوال، خاصةً فيمـا يتعلق بمعرفة البنية الإدارية للدولـة العثمانية خلال القرنين (١٠ - ١١ هــ/ ١٦ - ١٧م)، والوحدات الإدارية التي كانت بمثابة الأساس المتـين الذي شكّل النواة الرئيسية لنهضة الدولة العثمانية، وبلوغها أقصى اتساعهـا، بالإضافة إلى الجوانب العسكريـة والاقتصادية، والتدابير التي كانـت تتخذها الدولة من أجل المحافظة على الأمن المحلي، ومكافحة شتى أنـواع الجرائم، وإصـدار الأحكام القانونية المتشـددة ضد كل من يقترف جرمًا بحق الدولة أو بحق الرعايا.

٣- إن أحكام (دفاتر المهمة العثمانية) - بصيغها المختصرة - مأخوذة من قرارات غائبة عنا اليوم مع ندرة إتاحة الوثائق العثمانية للقرنين العاشر

والحــادي عشر الهجريين، وقــد جاءت هذه الدفاتر لتعكس مضمون تلك القــرارات وتُبرز مــا ورد فيها، ورغــم اختصارها إلا أنهــا تقدم معلومات مهمة، أصبح كثير منها اليوم نادرًا؛ ممايزيد من قيمتها ويجعلها مصدرًا مهما للباحثين.

أمــا أهميــة الدفاتر في نطاق موضوع هــذا الكتاب [**المدينة المنــورة في (دفاتر المهمة العثمانية) (٩٦٣-١٠٨٩هـ/١٥٥٥-١٦٧٨م)**]، فبعد الكشف عن ترجمة ما اختص بالمدينة المنورة في هذه الدفاتر، تبلورت بعض ما احتوته عليه هذه المصادرة المبكــرة من مــادة تاريخية تعكس أهميــة كبيرة لدارسي الحجــاز وبخاصة المدينة المنورة ، ومن أمثلة ذلك :

أ- تُقــدّم هذه الدفاتــر معطيات تتعلق بالحياة الاجتماعيــة والعلمية في المدينة المنــورة، فقد تطرقت إلى أخبار القضــاة والمشائخ والعلماء، ومخصصاتهم، وأحوالهــم ووفياتهم. وكشفــت ايضا عن أوضاع بعض المجاورين وما يُصرف لهم من الصرة ، وتورد إشارات إلى التكايا والمدارس والأربطة، وكذلك بعض الأعطيات والمصروفات في مجالات عديدة .

ب - تطرقــت الدفاتــر إلى عــدد من المسائــل الإداريــة، ومن أبرزهــا التعيين في الوظائــف المختلفــة، وتعيــين النظّار والأمــراء والمسؤولــين في المدينة المنورة وملحقاتها، إلى جانب أمور عديدة ذات صلة بالقضاء والقضاة والمشيخة.

ج- تتنــاول الدفاتر جوانب من الموارد المالية، وعلى رأسها أموال الصرة ، وأموال الأوقاف وإدارتها، وأوجه صرفها ، ودورها في دعم الأربطة والمدارس، إضافة إلى مايتصل بالرقابة على أوقاف الحرم النبوي وتنظيمها.

د- تورد الدفاتــر معلومات تتعلق بالبنية التحتية والخدمــات، مثل العيون وقنوات الميــاه والصنابــير، وذكر أسماء بعضــ القائمين عليهــا ، والاستعانة بخبرات بعض الموظفين والمهندسين من مناطق كالشام ومصر والآستانة. واحتوت على مواد علمية عن أعمال المباني والمرافق المعمارية في المدينة المنورة.

هـ - تناولــت الدفاتــر جملة من الأعمــال المرتبطة بالحرم النبــوي، مثل الصيانة والترميــم لأبــواب المسجــد وأعمدته، وما يتصــل بكسوة الحجــرة الشريفة. وكذلك إنارة الحرم ، وعن العاملين فيه، إلى جانب الأعمال المرتبطة به.

و- عكست (دفاتر المهمة العثمانية) بعض الجوانب الاقتصادية، من خلال ما وردفيها من أخبار عن الغلاء والقحط، وتكاليف المعيشة،ومصاريف السفر، إلى جانب ما يتعلق بالضرائب والرسوم،وتكلفة البناء والإزالة، مما يتيح تصورًا عامًا عن الأوضاع الاقتصادية في المدينة المنورة خلال تلك الفترة.

ز - تتضمن هذه الدفاتر إشارات محدودة إلى مناطق قريبة من المدينة المنورة مثل ينبع وخيبر، إلا أنها ترد بصورة نادرة، وفي الغالب ضمن الشروحات المرتبط بالمدينة المنورة والمسجد النبوي المنشورة في هذا العمل العلمي، وهذا مما يجدر التنبيه إليه؛ لما قد يحمله من فائدة للباحثين في تاريخ وحضارة الحجاز.

وما زال هناك جوانب أخرى كثيرة في عموم صفحات الكتاب، والحقيقة أن (دفاتر المهمة العثمانية) بمثابة المرآة التي تعكس جوانب متعددة من واقع التاريخ المدني في تلك الحقبة العثمانية المبكرة ، بما تحمله من معطيات إدارية واقتصادية واجتماعية، الأمر الذي يجعلها مصدرًا وثائقيًا يُسهم في تكوين صورة عن هذه البلاد المقدسة.

وبعد أن عرضنا ما تحتويه هذه الدفاتر وفق القراءة الأولية لها، ننبه على أمر مهم، ألا وهو أن المطالع غير المتخصص في هذه المادة العلمية قد يرى أن هذه الدفاتر قد لا تقدّم مادة مهمة للبحث التاريخي ، ويراها محدودة أو جافة بسبب طابعها الموجز، لكن متى ما علم أن هذه الدفاتر لم تُنشأ لتكون سردًا مفصلا ، بل جاءت خلاصات قرارات عثمانية رسمية ، وبالتالي فنحن أمام نصوص نادرة بطبيعة الحال، وكل عبارة -على وجازتها- تحمل مفاتيح متعددة تكشف جوانب من التاريخ والحياة في المدينة المنورة في بدايات العصر الحديث ، لا سيما وأن هذا الإيجاز لا يُعد نقصًا، بل تساعد الباحث وتدفعه إلى تتبع امتدادات هذه الأخبار واستكمالها من مصادر معاصرة وموازية ، لذلك سُلمت هذه النصوص لتكون منطلقًا للمتخصصين في إنجاز دراساتهم العلمية، ليستثمر مضامينها، ويستكمل ماجاء في هذه الدفاتر، ويعيد توظيفها ضمن إطار تاريخي أوسع.

(*) منهج ترجمة (دفاتر المهمة العثمانية):

إن هذه الدراسة قامت بنقل الأحكام الواردة في الدفاتر المذكورة من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية، لتضع بين يدي الباحث مادة علمية وثائقية. وعلى هذا

الأساس فإن هــذه الدراسة ليست دراسة نقدية تقوم على الشرح والنقد والتحليل، إنمــا هي دراسة وثائقية هدفت إلى توفير المــادة أصلاً وترجمتها، ليقوم كل باحث بأخــذ ما يحتاجه منها وفقًا لتوجهات دراسته، سواء كانــت إدارية أو اقتصادية أو اجتماعيــة أو حضارية، وغــير ذلك من المجالات الأخرى، وهدفنا من ترجمة ونشر هذا الكم الكبير من المعلومات هو خدمة المدينة المنورة (أرضاً وسكانا) .

بلغ عــدد الدفاتر التي تضمنتها هذه الدراســة (٥٩) دفتراً من دفاتر المهمة. وقد احتوت هذه الدفاتر على (٢٦٧) حكماً. اعتمدنا على المنهج المتبع في الأرشيف العثماني في عرض مواد هذه الدفاتر، وذلك وفق التسلسل الموجود. ويحتل الدفتر رقــم (٢) أول الدفاتــر في هــذه الدراسة، في حين يأتي الدفــتر رقم (٩٦) في ذيل الدفاتــر. وبالنظــر إلى تسلسل الدفاتر من حيث الأرقــام، نلاحظ أن هناك دفاتر غــير موجودة، على سبيل المثال الدفتر رقم (٨) والدفتر رقم (١١). ويعود السبب في ذلــك إلى عدم وجود أحكام في تلك النوعية مــن الدفاتر تتعلق بالمدينة المنورة. وفي حالــة تكرار محتوى الحكم، وعدم وجود معلومة جديدة فيه، كنا نقوم بتجاوزه أيضاً. بيد أن هناك بعض الاستثناءات الناتجة من الأهمية الكبيرة لمحتوى الحكم.

ختامًا: لقــد جــاءت هــذه الدراسة العلميــة لتسهــم في إحياء بعضــ ما تعلق بالتاريــخ، وتقريبه إلى المؤرخين والباحثين وغيرهم من أهل العلم في خدمة المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

والله نســأل التوفيــق والسداد والقبــول، وأن يجعل هذا العمــل خالصًا لوجهه الكــريم، نافعًــا للعلم وأهلــه. وآخرُ دعوانــا أنِ الحمــدُ للهِ ربِّ العالمــين، والصلاةُ والسلامُ علــى سيدِنا وحبيبِنا خاتمِ الأنبياءِ وسيدِ المرسلينَ، محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المطلبِ الهاشميِّ القرشيِّ، عليهِ أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليم.

أ . د . غيثان بن علي بن جريس
د . أنعم بن محمد الكباشي
أ . ناصر بن أحمد العِمَاري.

ثانيــــاً

المدينة المنورة
في
(دفاتر المهمة العثمانية)
(٩٦٣ - ١٠٨٩هـ/١٥٥٥- ١٦٧٨م)

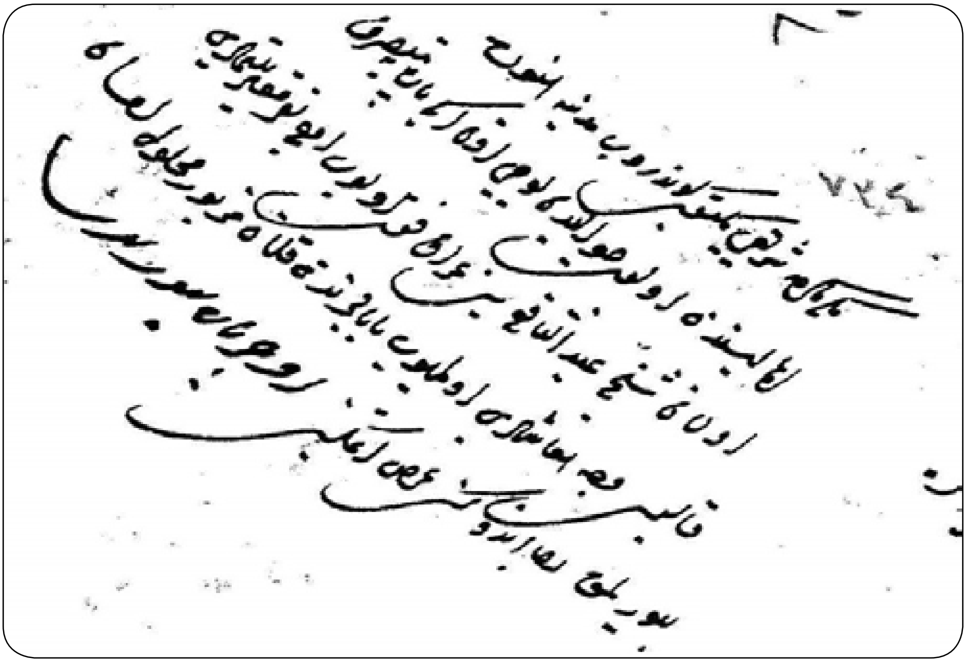
١

(دفاتر المهمة العثمانية)
الأرقام (٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٩ - ١٢ - ١٤ - ١٥)

(أ) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٢

رقم الصفحة:	٨٠
رقم الحكم:	٧٣٤
التاريخ:	٨ رجب سنة ٩٦٣ هـ [١٥٥٥-١٥٥٦م]

لقد تم إرسال خطاب من شريف مكة المكرمة يدور حول أن الشيخ عبد النافع ابن عمر يعتبر من أهالي المدينة المنورة، وكان يحصل على اثني عشر بارة يوميا، وهو الآن يعتبر من الفقراء، وفي معيته ثلاث أشخاص آخرين، وليس لديه أي نوع من أنواع المعاشات. عليه نقوم بعرض تلك المسألة عليكم، وتخصيص الحصة الشاغرة من آبائه له.

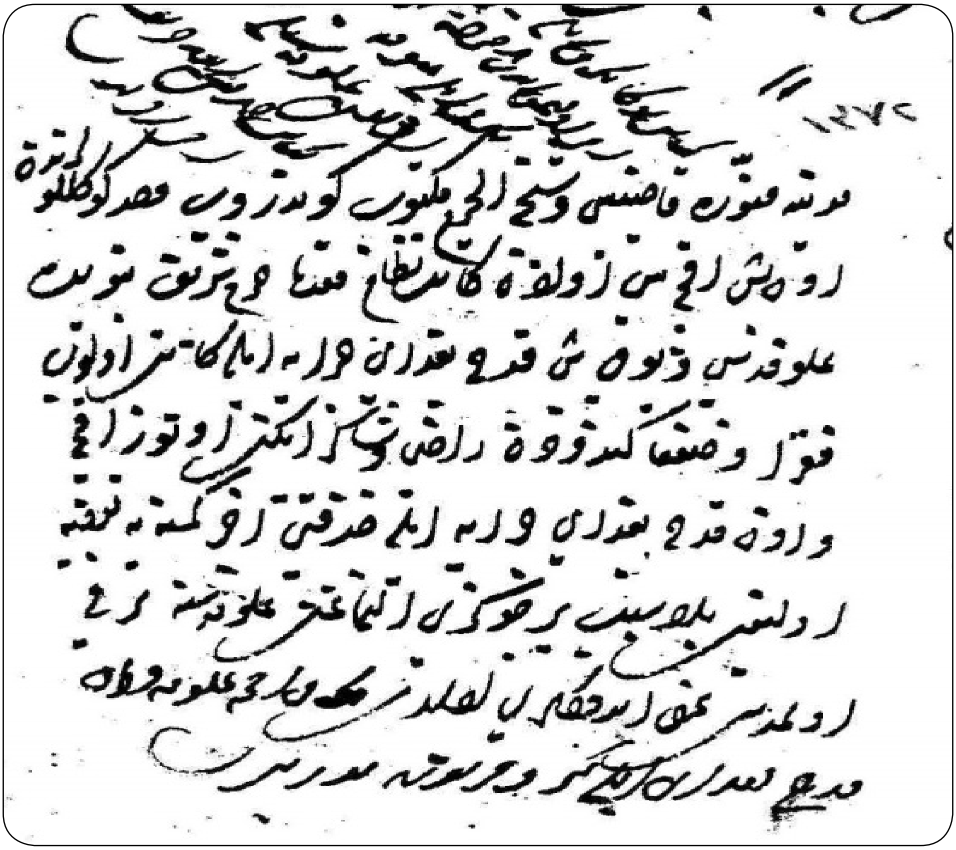


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢

رقـــم الـصـفـحـة :	١٤١
رقـــم الحـــكـــم:	١٣٧٢
الـــتــــاريـــخ:	٢٦ شوال سنة ٩٦٣ هـ [١٥٥٥-١٥٥٦م]

لقــد تم إرسال خطاب من قاضي المدينــة المنورة وشيخ الحرم. وحسب ما جاء في ذلــك الخطاب، فــإن «كاتب نظام» ينــال خمسة عشر أقجة، وهــو من متطوعي مصر. وكان ينال في السابق خمسة أقداح (جمع قدح) من القمح في الحرم النبوي الشريـف. والجدير بالذكر أنه يقوم بوظيفة الكتابة بتلك المخصصات. وفي الوقت الــذي ظل فيه راضيا بذلــك، أُحيلت وظيفته إلى شخص آخــر، ومُنح ثلاثين أقجة وعشرة أقداح من القمح، دون وجود أدنى سبب. عليه يرجى إجراء ما هو لازم.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢)

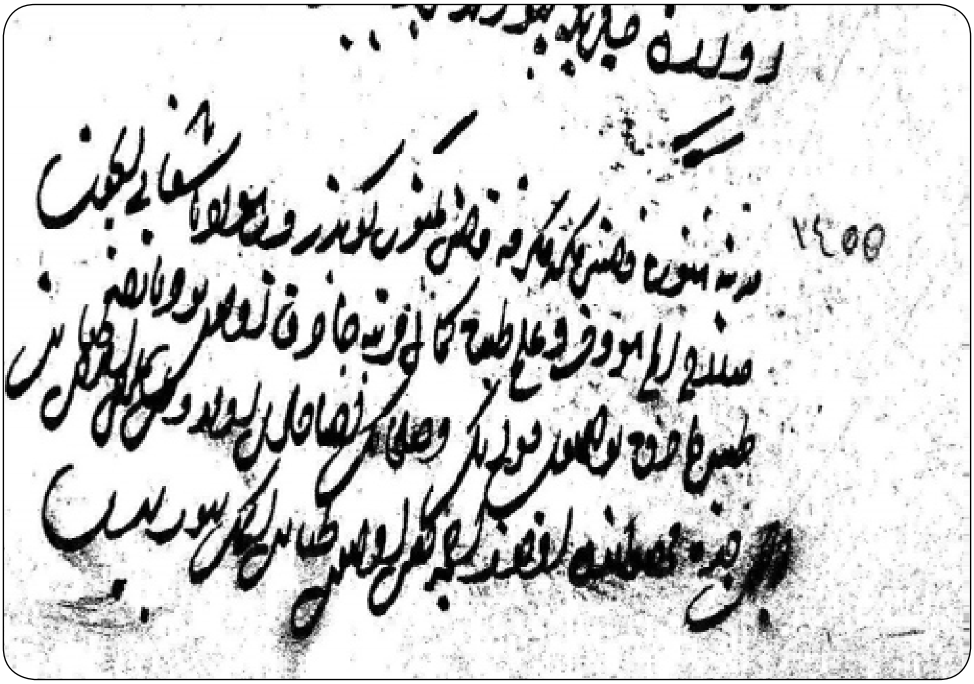


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢

رقــم الـصـفـحـة :	١٥٧
رقــم الحــكــم:	١٤٥٥
الــتــاريــخ:	٢٧ ذي القعدة سنة ٩٦٣ هـ [١٥٥٥-١٥٥٦م]

تم إرســال خطاب من طـرف قاضيي مكة المكرمة والمدينــة المنورة، حيث جاء فيــه أن مولانــا «شعابي؟» هو من أهل الصلاح، ومــن النابغين في مجال الطب. بيد أنــه يعاني من الفقر والفاقة. لذا يجب تخصيص مبلــغ وقدره ثلاثون أقجة له من محصول جدة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢)



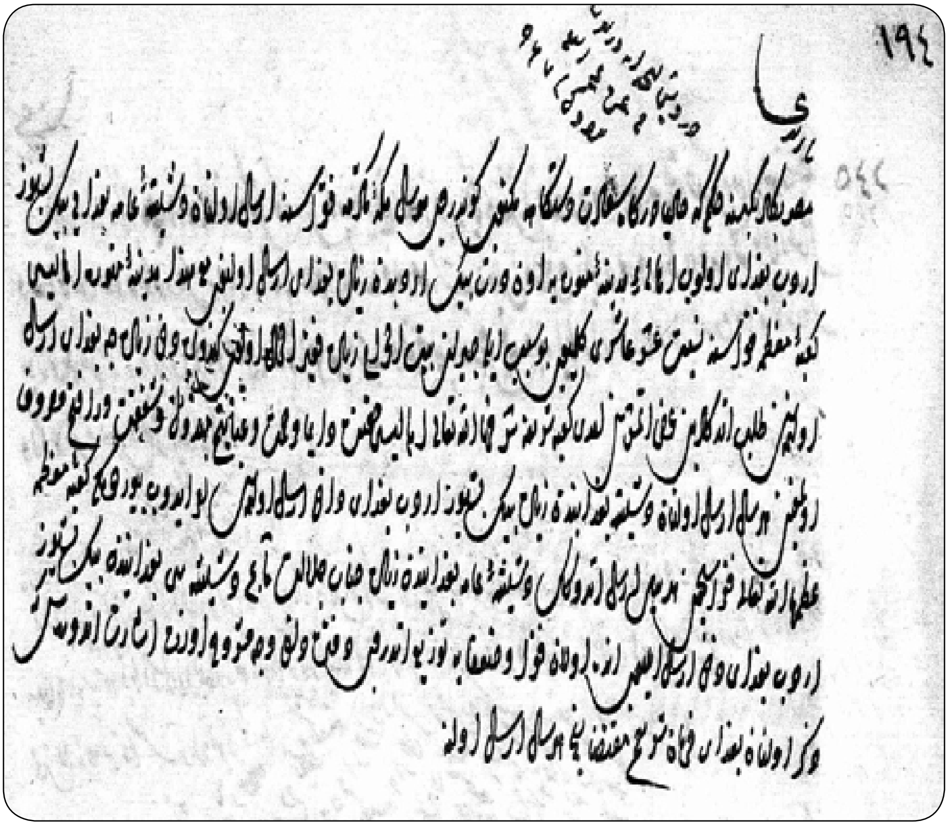
(ب)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣

رقـــم الـصـفـحـة :	١٩٤
رقـــم الحـــكـــم :	٥٤٢
الــــتــــاريـــخ :	٢٦ صفر سنة ٩٦٧ هـ [١٥٥٩-١٥٦٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جاء في الخطاب المرسل هذه المرة إلى مقامي العالي، إن مقدار قمح الدشيشة السنوية المرسل إلى فقراء مكة المكرمة يبلغ (١٥٠٠) أردب. وفي مقابل ذلك فإن المقدار المخصص لأهالي المدينة المنورة يبلغ أكثر من (١٤,٠٠٠) أردب، مع ملاحظة أن نسبة أهالي المدينة المنورة بالمقارنة بفقراء مكة المكرمة، لا تصل إلى العشر. ونتيجة لذلك ازداد فقر جيران بيت الله الحرام. ولهذا السبب يجب زيادة المقدار المخصص لهم من القمح. ويجب إظهار الرحمة والعناية والشفقة بشكل دائم بحق أهالي الكعبة الشريف شرفها الله تعالى. وبالتالي إضافة (١٥٠٠) أردب أخرى سنوياً من قمح الدشيشة للأهالي المشار إليهم. وعليه أصدرت أمري بإضافة (١٥٠٠) أردب أخرى إلى المقدار المخصص من قمح الدشيشة إلى فقراء الكعبة المعظمة عظمها الله تعالى، وتوزيع المقدار المذكور على الفقراء والضعفاء، وقيد ذلك على الدفتر على الصورة الموضحة والمشروحة. إن تخصيص القمح المذكور، هو من مقتضى مرسومي الشريف الصادر في هذا الشأن.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣)



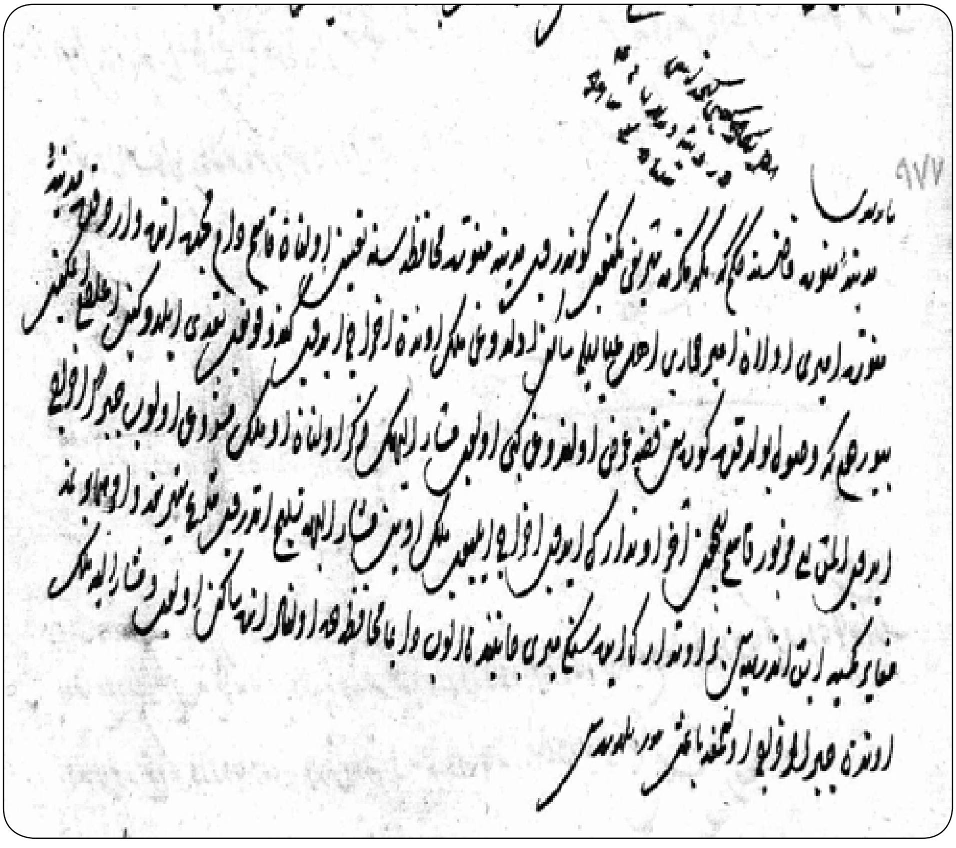
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣

رقــــم الـصـفـحـة :	٣٣٥
رقــــم الحــــكـــم:	٩٧٧
الـــــتـــــاريـــــخ:	٢٠ رجب سنة ٩٦٧ هـ [١٥٥٩-١٥٦٠م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

جــاء في الخطــاب المرسل من شريف مكــة المكرمة، أنه تم تعيــين «قاسم» دام مجـده محافظـاً على المدينـــة المنورة. وقــد قام أميرهــا «الحمــاري» بإخراجه هو وأبنائه مــن منزلهم، والتعدي عليهم. عليه أصدرت أمــري بعرض ذلك، وضرورة توفــير مسكن آخر لــ «قاسم» المشار إليه، وذلك بعد إخراجــه من منزله جبراً، بل وتسليــم المنــزل المذكور إليه. ومن الضــروري ألا يقوم أي شخــص بتحركٍ يخالف الشــرع الشريف وأمري السلطاني. ومن المهم كذلك أن توفر الدولة منزلاً لكل من يشغل وظيفة المحافظ.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣)

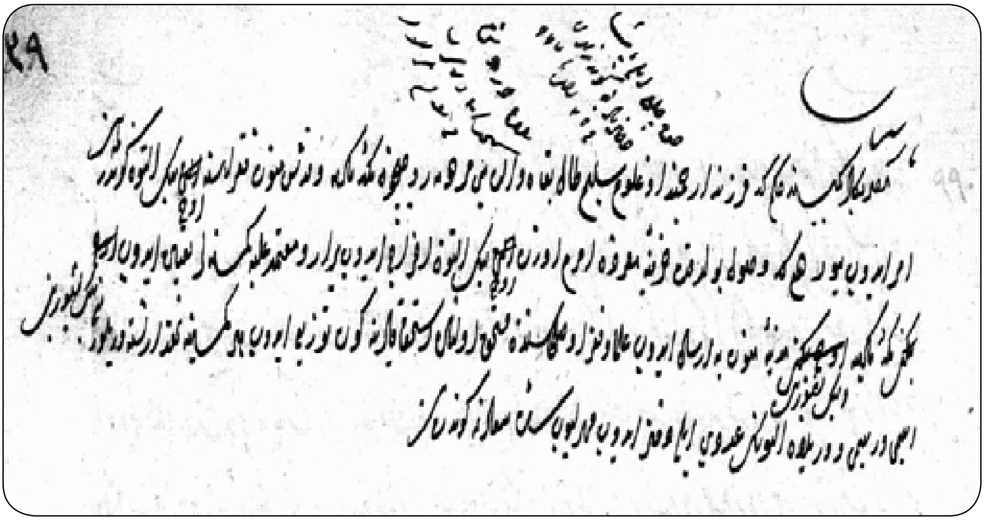


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٣٩
رقـــم الحـــكـــم :	٩٩٠
الـــتـــاريـــخ :	٢٣ رجب سنة ٩٦٧ هـ [١٥٥٩-١٥٦٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

كان قد صـدر أمر بتخصيص وإرسال (٣٠٠٠) قطعة ذهبية لفقراء مكة المكرمة والمدينــة المنــورة، وذلك من أجـل (روح) المرحومة والة ابني «سليم» طـال بقاه. عليه أصـدرت أمري بتوفـير الثلاثـة آلاف قطعة ذهبية مـن خزينة مصـر، وإرسالها إلى مكـة المكرمـة والمدينة المنورة رفقـة أشخاص ثقة يُعتمد عليهم، ومـن ثم توزيعها على المستحقـين من العلمـاء والفقراء والصالحين، شريطة أن تتـم كتابة اسم كل شخص مستحق، ومقدار ما ناله، ووصفه، وقيد ذلك على الدفتر، وإرسال الدفتر إلى استانبول.

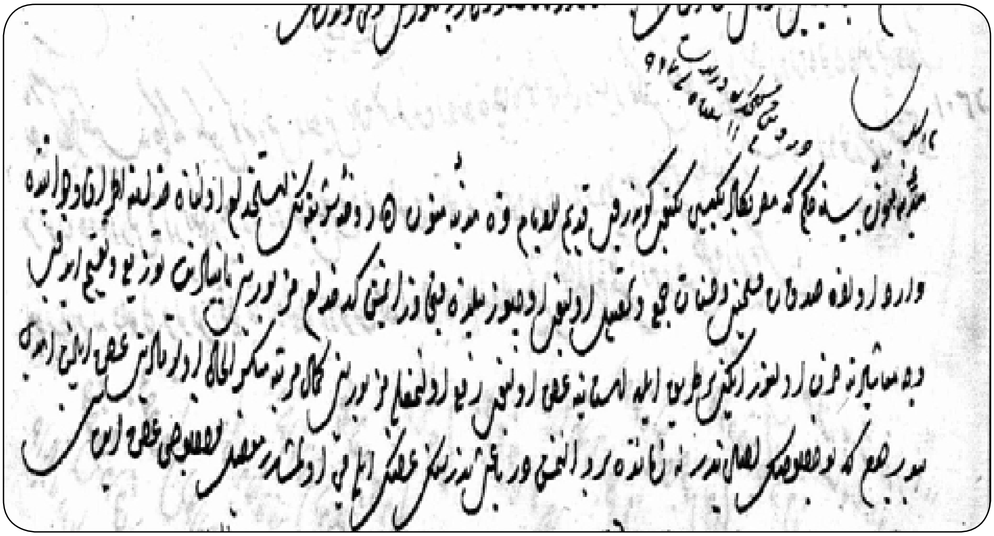


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم:	٣

رقم الصفحة:	٣٥٩
رقم الحكم:	١٠٦٢
التاريخ:	٧ شعبان سنة ٩٦٧ هـ [١٥٥٩-١٥٦٠م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

جاء في الخطاب المرسل من أمير أمراء مصر، أن صدقات المسلمين ظلت تُجمع منذ قديم الأيام للخدام العاملين بالروضة المطهرة في المدينة المنورة. وظل هذا الوضع مستمراً منذ أكثر من ثلاثمائة سنة. وكان يتم تقسيم وتوزيع تلك الصدقات بين الخدام المذكورين. وفي الوقت الذي كان فيه الوضع يسير على ذلك المنوال، تم وقف تلك المخصصات، مما أدى إلى انكسار المشار إليهم. عليه أصدرت أمري بشرح تلك الحالة، والوقت الذي بدأت فيه، وبيان كل شيء متعلق بها بشكل مفصل، وإرساله إلى استانبول.



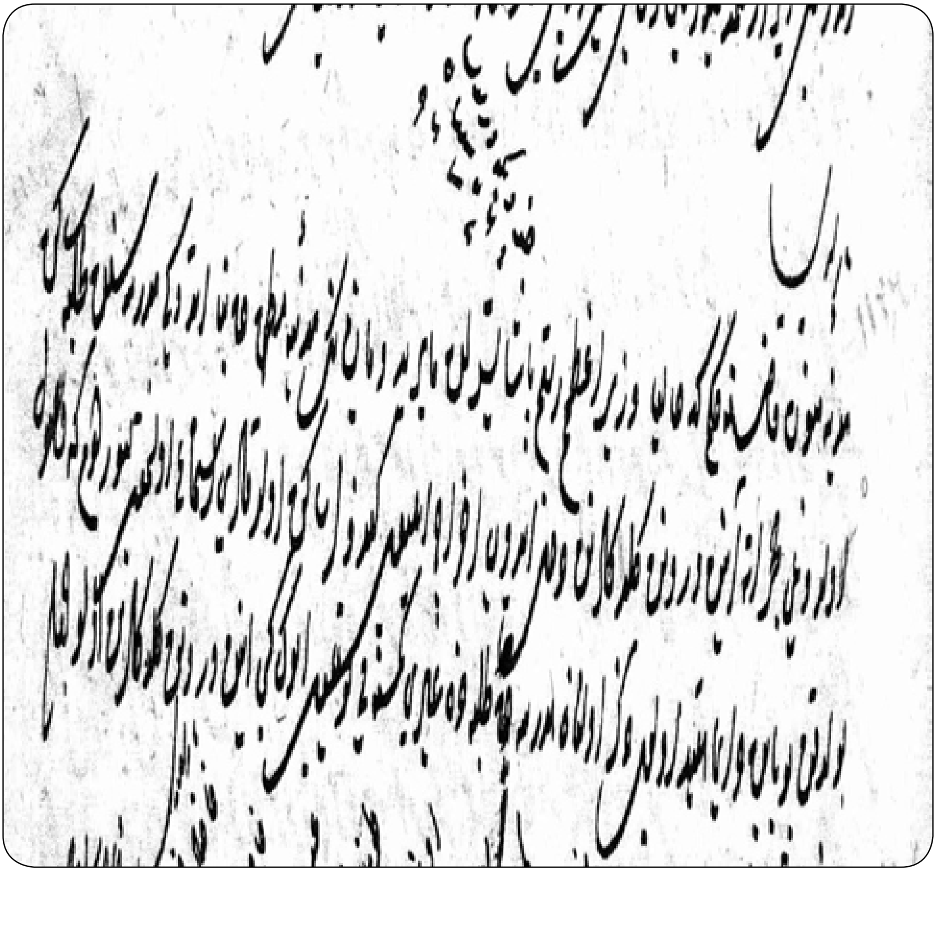
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٨٣
رقـــم الحـــكـــم:	١١٣٦
الـــتـــاريـــخ:	١٨ شعبان سنة ٩٦٧ هـ [١٥٥٩-١٥٦٠م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

أنشأ وزيري المعظم الحالي «رستم باشا» يُسر له ما يريد مدرسةً بالمدينة المنورة، وتم تخصيص غرف لإسكان طلاب المدرسة المذكورة. وحسب ما تم الاستماع له، فإنه يوجد من يدخل إلى تلك الغرف من غير الطلاب. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، ومنع أي شخص آخر من غير الطلاب من السكن في الغرف المذكورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣)



(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٩٧
رقـــم الحـــكـــم:	١١٨٧
الـــتـــاريـــخ:	٧ رمضان سنة ٩٦٧ هـ [١٥٥٩-١٥٦٠م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

وفقاً للمعلومات الـواردة في دفاتر الصرة المرسلة في السابق، أن المخصصات والحصص المحددة مـن الصرة وغيرها، لم تُكتب بشكل متفـرق. وبالتالي أصبح مـن الصعب معرفة تلك المقادير. كما يلاحظ أن بعض أصحاب الصرر قد انتقلوا إلى الرفيق الأعلى، مما أدى إلى تعيين أشخاص بدلاً عنهم. لذا يجب معرفة ماهية أولئك الأشخاص، وكذلك معرفة ماهية الذين انتقلوا إلى الدار الآخرة. وفي الوقت الـذي يتم فيه كتابة ما بين ثلاثة إلى أربعة أشخاص من أهالي المدينة المنورة لأخذ الصـرة، نلاحـظ أن العدد الحقيقي هو ما بين شخص واحد إلى شخصين فقط. وعلـى النحو نفسـه توجد صرة مشتركة بين أكثر من شخصٍ. وفي حالة وفاة أحد الأطـراف المشتركة، يقوم الطرف الآخر بأخذ نصيبـه أيضاً. لذا ففي حالة وجود حصص شاغـرة من الصرة، يجـب كتابتها بخط مختلف. والحـال أنني كنت قد قمت بكتابة أحكام شريفة لك في السابق حول تلك الخصوص. عليه أصدرت أمري بالعمل وفقاً لما جاء في تلك الأحكام الشريفة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣)

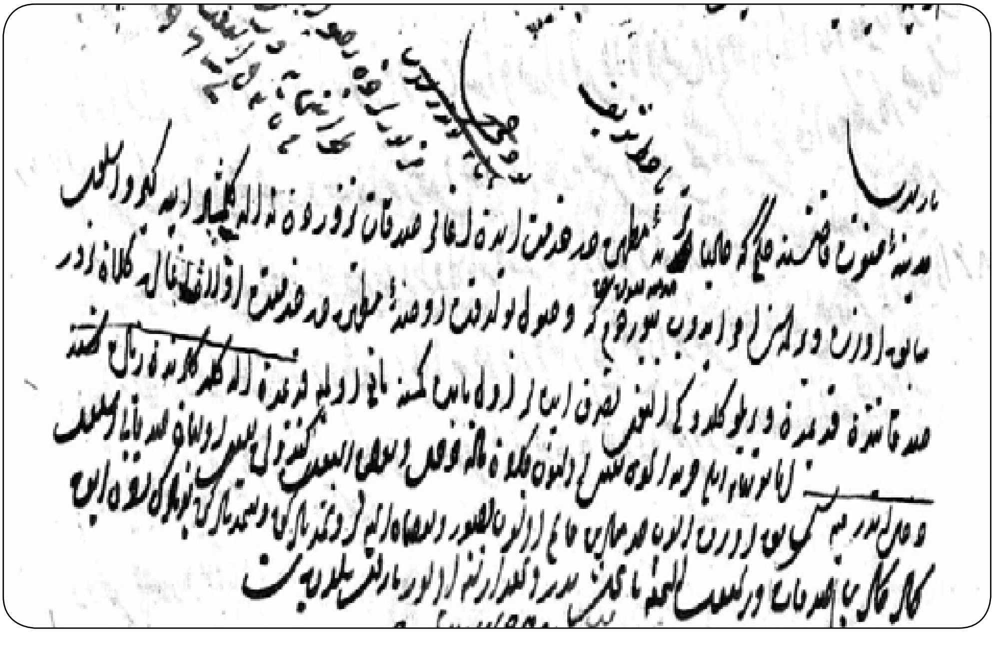


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣

رقــــم الـصـفـحـة :	٤٦٣
رقــــم الحـــكــــم:	١٣٨١
الـــــتـــــاريـــــخ:	٨ ذي القعدة سنة ٩٦٧ هـ [١٥٥٩-١٥٦٠م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

كما هو معلوم، فإنه توجد هناك صدقات تصل إلى الأغوات العاملين في الروضة المطهرة. لذا يجب منح تلك الصدقات للمذكورين حسب العادة المتبعة منذ القديم. عليــه أصدرت أمري بصرف الصدقات إلى الأغوات العاملين في الروضة المطهرة. ويجب ألا يتدخل أي شخص لمنع ذلك...

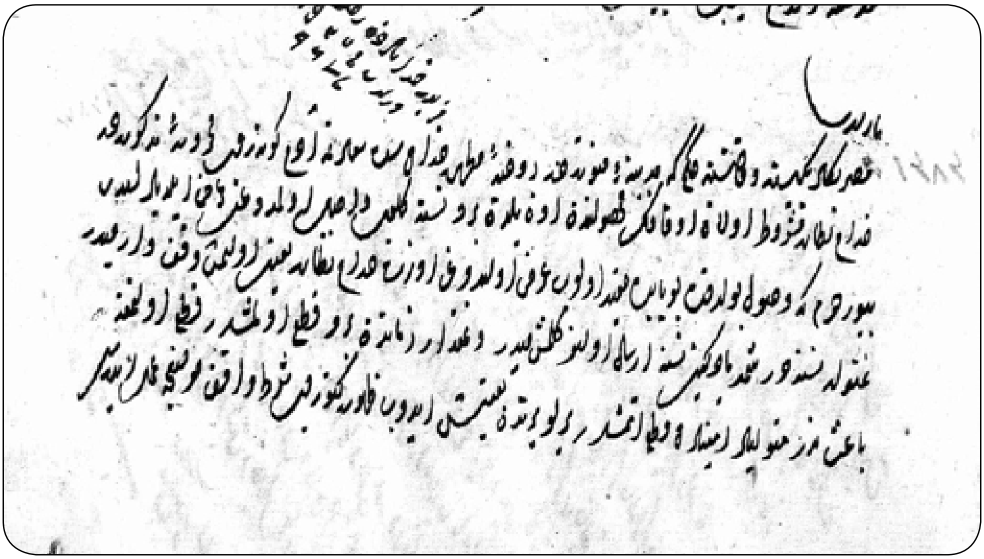


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم:	٣

رقم الصفحة:	٤٦٣
رقم الحكم:	١٣٨٣
التاريخ:	٨ ذي القعدة سنة ٩٦٧ هـ [١٥٥٩-١٥٦٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضيها

أرسل خدام الروضة المطهرة بالمدينة المنورة رجلاً إلى مقامي العالي. وذكر المشار إليه أن محصول الأوقاف المشروطة للخدام المذكورين، لم يصل منه أي مقدار منذ عشرة سنوات. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وعرضه. كما إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الخصوص هو، هل هناك وقف للخدام المذكورين؟ وما هي نوعيته؟ وهل وصل منه شيء؟ ومنذ متى تم قطع ذلك؟ وما هو السبب؟ عليه يجب العمل بموجب شرط الواقف.



(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٤٦٤
رقـــم الحــكـــم:	١٣٨٤
الـــتـــاريـــخ:	٨ ذي القعدة سنة ٩٦٧ هـ [١٥٥٩-١٥٦٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

كما هو معلوم فإنه توجد هناك بعض الصدقات التي تصل إلى الأغوات العاملين بالتربة المطهرة بالمدينة المنورة نورها الله تعالى إلى يوم القيامة. وفي الوقت الذي كانت تُستغل فيه تلك الصدقات في معيشة المذكورين، قام القاضي الحالي «مولانا عبد الرحمن» بمنع العرف المذكور. وإثر ذلك جاء بعضهم إلى مقامي العالي، مقدماً شكوى في هذا الخصوص. ولهذا السبب يجب أن يتم إنفاق الصدقات المذكورة على الأغوات العاملين في الروضة المطهرة، وذلك حسب الأسلوب الذي كان متبعاً في السابق. وكنت قد أرسلت حكمي الشريف في هذا الباب إلى المشار إليهم. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وعدم التقصير أمام أي شخص وهو يقوم بأداء عمله سواءٍ كان من الأغوات، أوغيرهم. ومن المهم العمل على صرف الصدقات المذكورة وفقاً لما جرت عليه العادة منذ القديم، وعدم قيام أي شخص بمنع ذلك. ومن الضروري معرفة مقادير تلك الصدقات، والسبب الذي أدى إلى قطعها. كما إن الضرورة تستوجب منح الأغوات ما هو مخصص لهم من صدقات منذ القديم، على ألا يقع منهم أي تقصير فيما يتعلق بأداء وظيفتهم.

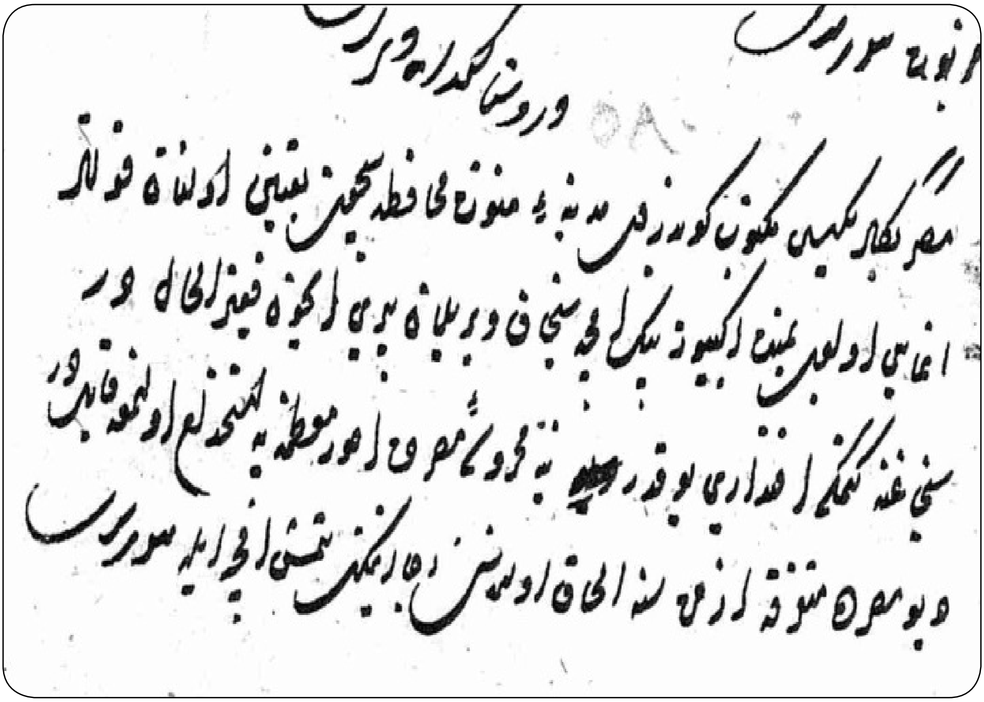
تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣)



(ج) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤

رقــــم الـصـفـحـة :	٥٥
رقــــم الحـــكـــم:	٥٨٠
الـــتـــاريـــخ:	٢٥ رجب سنة ٩٦٧ هـ [١٥٥٩-١٥٦٠م]

أرسل أمير أمراء مصر خطابا، جاء فيه أنه تم تعيين أغا على الجنود المكلفين بتوفـير الأمـن في المدينة المنـورة. ونسبة للفقـر والفاقة التي يعـاني منهما، فهو لا يستطيـع الذهاب إلى اليمن بسبب منحه علما بمائتـي ألف أقجة. وفي ذات الوقت يمكن استخدامـه وتشغيله في بعض الشؤون العظيمة في مصر. عليه يرجى إلحاقه بعساكر المتفرقة بمصر، مع منحه سبعين أقجة.

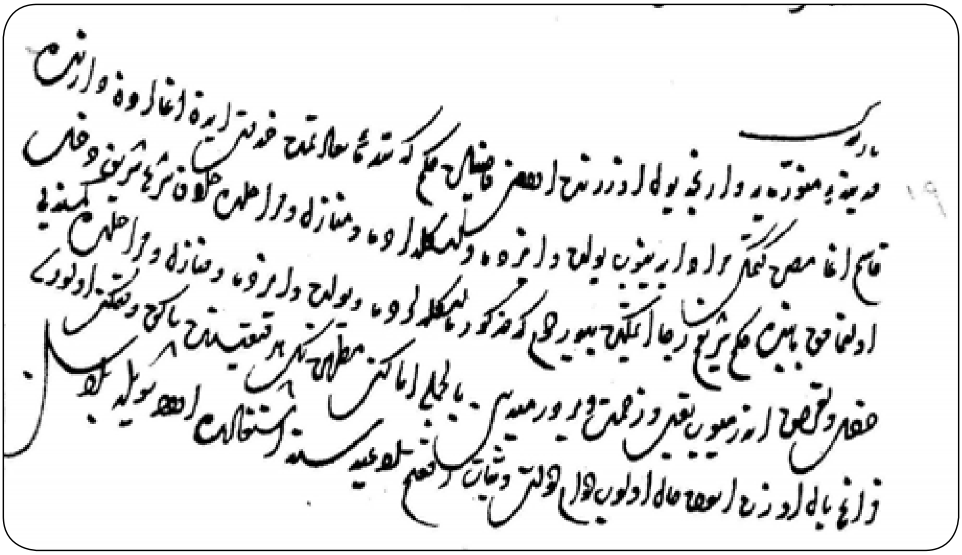


(د)	دفتر المهمة العثمانية، رقم:	٥

رقم الصفحة:	٧
رقم الحكم:	١٩
التاريخ:	غرة محرم سنة ٩٧٣ هـ [١٥٦٥-١٥٦٦م]

حكم إلى القضاة الموجودين على طول الطريق حتى المدينة المنورة

يرغب قاسم أغا أحد الأغوات الذين يعملون في مقامي العالي في التوجه إلى مصر. لذا أرجو إنفاذ حكمي الشريف بألا يكون هناك شيء خلاف الشرع الشريف، وذلك في كافة الموانيء والمنازل والمراحل الواقعة على الطريق. عليه أصدرت أمري بألا يتم التعرض لأي شخص في الموانيء والمنازل والمراحل المذكورة، وعدم التسبب في إحداث الإزعاج له. ومن المهم في هذا الصدد المحافظة على كل موقع من مواقع البقاع المطهرة، مع ضرورة المحافظة على دوام الدولة وثبات الرفعة.

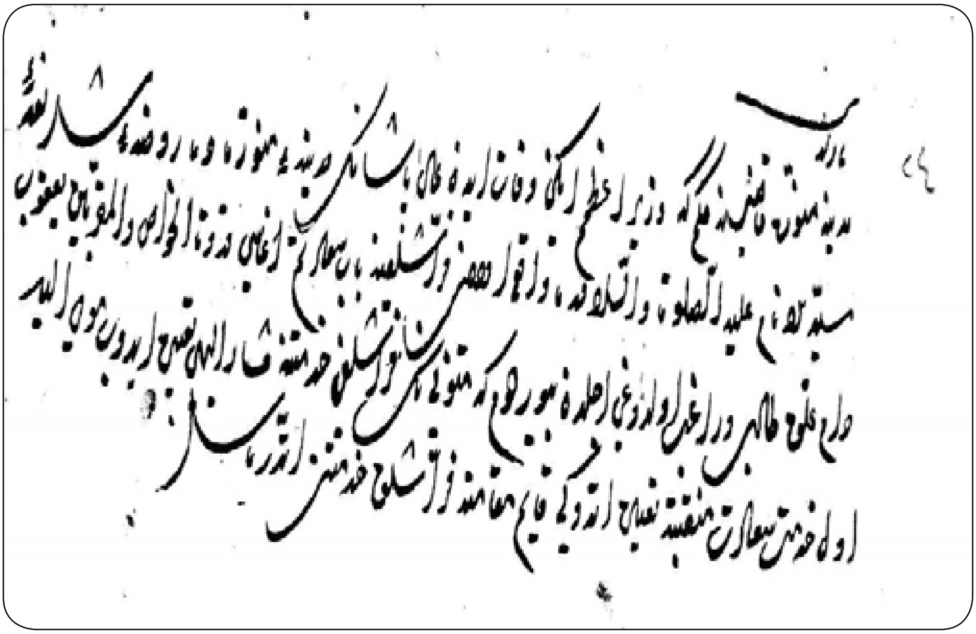


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٥

رقـم الـصـفـحـة :	٩
رقـم الحـكـم:	٢٤
الـتـاريـخ:	غرة محرم سنة ٩٧٣ هـ [١٥٦٥-١٥٦٦م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

كان قدوة الخواص والمقربين أغا باب السعادة يعقوب أغا دام علوه قد تقدم بطلب إدارة الفراشة بالروضة الشريفة على صاحبها أتم الصلاة وأفضل التسليم، وذلك بعد وفاة الصدر الأعظم علي باشا الذي كان يشغل تلك الوظيفة. عليه أصدرت أمري بتعيين يعقوب أغا على الفراشة المذكورة بعد وفاة المشار إليه.

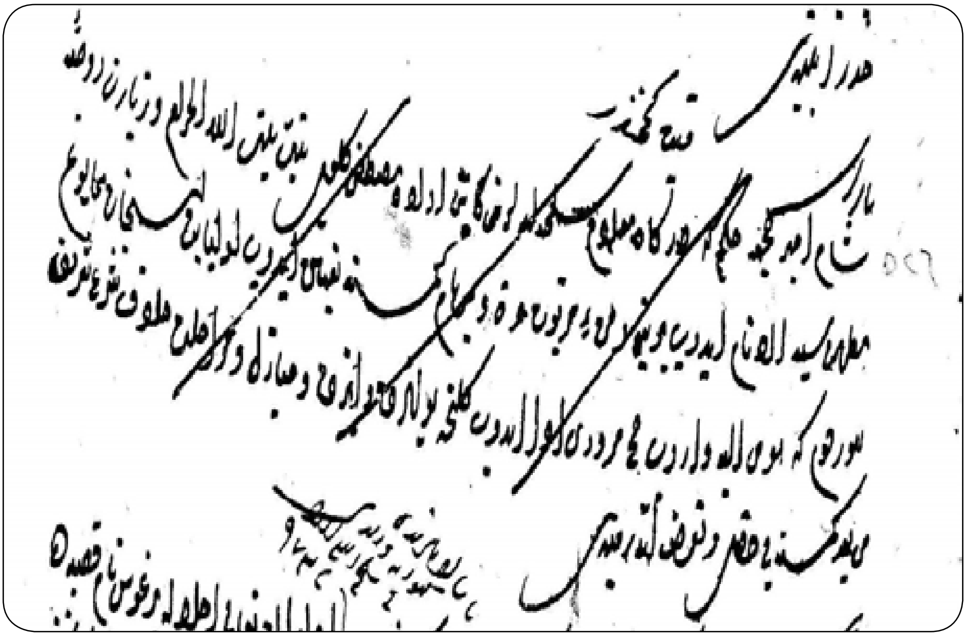


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٥

رقم الصفحة:	٢١٠
رقم الحكم:	٥٢٦
التاريخ:	٢٣ ربيع الأول سنة ٩٧٣ هـ [١٥٦٥-١٥٦٦م]

حكم إلى أمير الحج الشامي

يرغب مصطفى أحد كتاب مقامي العالي في التوجه إلى بيت الله الحرام، وزيارة الروضة المطهرة. وقد سمح له مقامي العالي بذلك. عليه أصدرت أمري بعدم القيام بأي عمل ضد هذا الشخص خلافا للشرع الشريف، وذلك في كافة المنازل والمراحل الواقعة على الطريق.



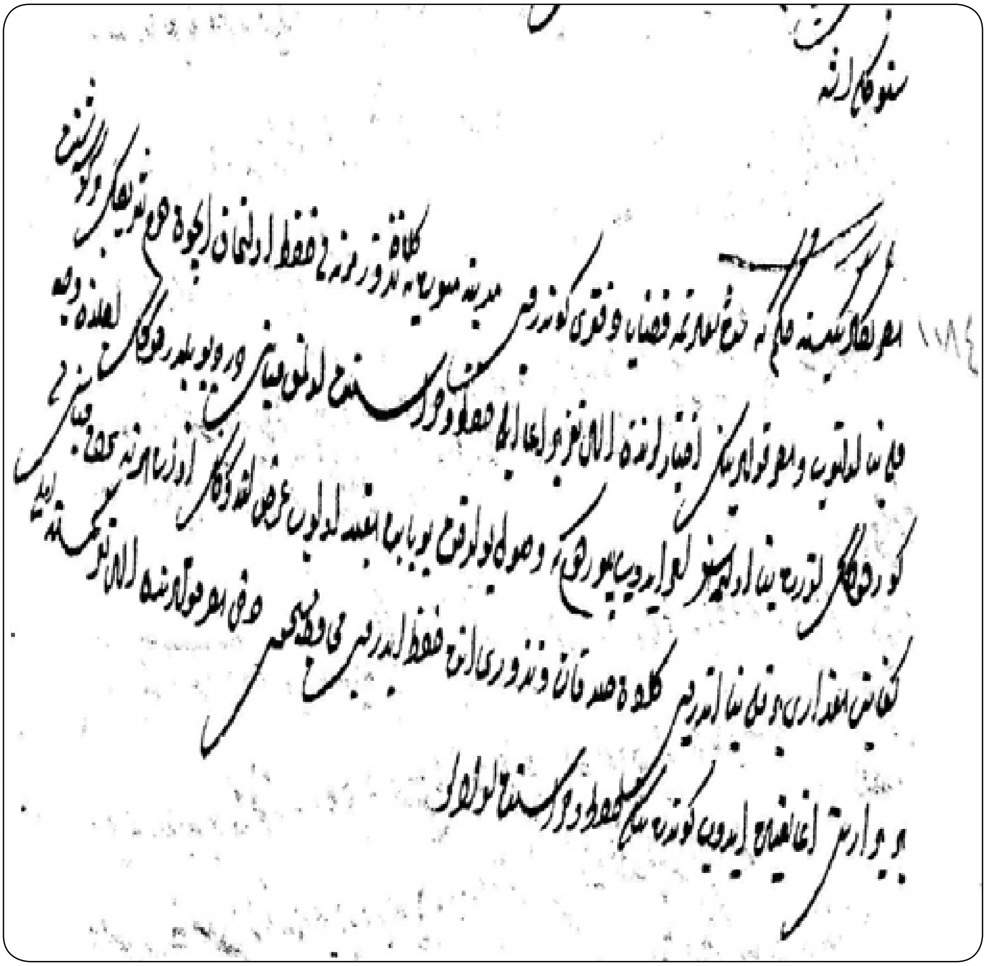
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	5

رقـــم الـصـفـحـة :	٤٠٨
رقـــم الحــكـــم:	١٠٨٤
الـــتـــاريـــخ:	٦ شعبان سنة ٩٧٣ هـ [١٥٦٥-١٥٦٦م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

تم إرسـال دفـتر قضايـا إلى مقامـي العـالي. ووفقا لما جاء فيـه تم بناء برج في كل زاويـة مـن زوايا الحـرم الشريف من أجل حفظ النـذور المرسلة إلى المدينة المنورة. وتقـرر أيضا تكليف خمسين جندي من جنود مصـر بحراسة تلك النذور. عليـه أصدرت أمري بقيد ذلك، وبناء المقدار الـكافي من الأبراج، وتكليف خمسين جنديا من جنود مصر بحراسة الصدقات والنذور الواردة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٥)



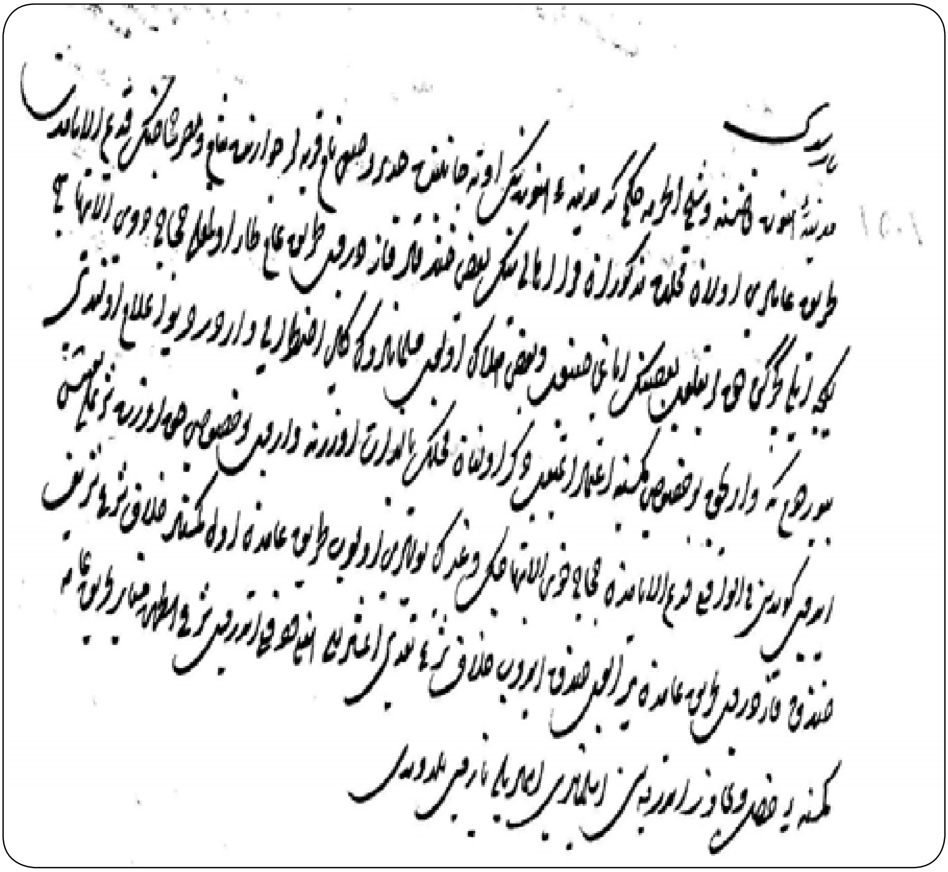
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٥

رقـــم الـصـفـحـة :	٥٤٩
رقـــم الحـــكـــم:	١٥٠١
الـــتــــاريـــخ:	٩ شوال سنة ٩٧٣ هـ [١٥٦٥-١٥٦٦م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

يمثل الطريق العام الواقع بالقرب من قريتي «الجدير» و«صفي» بالمدينة المنورة طريق حجـاج الشام ومصر منذ قديم الزمان. بيـد أن أهالي القريتين المذكورتين قامـوا بحفر خنادق على ذلك الطريق، مما تسبب في ضيقه. وبدوره أدى ذلك إلى وقـوع خسائر وسط الحجـاج الذين يمرون بالليل، فأصيـب بعضهم وهلك البعض الآخر. ولا شك أن ذلك يعني إلحاق الأذى الجسيم بالمسلمين. عليه أصدرت أمري بضـرورة وصولكما إلى المكان المذكور، وعدم الاعتماد على أي شخص آخر، خاصة وأن الطريـق المشـار إليه يعتبر طريق الحجاج منذ قـديم الزمان. لذا لا يمكن لأي شخـص القيام بحفر خندق في الطريق العام خلافا لما نص عليه الشرع الشريف. وبالتالي يجب منع التعدي على الطريق العام.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٥)

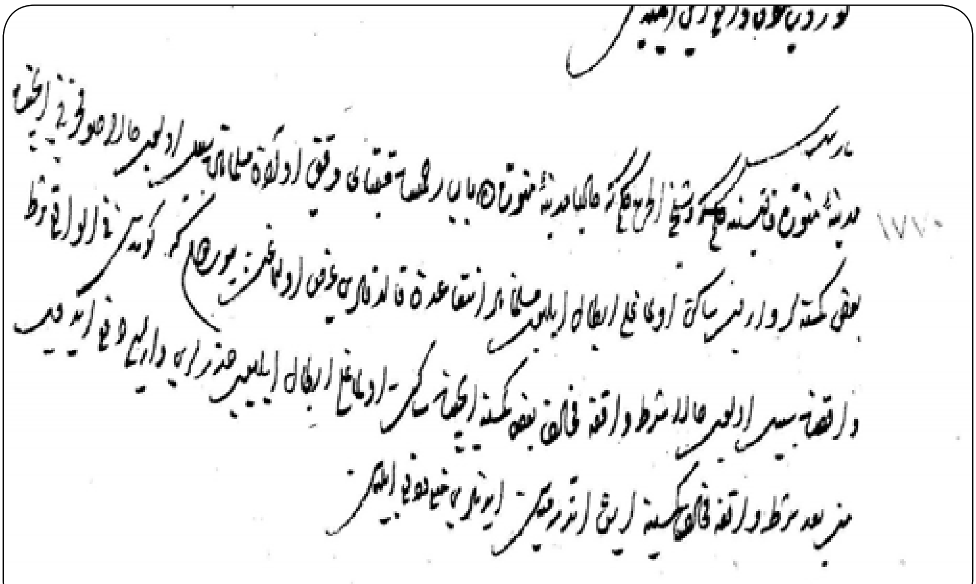


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٥

رقــم الصـفـحـة :	٦٣٣
رقــم الحـكــم :	١٧٧٠
الـتــاريــخ :	١٥ ذي القعدة سنة ٩٧٣ هـ [١٥٦٥-١٥٦٦م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

يوجد حاليا سبيل موقوف من [السلطان] قايتباي في باب الرحمة بالمدينة المنورة. ويوجد عدد من الأشخاص يسكن في السبيل المذكور. عليه أصدرت أمري بعدم مخالفة شرط الواقف، ومنع أي شخص من الإقامة في السبيل المذكور، وبالتالي إبطال ومنع سكن المشار إليهم، ومنع كل من يخالف شرط الواقف من الآن فصاعدا.



(هـ) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٦

رقم الصفحة:	٤٥
رقم الحكم:	٩٢
التاريخ:	٢٧ محرم سنة ٩٧٣ هـ [١٥٦٥-١٥٦٦م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

لقد تم إرسال خطاب إلى مقامي العالي من طرف مصلح الدين القاضي السابق للمدينة المنورة، وشيخ الحرم محمد دام مجده. وحسب ما جاء في ذلك الخطاب، فإنه يوجد رباط بالمدينة المنورة خاص بالفقراء، وهو يحتاج إلى ترميم وصيانة. لذا من المهم معرفة العدد اللازم من الأشخاص الذين سوف يقومون بذلك. وفي الحقيقة يوجد رباطان يحتاجان للترميم والصيانة من أساسهما، أحدهما جديد والآخر قديم. ويقدر المبلغ المطلوب لإجراء عمليات الصيانة اللازمة بستمائة قطعة ذهبية. وبما أن عدد الفقراء في حالة تزايد، رئي أنه من المناسب بناء جزء علوي على الرباطين. وفي حالة الموافقة على ذلك فإن المبلغ المطلوب سوف يصل إلى ألف قطعة ذهبية. ومن الضروري الاهتمام بالرباط المذكور بشكل أكبر من بقية الأربطة الأخرى، وذلك لأنه يعتبر من ضمن الآثار الشريفة لسيد الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام. ويبلغ طول الرباطين واحد وعشرين ونصف ذراع، والعرض خمسة عشر ونصف ذراع، والارتفاع خمسة عشر ذراع. ولهذا السبب صدر الأمر بأن يكون البناء على الرابطين من الأسفل والأعلى. وقد بلغ عدد الغرف السفلية تسعة غرف. وبعد تخمين المنصرفات، تقرر إرسال مبلغ وقدره ألف قطعة ذهبية من خزينة مصر. عليه أصدرت أمري ببناء الرباطين المذكورين عند وصولي حكمي الشريف، وإحضار الأخشاب اللازمة، والشروع في عملية البناء، وقيد ما يتعلق بالبناء العلوي على وجه التحديد. وبالإضافة إلى ذلك يتم إنشاء عدد تسعة غرف في الأسفل ومثلها في الأعلى. ويجب عليكما عدم الاعتماد على أي شخص

فيمـا يتعلق بموضـوع الأموال، وقيامكما أنتما شخصياً بذلـك، مع ضرورة الابتعاد عـن الإسراف والتبذيـر. ومن المهم قيـد كل شيء على الدفتر، وذلـك فيما يتعلق بصـرف الأمـوال، سواء فيمـا يخص ما يتم تأجـيره، أو أثمان الأخشـاب، أو غير ذلـك من الأشيـاء الأخرى، ومن ثم التوقيـع على الدفتر وإرسالـه إلى أمير أمراء مصر، وقيـد ذلك في سجلات المحاسبة. ومن الضروري كذلك قيد كل شيء يتعلق بأساس البناء واستحكامه، إذ مـن المهم جداً بنائه بشكل متين وقوي، بحيث يبقى فترةً طويلةً مـن الزمنٍ، وينعم الذين يقيمون هناك بالراحة والطمأنينة، منشغلين بالدعاء باعتباره سبيلاً للرحمة والشفاعة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦)



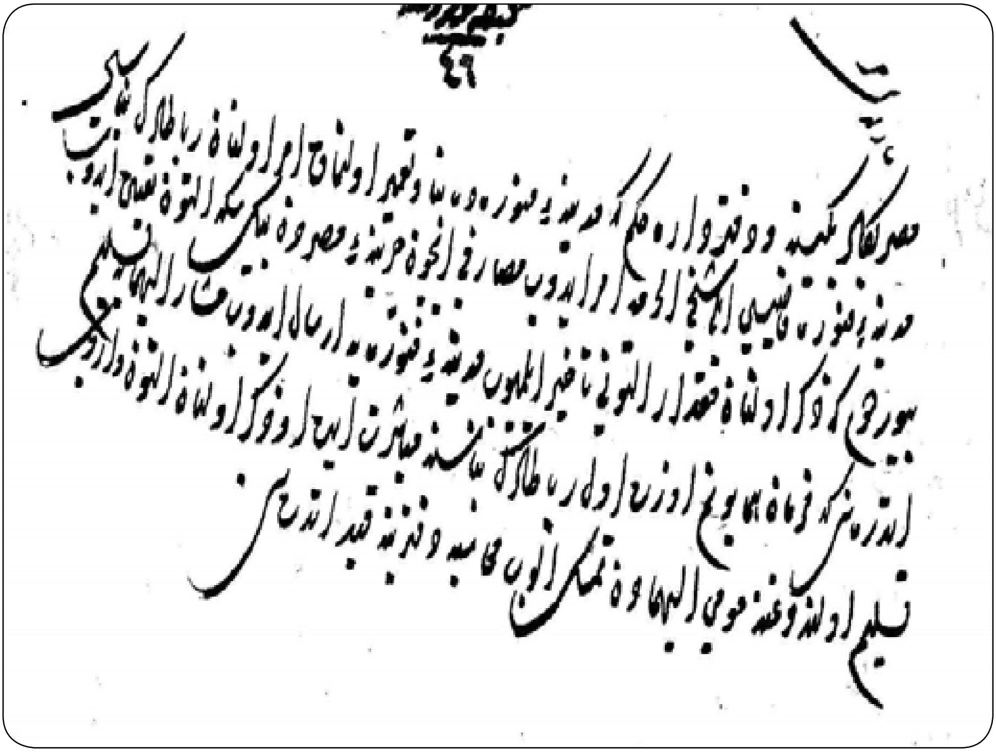
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦

رقـــم الـصـفـحـة :	٤٦
رقـــم الحـــكـــم:	٩٣
الـــتـــاريـــخ:	٢٧ محرم سنة ٩٧٣ هـ [١٥٦٥-١٥٦٦م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

صــدر الأمــر بصيانة وترميم الأربطــة الموجودة بالمدينة المنــورة، وصدر حكم بذلــك إلى كل مــن قاضي المدينة المنــورة وشيخ الحــرم. أما فيما يتعلــق بالأموال اللازمــة لإجراء عمليــات الصيانة تلك، فقــد تم تخصيص ألف سكــة ذهبية من خزينــة مصر. عليه أصدرت أمري بعدم التأخــر في إعطاء المبلغ المذكور، وإرساله إلى المدينــة المنورة بالسرعة المطلوبة، ومن ثــم تسليمه إلى المشار إليهما. وبموجب المرسوم السلطاني الصادر في هذا الخصوص، يتم البدء في بناء الأربطة المذكورة، وتسليم المبلغ موضوع البحث، وقيد ذلك على دفتر المحاسبة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦)



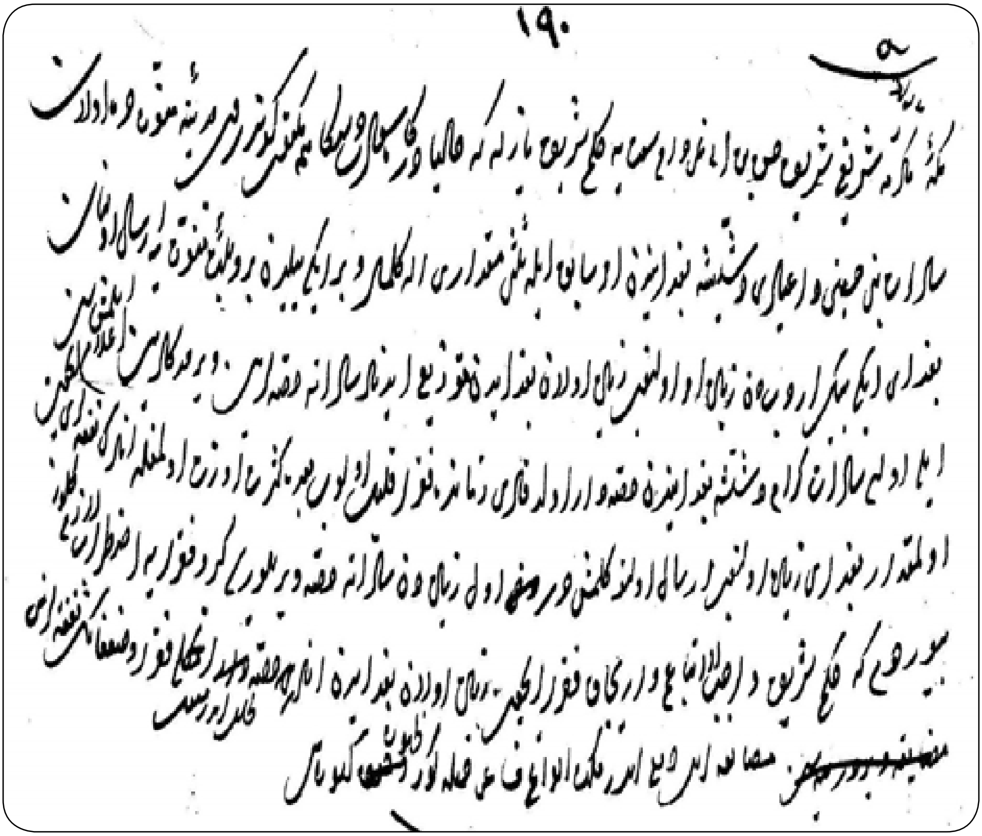
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٦

رقـــم الـصـفـحـة :	١٩٠
رقـــم الحـــكـــم:	٤٠٩
الـــتـــاريـــخ:	١٧ ربيع الأول سنة ٩٧٣ هـ [١٥٦٥-١٥٦٦م]

حكم إلى الشريف حسين بن أبي نمي شريف مكة المكرمة دام سعده

قمت بإرسال خطاب من مقامي العالي إلى طرفكم، وجاء في ذلك الخطاب أن الأمر السابق نص على تخصيص ثلث قمح الدشيشة إلى سادات بني حسين بالمدينة المنورة. وفي هذا الصدد صدر أمر منذ بضعة سنوات بأن يكون مقدار القمح المرسل إلى المدينة المنورة أكثر من ألفي أردب. بيد أنه صدر بيان بأنه لم يُعط السادات المذكورين حصصهم من القمح الزائد. وتسبب ذلك في وقوع السادات الكرام في حالة من الفقر والفاقة. ونسبة لزيادة المشار إليهم، يجب منحهم الحصة المخصصة لهم. ومما لا شك فيه فإن منع تلك الحصة عن السادات، سوف ينقلهم إلى الفقر. عليه أصدرت أمري الشريف بمنح المشار إليهم حصتهم من القمح حتى لا يسقطوا في دائرة الفقر، وهو الأمر الذي يعني بذل كافة أنواع المساعي والجهود من أجل تحقيق ذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦)


١٩٠

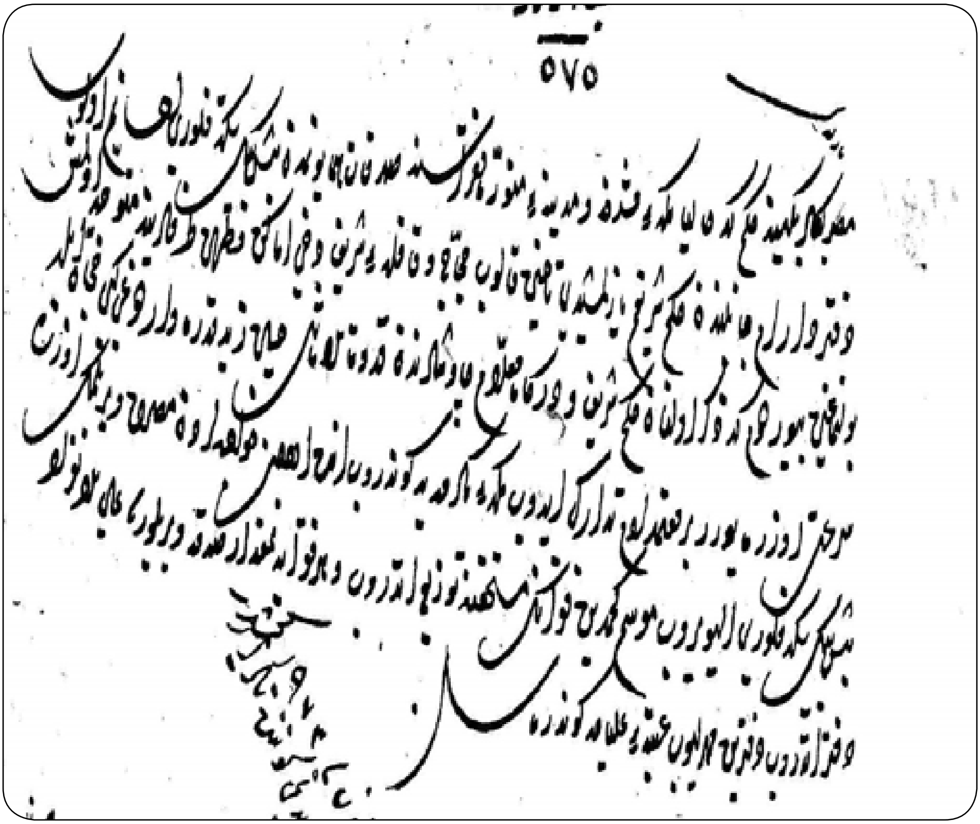
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٦

رقـــم الـصـفـحـة :	٥٧٥
رقـــم الحـــكـــم:	١٢٦٠
الـــتـــاريـــخ:	١٠ ذي القعدة سنة ٩٧٣ هـ [١٥٦٥-١٥٦٦م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

قمت في هذه المرة أنا جناب السلطان بالإحسان إلى فقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة بمبلغ وقدره خمسة آلاف سكة ذهبية، وقام مسئول المال التابع لي بإعداد حكمي الشريف في هذا الشأن. وفي هذه الأثناء تحرك الحجاج في معية القافلة الشريفة إلى البقاع المطهرة. عليه أصدرت أمري بإيصال حكمي الشريف، وقدوة الأماثل حسين زيد قدره أحد جاويشي مقامي العالي، مع ضرورة توفير رجل مناسب وثقة للإسراع بحمل الحكم المذكور، وإيصاله إلى مكة المكرمة. وعقب ذلك يتم إرساله إلى مصر من أجل الحصول على الخمسة آلاف سكة الذهبية، ومن ثم توزيعها المستحقين من الفقراء، وتحديد الحصة التي نالها كل فقير من الفقراء، وقيدها على الدفتر وختمه، وإرساله إلى المقام العالي السلطاني.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦)

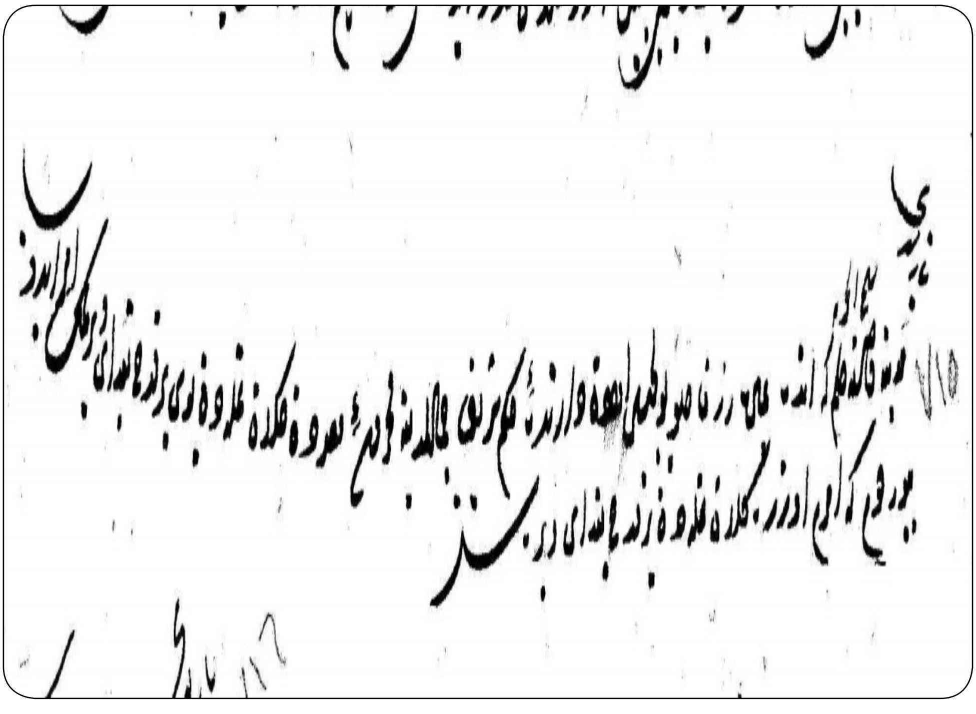

٥٧٥

(و) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٥٦
رقـــم الحـــكـــم:	٧١٥
الـــتــــاريـــخ:	١٥ رجب سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

أصــدرت أمــري بتخصيص قــدح واحد مــن القمح الذي يرد مــن مصر إلى «جمــال الديــن» أحد العالمين بمجرى الميــاه. عليه أصدرت أمــري بتخصيص قدح واحد من القمح الوارد للمذكور.

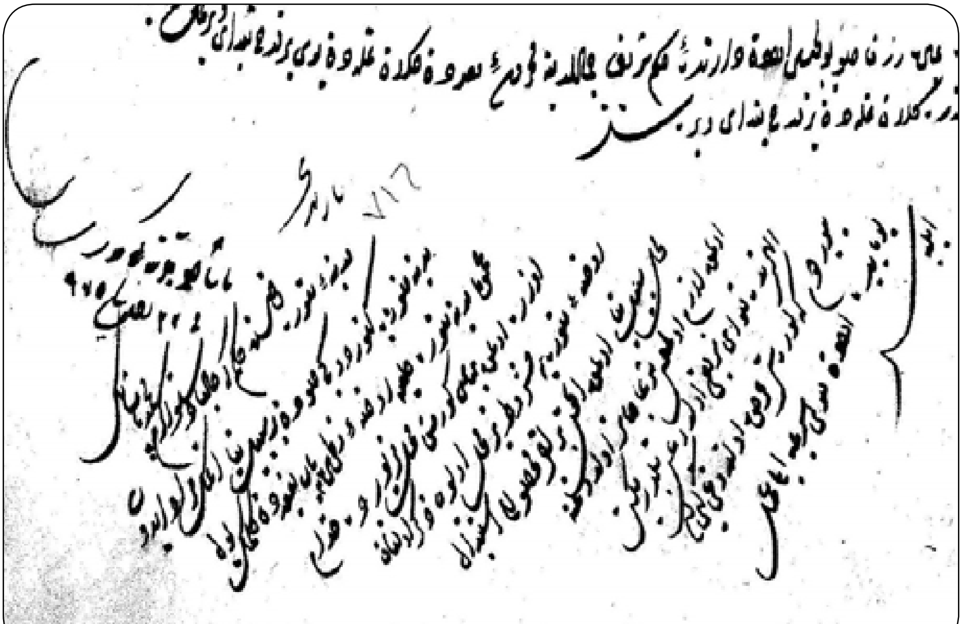


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٧

رقم الصفحة:	٢٥٦
رقم الحكم:	٧١٦
التاريخ:	١٥ رجب سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقد أصدر الدستور المكرم محمد باشا أمرا بإنشاء سبيل بالمدينة المنورة. والجدير بالذكر أن المكان المخصص للسبيل المذكور يقع على الطريق القادم من الروضة المطهرة. وبالتالي فإن إنشاء السبيل في المكان المذكور يعني ضرورة القيام بعملية استبدال، وهو أمر لا يجوز من الناحية الشرعية. وبدورهم ذكر خدام الروضة الشريفة أنهم يحملون فتوى تنص على ذلك. عليه أصدرت أمري بالعمل بموجب الفتوى الشرعية.

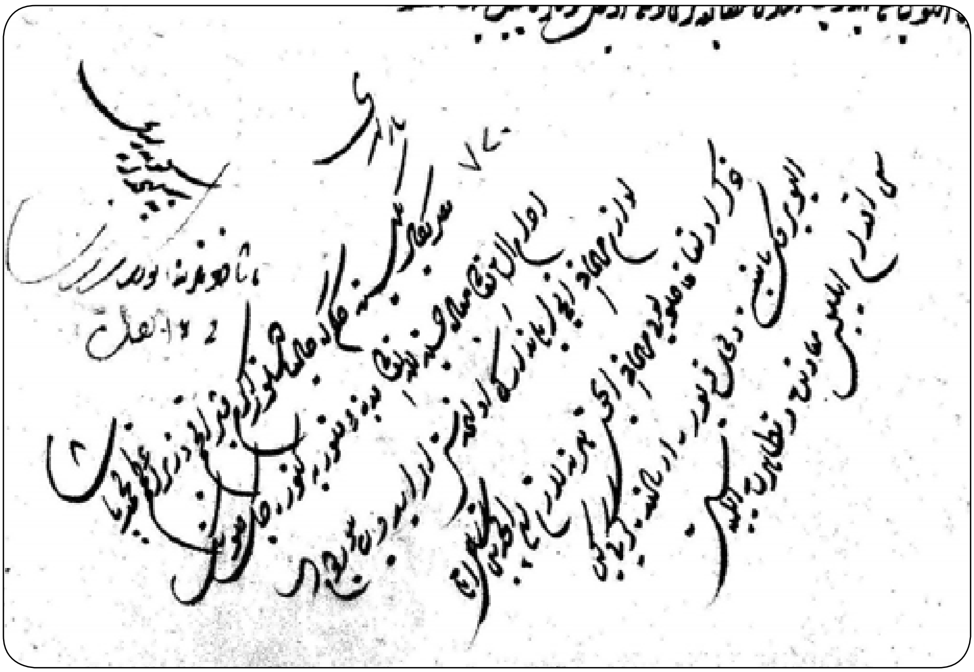


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٥٧
رقـــم الحـــكـــم:	٧٢٠
الــــتــــاريـــخ:	٢٣ رجب سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

سـوف يقوم وزيري المعظم والدستور المكـرم والمشير المفخم محمد باشا أدام الله تعالى معاليه بإرسال المستلزمات اللازمة للمياه في المدينة المنورة. عليه أصدرت أمـري بضـرورة الاهتمام والسعي من أجـل إرسال المستلزمـات والمهمات المطلوبة لمجرى المياه إلى المكان المذكور، مع إظهار المساعدة والمعاونة في هذا الموضوع.

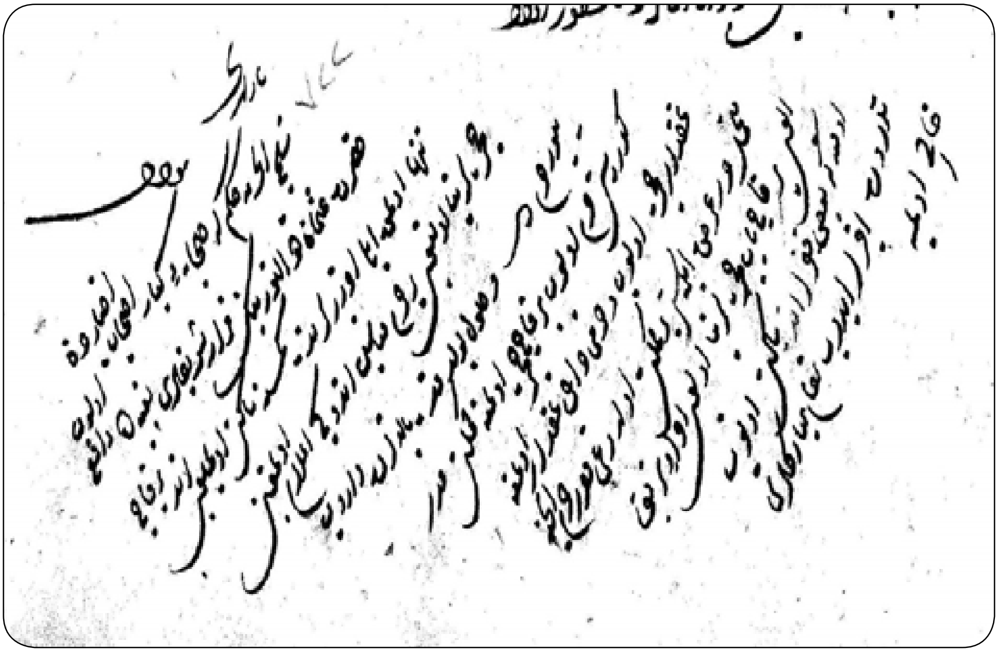


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٧

رقم الصفحة:	٢٥٨
رقم الحكم:	٧٢٢
التاريخ:	٢٣ رجب سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى شيخ الحرم [النبوي]

كما هو معلوم فإن سيدنا عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعتبر من الصحابة الكبار، ولا يوجد شخص يسكن في مزاره الشريف. لذا رأينا ضرورة إنشاء بضعة غرف، وجعلها حرما مناسبا. عليه أصدرت أمري بذهابكم شخصيا إلى المكان المعني، والنظر في ما إذا كان من الممكن بناء الغرف المذكورة أم لا، وبيان مقدار ذلك الحرم، ومن ثم يمكن بناء الغرف، وإسكان الفقراء فيها.

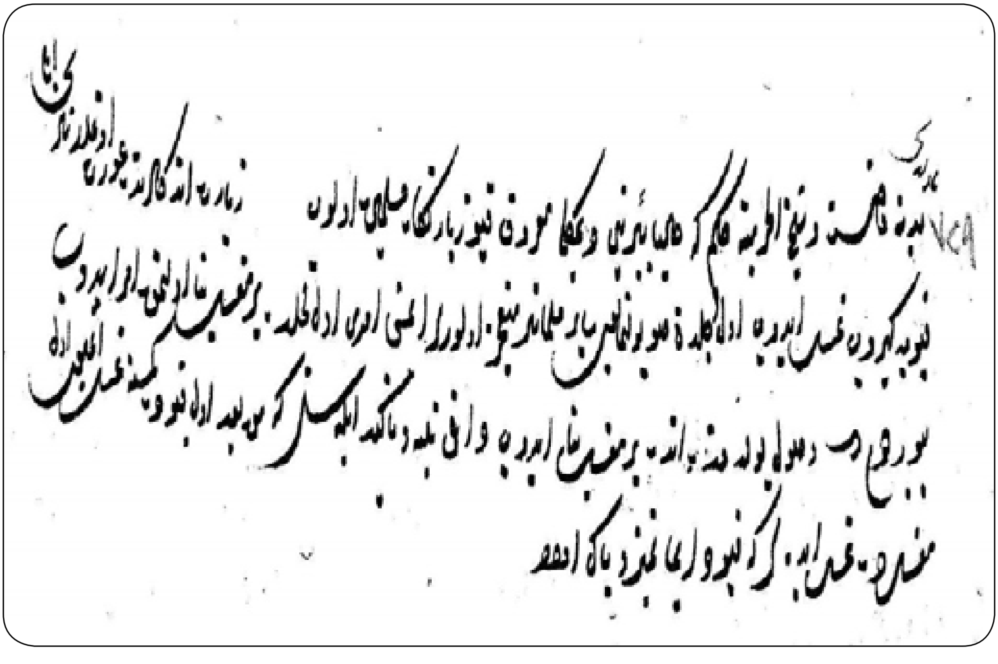


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٦٠
رقـــم الحـــكـــم :	٧٢٩
الـــتـــاريـــخ :	٢٣ رجب سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

توجـد بئر معروفة باسم «بئـر نبي»، وهي مخصصة للمسلمين. بيد أن البعض يقـوم بعد إتمـام الزيارة بالدخول في البئر من أجـل الإغتسال، مما سبب الإزعاج لبقيـة المسلمين. ووفقـا لذلك فإن الضرورة تستوجب بنـاء مغسل في تلك المنطقة. عليه أصـدرت أمري ببناء مغسل، والتأكيد على ذلك بشكل كبير، ومنع أي شخص من الإغتسال في البئر المذكورة.

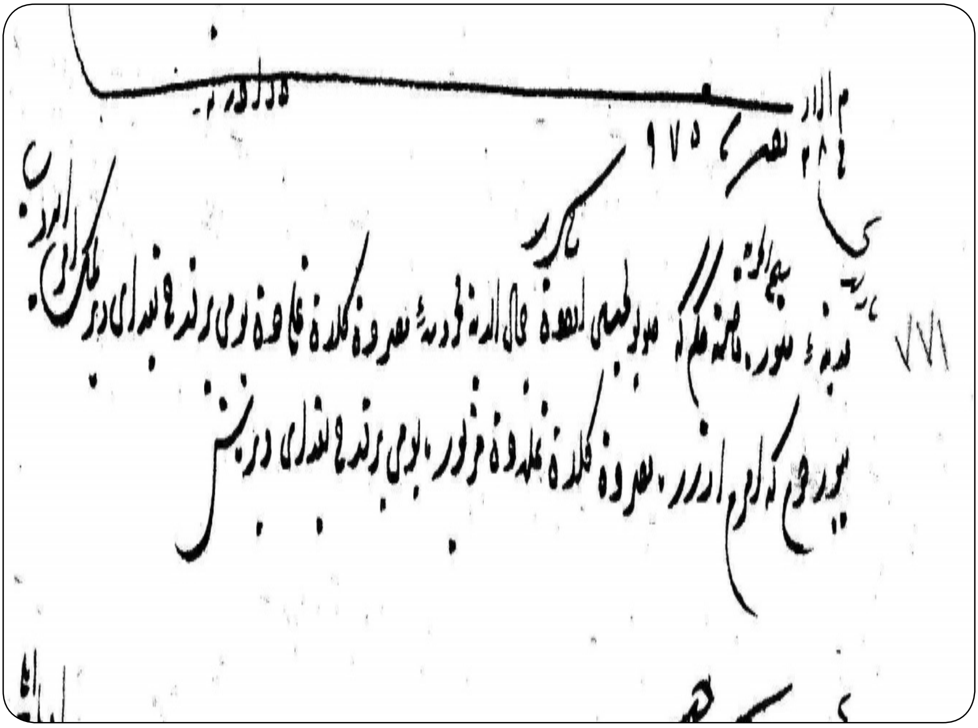


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٧

رقم الصفحة:	٢٧٣
رقم الحكم:	٧٧١
التاريخ:	٢٨ رجب سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

صدر الأمر بتخصيص قدح واحد يوميا من القمح الذي يأتي من مصر إلى عامل مجرى المياه «جمال الدين». عليه أصدرت أمري بتخصيص قدح واحد يوميا من القمح الذي يرد من مصر إلى المشار إليه.

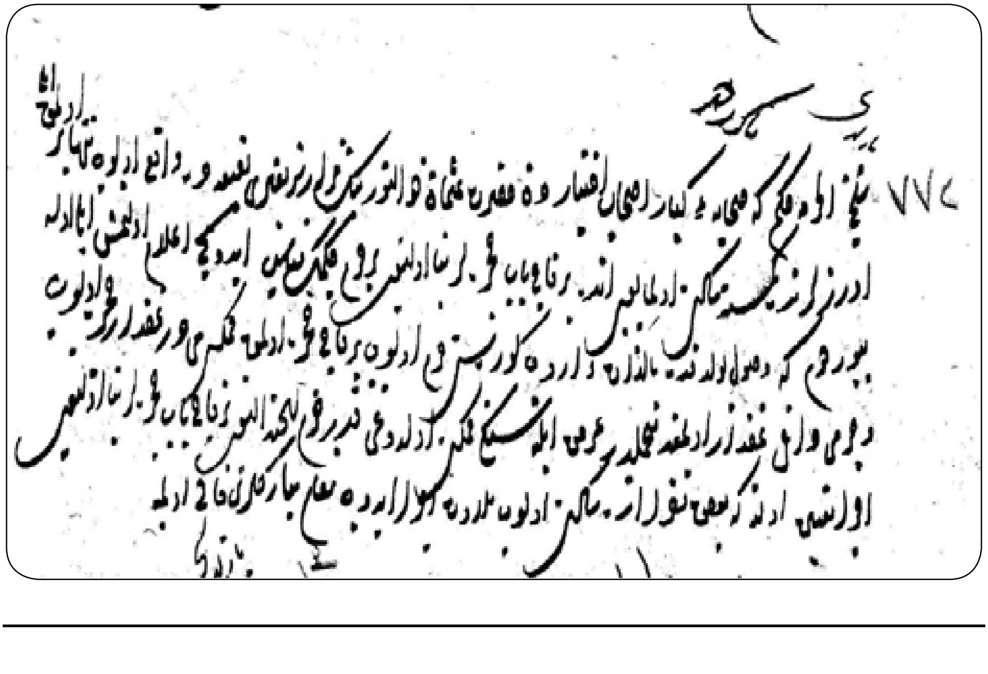


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقــم الـصـفـحـة :	٢٧٣
رقــم الحــكــم :	٧٧٢
الــتــاريــخ :	٢٨ رجب سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى شيخ الحرم

يعتبر سيدنا عثمان ذو النورين من كبار الصحابة، ويلاحظ أنه لا يوجد أحد من الأشخاص يسكن في مزاره الشريف. ولهذا السبب رئي أنه من المناسب بناء مجموعة من الغرف على ذلك المزار. عليه أصدرت أمري بتوجههكم شخصيا إلى المكان المذكور، ومشاهدة المزار على أرض الواقع، ومعرفة ما إذا كان من الممكن إنشاء تلك الغرف، وتحديد عددها، وعرض ذلك علينا. وبالطبع في حالة إنشاء الغرف المذكورة، فسوف تخصص لإسكان بعض الفقراء.

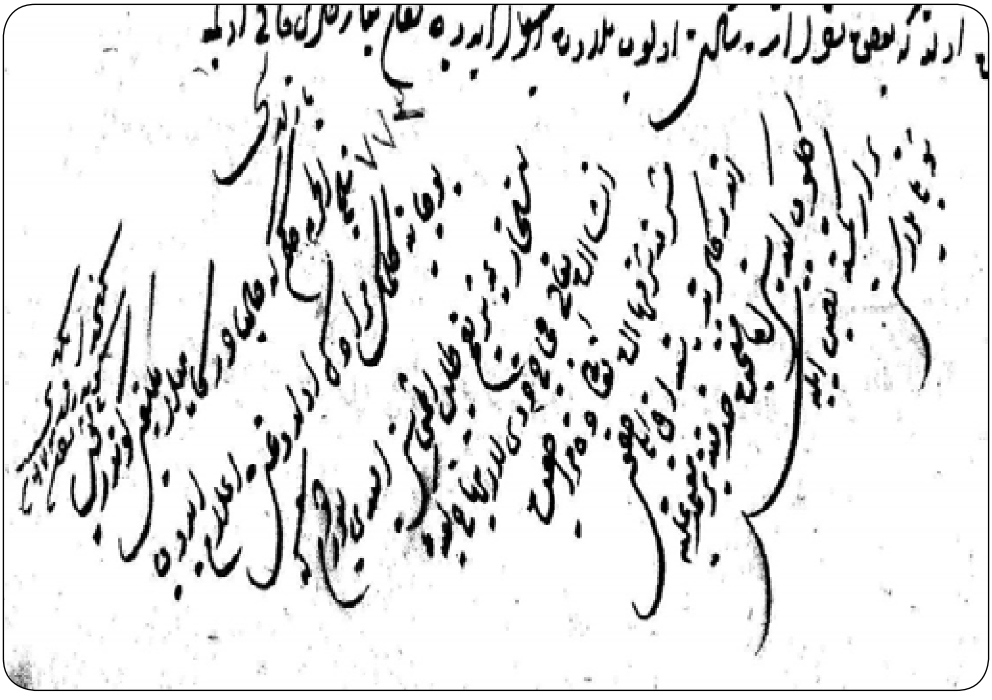


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٧

رقم الصفحة:	٢٧٣
رقم الحكم:	٧٧٣
التاريخ:	٢٨ رجب سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى شيخ الحرم

تم إرسال خطاب إلى مقامي العالي. وقد تقدمت بطلب توجههكم إلى هذه المنطقة، وطلبتم إذني الشريف. عليه أصدرت أمري بأن تأتوا إن شاء الله تعالى رفقة الحجاج ذوي الابتهاج بعد عودتهم من الكعبة المشرفة شرفها الله تعالى، على أن تتركوا شخصا ثقةً يعتمد عليه ليباشر وظيفتكم.

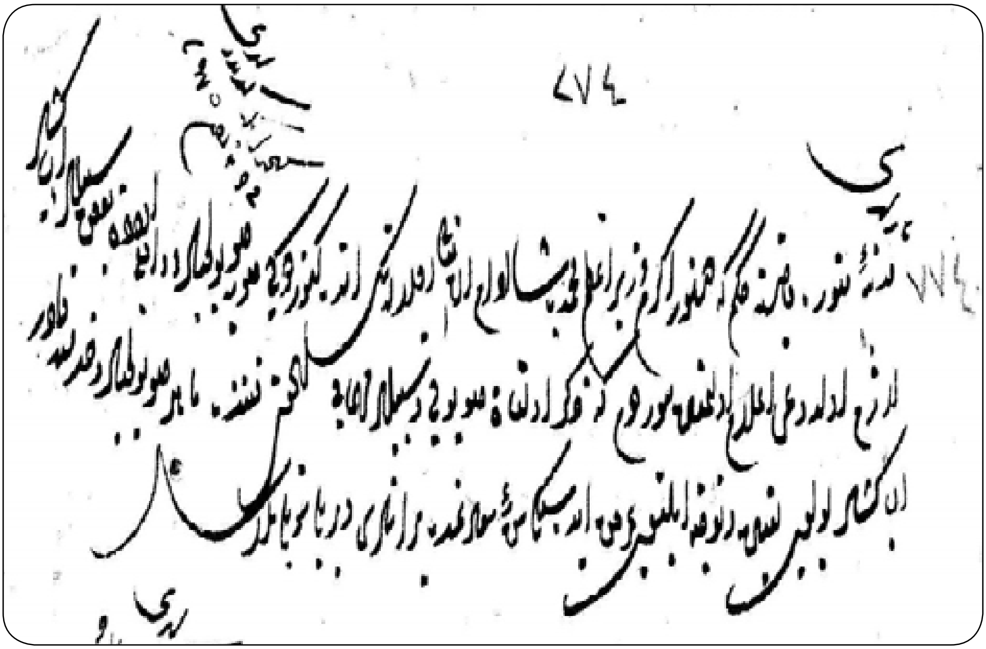


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقم الصفحة :	٢٧٤
رقم الحكم:	٧٧٤
التاريخ:	٢٨ رجب سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

أوضح الدستور الأكرم والوزير الأعظم محمد باشا ضرورة توفير بعض الأشخاص للعمل بمجال المياه، وإفتتاح بعض السبايل، وكذلك إحضار المستلزمات الخاصة بالمجال المذكور. عليه أصدرت أمري بإرسال الأشخاص المطلوبين، وتوفير المستلزمات والمهمات اللازمة للمجرى المياه والسبايل، وعرض ذلك عيلنا، خاصة وأن أمري قد صدر في هذا الشأن.

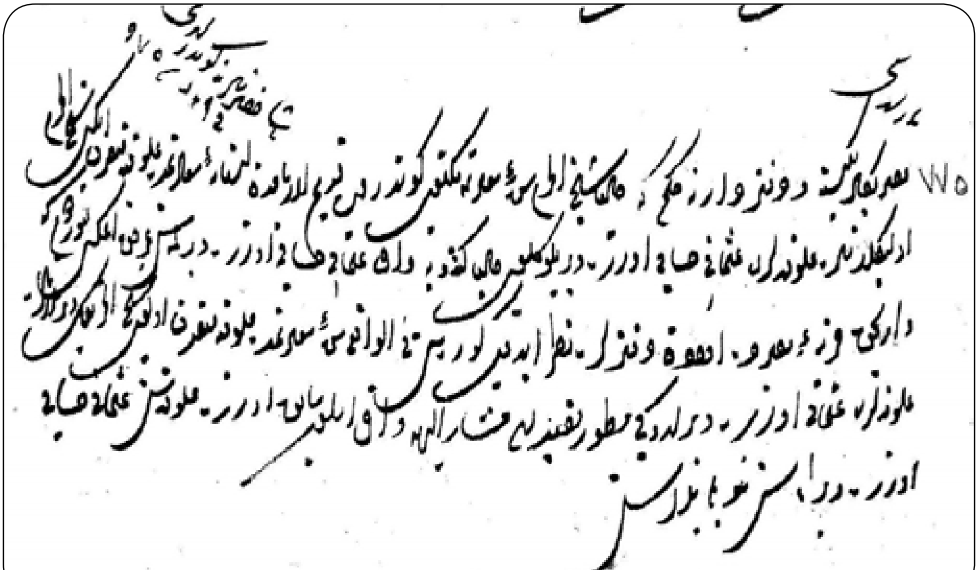


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم:	٧

رقم الصفحة:	٢٧٤
رقم الحكم:	٧٧٥
التاريخ:	٢٨ رجب سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

لقد أرسل شيخ الحرم [النبوي] الحالي خطابا إلى مقامي العالي، جاء فيه أن مخصصات الذين شغلوا منصب شيخ الحرم ظلت تأتي منذ قديم الزمان من استانبول وفقا للحساب العثماني. ولهذا السبب فهو يطالب بأن يعامل بالمعاملة نفسها. عليه أصدرت أمري بإعداد دفاتر بذلك من خزينة مصر. وبالفعل فإن مخصصات شيوخ الحرم ظلت من القديم تُمنح من استانبول وفقا للحساب العثماني. وعلى هذا الأساس يجب معاملة المشار إليه المعاملة نفسها.

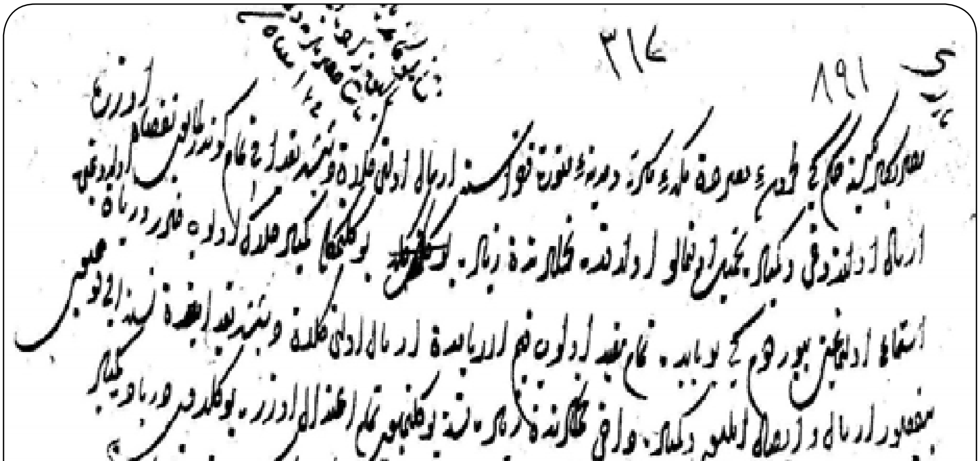


(تابع) | دفتر المهمة العثمانية، رقم : | ٧

رقــم الـصـفـحـة :	٣١٢
رقــم الحــكــم :	٨٩١
الـــتـــاريـــخ :	١٩ شعبان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

من الملاحظ أن الدشيشة التي تُرسل من مصر إلى فقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة، تُرسل ناقصة. وبالإضافة إلى ذلك فإن السفن تُحمل بأكثر من طاقتها، مما يلحق بها الأضرار والخسائر. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، مع ضرورة إرسال قمح الدشيشة كاملا غير ناقص، مع عدم تحميل السفن أكثر من طاقتها، وعدم تعريضها للأضرار. والحال أن المسائل المذكورة تعتبر من أهم المسائل. عليه يجب قيدها.

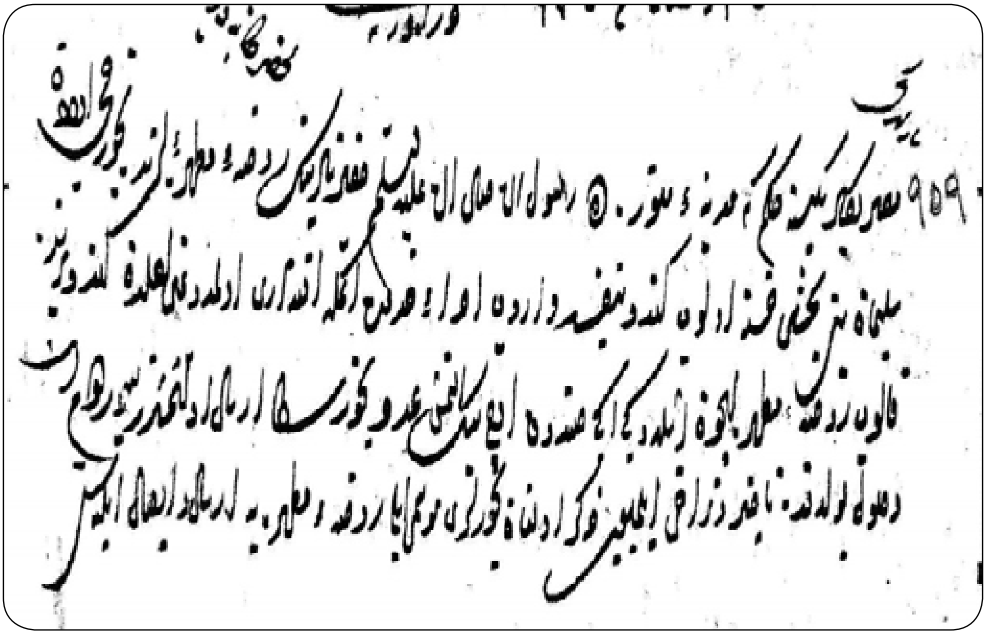


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٧

رقم الصفحة:	٣٣٤
رقم الحكم:	٩٥٩
التاريخ:	٣ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

إن «سليمان بن بخشي» هو مسئول البخور بالروضة المطهرة الخاصة بسيدنا رسول الله ﷺ بالمدينة المنورة، وهو يعاني من المرض، مما جعله غير قادر على أداء عمله. ومع ذلك يتم الإبقاء عليه. ومن جهة أخرى تم تجهيز صندوقين وثلاثة آلاف وستين عدد من البخور لأجل الروضة المطهرة. عليه أصدرت أمري بعدم التأخير والتراخي في إرسال تلك الأشياء، وإيصال البخور إلى الروضة المطهرة في وقته.



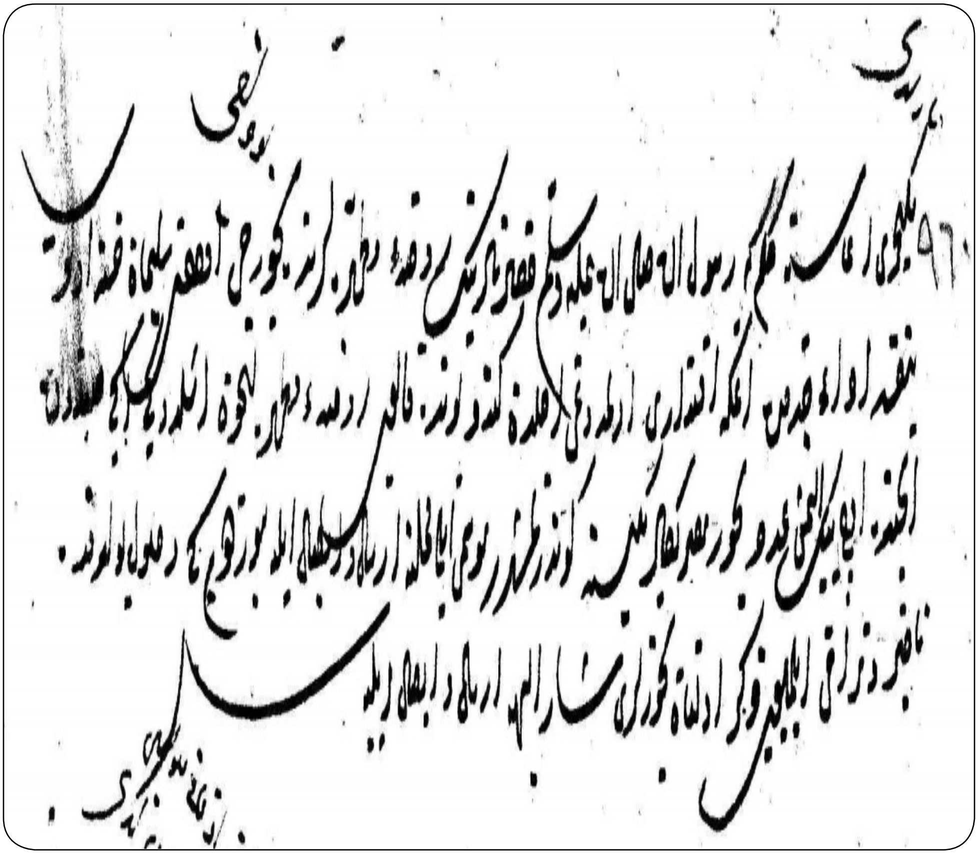
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٣٤
رقـــم الحـــكـــم:	٩٦٠
الـــتـــاريـــخ:	٣ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أغا الانكشارية

إن «سليمـان بـن بخشـي» هـو مسئـول البخـور بالروضـة المطهـرة الخاصة بسيدنـا رسول الله ﷺ بالمدينة المنورة، وهو يعاني من المرض، مما جعله غير قادر علـى أداء عملـه. ومع ذلك يتم الإبقاء عليه. ومن جهـة أخرى تم إرسال صندوقين بداخلهما ثلاثـة آلاف عدد من البخور لأجل الروضة المطهرة. عليه أصدرت أمري بضـرورة عدم التأخير والتراخي في ذلك، وإيصـال البخور المذكور إلى المشار إليه في وقته.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧)



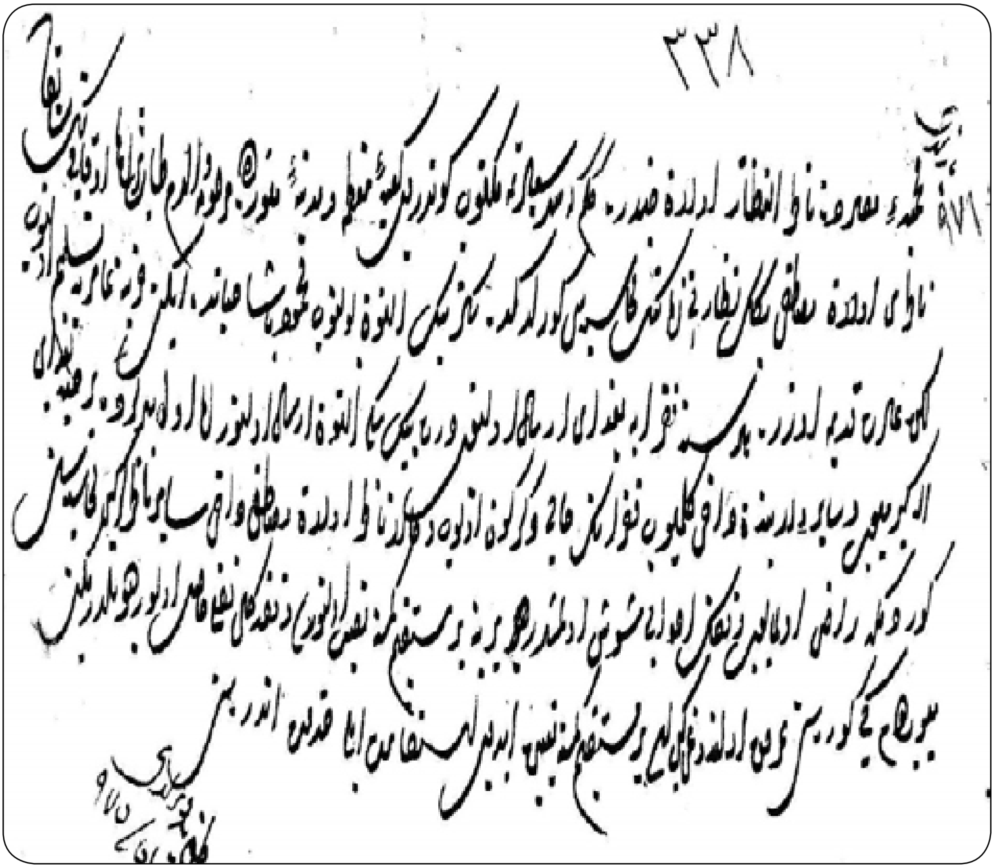
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٣٨
رقـــم الحـــكـــم:	٩٧١
الـــتـــاريـــخ:	٧ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى حيدر ناظر النظار بمصر

لقــد أجريت الأمــور الحسابية الخاصة بأوقاف المرحومــة والدتي طاب ثراها الواقعــة في الكعبة المعظمة والمدينــة المنورة، وذلك إبان نظــارة الناظر السابق لها مصطفى بك. وبلغ إيرادها ثمانية آلاف قطعة ذهبية، وسُلمت إلى الخزينة العامرة أثنــاء حياة محمود باشا. ومــن جهة أخرى جرت العادة المتبعــة منذ قديم الزمان علــى إرسال قمح وأربعة آلاف قطعة ذهبيــة سنويا إلى الفقراء. ومع ذلك لم يصل أي مقــدار من القمح إلى المكان المذكور، ولو مقدار حبة واحدة. وبدوره فإن النــاظر الحــالي مصطفى غير راضٍ البتة على إجراء الأمور الحسابيــة مثله في ذلك مثل بقية النظار الآخرين، وهو الأمر الذي جعل هناك تشويشا واضحا في هذه المسألة. لــذا من الضروري تعيين شخص مناسب ومستقيم. عليه أصدرت أمري بالنظر في ذلك، وعرضه، وتعيين شخص معروف بالاستقامة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧)

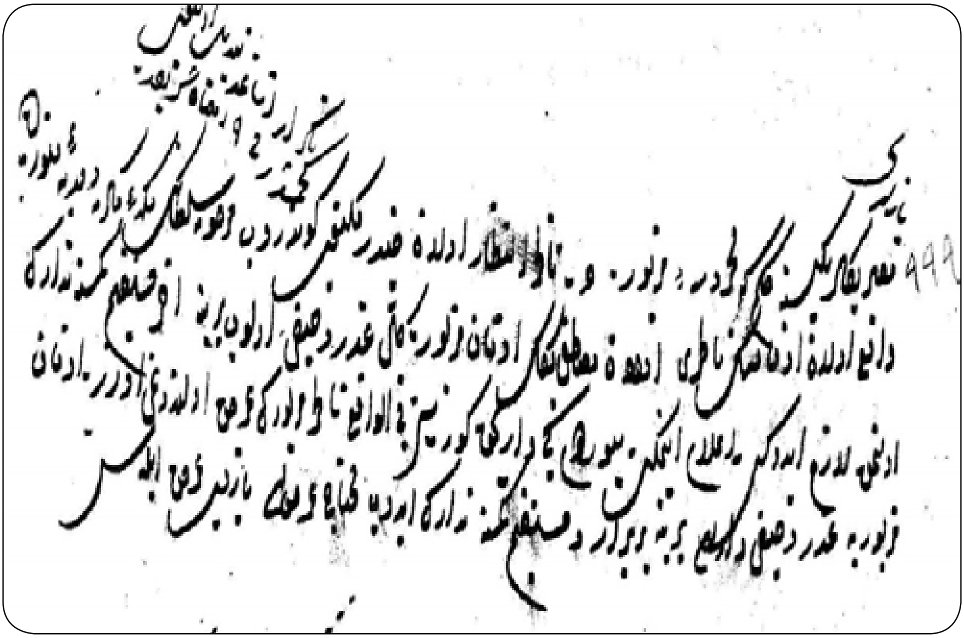


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٤٦
رقـــم الحـــكـــم :	٩٩٩
الـــتـــاريـــخ :	٧ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد أرسل حيـدر ناظر النظار بمصـر خطابا، جاء فيـه أن مصطفى بك هو ناظـر أوقاف المرحومة سلطان بمكة المكرمة والمدينـة المنورة، وهو معروف بالظلم والحيف. لذا من الضروري استبداله بشخص آخر يتميز بالاستقامة. عليه أصدرت أمـري بالنظر في ذلـك، خاصة وأن غدر الناظر المذكور وحيفـه قد حاق بالأوقاف المشار إليها. وبالتالي يجب تعيين شخص آخر يتصف بالاستقامة.

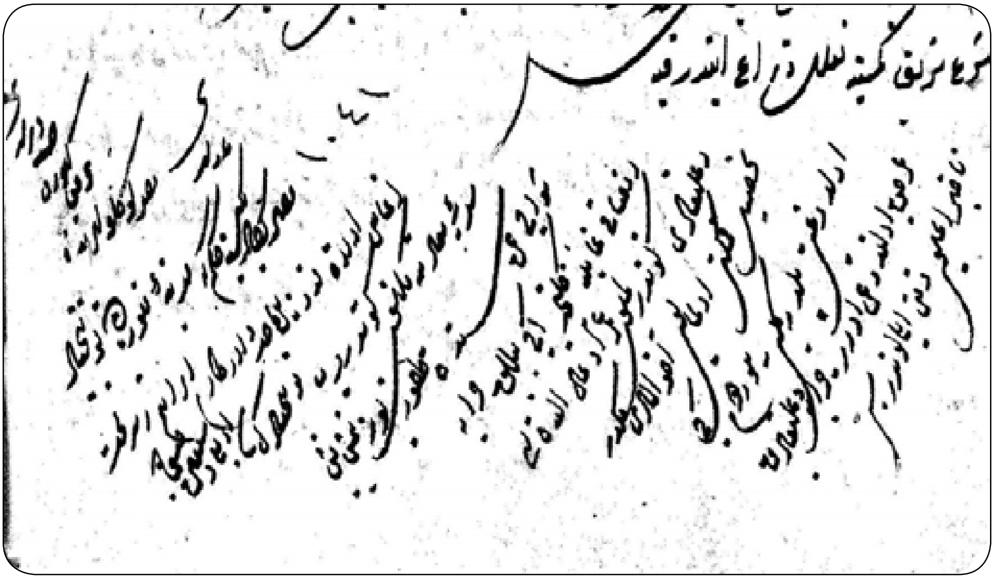


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم:	٧

رقم الصفحة:	٣٥٩
رقم الحكم:	١٠٤١
التاريخ:	١٣ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

قام قدوة الأماجد والأكارم أغا المناوبين بالمدينة المنورة «إبراهيم» زيد مجده بإرسال خطب إلى مقامي العالي، حيث أنه لم يستلموا مخصصات سنتين اعتبارا من غرة شوال من سنة تسعمائة أربعة وسبعين إلى رمضان من سنة تسعائة خمسة وسبعين. وحسب ما تم توضيحه فإن تلك المخصصات موجودة لدى «عمر أوغلي» بناء على ذلك أصبحت أمورهم غاية في السوء. عليه أصدرت أمري بعدم تأخير المخصصات المذكورة، وعدم الإبقاء عليها في ذمة أي شخص.



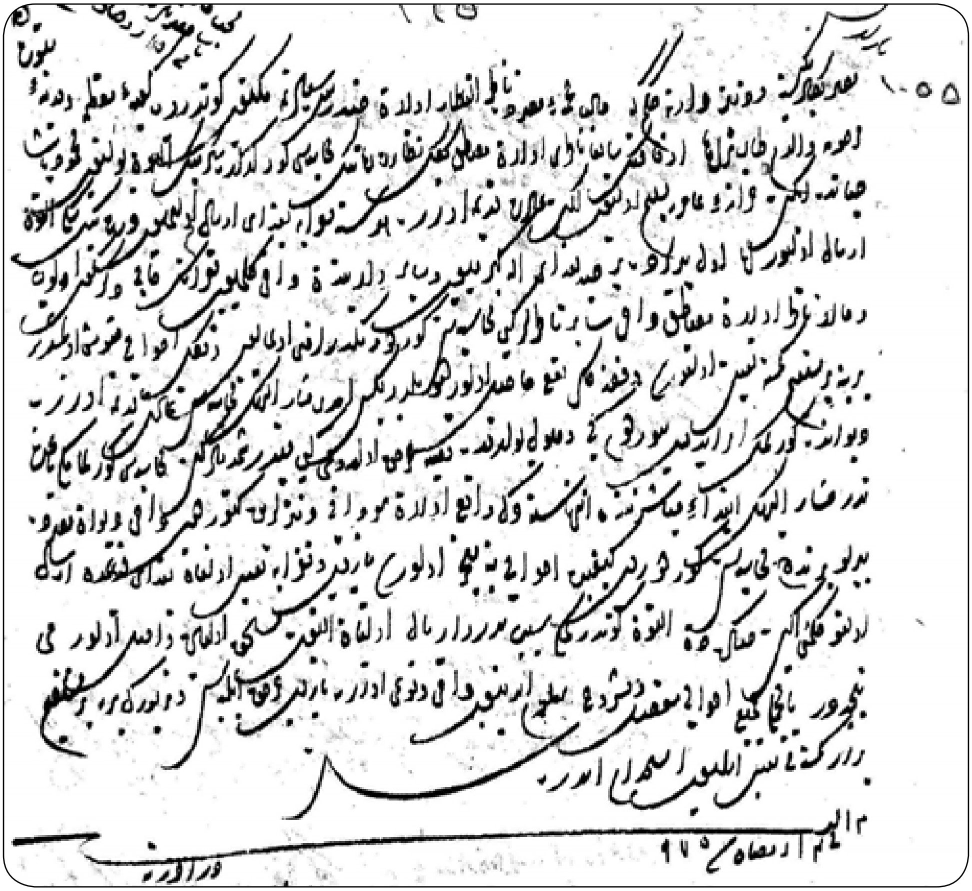
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقم الصفحة :	٣٦٥
رقم الحكم:	١٠٥٥
التاريخ:	١٤ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

أرسل ناظر النظار الحالي بمصر «حيدر» خطابا إلى مقامي العالي، جاء فيه أنه تم النظر في الأمور الحسابية لوقف المرحومة والدتي طاب ثراها، وذلك خلال نظارة الناظر السابق «مصطفى بك». ونتيجة لذلك تم الحصول على ثمانية آلاف قطعة ذهبية، سُلمت إلى الخزينة العامرة أثناء حياة محمود باشا. ووفقا لما جرت عليه العادة القديمة، فإنه يتم إرسال القمح سنويا إلى الفقراء، ومعه أربعة آلاف قطعة ذهبية. بيد أن ذلك لم يتحقق في هذه المرة، مما جعل الفقراء في حالة سيئة. ومن جهة أخرى فإن الناظر الحالي «مصطفى» غير راض عن القيام بالأمور الحسابية مثله في ذلك مثل بقية النظار الآخرين. وبالطبع فقد أحدث ذلك نوعا من التشويش. لذا يجب تعيين شخص آخر مستقيم بدلا عنه. عليه أصدرت أمري بعرض ذلك وقيده، ومعرفة الأسباب التي تحول دون النظر في الأمور الحسابية، بالإضافة إلى قيد كل شيء على الدفتر منذ تاريخ استلام المشار إليه عمله. كما ينبغي على ديوان مصر القيام بما هو مطلوب في هذا الباب. وفي ذات الإطار يجب معرفة السبب وراء إرسال الذهب إلى الفقراء، بعد أن جرت العادة منذ القديم على إرسال القمح لهم، ويجب كذلك معرفة ما إذا كان الذهب المذكور يصل إلى مستحقيه أم لا. وعلى كل حال يجب عرض تلك الأحوال بشكل مفصل ودقيق، وتعيين شخص مناسب ومستقيم في الوظيفة المذكورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧)

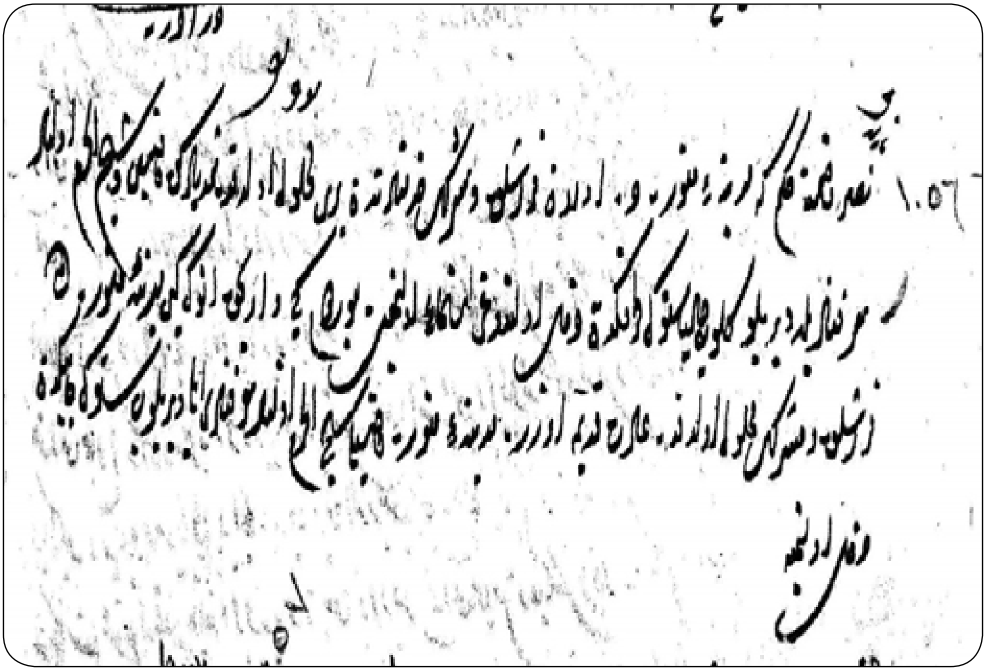


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٦٥
رقـــم الحـــكـــم:	١٠٥٦
الـــتـــاريـــخ:	١٤ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي مصر

كمـا هو معلوم فإنه عند وجود خانات شاغـرة في وظيفتي الفراشين والمشدين بالمدينـة المنـورة، يتم سـد تلك الشواغـر بواسطة شيـوخ الحرم [النبـوي]. عليه أصـدرت أمري بأن يقوم قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم بسد الشواغر المذكورة وفقا لما جرت عليه العادة القديمة. ويرجى منكم عدم التدخل في هذا الموضوع.

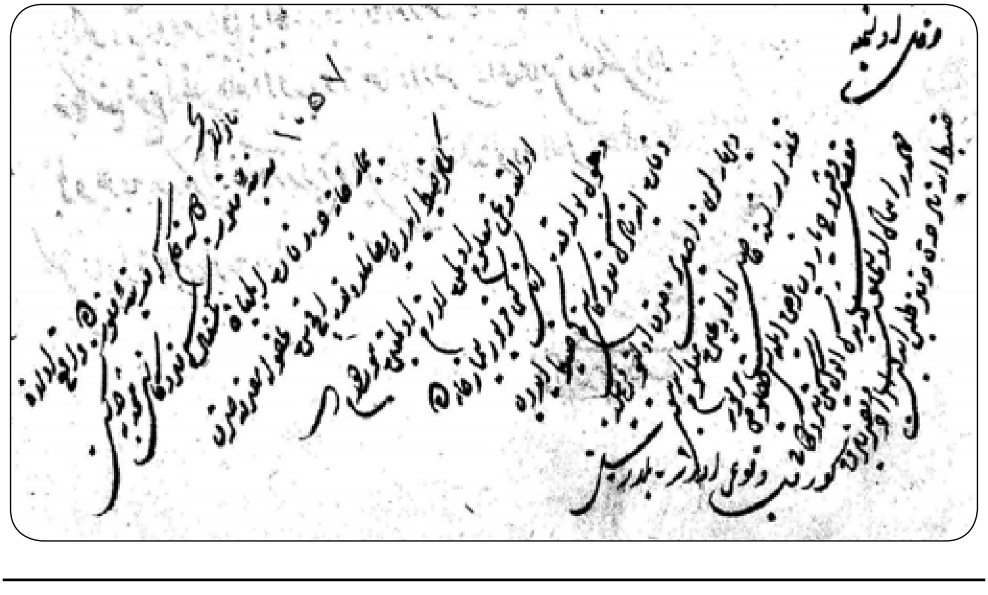


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٧

رقم الصفحة:	٣٦٥
رقم الحكم:	١٠٥٧
التاريخ:	١٤ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

يوجد بعض الناس الذين يتوفون داخل المستشفى بالمدينة المنورة. والحال أن كل ما يخص أولئك المذكورين من أشياء ونقود يتم ضبطها بصورة جيدة حتى الآن. عليه أصدرت أمري بمعرفة الجهة التي تقوم بعملية ضبط متعلقات المذكورين، والكيفية التي يتم بها الصرف، وبيان كافة التفاصيل بشكل دقيق، ومن ثم عرض ذلك علينا، خاصة وأن الموضوع المذكور يعتبر من المواضيع المهمة جدا. لذا فإن الضرورة تستوجب مطالبة الذين يقومون بعملية الضبط بتقديم دفتر يتضمن ما يقومون به.

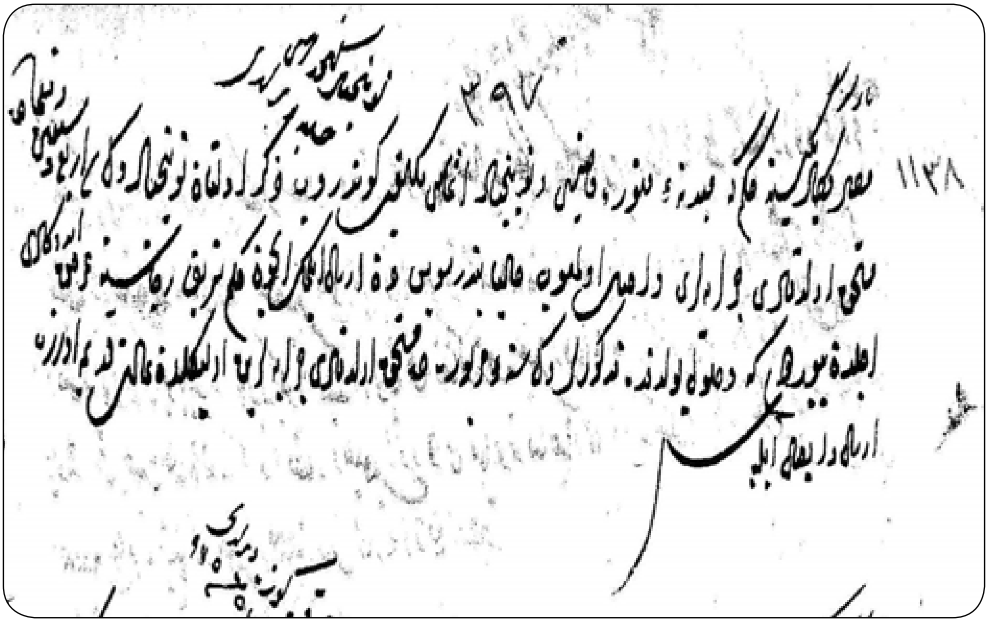


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٩٧
رقـــم الحــكــم:	١١٣٨
الـــتـــاريـــخ:	٢٦ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

تم إرسـال خطـاب من طـرف قاضي المدينــة المنــورة وأغا المناوبــين. وتنـاول الخطـاب عدم وصول المرتبات الخاصة بالمناوبين لسنة تسعمائة أربع وسبعين. لذا نرجـو إصدار حكم شريف مـن أجل إرسال ما هو مطلوب من ميناء السويس. عليه أصـدرت أمري بإرسال المرتبات المذكـورة إلى المشار إليهم للسنة الموضحة وفقا لما جرت عليه العادة.


٣٩٧

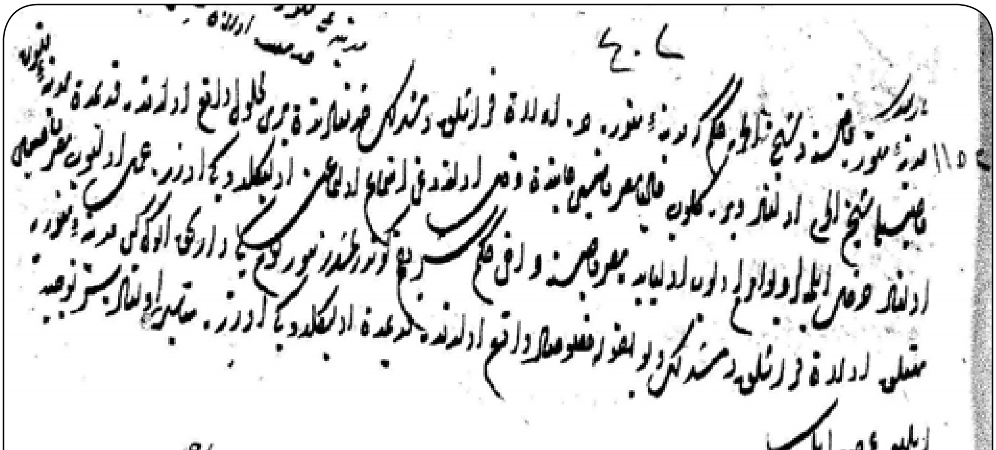
١١٣٨

(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم:	٧

رقم الصفحة:	٤٠٢
رقم الحكم:	١١٥٢
التاريخ:	٢٨ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

جرت العادة منذ القديم أن يقوم قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم بسد أي خانات شاغرة في حالة ظهورها في وظيفتي الفراشين والمشدين. ومع ذلك نمى إلى الأسماع أن قاضي مصر أصبح يتدخل في تلك الوظيفة مؤخرا. والحال أنه يجب العمل وفقا للقاعدة القديمة التي تمنع قاضي مصر من التدخل بأي صورة من الصور. وقمت بإرسال حكمي الشريف في هذا الخصوص إلى قاضي مصر. عليه أصدرت أمري بأن يقوم من يهمهم الأمر بالنظر في مثل تلك المواضيع مثل وظيفتي الفراشين والمشدين بأن يباشروا مهامهم دون سواهم.

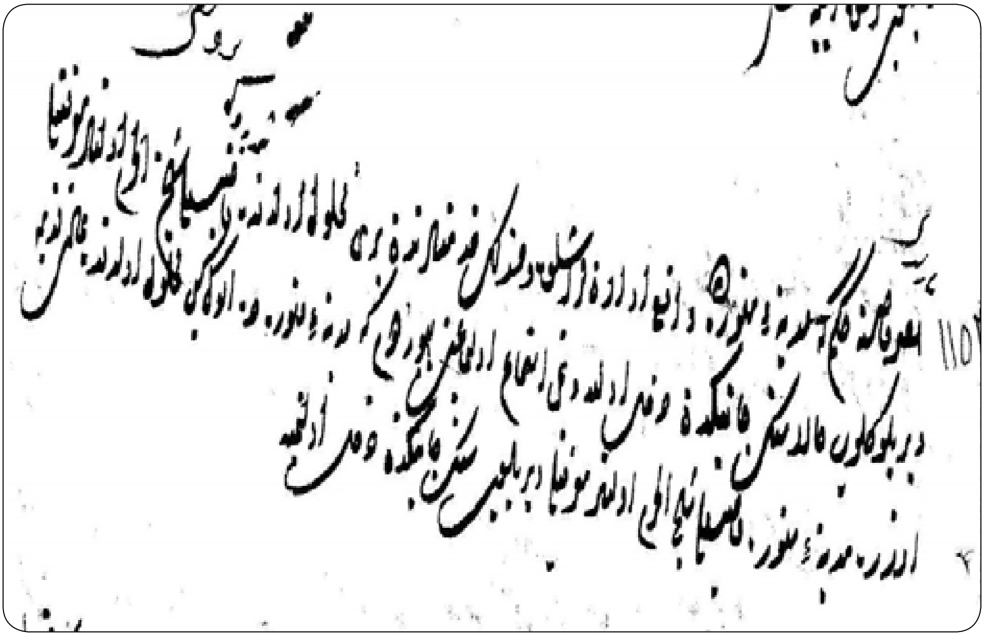


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقم الصفحة :	٤٠٢
رقم الحكم :	١١٥٣
التاريخ :	٢٨ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي مصر

كما هو معلوم فإن قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم هما فقط المخول لهما النظر في الفراغ الذي يحدث في وظيفتي الفراشين والمشدين. بيد أنني علمت أنك أصبحت تتدخل في تلك الوظيفة. عليه أصدرت أمري بألا تتدخل في الوظيفة المذكورة البتة، وأن يؤول الأمر إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم فقط، وذلك حسب ما جرت عليه العادة.

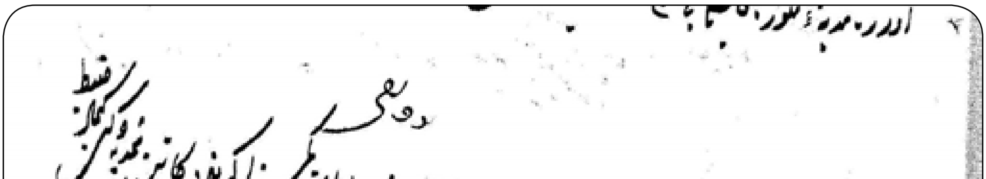


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم:	٧

رقم الصفحة:	٤٠٢
رقم الحكم:	١١٥٤
التاريخ:	٢٨ رمضان سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

كما هو معلوم فإنه يوجد بعض الناس الذين يتوفون داخل المستشفى بالمدينة المنورة. والحال أن كل ما يخص أولئك المذكورين من أشياء ونقود يتم ضبطها بصورة جيدة حتى الآن. عليه أصدرت أمري بمعرفة الجهة التي تقوم بعملية ضبط متعلقات المذكورين، والكيفية التي يتم بها الصرف، وبيان كافة التفاصيل بشكل دقيق، ومن ثم عرض ذلك علينا، خاصة وأن الموضوع المذكور يعتبر من المواضيع المهمة جدا. لذا فإن الضرورة تستوجب مطالبة الذين يقومون بعملية الضبط بتقديم دفتر يتضمن ما يقومون به.



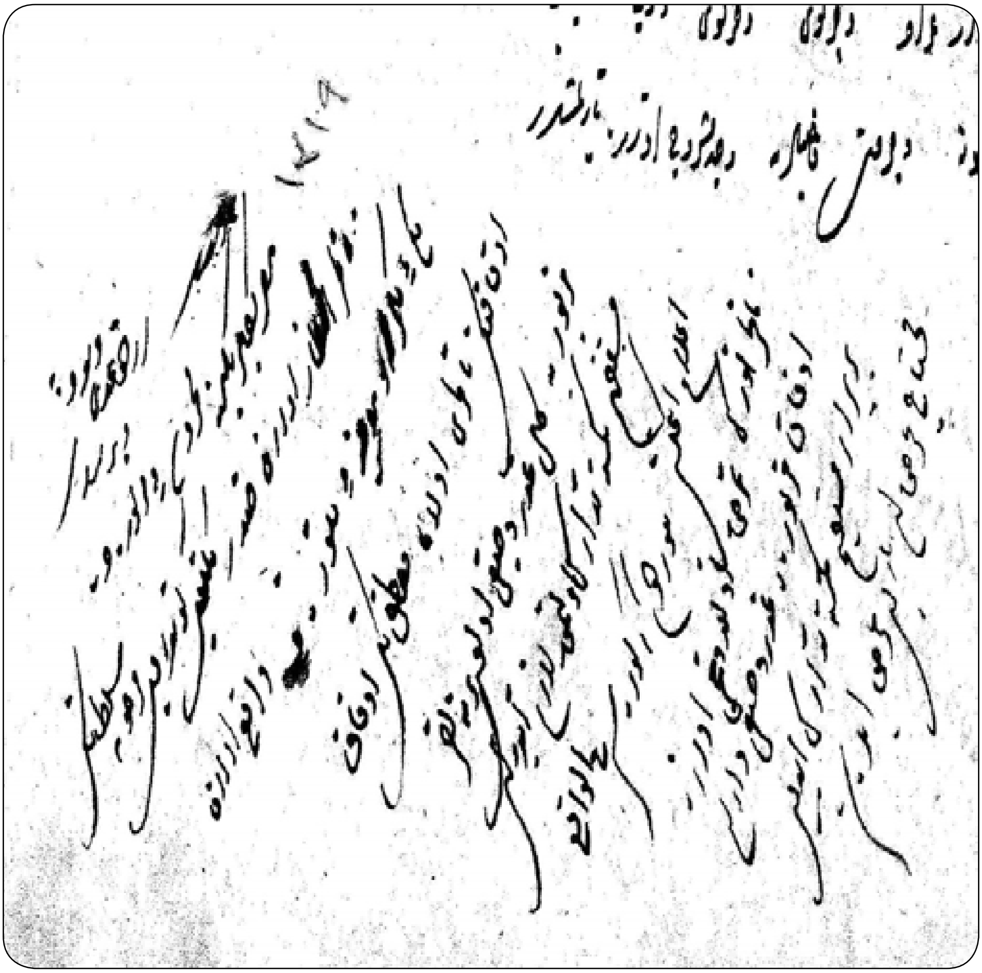
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧

رقــم الـصـفـحـة :	٤٥٦
رقــم الحــكــم :	١٣١٩
الــتــاريــخ :	٣ شوال سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد أرسـل ناظر النظار بمصر خطابا، جاء فيـه أن للمرحومة سلطان أوقافاً بمكـة المكرمـة والمدينـة المنـورة، وأن ناظر هذه الأوقـاف هو «مصطفـى». بيد أن الناظـر المشـار إليه قام بظلـم وغدر كبيرين تجـاه الأوقاف المذكـورة. عليه يجب البحث عن شخص آخر مستقيم وتعيينه في الوظيفة موضوع البحث. عليه أصدرت أمري بتعيين شخص مستقيم ناظراً على الأوقاف المذكورة بعد أن تبين ظلم وحيف الناظر الحالي.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧)



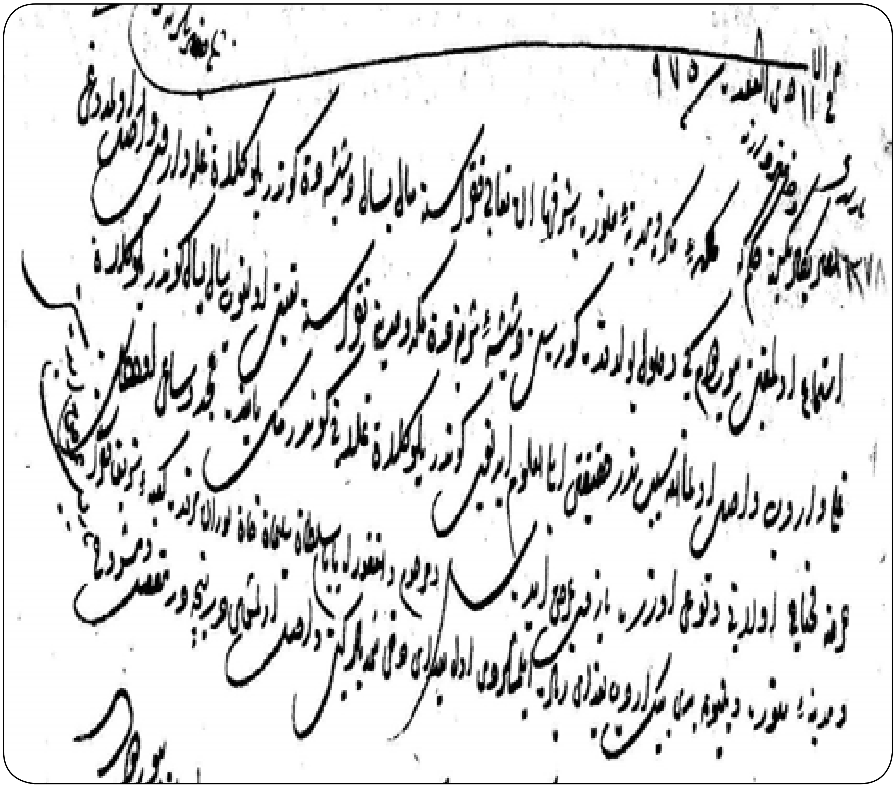
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٤٧٨
رقـــم الحـــكـــم:	١٣٧٨
الــــتــــاريـــــخ:	١١ ذي القعدة سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

تم الاستمـاع إلى عدم وصول الغلال التـي تأتي سنويا من الدشيشة إلى فقراء مكـة المكرمـة والمدينـة المنورة شرفهـا الله تعـالى. عليه أصـدرت أمـري بالنظر في الخصوص المذكـور، ومعرفة السبـب الحقيقي الذي يحـول دون وصول الغلال المخصصـة مـن الدشيشة إلى فقراء مكـة المكرمة والمدينة المنـورة، وبذل الجهود والمساعي من أجـل إيصال الغلال، وعرض كافة التفاصيل التي تحتاج إلى توضيح وبيـان. وكما هو معلـوم، كان والدي المرحوم السلطـان «سليمان» خان قد خصص أكـثر من سبعة آلاف أردب مـن القمح لفقراء مكة المكرمـة والمدينة المنورة وينبع. عليه يجب إحطاتنا بشكل مفصل عن تفاصيل القمح المذكور.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧)



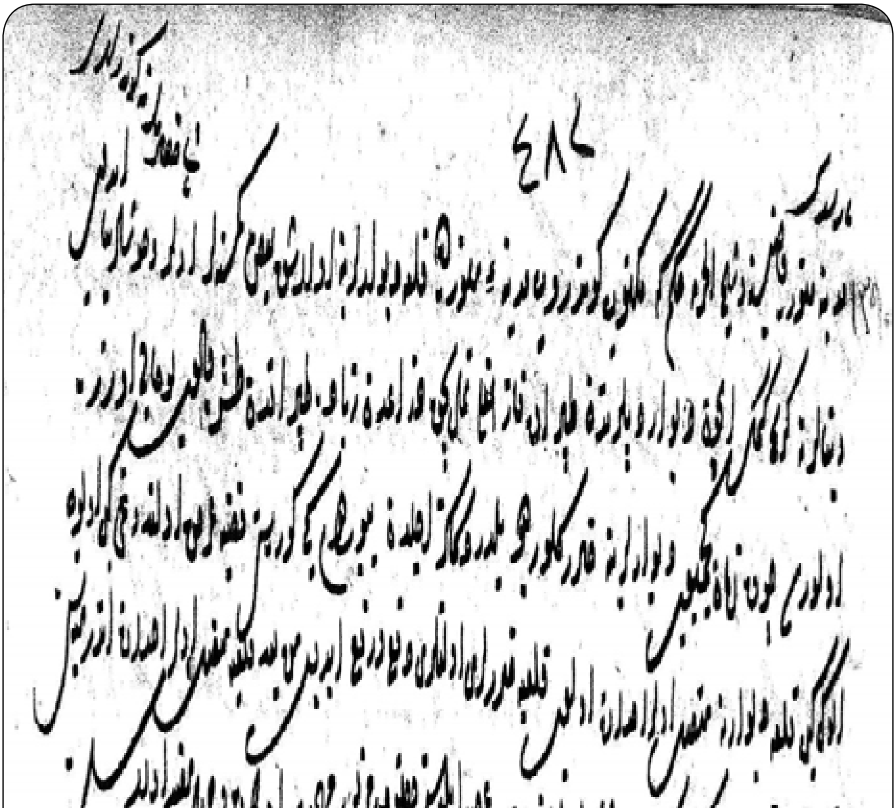
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٤٨٢
رقـــم الحـــكـــم:	١٣٩٠
الـــتــــاريـــخ:	١٣ ذي القعدة سنة ٩٧٥ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

تم إرسال خطاب جاء فيه، أن بعض الأشخاص قاموا بتشييد منازل ملاصقة لجدار القلعة بالمدينة المنورة. وقد قاموا بحفر أقسام الجدران من أجل تشييد تلك المنازل بالصورة المطلوبة، مما جعلهم يزيدون نصف ذراع في تلك الجدران. لذا فإن الجدران سوف يتعرض للضرر قبل مرور وقت طويل على ذلك. عليه أصدرت أمري بعرض التفاصيل المطلوبة، ورفع الضرر الواقع من أولئك الأشخاص على القلعة نتيجة إتصال منازلهم بجدرانها، إذ من الضروري منع ذلك منعاً باتاً، وعدم كسر الأحجار بالقربٍ من القلعة. ومما لا شك فيه فإن الخصوص المذكور يعتبر من الأمور المهمة جداً.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧)



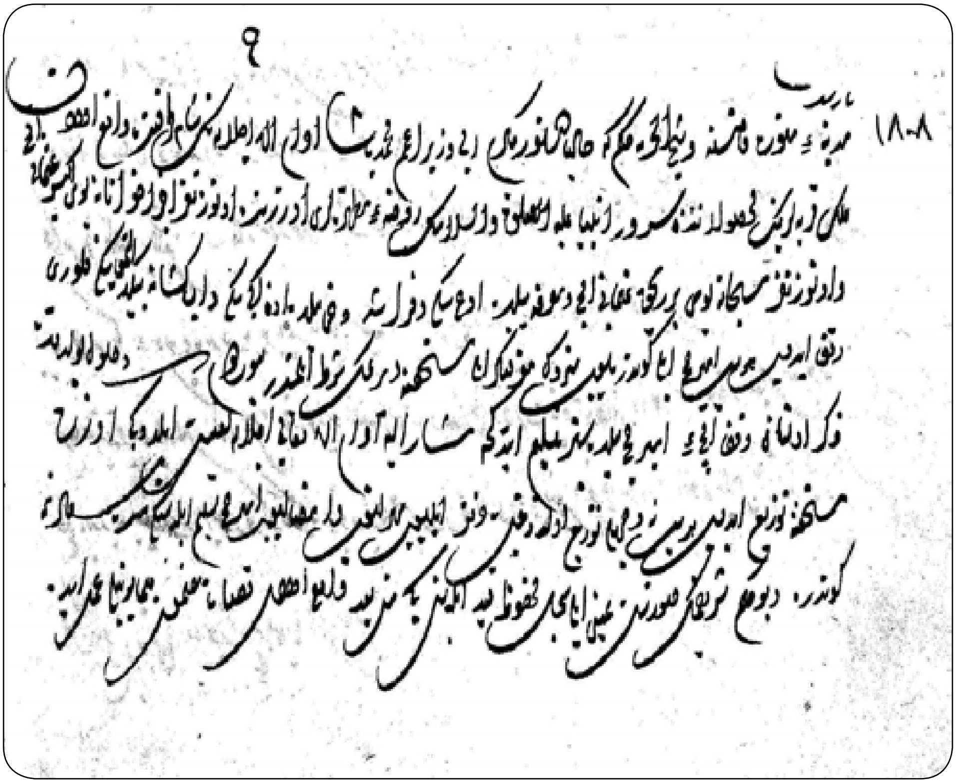
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٦٤٩
رقـــم الحـــكـــم :	١٨٠٨
الـــتـــاريـــخ :	٣ صفر سنة ٩٧٦ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

توجـد بعض القرى المملوكة في الوقـت الحالي للدستور المكرم وزيري «محمد» باشـا أدام الله إجلاله. وقد خصص من وارداتها عـدد اثنين أقجة عثمانية يومياً لثلاثـين شخصاً يقومون بقراءة القرآن الكـريم في الروضة المطهرة على صاحبها أفضـل الصـلاة وأتم التسليم. كما خصص أقجة ونصـف لثلاثين آخرين يقومون بالتسبيح، وعدد عشر سكك سنويا لـ......... وعدد اثني عشر سكة سنويا للفراشة، علـى أن تُرسل تلك المخصصـات مع أمير الحج. ومن المهم منـح تلك الأموال إلى مستحقيهـا. عليه أصـدرت أمري بتسليم الأموال الموقفـة إلى أمير الحج كل سنة، وتوزيعها بموجب الشرط الذي حدده المشار إليه أدام الله تعالى إجلاله، وقيد ذلك علـى الدفتر، ثم ختمـه والتوقيع عليه. وعقـب القيام بتلك الإجـراءات، يُسلم إلى أمير الحج، ومن ثم يُرسل إلى مقامي العالي. ومن المهم حفظ حكمي الشريف هذا عيناً.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧)

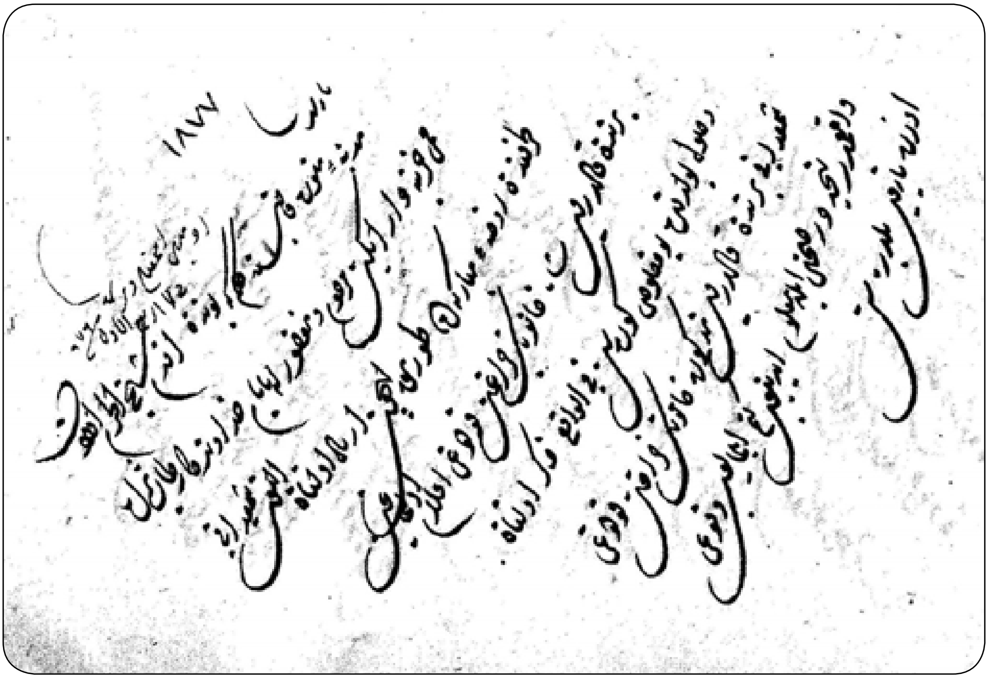


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧

رقــم الـصـفـحـة :	٦٧٦
رقــم الحــكـــم:	١٨٧٧
الـــتـــاريـــخ:	١٥ صفر سنة ٩٧٦ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

تم إرسال شمعدان ذهبي من طرف المرحوم والمغفور له والدي السلطان طاب ثراه، وذلك عندما كان شيخ الحرم «ممي؟» هو المسئول عن الخزينة، وذلك من أجل وضعه في الروضة الشريفة. عليه يجب النظر في هذه المسألة، خاصةً وأنه تم رفع الشمعدان المذكور.

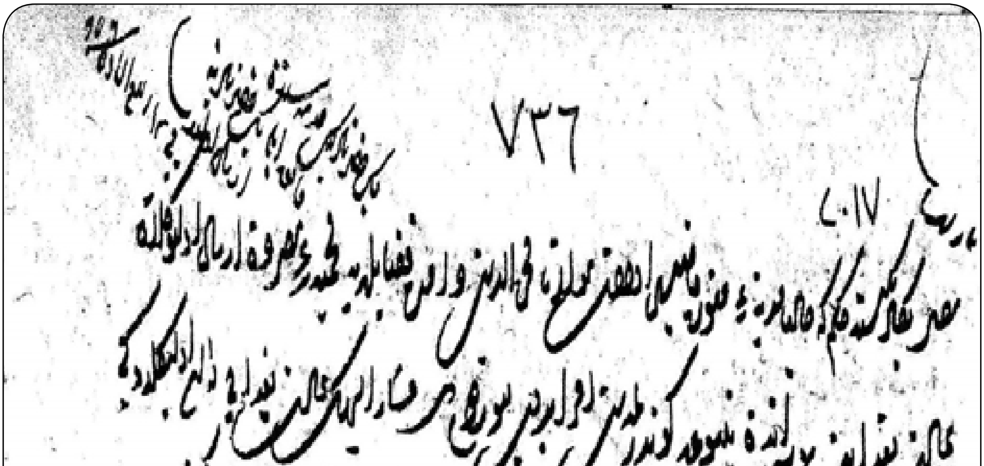


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم:	٧

رقم الصفحة:	٧٣٦
رقم الحكم:	٢٠١٧
التاريخ:	١١ ربيع الأول سنة ٩٧٦ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

كما هو معلوم فإن القاضي الحالي للمدينة المنورة هو مولانا «محيي الدين» دامت فضائله، وكان قد أصدر أمراً بان ينقل القمح المرسل من مصر إلى السويس، ومن هناك إلى ينبع. عليه أصدرت أمري بإرسال القمح المذكور إلى السويس، ومنها إلى ينبع، وتسليمه إلى رجال المشار إليه الموجودين هناك، وبذل جميع أنواع المساعي في هذا الخصوص.

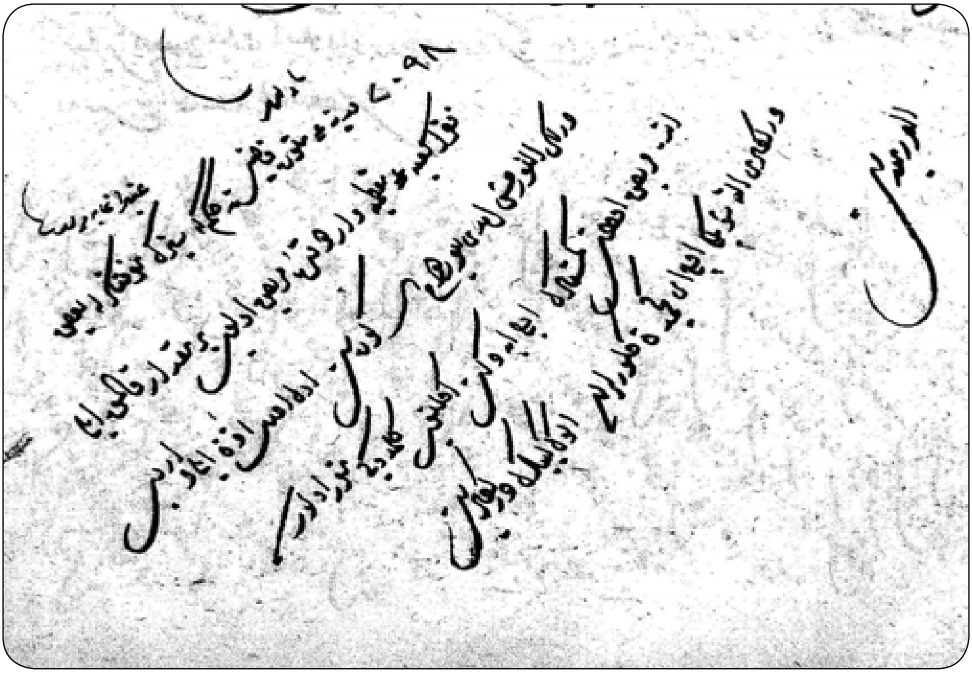

٧٣٦
٢٠١٧

(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٧٦٧
رقـــم الحـــكـــم:	٢٠٩٨
الــــتـــــاريـــــخ:	٢٣ ربيع الأول سنة ٩٧٦ هـ [١٥٦٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

يأتــي بعضــ فقراء الكعبة المعظمــة عن طريقكم، وهم مــن المرضى، ويقتضي الحال بقاء المذكورين. عليه أصدرت أمري بالنظر في المسألة. والحال أن المذكورين يأتون بعد حصولهم على الإذن اللازم، ومنهم المريض. لذا تقرر ألا يأتي مثل ذلك الصنف من الناس مدة ثلاث أشهر.

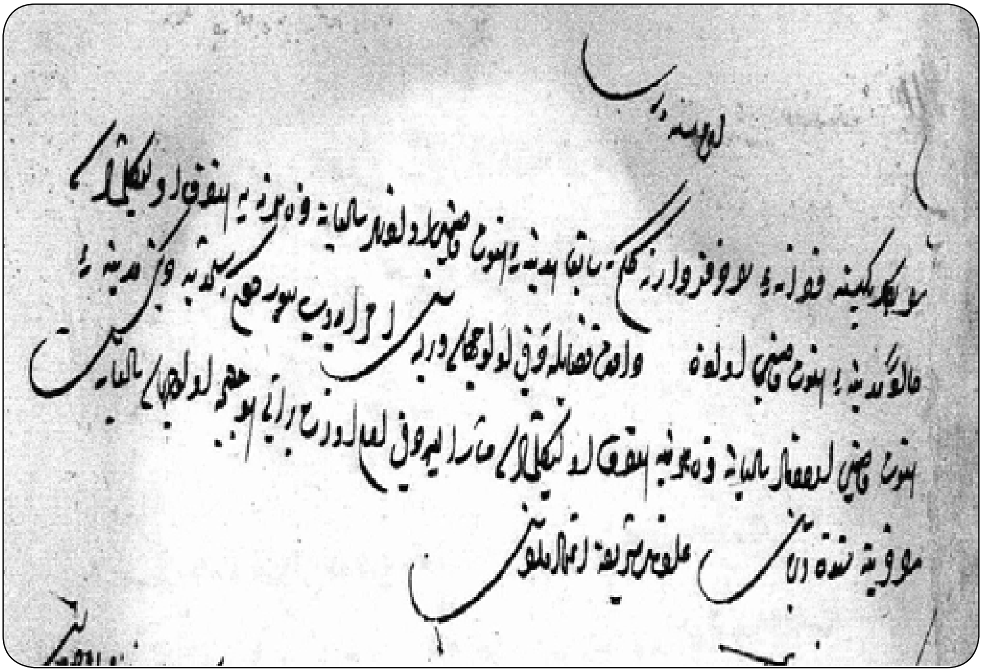


(ز)	دفتر المهمة العثمانية، رقم:	٩

رقم الصفحة:	٤٣
رقم الحكم:	١١٣
التاريخ:	٢٨ رمضان سنة ٩٧٧ هـ [١٥٦٩م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

كانت توجد هناك مخصصات سنوية للقضاة السابقين بالمدينة المنورة. ولهذا السبب أصدرت أمري بالاستمرار في ذلك مع القاضي الحالي للمدينة المنورة (لم يُذكر اسمه) دامت فضائله. عليه أصدرت أمري بمنح المخصصات السنوية للقاضي الحالي للمدينة المنورة بالصورة نفسها التي كانت متبعة مع القضاة السابقين.



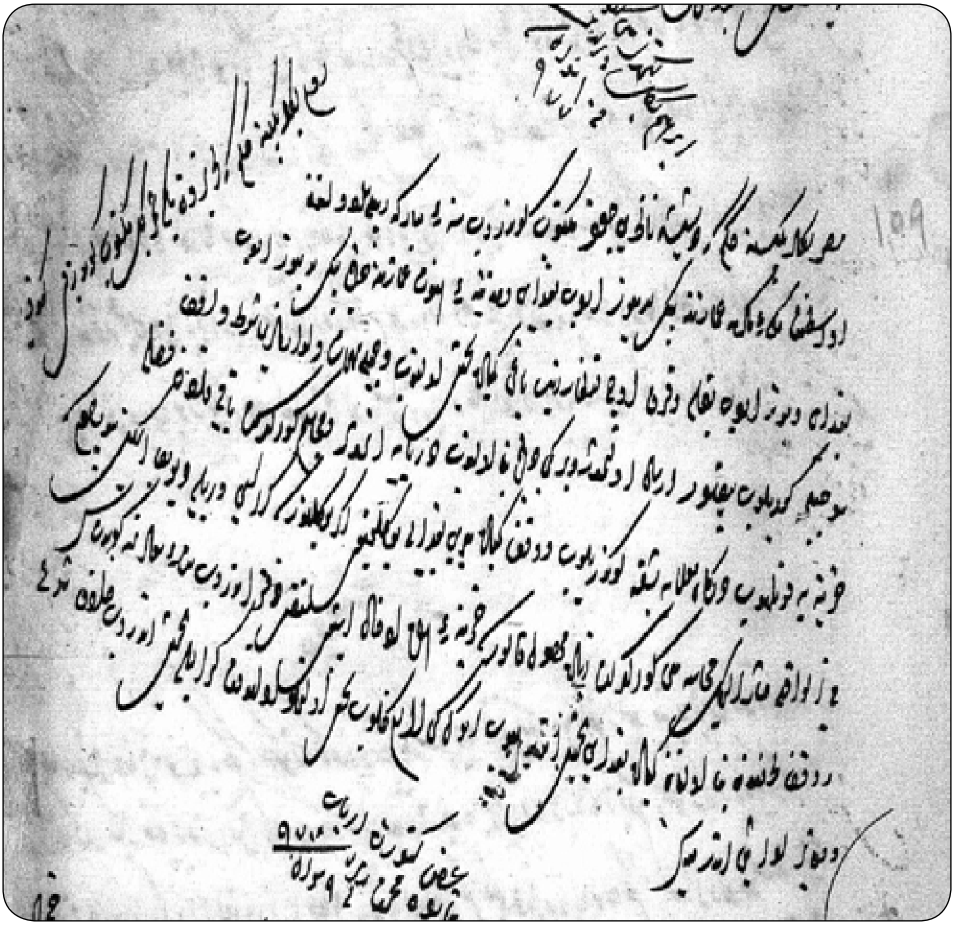
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٩

رقـــم الـصـفـحـة :	٦٠
رقـــم الحـــكـــم:	١٥٩
الـــتـــاريـــخ:	٨ شوال سنة ٩٧٧ هـ [١٥٦٩م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جـاء في الخطاب المرسل مـن ناظر الدشيشة «جعفر»، أنـه تم في أواسط ربيع الأول مـن هـذه السنة المباركـة تحميل السفـن (١٧٠٠) أردب مـن القمح لصالح تكيـة مكة المكرمة، وكذلك (١٧٠٠) أردب قمح لصالح تكية المدينة المنورة، بجانب (١٠٠) أردب مـن البقولات و(٤٣) قنطار من الزيت، بالإضافة إلى جميع المهمات والمستلزمـات الأخرى. وتم ذلك بموجب شرط الواقـف. ومن جهة أخرى تم إنشاء سفينـة، وإنزالهـا البحر. وبعد الانتهـاء من ذلك، فإن ما يتبقى مـن أموال، يُسلم إلى الخزينـة. عليه أصـدرت أمري بإيداعٍ كل ما هو زائد في خزينة مصر، وتحميل القمـح على السفـن التي تم إنشاؤها وقفاً، وضرورة عـدم القيام بأي شيء يخالف الشرع الشريف.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٩)



(ح) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ١٢

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٣٣
رقـــم الحـــكـــم :	٤٨٧
الـــتـــاريـــخ :	٣ ذي الحجة سنة ٩٧٨ هـ [١٥٧٠م]

حكم إلى مصطفى بك أحد أمراء مصر وناظر الدشيشة

جـاء في الخطاب المرسل أنه كان قد تم تحصيل مبلغ وقدره (٢١٠,٠٠٠) بارة خلال فترة النظّار السابقين. وجرت العادة على إرسال (٩,٢٨٩) قطعة ذهبية كل سنة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة. وتم إرسال المقدار المذكور كاملاً خلال عامي (٩٧٧ و٩٧٨ هـ). وقد أُرسل ذلك إلى أمير الحج «مراد» دام عزه. وفي الوقت نفسه تم إرسـال (٦,٠٠٠) أردب من القمـح إلى المدينة المنورة. وعلى ذات النحو سوف يتم الإرسال إلى مكة المكرمة أيضاً. ومما لا شك فيه فإن التأخير في إرسال القمح إلى السويس، سـوف يتسبب في وقوع بعض الضيق والمعاناة. ومـن جهة أخرى تم تعيين أحد مباشري المقام السلطاني مـن استانبول ليقوم بالإشراف على تحصيل الغلال والدشيشة المتبقية من الفترات السابقة. عليه أصدرت أمري بوصول المشار إليـه، وقيامه بعمله، وجمع ما يمكن جمعه وتحصيله، ومن ثم إرسال القمح اللازم إلى كل مـن مكة المكرمـة والمدينة المنورة في الوقت المحـدد. ويجب على المشار إليه عنـد وصوله البدء في جمع أي مقدار موجود مـن الدشيشة لدى الأشخاص، وذلك بموجب حكمي السلطاني، وتقديم التعاون اللازم له، وعدم إضاعة الوقت.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (١٢)



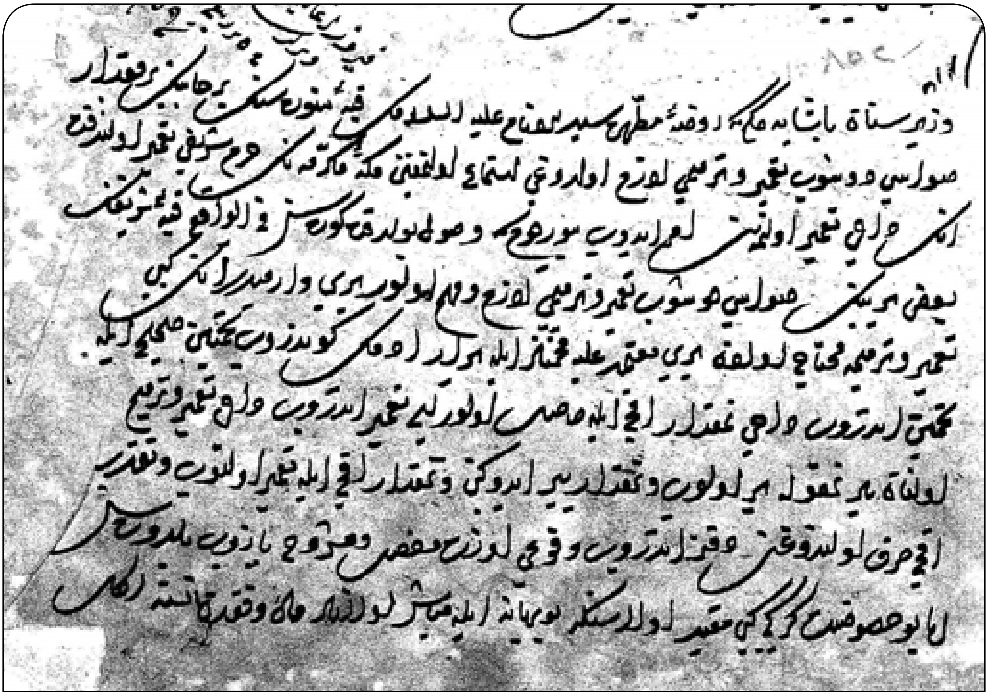
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	١٢

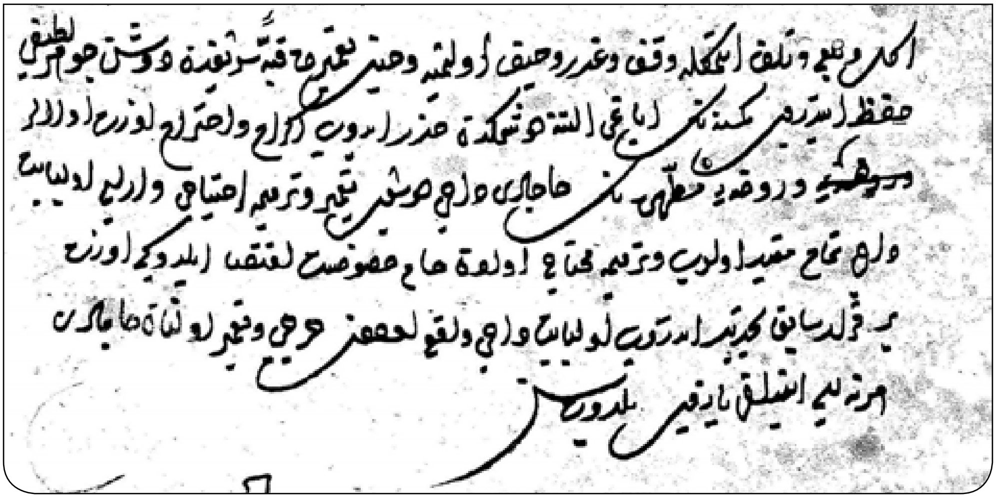
رقـــم الـصـفـحـة :	٤٣٩
رقـــم الحـــكـــم:	٨٥٢
الـــتـــاريـــخ:	٥ ربيع الأول سنة ٩٧٩ هـ [١٥٧١م]

حكم إلى الوزير سنان باشا

لقـد سقـط جزء من القبة المنـورة للروضة المطهرة على صاحبهـا سيد الأنام الصـلاة والسلام. ولهذا السبب يجـب صيانتها وترميمها. ومن المهم القيام بذلك علـى النحو الذي تم في الحرم الشريف بمكة المكرمة. عليه أصدرت أمري بضرورة صيانـة وترميم الأجزاء التي سقطت من القبة الشريفة. ومن المهم إرسال شخص ثقة يعتمـد عليه من أجل القيام بهذا الأمر. ومن جهة أخرى يجب تقدير التكاليف المالية بصورة صحيحة، ومن ثم البدء في عملية الصيانة والترميم. بل يجب معرفة كافـة المقادير اللازمة مـن المستلزمات لإجراء الصيانـة والترميم، بجانب الأمور المالية، وقيد تلك الأشياء على الدفتر بصورة مفصلة ومشروحة. ويجب الحذر من الفسـاد والغدر والحيف. وعند إكمال عملية الصيانة، ينبغي حفظ الفرش الخاص بها، والحذر من أن تطأه الأقدام، إذ يجب أن يحظى بالتقدير والإجلال والاحترام. وفي حالـة أن تكون الروضة المطهرة تحتـاج إلى صيانة ما، يجب قيد ذلك، والقيام بكل ما هو مطلوب. وينطبق ذلك على الزجاج إذا كان يحتاج تجديد وصيانة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (١٢)





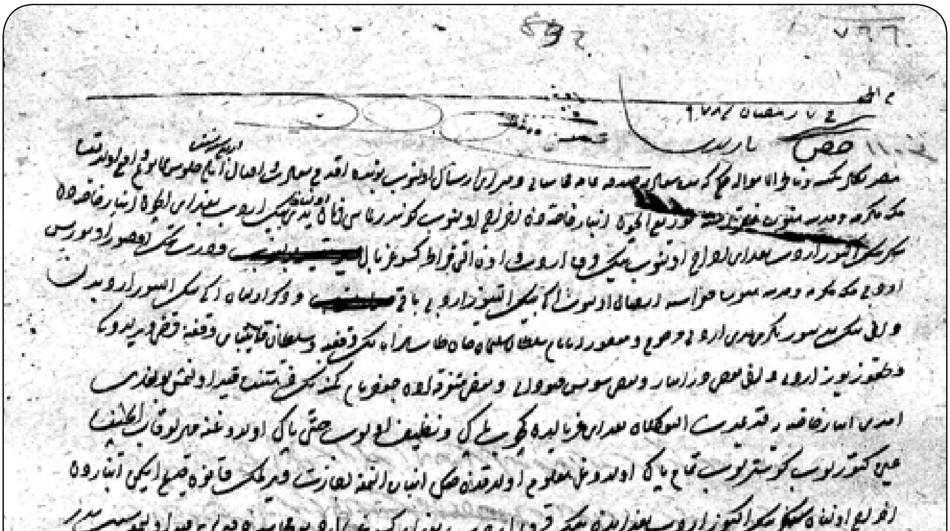
(ط) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ١٤

رقـــم الـصـفـحـة :	٧٦٦
رقـــم الحـــكـــم :	١١٠٣
الـــتـــاريـــخ :	٧ رمضان سنة ٩٧٨ هـ [١٥٧٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وناظر الأموال

تم إرسال الدفاتر المتعلقة بالصدقة العامة إلى مقامي السامي. وكنت قد قمت في السابق بإرسال مرسوم بمناسبة جلوسي على العرش بإرسال (٧,٠٠٠) أردب قمح من المخازن الخاصة إلى فقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة. وتم إخراج (٨,٢٠٠) أردب من المخازن المذكورة. وقد تم وضع (١,٠٤٠) أردب و(١٦) قيراط من القمح على الغربال، مع إيصال أكثر من (٤,٠٠٠) أردب إلى فقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة. وفيما يتعلق بالقسم المتبقي البالغ (٢,٦٠٠) أردب، تقرر تخصيصه لوقف المرحوم والمغفور له والدي السلطان «سليمان خان»، وكذلك وقف السلطان «قايتباي». وفي الوقت نفسه تم قيد (٩٠٠) أردب في بعض المخازن وقبطان السويس والمدعو «جعفر» من المتفرقة. وكما هو معلوم فقد جرت العادة منذ القديم على وضع القمح على الغربال لأجل إيداعه المخازن الخاصة، إذ كان من الضروري استلامه نظيفاً خالياً من الشوائب. وبعد القيام بتلك العملية كان يُدخل إلى المخازن بموجب القانون القديم. وفي هذا الإطار كان يوجد (٨,٢٠٠) أردب من القمح في المخازن، وتم أخذ (١,٠٤٠) أردب منها، ومن ثم وضعها على الغربال، وقيد ذلك على دفتر المحاسبة. لذا كان من المهم القيام بتلك العملية من أجل إيصال القمح إلى الفقراء. ومع ذلك لوحظ أن هناك عدم اهتمام بهذه المسألة. وكنت قد أصدرت مرسوماً شريفاً في سنوات (٩٧٥ و٩٧٦ و٩٧٧ و٩٧٨ هـ) من أجل الموضوع المذكور. وفي الوقت نفسه قام فقراء مكة المكرمة والمدينة والمنورة بإرسال عريضة في هذا المضمون إلى مقامي السامي. ولا شك أن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع المهمة التي تحظى بمتابعة مقامي السامي. عليه أصدرت أمري

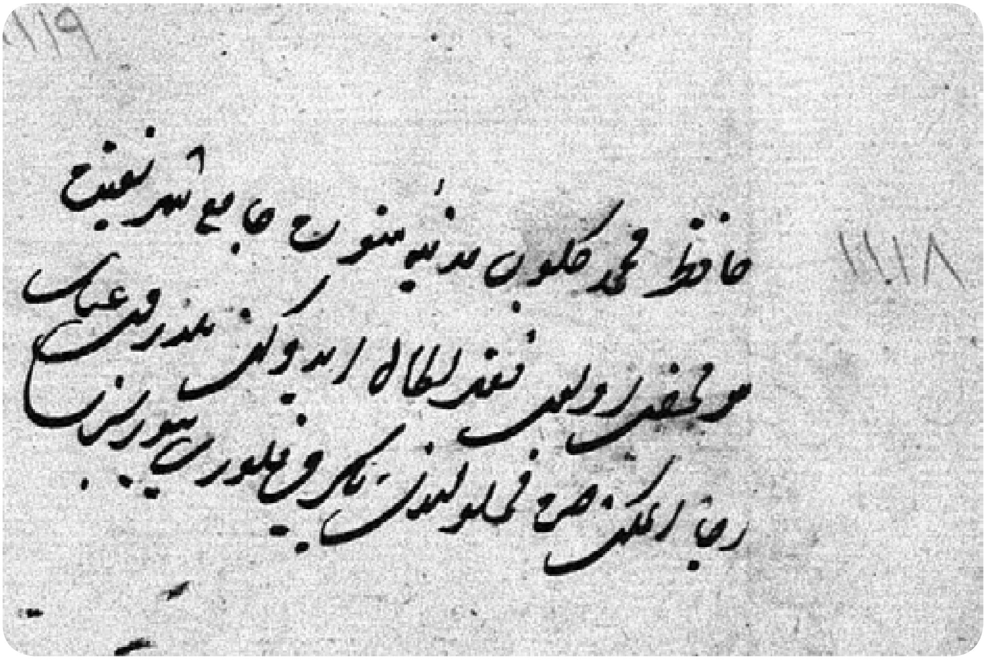
بقيد ذلك، واستخدام الغربال للقمح الذي يُوضع في المخازن الخاصة على الوجه اللذي جرت به العادة منذ قديم الزمان. ومن المهم معرفةٍ ما إذا كان يتم إرسال القمح نفسه، أو نوع آخر؟ وإن القمح المذكور يعتبر مهماً جداً بالنسبة للفقراء. لذا يجب عدم التسبب في أي مضايقة لهم. كما نريد أن نعرف مقدار القمح الذي تم إرساله خلال سنة (٩٧٨ هـ)، وما هو المقدار الذي خرج من المخازن؟ وما هو المقدار الذي تم إرساله إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة؟ من المهم بيان كافة تلك التفاصيل، وإحاطتنا علماً بها.



(ي) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ١٥

رقــم الـصـفـحـة :	١٢٩
رقــم الحـكــم :	١١١٨
الـــتـــاريـــخ :	١٣ جمادي الأول سنة ٩٧٩ هـ [١٥٧١م]

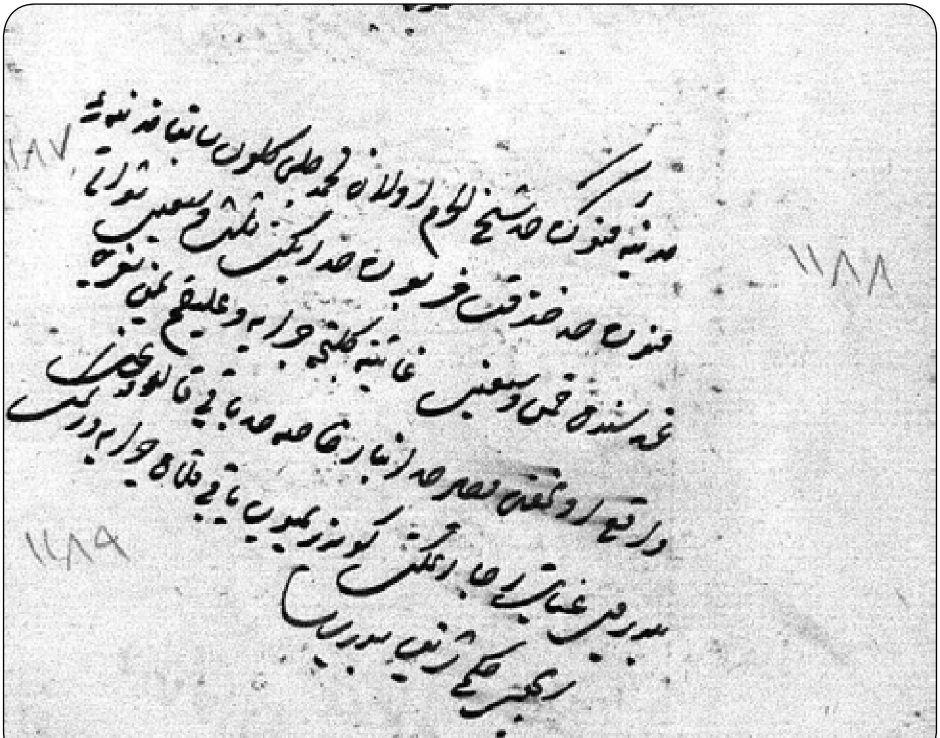
لقـد جـاء «حافظ محمد»، وهــو يعمل رئيس محفـل بالجامـع الشريف الواقع بالمدينــة المنورة. بيــد أنه يعاني من الفقر. عليه يرجــى تخصيص صرة له ولعياله مقدارها ٢٠ قطعة ذهبية، وذلك من الحصص الشاغرة.



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ١٥

رقم الصفحة:	١٣٧
رقم الحكم:	١١٨٨
التاريخ:	١٦ جمادي الأول سنة ٩٧٩ هـ [١٥٧١م]

جاء «محمد جلبي» شيخ الحرم بالمدينة المنورة، وذكر أنه كان يعمل في السابق في وظيفة الحد؟ بالمدينة المنورة، وأشار إلى أنه كان ينال معاشاً خلال الفترة الممتدة من غرة شوال من سنة (٩٧٣) إلى سنة (٩٧٥ هـ)، وأن جزء من المعاش المذكور لا يزال موجوداً في المخازن الخاصة. لذا فهو يلتمس منحه متبقي معاشه ومخصصاته.



٢

(دفاتر المهمة العثمانية)

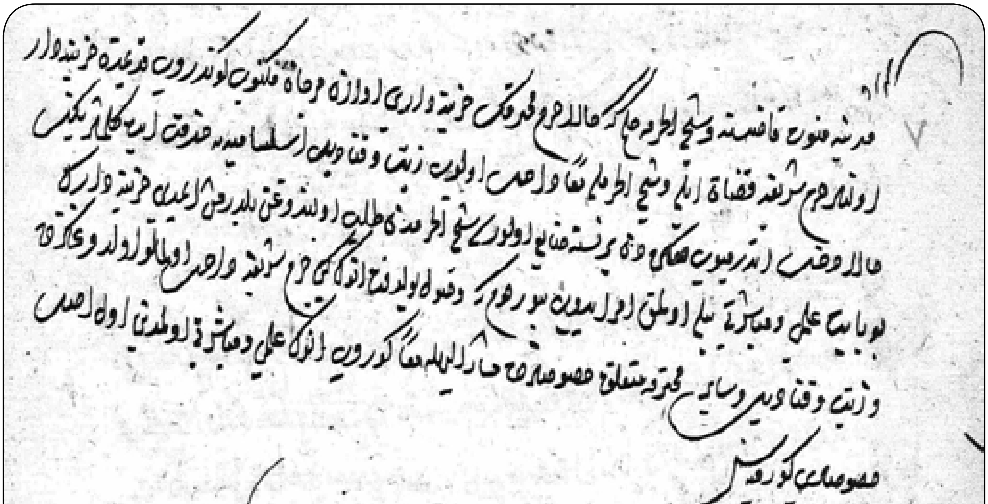
الأرقام (١٩ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩)

(أ) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ١٩

رقم الصفحة:	٣
رقم الحكم:	٧
التاريخ:	٣ محرم سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

أرسل «مرجان» مسئول المال الحالي بالحرم النبوي خطابا، جاء فيه أن مسئولي المال ظلوا منذ القديم مسئولين عن الزيت والقناديل بالحرم، ويشاركهم تلك المسئولية كل من القاضي وشيخ الحرم. أما الآن، فقد أصبحوا بعيدين كل البُعد عن ذلك. عليه ففي حالة ضياع أي مقدار من الأشياء المذكورة، يُطلب ذلك المقدار من شيخ الحرم. ونتيجة لذلك نرجو أن يعود مسئول المال مباشراً لتلك المهمة كما كان. عليه أصدرت أمري بأن يكون المشار إليه مسئولاً أيضا عن الزيت والقناديل، وكل الأمور المتعلقة بالحرم، وبالتالي يجب أن يتم النظر في تلك الشؤون بعلمه ومباشرته.



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ١٩

رقـم الـصـفـحـة:	٧٠
رقـم الحـكـم:	١٥٧
الـتـاريـخ:	٢٣ صفر سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

توجد أوقاف في تلك البقاع المباركة تابعة للدستور الأكرم والوزير الأعظم محمد باشا أدام الله تعالى إجلاله. والملاحظ أن الأضرار والخسائر لحقت بتلك الأوقاف ووارداتها، وذلك نتيجة إهمال العاملين عليها، إذ أظهر أولئك العاملين تقاعساً كبيراً في أداء عملهم. لذا من الضروري أن يتم كل شيء متعلق بتلك الأوقاف بواسطة الناظر «إلياس». عليه أصدرت أمري بتفحص أحوال أصحاب الوظائف تلك، إذ من الضروري أن يقوموا بأداء عملهم، مع أهمية معرفة أولئك الذين لا يؤدون ما عليهم من مهام. ومن المهم كذلك أن يتم كل شيء بمعرفة ودراية الناظر «الحاج إلياس». وعلى هذا الأساس لن يكون من الممكن البتة تعيين ناظر دون علم ومعرفة المشار إليه أدام الله إجلاله. وينطبق هذا الأمر على كافة الأمور المتعلقة بالأوقاف المذكورة. وبالطبع يجب مراعاة شرط الواقف عند تعيين أحدهم على النظارة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (١٩)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ١٩

رقم الصفحة:	٢٠٤
رقم الحكم:	٤٢١
التاريخ:	٤ ربيع الأول سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

حكم إلى أمير الحج بالشام

بعون الله وعنايته، فقد توجهت سيدة المحذرات دامت عصمتها إلى البقاع الشريفة من أجل الطواف ببيت الله الحرام، وزيارة روضة سيد الأنام عليه الصلاة والسلام. لذا من الواجب الاهتمام بها ورعايتها. عليه أصدرت أمري بأن يتم توفير كافة المستلزمات الخاصة بالمشار إليها في الشام الشريف، ورعايتها في جميع المراحل والمنازل، ومراجعة مستلزماتها أول بأول، وإكمال ما هو ناقص منها، وعدم التأخير في ذلك، وإننا نحذر من أي تكاسل وتراخي في هذا الخصوص.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (١٩)



(ب)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٢١

رقـــم الـصـفـحـة :	١٤
رقـــم الحـــكـــم :	٥٣
الـــتـــاريـــخ :	٩ رمضان سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

حكم إلى الوزير سنان باشا

تم تقـديم عريضة إلى مقامي العـالي، حيث جاء فيها أنه لم يعد يوجد هناك قمـح تابـع للدولـة، أو دشيشـة، أو قمح من بقيـة الأوقاف الأخـرى في ميناء ينبع. ونتيجة لذلك قـام بعض التجار بنقل القمح إلى المدينة المنورة بإيجار مرتفع، ومن ثم احتكاره. وبناء على تفشي القحط والغلاء، تم بيعه بأسعار عالية. ونتيجة لذلك السبب تأخر وصول القمح المخصص للفقراء، مما أدى إلى تضجرهم وسخطهم. وعلـى النحـو الموضح، فقـد احتكر التجار القمـح في المدينة المنـورة، وقاموا ببيعه إلى الفقـراء بأثمان كبيرة، وهو أمر لا يجوز البتـة. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك وتسجيله، وتعيين شخص ثقة في ميناء ينبع، وتنبيهه، وكذلك إرسال القمح لفقراء المدينـة المنورة سنـة بسنة من ميناء ينبـع وفقا لما نص عليه القانـون وجرت عليه العـادة منـذ قديم الزمان، مع منـع التجار من القيام بأي أعمـال تخالف القانون. وفي حالـة ألا يمتنـع التجار عن القيام بذلك، ويتحكمـون في القمح الخاص بفقراء المدينة المنـورة، تتم مصادرة القمح المذكور، وتوزيعه على الفقراء بالمدينة المنورة، وتم إرسـال حكم في هذا الخصوص إلى قاضي المدينة المنورة. بناء على ذلك يجب تنبيـه الرجل الذي سوف يتم إرسالـه وتعيينه على ميناء ينبع لتلك المسائل، إذ من الضـروري عدم المساس بالقمح الخاص بالفقراء. وفي حالة أن تقوم مجموعة من التجـار بنقـل القمح إلى الفقراء، يجـب إخطار القاضي بذلـك، خاصة وأن أمري الشريف قد صـدر في مسألة توزيع القمح على الفقراء. وأخيرا يجب الاهتمام بكل ما يهم الفقراء الموجودين في المدينة المنورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢١)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢١

رقـــم الـصـفـحـة:	١٥
رقـــم الحـــكـــم:	٥٤
الـــــتــــاريــــخ:	٩ رمضان سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

صورة إلى شريف مكة المكرمة

لقـد تم تقديم عريضة إلى مقامي العالي، وحسب ما جاء في ذلك فإن التجار قامـوا باحتكار القمح الخاص بالمدينة المنورة. وعقب ذلك قاموا ببيعه إلى الفقراء بأثمـان باهظة، وهـو الأمر الـذي أدى إلى تضجرهم وزيادة فقرهـم. ولا شك أن ذلـك الوضع يعتبر غير مناسب البتة. وبموجب الصلاحية الممنوحة لكم منذ قديم الأيـام، يرجى توجيه التنبيهات اللازمـة في هذا الخصوص إلى الشريف المقيم في مينـاء ينبـع، ومن ثم إرسال القمح المخصص لفقـراء المدينة المنورة من ينبع سنة بسنــة، بغض النظر عن كونه من القمح التابع للدولة، أو من الدشيشة، أو من بقية الأوقـاف الأخرى. وعلى الوجه الذي تم به بيان ذلك وشرحه، فلم يتم توزيع القمح المذكـور وفقا لما جارى عليه القانـون والعادة، وأصبح التجار هـم المسيطرون على القمـح الموجود في ينبـع، بل وقاموا باحتكاره. وبالإضافـة إلى ذلك اجتاح القحط، وعم الغلاء المدينة المنورة، مما فاقم من أزمات الفقراء ومعاناتهم. بناء على ذلك قمنا بإرسال حكم في ذات الخصوص إلى قاضي المدينة المنورة. عليه فإنه في حالة أن يقوم أحد التجار بإحضار مقدار من القمح الخاص بالفقراء، تتم مصادرة ذلك القمح، ثم يوزع على الفقراء. لذا يجب توجيه التنبيهات اللازمة إلى شريف ميناء ينبع على تلك الصورة. وفي الوقت نفسه يجب تنظيم شؤون الفقراء وأحوالهم على نحـو مناسب ومرضي. ومن جهة أخرى فإن الضرورة تقتضي العمل على دفع كافة الأمور التي تتسبب في مضايقة الفقراء.

تابع : دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢١)



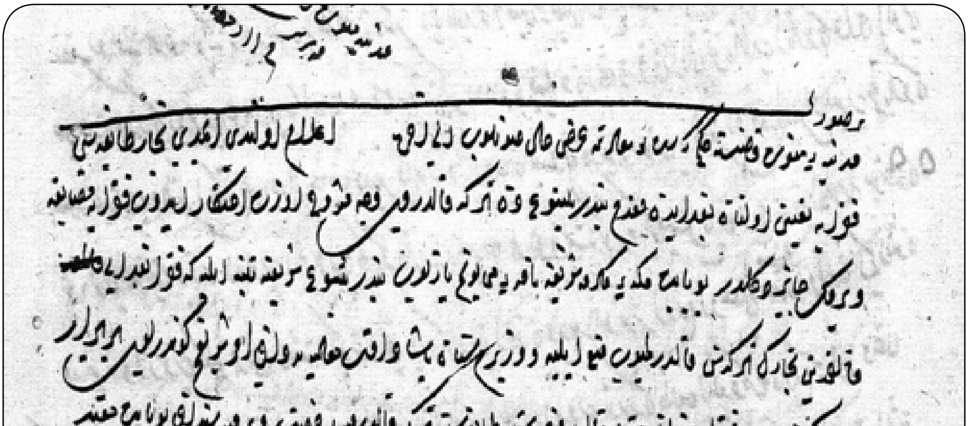
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢١

رقم الصفحة:	١٥
رقم الحكم:	٥٥
التاريخ:	٩ رمضان سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

صورة حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقد تم إرسال عريضة إلى مقامي العالي. وحسب ما جاء في تلك العريضة، فإن التجار قاموا باحتكار القمح الخاص بالفقراء الموجود في ميناء ينبع. وكما هو معلوم فإن لا يجوز بأي حال من الأحوال التسبب في مضايقة الفقراء. ونتيجة لذلك قمت بكتابة مرسوم سامي سلطاني في هذا الخصوص موجه إلى شريف مكة المكرمة، حيث طلبت منه إرسال التنبيهات اللازمة في الشأن المذكور إلى شريف ميناء ينبع، وذلك من أجل العمل على منع التجار من احتكار القمح. وفي ذات الإطار قمت بإرسال أمري الشريف إلى الوزير سنان باشا دامت معاليه. وأوضحت أنه من المهم جدا إرسال رجل مناسب إلى هناك، ومنع التجار من التحكم في القمح الخاص بالفقراء. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك وتسجيله، وإرسال القمح الخاص بالفقراء إلى المدينة المنورة، وتوزيعه على الفقراء وفقا للقانون والعادة المتبعة. وفي حالة أن يحوز التجار على مقدار من القمح المذكور، يجب مصادرته على الفور، وقيد ذلك على الدفتر، ثم توزيعه على الفقراء. ومن الضروري معرفة المقدار الذي سوف يصل إلى الفقراء خلال الفترات اللاحقة، وعدم السماح بالاحتكار. وبالإضافة إلى ذلك يجب تعيين كتبة ومباشرين على ذلك القمح. ومن جانب آخر يرجى الاهتمام ببعض المسائل مثل أخذ مقدار من القمح الخاص بالفقراء، ومنح ما بين خمسة إلى عشرة أرادب (جمع أردب) من القمح الخاص بالفقراء لأولئك الأشخاص القادمين من الخارج. وعلى كل حال يجب تخصيص قمح الفقراء لهم هم فقط، إذ لا ينبغي منح مقدار منه لأي شخص سواء كان من الزوار أو من

غيرهـم. وفي الوقـت نفسه يجب أن يكون التوزيع وفقا لمـا جرت عليه العدالة. ومن المهـم جدا كتابة أسماء جميع الفقراء علـى الدفتر، وبيان تفاصيلهم. وفي حالة أن توجد حصص شاغرة من القمح أو من الصرة أو من بقية الصدقات الأخرى، يجب أن توجه وفقا للمستحقين. وكما هو معلوم فإن أمري الشريف ينص على العمل على رفاهيـة الفقراء، وبذل المساعي من أجـل تحقيق ذلك بالصورة المطلوبة. وفي ذات الإطار يجب منح الصالحين الموجودين في الحرم ما يستحقونه من صدقات.



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢١

رقـــم الـصـفـحـة :	٧٤
رقـــم الحـــكـــم :	١٨٠
الـــتـــاريـــخ :	٥ شوال سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

لقــد تم تقديم عريضــة حالياً إلى مقامي العالي. وجاء فيهــا أن الذين شغلوا منصب المحتسب كان ينال كل واحد منهم خمسة بارة من بيت المال، وهي عادة ظلت متبعــة منذ القديم. بيــد أن الوضع تبدل حالياً، إذ أصبــح مقابل الخدمة المذكورة هــو عدد اثنين بارة فقــط. ومن جهة أخــرى يلاحظ أن بعضـ الأشخاص يقومون بأخــذ المؤن الــواردة إلى المدينة، حيث يتم وضعها في المخازن من باب الاحتكار. بل يوجــد بعض الأشخاص من له ما بين ثالث إلى أربع وظائف، وهو ليس قانعاً بذلك، إذ يطلــب المزيــد. وبالرغــم من حصول بعضهــم على ما بــين (٤٠٠) إلى (٥٠٠) قطعــة ذهبيــة، إلا أنه يظل غير قانع بما ينـال، طالباً المزيد. ولا شك أن ذلك يسبب معانــاةً كبيرةً بالنسبة للفقراء. وفي إطار آخر قام مسئول بيت المال الشافعي بأخذ ورثــة أحد المتوفيين من الأحناف. ويمكن القول أن بعض الأشخاص الصالحين من المشايــخ يظلــون على عبادتهم، ولا يقومــون بمراجعة القاضــي أو غيره، مما يزيد مــن فقرهم وفاقتهم. ومن الواضح أن البعض لا ينال شيئاً من توزيع الصرة. ومن الملاحــظ أن المصاحف لا تحظــى بالرعاية التامة. وفي الحقيقة فــإن زيادة مقدار - ولــو قدح واحد- من القمح إلى طائفة الحسينيين، يعنــي تفاقم معاناة الفقراء. عليــه أصــدرت أمري بقيــد ذلك، ومنح المحتســب (٥) بارة يوميــاً كما جرت عليه العــادة منذ القديم. وعلى النحو الموضح، لا ينبغــي منح شخص شيئاً مما هو وارد إلى المدينة. والحال أنه يجب تعيين شخص مستقيم لأجل ذلك. ومن الضروري أن يأخــذ أهالي المدينة كفايتهم من المؤن، ويُمنع تخزينها واحتكارها. وفي حالة وجود

حصصص شاغرة، يجب تخصيصها لمن يستحقها. وفي حالة وفاة أحد المسلمين المنسوبين إلى المذهب الحنفي، يجب مراجعة تركته بواسطة مسئول بيت المال الحنفي. أما إذا كان المتوفي من المذهب الشافعي، فيجب أن تتم المراجعة بواسطة مسئول بيت المال الشافعي. وفيما يتعلق بتوزيع الصرة، فيجب أن يشمل المستحقين من المشايخ والفقراء وغيرهما من الفئات الأخرى. وإذا جئنا إلى موضوع المصاحف والكتب، فيجب حفظها بواسطة حافظ الكتب، وقيد ذلك على الدفتر، والحرص على المحافظة عليها وعدم إضاعتها. وعلى النحو نفسه يجب منح طائفة الحسينيين القمح المقر لهم دون زيادة ولو مقدار قدح واحد فقط. وبصورة عامة يجب عدم التعدي على الفقراء والتسبب في معاناتهم وضيقهم.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢١)



تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢١)



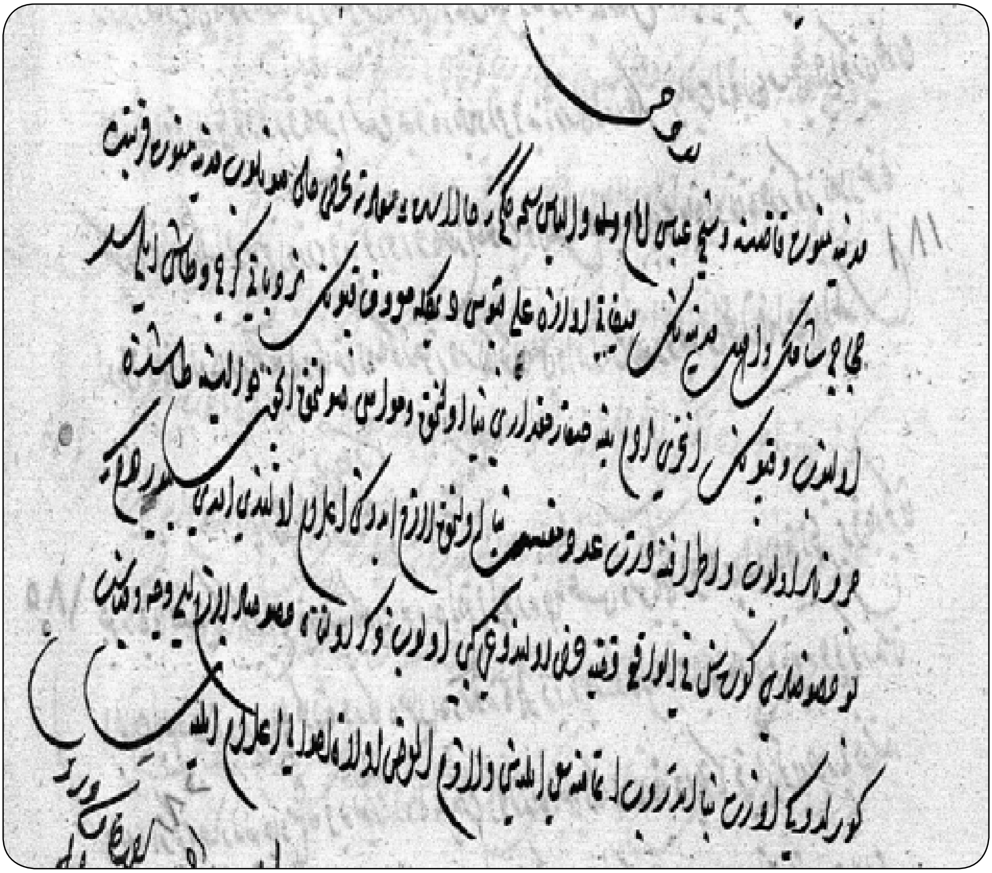
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢١

رقـــم الـصـفـحـة:	٧٥
رقـــم الحـــكـــم:	١٨١
الـــتـــاريـــخ:	٥ شوال سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ عباس إمام وشيخ إلياس

لقـد تم تقـديم عريضة إلى مقامي العالي، حيث جـاء فيها أن الباب المعروف باسـم «باب علـي» يقع بالقرب من المدينة المنورة، وهو يمثـل ميقات حجاج الشام. ويلاحـظ أن هذا الباب تم سده بواسطـة الطين والحجارة. وإن الضرورة تستوجب إنشـاء أحواض من الأحجار حولـه من أجل سقيا المواشي، وبناء عدد أربعة مغاسل أيضـا. عليه أصدرت أمـري بالاهتمام بتلك القضية، وإنفاذ مـا تمت الإشارة إليه بالصورة المناسبة المطلوبة، والعمل على إكمالها كما ينبغي.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢١)

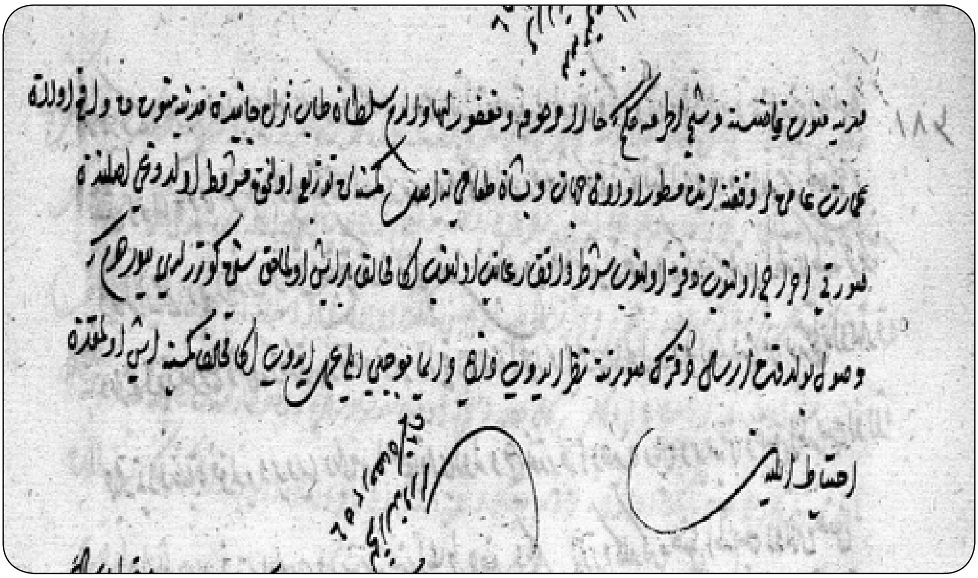


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢١

رقـــم الـصـفـحـة :	٧٦
رقـــم الحـــكـــم :	١٨٣
الـــتــــاريـــخ :	٥ شوال سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

قامـت المرحومة والمغفور لهـا والدتي السلطانة طاب ثراها بوقف تكية عامرة في المدينة المنورة. وحسب ما جاء في صك الوقف، فقد تم تحديد نوعية الطعام المعد بداخلها، والأشخاص الذين يجب توزيعه عليهم، مع قيد ذلك على الدفتر. لذا من المهـم رعاية شرط الواقـف، وعدم القيام بأي شيء يخالـف الشرط المذكور. عليه أصـدرت أمري بالنظـر في صورة الدفتر المذكور، والعمـل بموجب ما تمت الإشارة إليه، وعدم مخالفته بأي صورة من الصور.

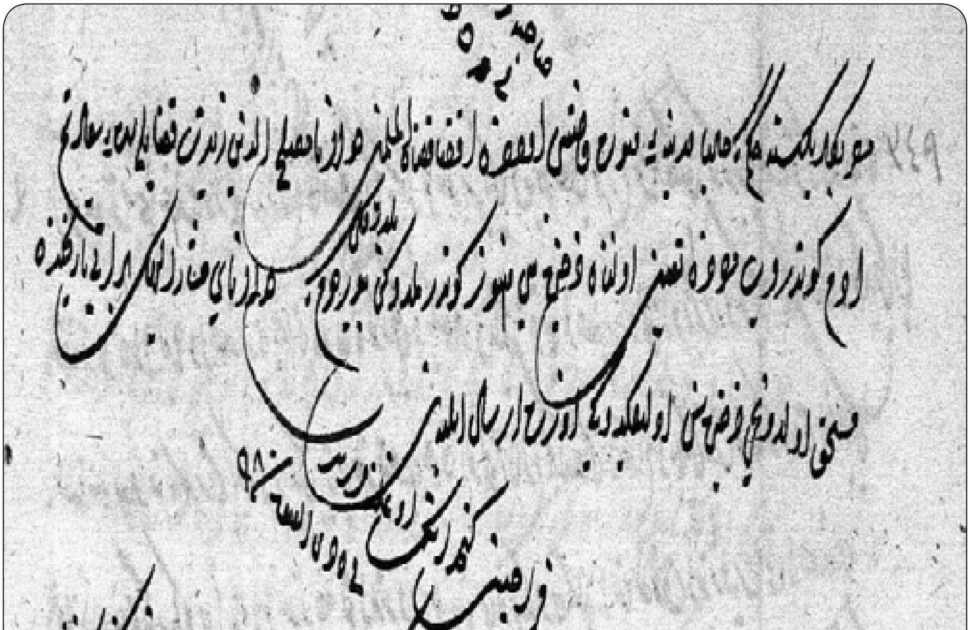


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٢١

رقم الصفحة:	١٤٥
رقم الحكم:	٣٤٩
التاريخ:	٥ ذي القعدة سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

قام قاضي المدينة المنورة الحالي أقضى قضاة المسلمين مولانا مصلح الدين زيدت فضائله بإرسال رجل إلى مقامي العالي، حيث أوضح أن المؤن المخصصة من مصر لم تصل حتى الآن. عليه أصدرت أمري بضرورة إرسال المؤن المذكورة في تاريخ لاحق.



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢١

رقـــم الـصـفـحـة:	٢٦٩
رقـــم الحـــكـــم:	٦٤٤
الـــتـــاريـــخ:	٢٢ ذي الحجة سنة ٩٨٠ هـ [١٥٧٢م]

حكم إلى قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة وشيخي الحرم ومدرسي مدرستي محمد باشا ورستم باشا وأغوات المناوبين

كما هو معلوم فقد وردت من صاحب الجلالة ومن البلاد المحروسة ومن أطرافها تحف وهدايا وصرر وغير ذلك من النذور والصدقات إلى الحرمين الشريفين، وهي موجودة بالفعل في الخزينة. وبالتالي أصبح من المعلوم ماهية تلك التحف والهدايا ونوعها. وفيما يتعلق بالقمح، هل يا ترى يُعطى إلى الأشخاص الموجودة أسمائهم على الدفاتر، أم يُعطى إلى آخرين؟ وعلى كل حال يجب قيد التحف والجواهر الموجودة في خزائن الحرمين الشريفين، وكذلك الصدقات والنذور والقمح على الدفتر بصورة مفصلة. وكان قد تم إرسال خطاب مفصل في هذا الصدد من أمير الأمراء (مصر) من أجل عرض ذلك على ديوان مصر. ومن الضروري تقديم صورة من ذلك الخطاب إلى مقامي العالي. عليه أصدرت أمري بإرسال صورة من الدفتر إلى مقامي العالي. ومن جهة أخرى لوحظ أن مقدار القمح الذي وصل، كان ناقصا. عليه يجب أخذ مقابل ذلك أموال، ومعرفة مقدارها، وماهية الجهة التي تم صرفها فيه. والجدير بالذكر أن تلك الحقوق خاصة بالفقراء. بيد أن الفقراء لم يستفيدوا منها، بل ظلوا محرومين منها. لذا يجب توزيع الأموال موضوع البحث على الفقراء فقط، وإحضار الدفتر الخاص بذلك. وفي الوقت نفسه يجب وضع محاضر فقهاء الحرم الشريف والمجاورين داخل صندوق، وختمها، وحفظها. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يتضمن الدفتر ما جاء في شرط الواقف، مع ضبط

عـدد الأفراد وفقا للعادة القديمة المتبعة، وعدم قيد أي شخص إضافي. ومن المهم جدا الابتعاد عن كل ما يخالف أمري الشريف.



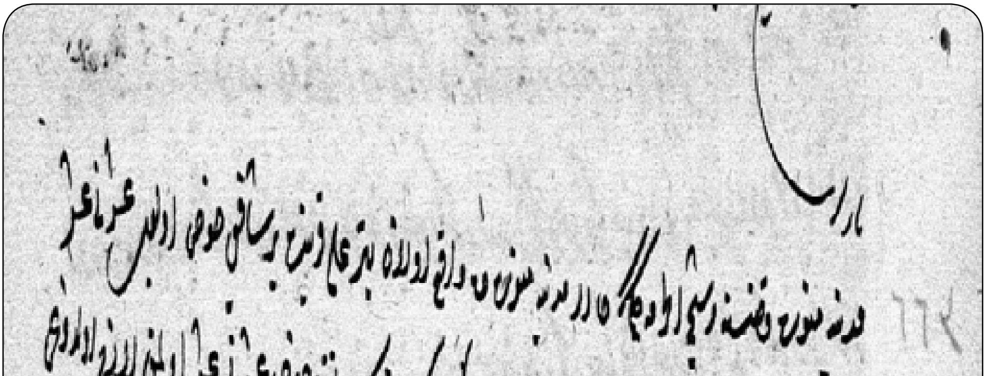
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢١

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٨٠
رقـــم الحـــكـــم :	٦٦٣
الـــتــــاريــــخ :	١٤ ذي الحجة سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٢م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

يوجد في الوقـت الحالي حوض شافعي بالقرب مـن «بئر علي» بالمدينة المنـورة. بيـد أن الحوض المذكور ليس به العشر. ولهـذا السبب لا يستطيع المنسوبـين إلى المذهب الحنفي من الوضوء فيه. عليـه أصدرت أمري بقيد ذلك، ورؤيـة الحوض المذكور، وجعله قابلا للعشـر، وعدم التسبب في وقوع أي مضايقة للمسلمين حسب ما تم شرحه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢١)



(ج) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٢

رقم الصفحة:	١٢٣
رقم الحكم:	٢٤٨
التاريخ:	٥ ربيع الأول سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد جاء في مقامي العالي في هذه المرة «سليمان بن بخشي» رئيس المبخرين بالقبر الشريف على صاحبه سيد الأنام أفضل الصلاة وأتم التسليم، حيث ذكر أن عدد العاملين معهم في مجال البخور أحد عشر شخصاً، وهم من الفقراء. وبالرغم من ذلك لا يحصلون على حصة من القمح. لذا التمس تخصيص مقدار من القمح الذي يُمنح إلى الفقراءِ إليهمً. عليه أصدرت أمري بتخصيص مقدار من القمح إلى الأحد عشر شخصاً المذكورين إذا لم يكونوا ينالون حصةً منه، وقيد ذلك على الدفتر.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٢)



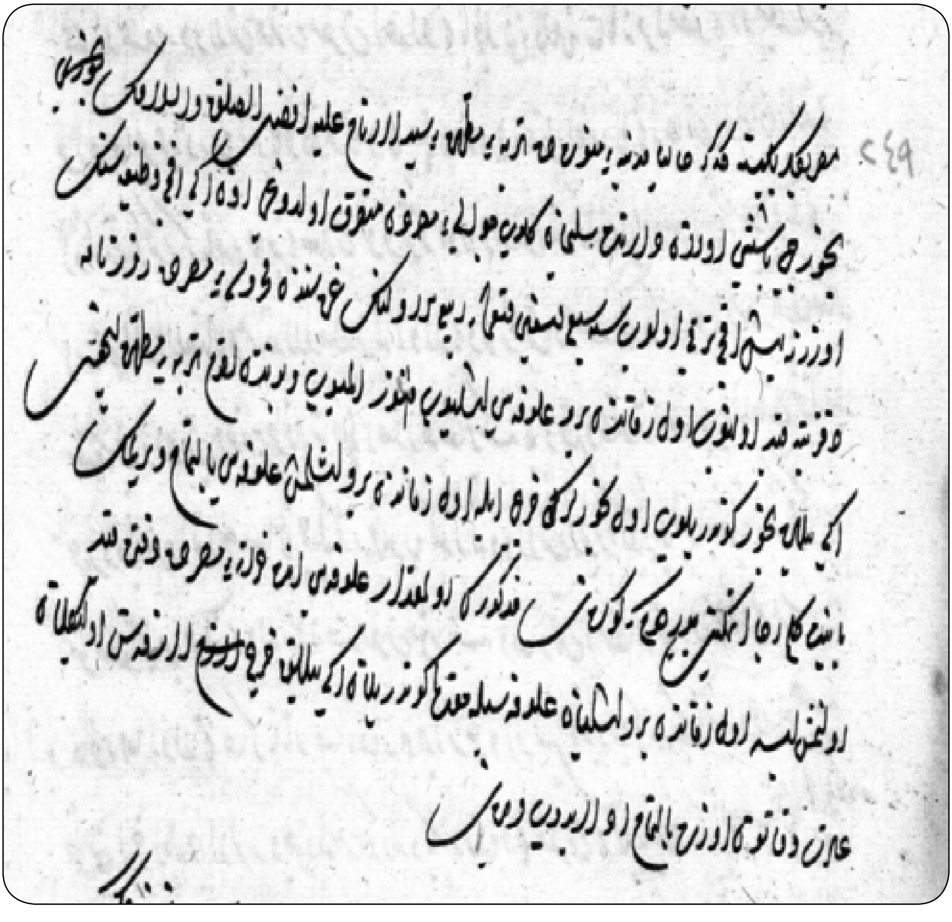
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٢

رقـــم الـصـفـحـة :	١٢٣
رقـــم الحـــكـــم :	٢٤٩
الــــتـــــاريــــخ :	٥ ربيع الأول سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جـاء في هذه المـرة «سليمان» رئيسـ المبخرين بالقبر الشريـف على صاحبه أفضـل الصـلاة والتسليم، وذكـر أن مخصصاته من مصر تبلـغ (١٢) أقجة، ثم زيدت (٥) أقجات أخرى، وتم قيد ذلك على دفتر اليوميات بمصر بتاريخ غرة ربيع الأول سنـة (٩٦٧ هـ). وبالرغم من ذلك لم يحصل على مخصصاته منذ التاريخ. ومـن جهة أخرى تم في فـترة سابقة إرسال بخور عامين إلى القبر المطهر. لذا فهو يطلب منحه مخصصاته كاملةً. عليه أصدرت أمري بمنحه مخصصاته كاملةً من خزينـة مصر، وقيـد ذلك، وإرسال تلك المخصصات رفقـة البخور المذكور كاملةً، حسب ما نص عليه القانون وجرت عليه العادة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٢)



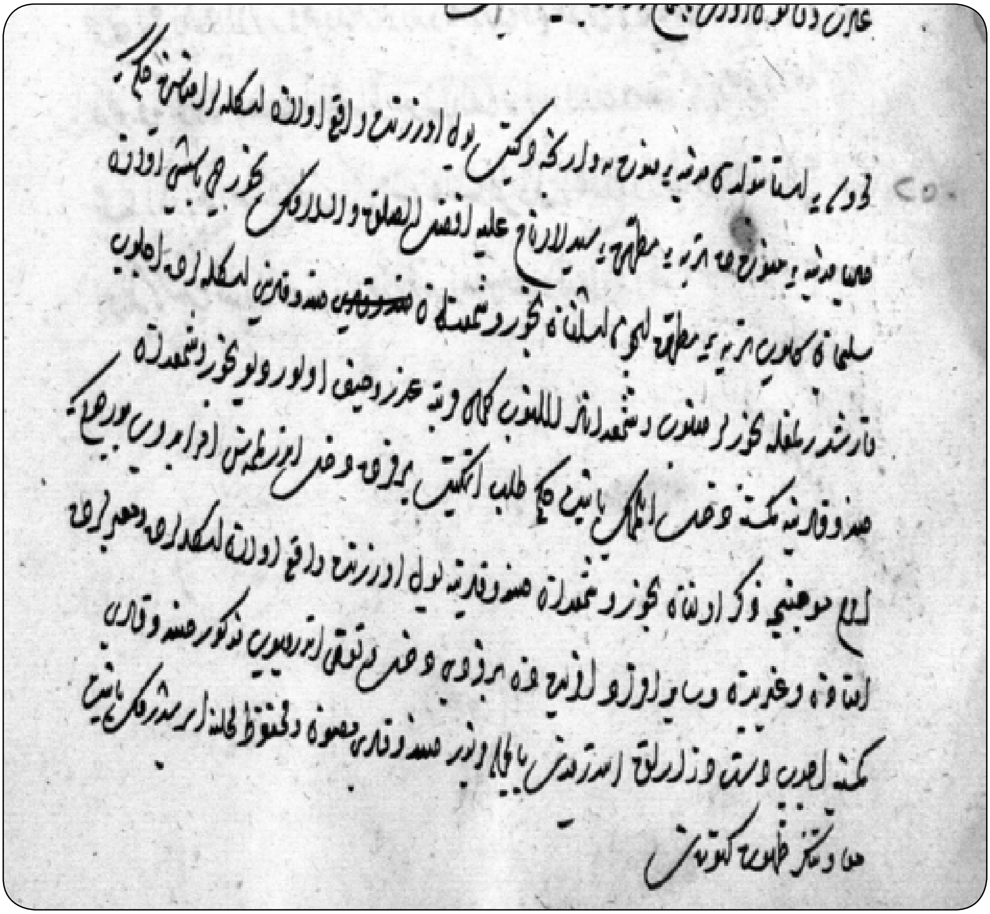
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٢

رقـــم الـصـفـحـة :	١٢٣
رقـــم الحـــكـــم :	٢٥٠
الـــتـــاريـــخ :	٥ ربيع الأول سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى أمناء الموانيء الواقعة على طول الطريق الممتد من استانبول إلى المدينة المنورة

لقد جاء «سليمان» رئيس المبخرين بالقبر الشريف على صاحبه أفضل الصلاة والسـلام. وذكـر أنه تم تجهيـز وترتيب صناديـق بها بخور وشمعـدان لأجل القبر النبـوي الشريف. وأفاد أن تلك الصناديق يتـم فتحها والعبث بها في الموانيء، وهو الأمـر الذي يلحق ضـرراً بليغاً بها. لـذا فهو يرجو عدم فتـح الصناديق المذكورة، وعـدم العبـث بها من أي شخـص من الأشخاص. عليه أصدرت أمـري بألا يقوم الأمنـاء الموجودين على الموانيء الكائنـة على الطريق المذكور، أو غيرهم بأي شيء بخصوص الصناديق المذكور، وعدم فتحها، بل المحافظة عليها بالقدر المطلوب إلى حين وصولها إلى مكانها.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٢)



(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٢٢

رقـــم الـصـفـحـة :	١٣٧
رقـــم الحــكـــم :	٢٧٤
الـــتـــاريــــخ :	١٥ ربيع الأول سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣ م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

قامـت طائفة الجنـود المماليك بالتعدي والتجاوز على منـازل وأملاكٍ جيران القـبر النبوي الشريف بالمدينة المنورة صلى الله على صاحبه وسلم تسليماً. وكانت نتيجة ذلك هي الظلم والغدر. وقد تم بيان تلك التفاصيل. وكانت الأحكام الشريفة قـدُ أرسلـت في فترات سابقـة حول الموضوع المذكـور. وكان من الضـروري إصدار التنبيهـات والتأكيدات بخصوص عدم التعـدي بصورة مخالفة للشرع على جيران الروضـة المطهـرة. بناءً على ذلـك يجب رفع أسمـاء أولئك الذين قامـوا بالتعدي والتجـاوز. عليـه أصدرت أمـري بقيد ذلك، وعـدم السماح بالتعـدي على جيرات الروضـة المطهرة بصورة تخالـف الشرع الشريف. أما الذيـن لم يكفوا عن القيام بذلـك، فيجب بيـان أسمائهم، وتحديد ملامحهم. والحال أنـه لن تتم حماية مثل تلك النوعية من الناس، بل يجب أن تكون تلك النوعية عبرة لغيرها.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٢)



(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٢٢

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٤٤
رقـــم الـحـــكـــم :	٤٨٨
الــــتــــاريـــــخ :	١٣ ربيع الآخر سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضيها

أرسل القاضي السابق لمصر «رمضان» دامت فضائله خطاباً، حيث جاء فيه أن مولانا «سليم سالم» وأخيه «الشيخ عمر» هما من جيران سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام بالمدينة المنــورة. والجدير بالذكر أن المشار إليهما لهما مُلك انتقل إليهما أبــاً عن جدٍ. بيد أن أغا جند المماليــك واستولى عليه بواسطة القوة الجبرية. وظل الأغــا مقيماً في المنزل المذكور. والحــال أن ذلك المنزل غير مخصص له، إذ يوجد منــزل آخر مخصص للأغواتٍ، إلا أن الأغــا المذكور لم يذهب إليه، وظل مقيماً في المنزل موضوع البحث، مسبباً الظلم والغدر للمشار إليهما. ونتيجة لذلك قاما برفقة أهلهما وعيالهما، ومن ثم التوجه إلى مصر. وقد استلم وزيري «سنان باشا» حكمي السلطاني في هــذا الخصوص. وبالرغم من أن المذكور نوى الخروج من المنزل، إلا أن عنــاده وإصراره حالا دون ذلــك. وفي الحقيقة تم إرسال أمر شريف بحق أولئك الذيــن يلحقون الظلم والحيف بجيران سيدنا رســول الله ﷺ. وبما أنه مُصر على عناده، فلابد مــن عزله. عليه أصدرت أمري بالنظر في الخصوص المذكور، وعزل الأغــا المشار إليه بعد التأكد من وقوع تعديه وتجاوزه على جيران سيدنا النبي ﷺ، وتعيين شخص آخر بدلاً عنه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٢)

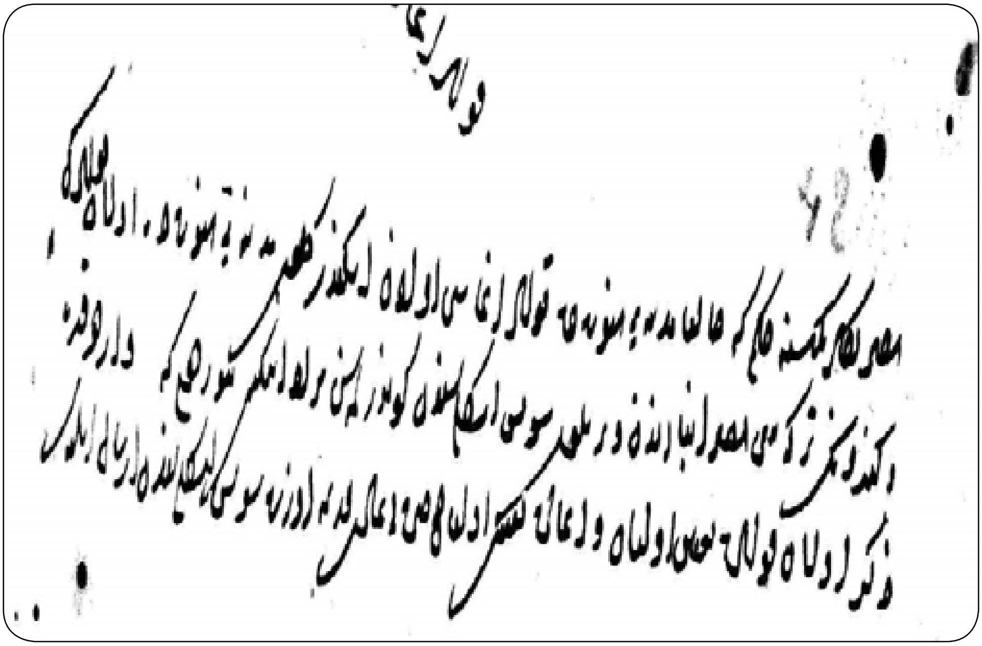


(د) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٢
رقـــم الحـــكـــم:	٤٢
الـــتـــاريـــخ:	٢٥ جمادي الأول سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جاء «إسكندر» الأغا الحالي للجند بالمدينة المنورة، وطالب بإرسال مخصصاته هو وجنده من ميناء السويس بمصر. عليه أصدرت أمري بإرسال كافة المخصصات والصرر من مينــاء السويس إلى الأغا والجند المذكورين وفقاً لما جرت عليه العادة منذ القديم.

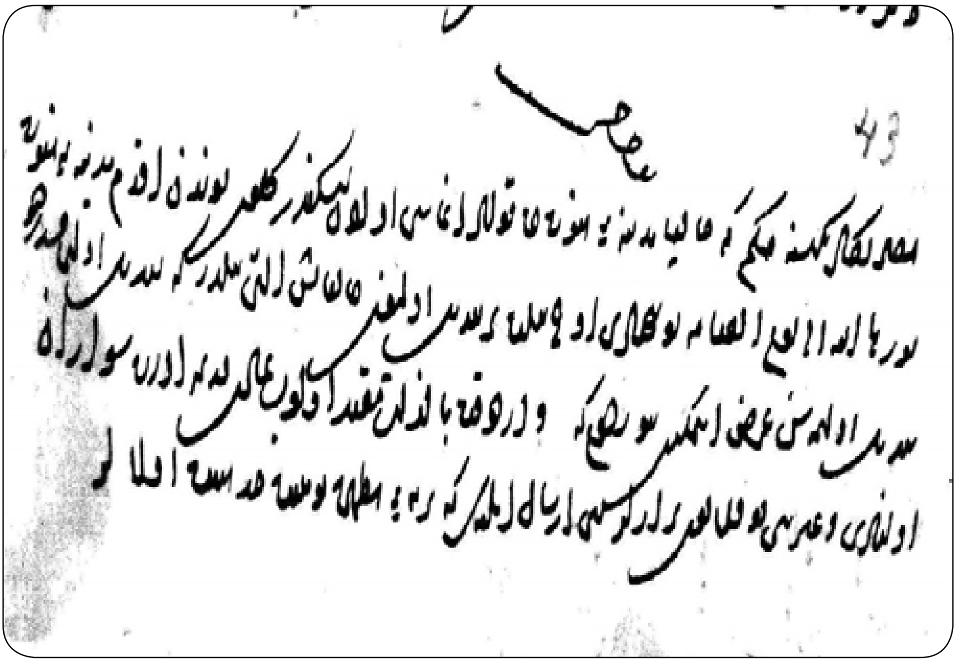


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٢٣

رقم الصفحة:	٢٢
رقم الحكم:	٤٣
التاريخ:	٢٥ جمادي الأول سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد جاء «إسكندر» الأغا الحالي للجند بالمدينة المنورة نورها الله تعالى إلى يوم القيامة، وأوضح أن الجند المناوبين لم يستلموا مخصصاتهم منذ ثلاث سنوات، بل ووصل الأمر إلى ما بين خمسة إلى ستة سنوات. لذا رأينا ضرورة عرض تلك التفاصيل إليكم. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وإرسال ما هو مطلوب إلى خدام التربة المطهرة.



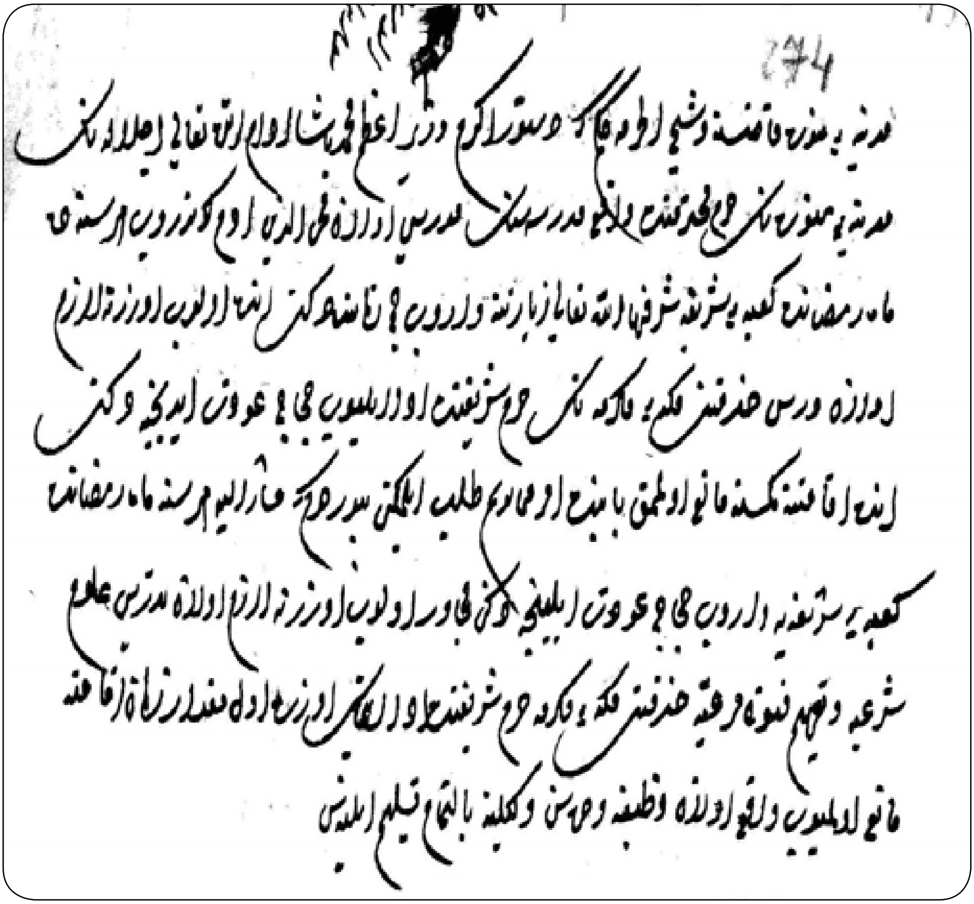
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٣

رقـــم الـصـفـحـة :	١٣٥
رقـــم الحـــكـــم:	٢٧٤
الـــتـــاريـــخ:	١٥ رجب سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

يعمل «محيي الدين» مدرساً في مدرسة الدستور الأكرم والوزير الأعظم محمد باشـا أدام الله إجلالـه الواقعة في الحرم النبـوي الشريف بالمدينـة المنورة. وقام المذكـور بإرسال رجل أفاد بأن المشار إليه يقوم في شهر رمضان من كل عام بزيارة الكعبة الشريفة شرفها الله تعالى إلى يوم القيامة، ويمكث هناك حتى الحج، حيث يقـوم بالتدريس في الحرم الشريف بمكـة المكرمة، مقيماً هناك حتى موسم الحج. لذا فهو يطلب إصدار مرسوم سلطاني يمنع أي شخص من أن يعيق إقامته في مكة المكرمة خلال الفترة المذكورة. عليه أصدرت أمري بأن يقيم المشار إليه مجاوراً في مكة المكرمة خلال الفترة المذكورة حتى حلول موسم الحج، مقدماً دروسه في العلوم الشرعيـة والفنون المرعية بالحرم الشريف، علـى ألا يمنعه أحد من القيام بذلك. وفي الوقت نفسه يجب منحه كافة المخصصات التي يستحقها.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٣)



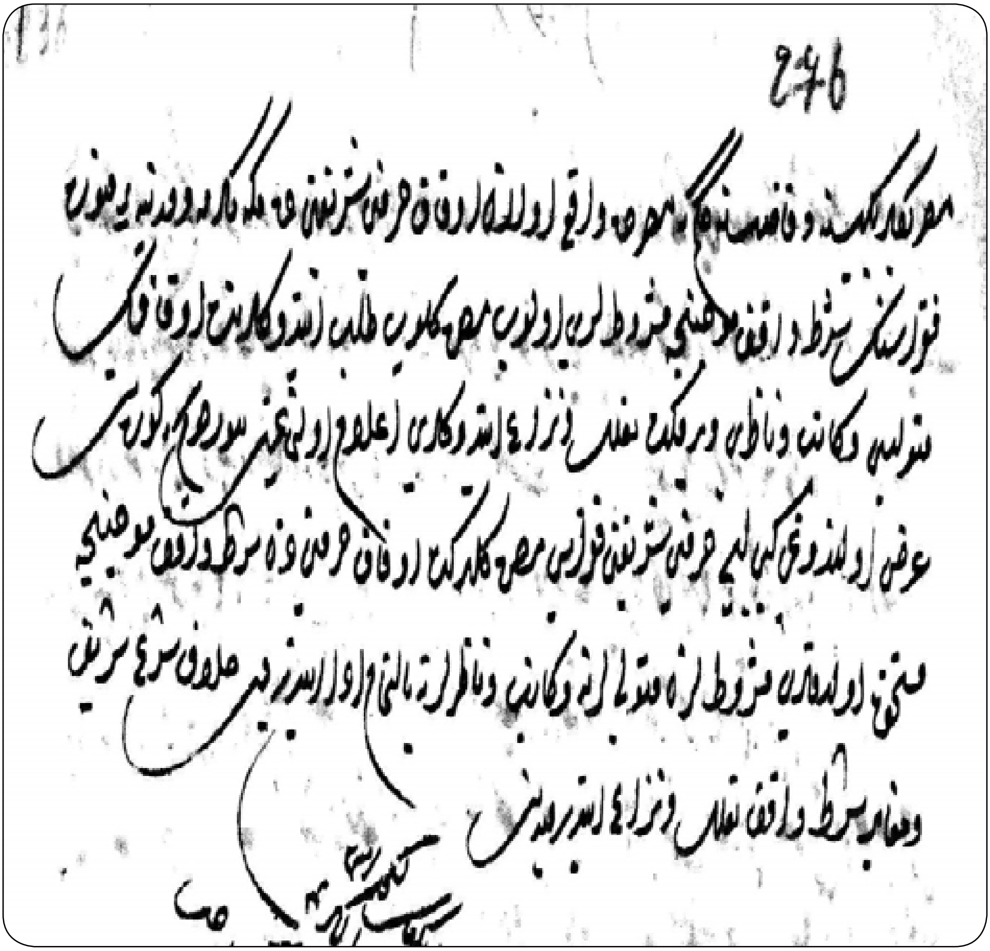
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٣

رقـــم الـصـفـحـة :	١٣٦
رقـــم الحـــكــــم :	٢٧٦
الـــتــــاريـــخ :	١٥ رجب سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضيها

كمـا هو معلوم فـإن أوقاف الحرمين الشريفين الموجـودة بمصر، والمخصصة لفقـراء مكة المكرمة والمدينة المنورة، محكومة بشـرط الواقف. ونمى إلى أسماعنا أن هنــاك نزاع وصراع في تلـك الأوقاف يقوم به كل من المتـولي والكاتب والناظر. عليـه أصدرت أمري بعرض ذلك، والتعامل مع أوقاف الحرمين الشريفين الموجودة بمصـر وفقاً لشـرط الواقف. لذا يجب على المتولي والكاتـب والناظر منح الفقراء المستحقين حصصهم وفقاً للشرط المذكور. ومن الضروري عدم الدخول في صراع ونزاع بصورة تخالف الشرع الشريف وشرط الواقف.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٨٧
رقـــم الحـــكــــم :	٦١٦
الـــتـــاريـــخ :	١٩ رمضان سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى أمير أمراء الشام

قـام أهـالي قلعة مركز خيبر بإرسـال عريضة إلى مقامي العـالي. وجاء في تلك العريضـة أن الطائفة العربيـة المعروفة بـ «........»، هي طائفـة عاصية. وقد اعتادت الطائفـة المذكـورة على المجيء في فـترة جني المحاصيل، إذ تقيـم في أطراف القلعة، وتقـوم بالإغارة علـى أموالنا وتمورنـا وأشيائنا، بـل وُتلحق الأذى الجسيـم بأبنائنا وعيالنـا، وتقتل البعض الآخر منهم. وقـد ُعرفت بشتى أنواع الظلم والأذى. بناءً على ذلك تم إحضار ألف جندي من الشام من أجل منع العرب من القيام بالأفعال الشنيعة. وعقـب ذلك تم الإبقـاء على أربعمائة منهـم في القلعة المذكورة. ولهـذا السبب يجب عليكـم التكفـل بمنصرفاتهم. ومن جهة أخرى تعهد المشـار إليهم بتوفير مبلغ وقدره ألفين قطعة ذهبية سنويا، وتسليمه إلى خزينة الشام. والجدير بالذكر أنه يوجد وكيل لشريـف مكة المكرمة مقيم في القلعة المذكورة. وبالتالي فإن الوكيل المذكور هو المنوط بـه إحـكام السيطرة على الخارجين عـن القانون. ونتيجة لذلـك كان لابد من إعداد مرسوم سلطاني إلى الشريف المشار إليه دام سعده، وكذلك إرسال خطاب إلى وكيله الموجـود بالقلعة. وبالطبع سوف يتضمن الخطاب ضرورة القضاء على الخارجين عن القانون، وإعادة الأموال والتمور إلى أصحابها. والحال أن إزالة ذلك الفساد والقضاء علـى العاصين، يعتبر من أهم الأمور. عليـه أصدرت أمري بالتحقيق في أحوال أهالي القلعـة المذكورة إلى حين وصول معلومات حول الخصوص المذكور من طرف الشريف المشـار إليـه، ومن ثم عرض المعلومات المفصلة التي سـوف يتم الحصول عليها، على مقامي العالي. ومن المهم التأكد من كنه المسألة، هل هي في الأصل موجودة؟ لذا يجب أن تكون المعلومات المعروضة علينا مفصلة ودقيقة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٣)



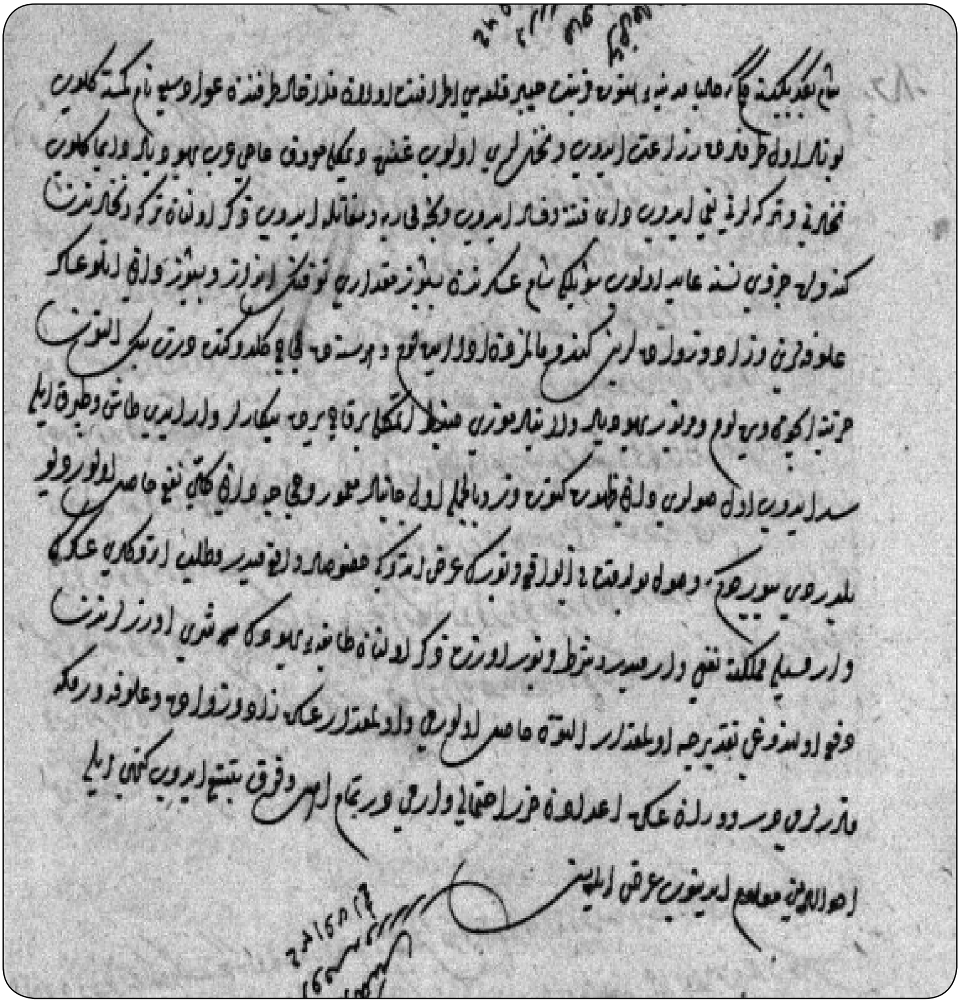
(هـ) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٤

رقــم الـصـفـحـة :	١٠٣
رقــم الحــكــم :	٢٨٠
الــتــاريــخ :	١٤ ذي الحجة سنة ٩٨١ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى أمير أمراء الشام

جـاء الشخص المدعو «عواد سيع» أحد المقيمـين في أطراف قلعة خيبر الواقعة بالقرب من المدينة المنورة، وهو مكلف من الفلاحين الموجودين في المنطقة المذكورة. وقـد أفاد أن الفلاحين المذكورين يقومـون بالزراعة في تلك المنطقة. بيد أن العرب العاصـين المعروفـين بـ «.....» ومعهم اليهود يقومـون دائماً بالإغـارة على نخيلهم وأشيائهـم، متسببـين في وقـوع الفتنة والفساد، وهـو الأمر الذي يقـود إلى اندلاع الحـرب والقتال. وأصبح هناك جـزء بسيط من أشجار النخيـل والأشياء الأخرى تحت ملكيتهم. لذا ذكروا بأنهم سوف يتكفلون بتكاليف عدد خمسمائة من عساكر الشـام حاملي البنـادق، ومعهم أيضا خمسمائة من العساكـر الفرسان، مع تسليم الخزينـة أربعـة آلاف قطعـة ذهبية كل سنة مـع وصول الحجاج. ومـن جانب آخر تم إغـلاق وسد بضعـة مواقع أمام اليهود، وتمت عملية الإغـلاق بواسطة الأحجار والطـين. وتمثلت نتيجة ذلك في ظهور الماء، مما حقق فائدة كبيرة للحجاج في تلك الأرجـاء. عليـه أصدرت أمـري بضرورة التأكد مـن صحة مـا أورده المذكور، وهل تركيـز قـوة عسكرية في تلك المنطقـة يحقق الفائدة المرجوة؟ وهـل إذا تم القضاء علـى الطائفة اليهودية، يمكن الحصول على ذلـك المقدار من الذهب؟ وهل سوف يقومـون بالتكفـل بمنصرفـات العساكر؟ وهل مـن الممكن أن يصيبهـم ضرر من الأعـداء؟ إن الضرورة تقتضي التقصي والتحقيـق في الخصوص المذكور، ومن ثم عرض ذلك علينا بشكل مفصل ودقيق.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٤)



(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٢٤

رقــم الصـفـحـة:	٢٤٠
رقــم الحــكــم:	٦٣٦
الـتـاريـخ:	٢٦ محرم سنة ٩٨٢ هـ [١٥٧٣م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

لقد أرسل القاضي «حسين» خطابا، جاء فيه أن هناك خمسمائة أردب من القمح موجودة في ينبع خاصة بالفقراء وزوار النبي عليه الصلاة والسلام العالقين هناك منذ الحج. كما إن هناك خمسمائة أردب مخصصة للحجاج الموجودين في جدة. وأن الضرورة تستوجب أن يقوم شيخ الحرم بتوزيع القمح المذكور على الفقراء عند وصوله إلى ينبع. بيد أن الصدقات المخصصة من باب الرحمة والعطف، لا تصل إلى مستحقيها من الفقراء. ولا شك أن ذلك يمثل خيانة كبرى. عليه أصدرت أمري بوصول حكمي السلطاني، مع قيد تلك التفاصيل على النحو المطلوب. وعند وصول القمح المذكور إلى ينبع، يتم توزيعه على المستحقين من الفقراء والمحتاجين بمعرفة شيخ الحرم «السيد علي» دامت سيادته، مع مراعاة شرط ذلك. وفي الوقت نفسه فإننا نحذر من إعطاء قمح الفقراء إلى الأغنياء وغير المحتاجين، وهو ما يعني عدم مخالفة أمري الشريف. وفيما يتعلق بالقمح الذي يصل إلى جدة، يجب المحافظة عليه من التلف، والتعامل معه وفقا للشرط أيضا. وفي حالة التعدي على القمح المذكور، ينبغي على القاضي عرض ذلك علينا.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٤)

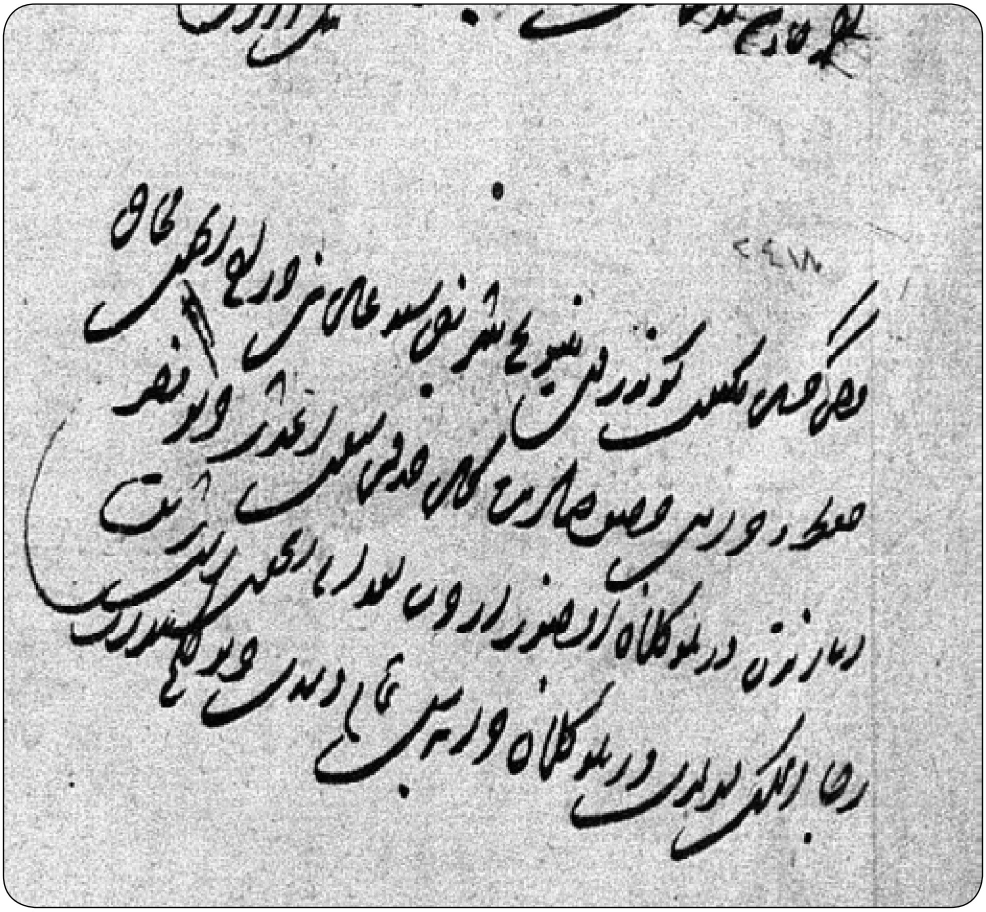


(و) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٥

رقم الصفحة:	٢٦٢
رقم الحكم:	٢٤١٨
التاريخ:	٢٨ جمادي الأول سنة ٩٨٢ هـ [١٥٧٤م]

وفقاً للخطاب المرسل من مصر، فإن شريف ينبع «السيد علي» في أمس الحاجة للاهتمام والعناية. عليه يرجى تخصيص (٣٠٠) أردب من القمح له، ومنحه كافة مخصصاته كاملةً، خاصةً وأنني أصدرت أمراً حول ذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٥)



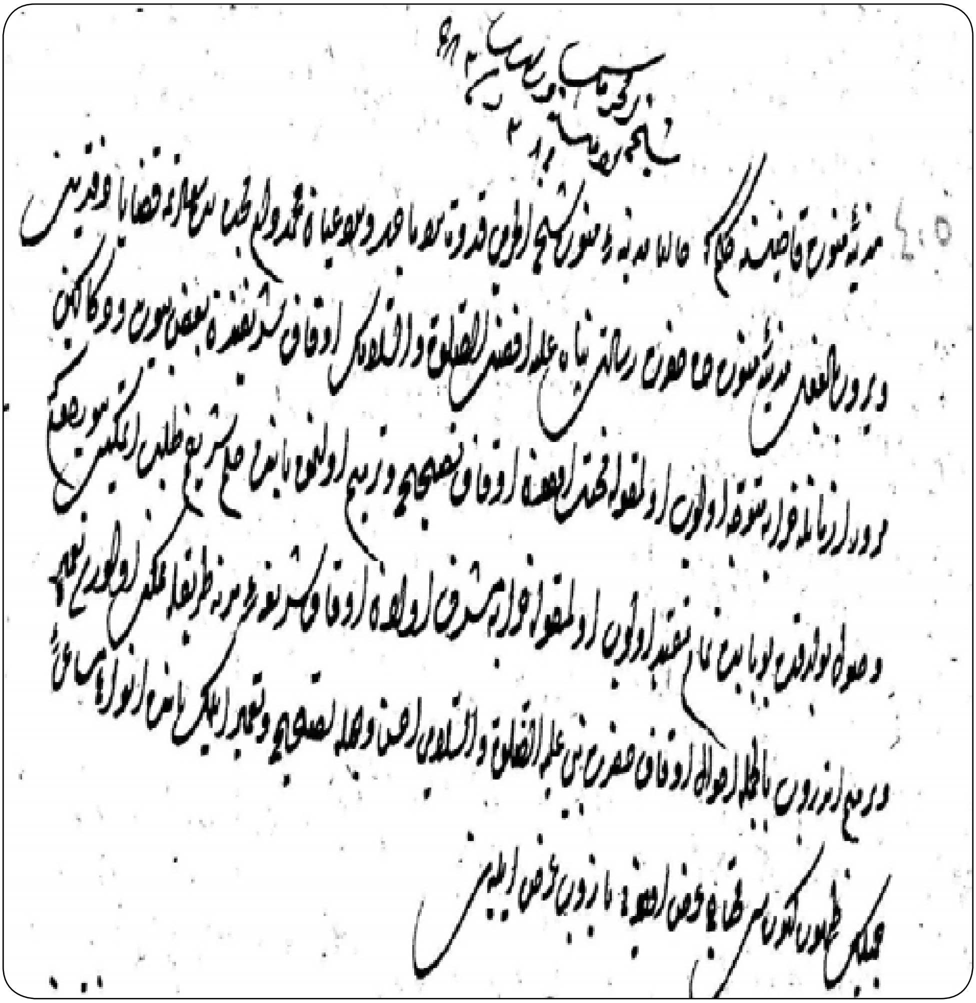
(ز) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٦

رقم الصفحة :	١٥٤
رقم الحكم :	٤٠٥
التاريخ :	٢٢ ربيع الآخر سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

قام شيخ الحرم الحالي بالمدينة المنورة قدوة الأماجد والأعيان «محمد» دام مجده بإرسال دفتر قضايا إلى مقامي العالي. ووفقاً لما جاء في ذلك الدفتر، فإنه توجد بعض المنازل والدكاكين في المدينة المنورة عبارة عن أوقاف شريفة لسيدنا رسول الله ﷺ. بيد أنه وبمرور الزمن، أصبحت تلك المنازل والدكاكين خراباً. لذا يجب العمل على صيانتها وترميمها. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك بشكل تام، والعمل على صيانة وترميم الأوقاف المذكور بأي صورة من الصور، بل وبذل الجهود والمساعي فيما يخص الأوقاف الشريفة التابعة لسيدنا رسول الله ﷺ. وفي حالة ظهور أي احتياجات، نرجو الكتابة إلينا.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٦)



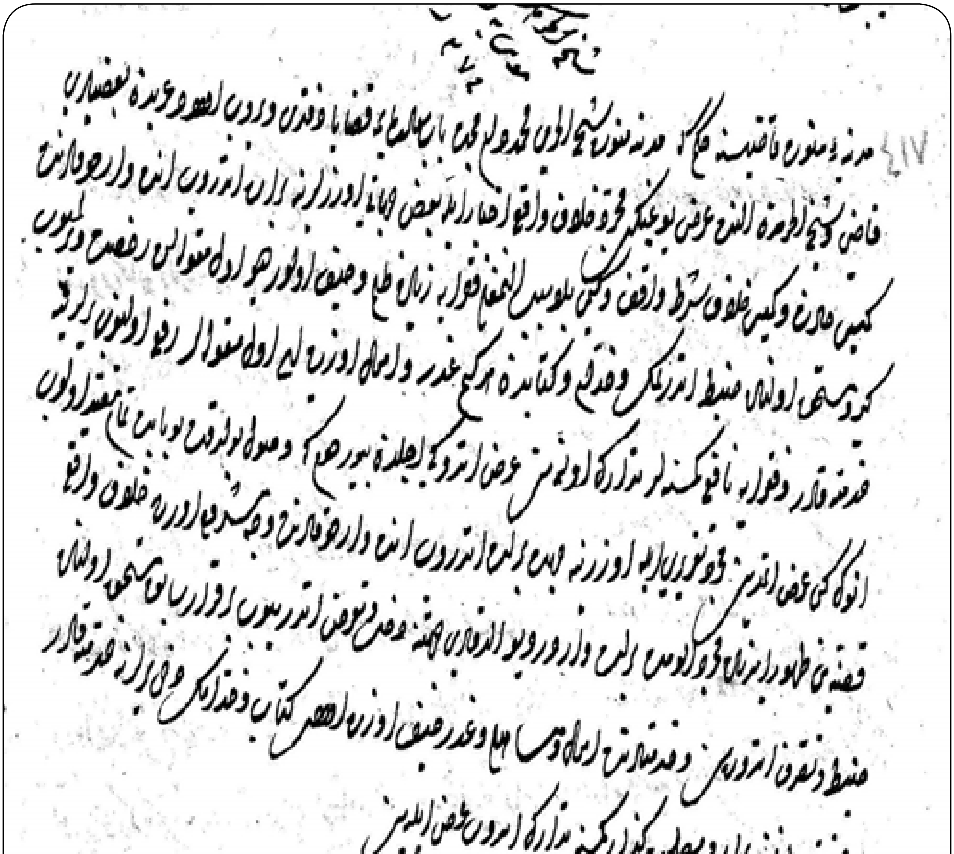
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٦

رقـــم الـصـفـحـة :	١٥٨
رقـــم الحـــكـــم :	٤١٧
الـــتـــاريـــخ :	٢٨ ربيع الآخر سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

أرسـل شيخ الحرم بالمدينة المنورة «محمد» دام مجده دفتر قضايا إلى مقامي العالي، حيث جاء فيه أن بعض العرب قام بإرسال أحكام إلى بعض الجهات خلافا لما هـو واقع، ودون علم ومعرفة القاضي وشيخ الحـرم. ونتيجة لذلك تم الاستيلاء على أموال خلافا لشرط الواقف، مما فاقم من معاناة الفقراء وإلحاق الظلم بهم. إنـه لمن الواجـب ألاّ يسمح للمذكورين بالقيام بذلك الفعـل، مع إعادة الحقوق إلى أصحابها، وضبط ذلك. وفي حالة أن يرتكب أي فرد من الخدام أو الكتاب خطأ في الخصوص المذكور، يجب إبعاده وتعيين آخر بدلاً عنه، له المقدرة على تحقيق النفع والخير للفقراء. وعليه أصدرت أمري بقيد ذلك بشكل كامل. وحسب ما هو موضح، فإن الذين قاموا بالفعل المذكور الذي يخالف الواقع، يجب التصدي لهم، مع إعادة الحقـوق إلى أصحابها، وضبطها. أما أولئك الذين أظهـروا التساهل والإهمال في عملهـم، خاصة في الكتاب والخـدام، فيجب استبدالهم بآخريـن لهم القدرة على خدمة الفقراء والمحتاجين.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٦)



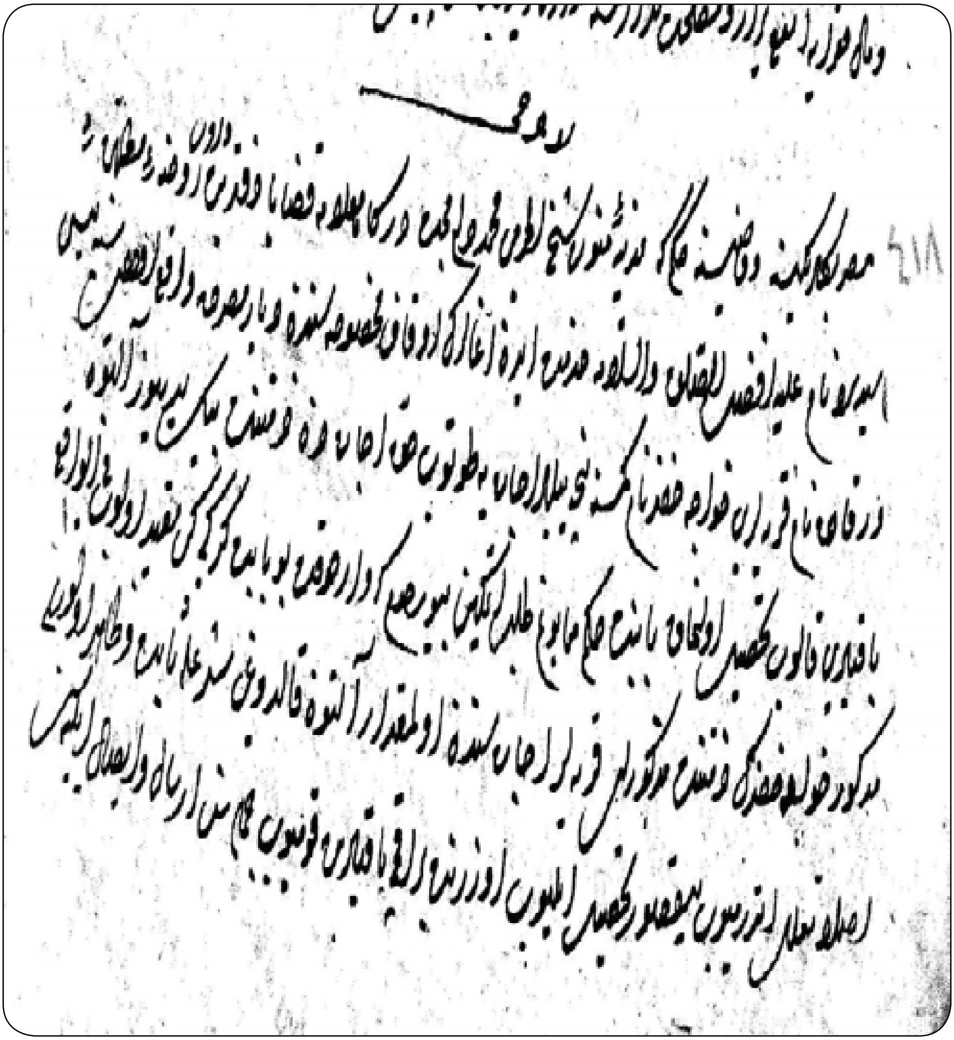
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٦

رقم الصفحة :	١٥٨
رقم الحكم:	٤١٨
التاريخ:	٢٨ ربيع الآخر سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضيها

ورد دفتر قضايا إلى مقامي العالي من طرف شيخ الحرم بالمدينة المنورة «محمد» دام مجده. وحسب المعلومات الواردة في الدفتر المذكور، فإنه توجد أوقاف شريفة بمصر خاصة بسيدنا النبي ﷺ. وكان الأغوات العاملين بالروضة المطهرة قد قاموا بإيجار الأوقاف المذكورة إلى شخص يسمى الخواجة «خضر»، واستمر هذا الوضع سنوات عديدة، وبلغت الأموال التي هي في ذمتهم (١٧٠٠) قطعة ذهبية. والجدير بالذكر أن تلك الأوقاف تقع في قريتي «سنية بيس» و«الرقا» بمصر. وكان قد صدر أمر سلطاني بتحصيل الأموال المذكورة. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك. وفي الواقع فإن المبلغ المذكور موجود في ذمة الخواجة «خضر». وفي حالة التأكد من ذلك بموجب الشرع الشريف، يجب تحصيل المبلغ المذكور كاملاً بأسرع ما يمكن، وعدم التعلل بأي عذر، ومن ثم إرساله.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٦)



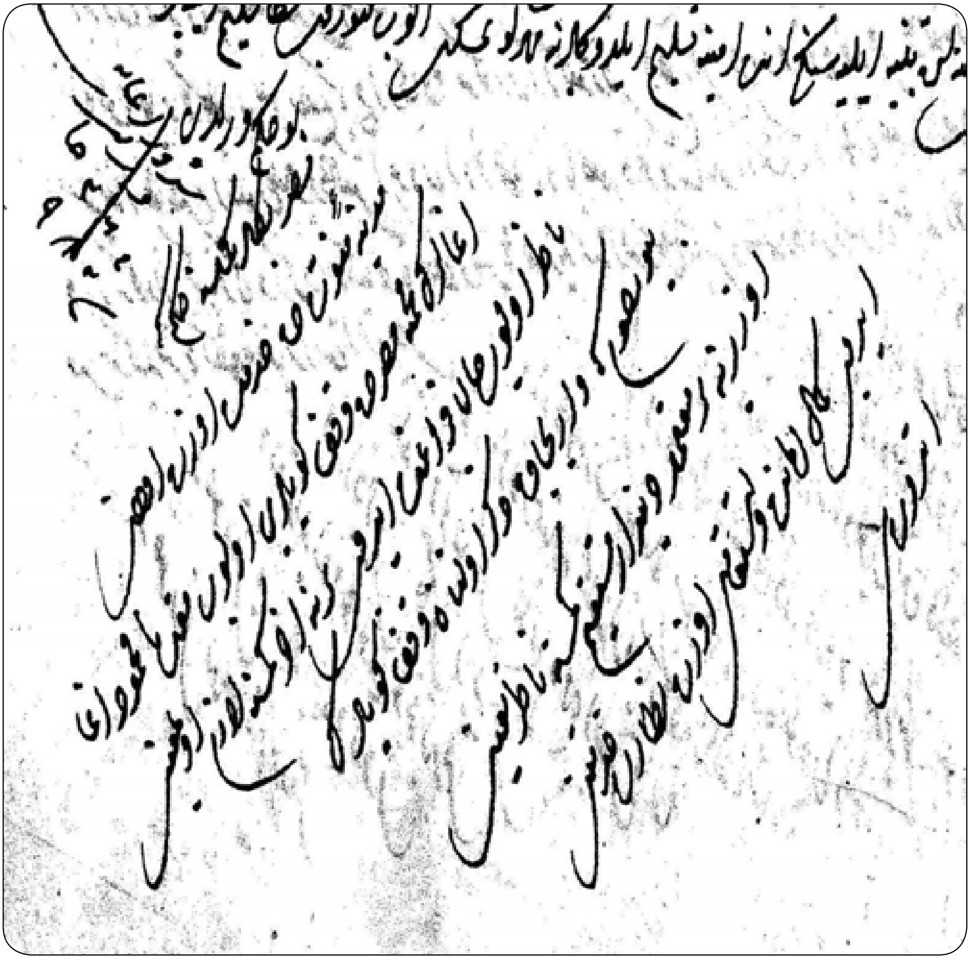
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٦

رقـــم الـصـفـحـة:	٢١٤
رقـــم الحـــكـــم:	٦٠٥
الـــتـــاريـــخ:	٢٨ جمادي الأول سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

كمــا هو معلــوم فإنه توجد مجموعة مــن الأغوات العاملــين في المدينة المنورة، ولهم قرى موقوفة بمصر، وكان الأغا «محمود أغا» هو ناظر تلك القرى في السابق. بيــد أن وظيفتــه أصبحت شاغــرة في الوقت الحالي، مما يستوجــب تعيين شخص آخــر بدلاً عنه. عليه أصدرت أمري بتعيين شخص ثقة ومستقيم ناظراً على القرى الموقوفة المذكورة، على أن يقوم بوظيفة النظارة بكل أمانة واستقامة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٦)



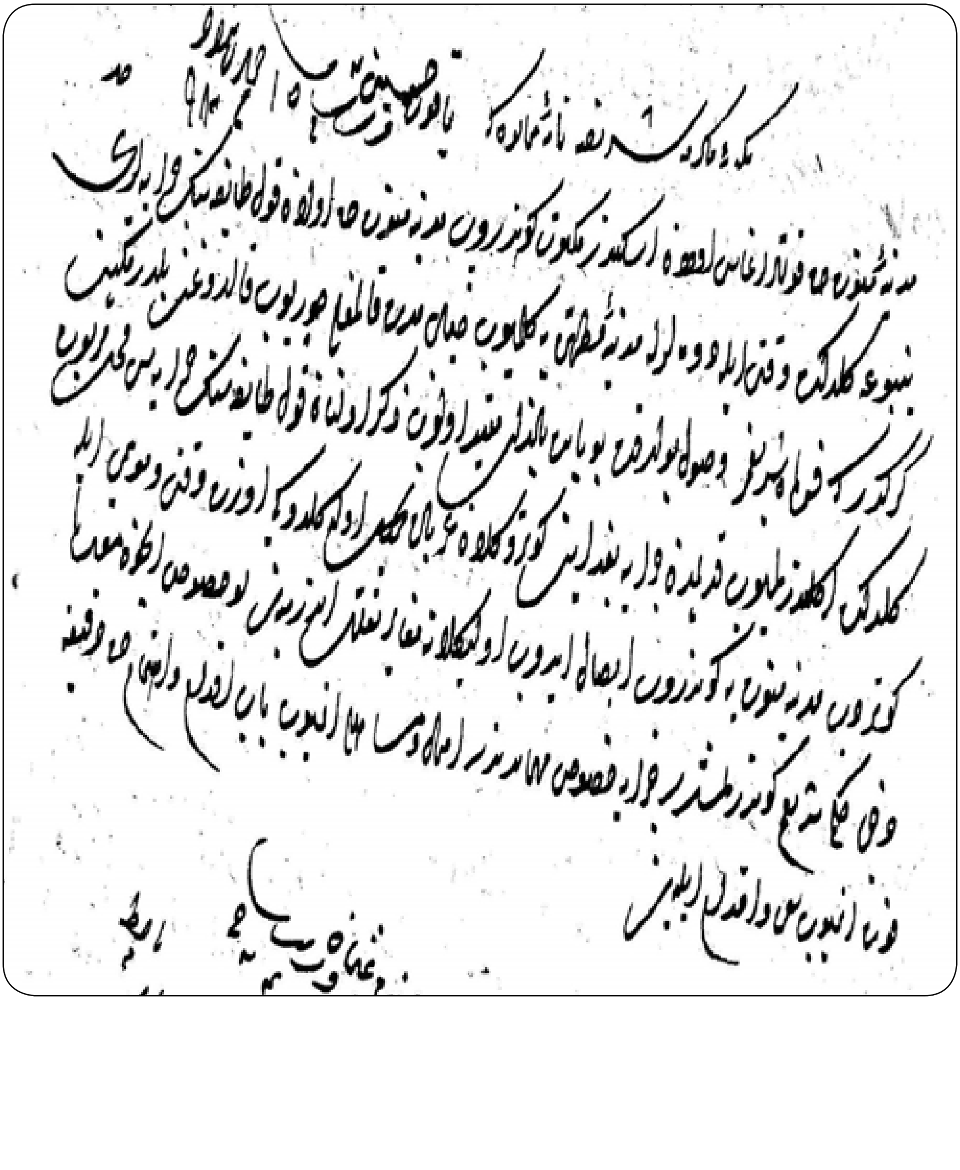
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٦

رقـــم الصـفـحـة :	٢٦٤
رقـــم الحـــكـــم :	٧٥٨
الـــتـــاريـــخ :	٢٤ جمادي الآخر سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

مرسوم سامي سلطاني إلى شريف مكة المكرمة

تم إرسال خطاب من طرف أغا الجند المماليك بالمدينة المنورة «إسكندر أغا»، وجاء في الخطاب المذكور أن مخصصات طائفة الجند المماليك بالمدينة المنورة، وبعد وصولها إلى ينبع، وتحميلها على الإبل، لا تصل إلى المدينة المنورة في الوقت المحدد لها، إذ يستغرق وصولها فترة طويلة من الزمن. عليه عند وصول مرسومي الشريف في ذلك الخصوص، يجب قيد كل شيء. ومن المهم عدم تأخير مخصصات الطائفة المذكورة بعد وصولها إلى المكان المشار إليه، ويجب تحميل تلك المخصصات بواسطة العرب حسب ما جرت عليه العادة منذ قديم الزمان، وإيصالها إلى المدينة المنورة في وقتها المحدد، مع ضرورة عدم التعلل بأي ذريعة كانت، خاصة وكنت قد أرسلت في السابق حكمي الشريف حول الموضوع المذكور. والحال أن تلك المخصصات تعتبر من الأمور المهمة جداً، وبالتالي لن يكون من المقبول إظهار الإهمال والتراخي فيها، بل يجب الاهتمام بها بأقصى الدرجات.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٦)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٦

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٠٤
رقـــم الحـــكـــم :	٨٨٤
الــــتــــاريـــــخ :	٢٥ رجب سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى أمير أمراء الشام ومسئول المال بها

لقد أرسل أهالي القرية المعروفة باسم العلا الواقعة مقابل المدينة المنورة رجلاً إلى مقامــي العالي، وقــام بتقديم عريضة. وجـاء في تلك العريضــة أنه كانت لهم (١٠٠) قطعــة ذهبيــة مخصصة سنويــاً. والحال أن المبلغ المذكــور تم تسليمه إلى الجاويشـ «حمزة» زيد قــدره أحد جاويشي مقامي العالي، والــذي تم تعيينه أميراً للنــزل. وعلى النحو نفسه كان أمير الحج «قانصــو» دام عزه قد أخذ المبلغ المذكور مــدة عامين، بالإضافــة إلى الاستيلاء علــى الشعير أيضاً. ولا شــك أن ذلك يعني جريمــة مكتملــة الأركان. وتراكمت تلــك الأموال مع مرور الزمــن. ومن جانبه قام «حمــزة جاويشــ» المشار إليه بإبــراز مذكرة بتوقيــع «علي» الذي تــوفي أثناء شغله لوظيفــة مسئول المال بخزانتي العامــرة في الشام. ووفقاً للمعلومات الواردة في تلك المذكرة، فإنه يوجد مبلغ ومقداره (١٨٥٤) قطعة ذهبية من خواص عجلون في ذمة «قانصو» دام عزه، بجانب (١٠٨) قطعة ذهبية من محصول قرية العلا. وقد صدر الأمــر بتحصيل ما هو مقيد. وعليه أصدرت أمري بإحضار «قانصو» دام عزه عند وصول «حمزة جاويشـ» المشار إليه، وتحصيل كل الأموال الموجودة في ذمته كاملةً، وإيداعهــا في خزينة الشــام. ومن المهم كذلك إعادة أمــوال العامين المذكورين إلى أصحابهــا، خاصــةً وأن تلك الأمــوال ثابتة في محضر القاضي. لــذا يجب من الآن فصاعــداً عدم تسليم تلك المبالــغ إلى أمير الحج، وتسليمهــا إلى «حمزة جاويش» سنةً بسنة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٦)



(ح) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٧

رقم الصفحة :	١٣
رقم الحكم :	٤٢
التاريخ :	غرة رجب سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

يوجد بعض أصحاب الوظائف (المخصصات) في كل من مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة. وعند مراجعة الدفتر المفصل المتعلق بالخصوص المذكور الموجود في الخزانة العامرة، لم يوجد أي تفصيل. وفي الحقيقة فإن أصحاب المخصصات الموجودين في مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة ينال كل واحد منهم شيئاً سواء كان من تلك الأرجاء، أو من محصول جدة، أو من غير ذلك من الأوقاف. لذا من الضروري معرفة المقدار الذي يأخذه من تلك المخصصات، وكتابة اسمه واسم الشهرة، وقيد كافة تلك المعلومات على دفتر مفصل، وتسليمه إلى الخزانة العامرة. عليه أصدرت أمري بعدم التأخير في هذا الخصوص، وقيد أسماء أصحاب المخصصات الموجودين في ولاية مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة على دفتر مفصل، وإرساله إلى مقامي العالي بأسرع ما يمكن. ومن المهم أن تقوم المحاسبة بتسليم ذلك إلى الخزانة العامرة كل سنة. وعلى الوجه المشروح، ينال أصحاب المخصصات حقوقهم.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٧)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٧

رقــــم الـصـفـحـة :	٦٧
رقــــم الحـــكـــم :	١٧١
الـــــتــــاريـــــخ :	٣ شعبان سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى أمير أمراء الشام ومسئول المال بها

لقــد صدر حكمي الشريف بمنــح (٤٠٠) قطعة ذهبية إلى فقراء مكة المكرمة، ومثلها إلى فقراء المدينة المنورة، و(١٥٠) قطعة ذهبية إلى فقراء الشام الشريف، و(١٠٠) قطعــة ذهبية إلى فقراء القدس الشريف، و(٥٠) قطعة ذهبية إلى فقراء خليل الرحمن، و(١٠٠) قطعة ذهبية إلى فقراء حلب. وفي الوقت نفسه منح (٦٠) قطعــة ذهبية إلى «الشيخ عباس عزيز» من ســكان المدينة المنورة صدقةً سلطانية. وعلــى النحو نفسه تخصيص (١٠) قطع ذهبية لأحد عشر شخصا، بجانب (١٠) قطع من الصوف للمستحقين من العلماء والصالحين. أما بعد جلوسي أنا السلطان علــى العرش، فيتم تخصيــص (٣٠) قطعة ذهبية لنائــب (....). وإثر ذلك تقوم خزينــة الشام بدفع المبالغ المذكور كاملةً. وفي ذات الصدد أصدرت أمري الشريف بالتــلاوة في المدينــة المنورة أربعــين مرةً يوميــاً لأجلي، وخصصــت (٤٩٢) قطعة ذهبيــة في السنة لمن يقوم بالتلاوة. وفي ذات الإطار تُخصص (٣٠٠) قطعة ذهبية في السنــة للواحد وثلاثين شخصــ المذكورين، مع إرسال (٦٠) قطعة ذهبية أخرى لأصحاب المخصصات البالغة عدد (٢) أقجة في اليوم. وبهذه الصورة يكون مقدار المبلــغ هو (٢١٥٢) قطعة ذهبية، إضافــةً إلى (١٠) قطع من الصوف. ويجب على خزينــة الشــام منح ما هو مذكور سنــةً بسنة، وإرساله مع الحجــاج ذوي الابتهاج. عليــه أصدرت أمــري بأن تقوم خزينة الشــام بدفع المبالغ وقطــع الصوف العشرة المذكــورة، وتسليم تلك الأشياء إلى شخص ثقــة ومتدين. وعقب ذلك يتم تسليمها بواسطــة قاضيــي مكة المكرمة والمدينــة المنورة دون أي نقصــان. ويتم إعداد دفتر بذلك عليه ختم القاضيين المشار إليهما، ومن ثم إرسال الدفتر إلى مقامي العالي.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٧)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٧٢
رقـــم الحـــكـــم :	١٨١
الـــتـــاريـــخ :	٤ شعبان سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

كان يتـم في السابق تلاوة الأجزاء الشريفـة في المدينة المنورة لأجلي أنا جناب السلطـان. وتم تخصيـص (٣٠٠) قطعة ذهبية في السنة لتلـك التلاوة. كما تقرر إضافـة (٦٠) قطعة ذهبيـة أخرى لأولئك الذين تبلـغ مخصصاتهم اليومية عدد اثنـين أقجـة. وعلى النحـو نفسه تخصيـص (٤٩٢) قطعة ذهبيـة إحسانا للذين يقومون بالتلاوة، ويبلغ عددهم (٤١) شخصا. وقد أصدرت أمري الجليل بأن تقوم خزينة الشام بتوفير المبالغ المذكور سنة بسنة. عليه أصدرت أمري بضرورة وصول المبالغ المذكور سنويا. ومن المهم تعيين شخص من ذوي الصلاح والتدين في المدينة المنورة من أجل حفظ الدفاتر المتعلقة بتلك التفاصيل.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٧)



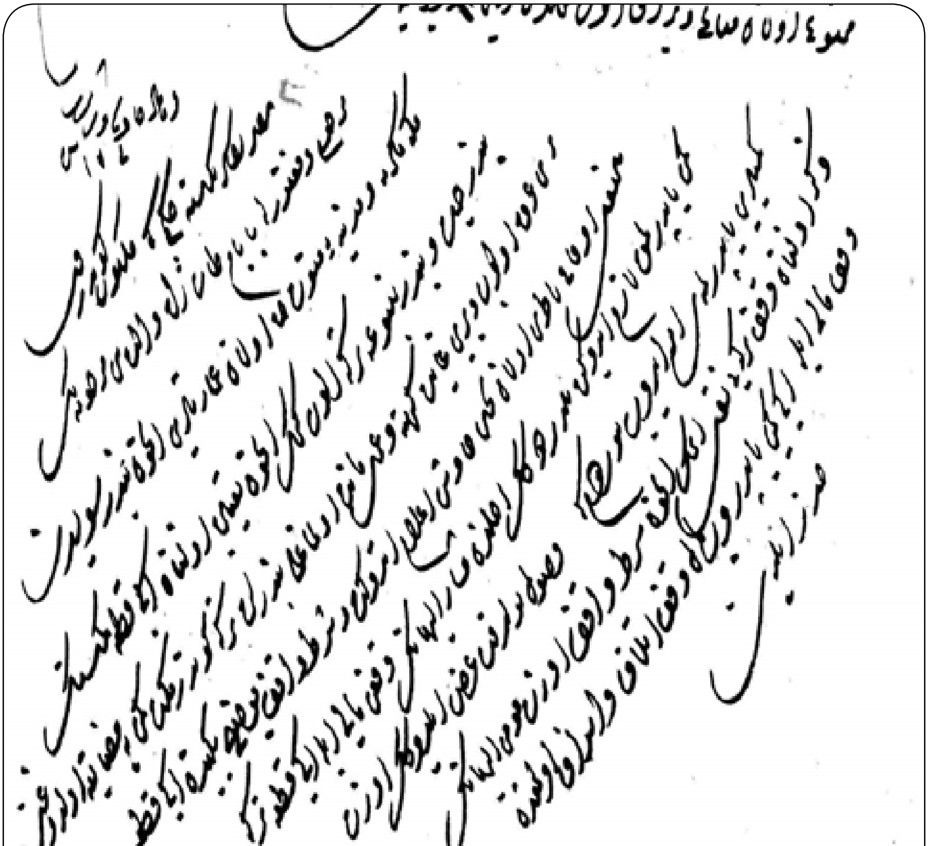
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٧

رقم الصفحة:	٩٦
رقم الحكم:	٢٣٦
التاريخ:	١٦ شعبان سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جاء في الخطاب المرسل (إلينا) أن هناك تكيتين بمكة المكرمة والمدينة المنورة يتبعان إلى والدة المرحوم والمغفور له والدي طاب ثراه. وقد تم تحديد سفينتين من أجل نقل احتياجاتهما من ميناء السويس إلى مينائي جدة وينبع. بيد أن السفينتين تعرضتا للغرق، وتوجد إحداهما بحالة سيئة للغاية. ولا شك أن ذلك تسبب في وجود مصاعب بشأن نقل الاحتياجات المذكورةً إلى الميناءين المشار إليهما، وصدر بيان بذلك من ناظر الأوقاف» يحيى جاويش». ووفقاً لما نص عليه شرط الواقف، يجب تأمين سفينتين أخريين من جديد. ومن الضروري توفير مبلغ السفينتين المطلوبتين من أموال وقف المشار إليها. عليه أصدرت أمري بعرض ذلك، مع تأمين سفينتين من مال وقف المشار إليها حسب ما نص عليه شرط الواقف، وذلك من أجل نقل المواد المطلوبة من الوقف، مع الحذر من إتلاف الوقف، والإسراف فيه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٧)



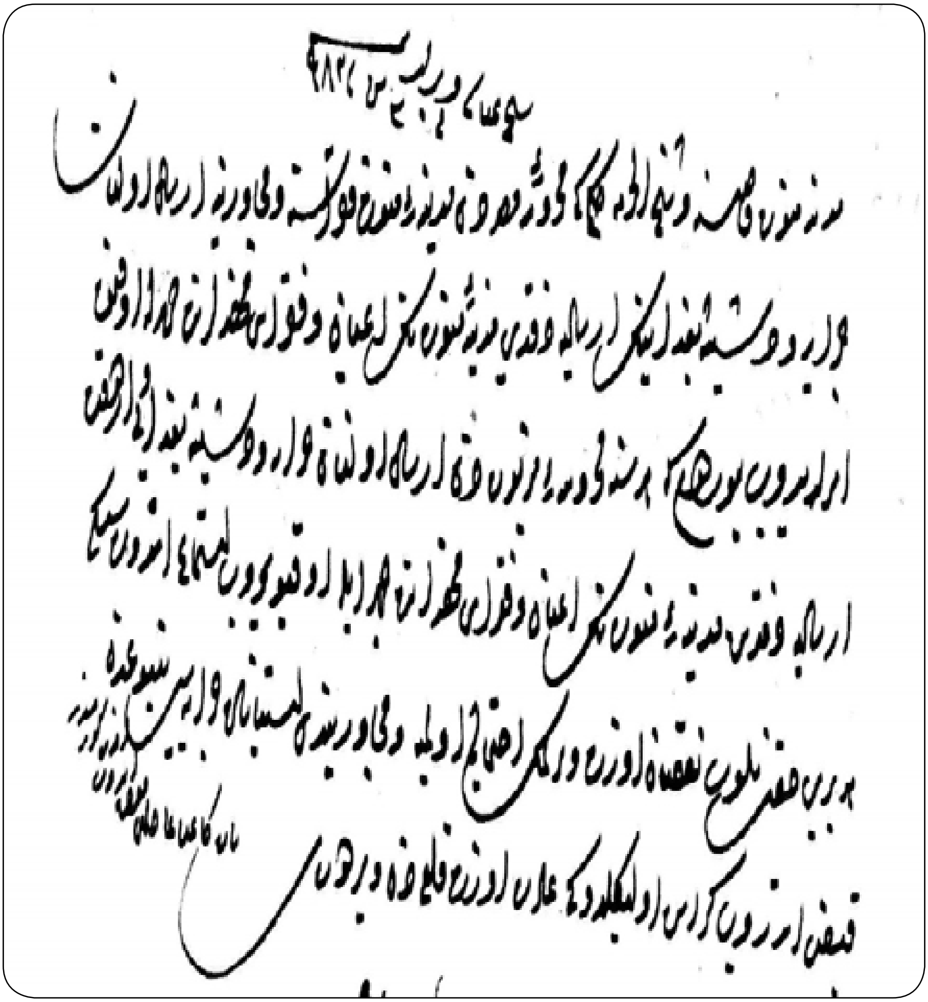
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٧

رقم الصفحة :	١٠٨
رقم الحكم :	٢٥٨
التاريخ :	١٩ شعبان سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

صدر الأمر بقراءة وتلاوة دفتر الإرسالية الخاص قمح الدشيشة والمخصصات المرسلة من مصر إلى فقراء المدينة المنورة ومجاوريها في حضور أعيان المدينة المنورة وفقرائها. عليه أصدت أمري بقراءة دفتر إرسالية قمح الدشيشة والمخصصات المرسلة سنوياً من مصر أمام أعيان المدينة المنورة وفقرائها، على أن تكون القراءة بصوت عالٍ وجهور. ويعود السبب في ذلك إلى ضرورة تسليم كل شخص حقه كاملاً. كما يمكن للمجاورين الحصول على مخصصاتهم في ينبع حسب رغبتهم.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٧)



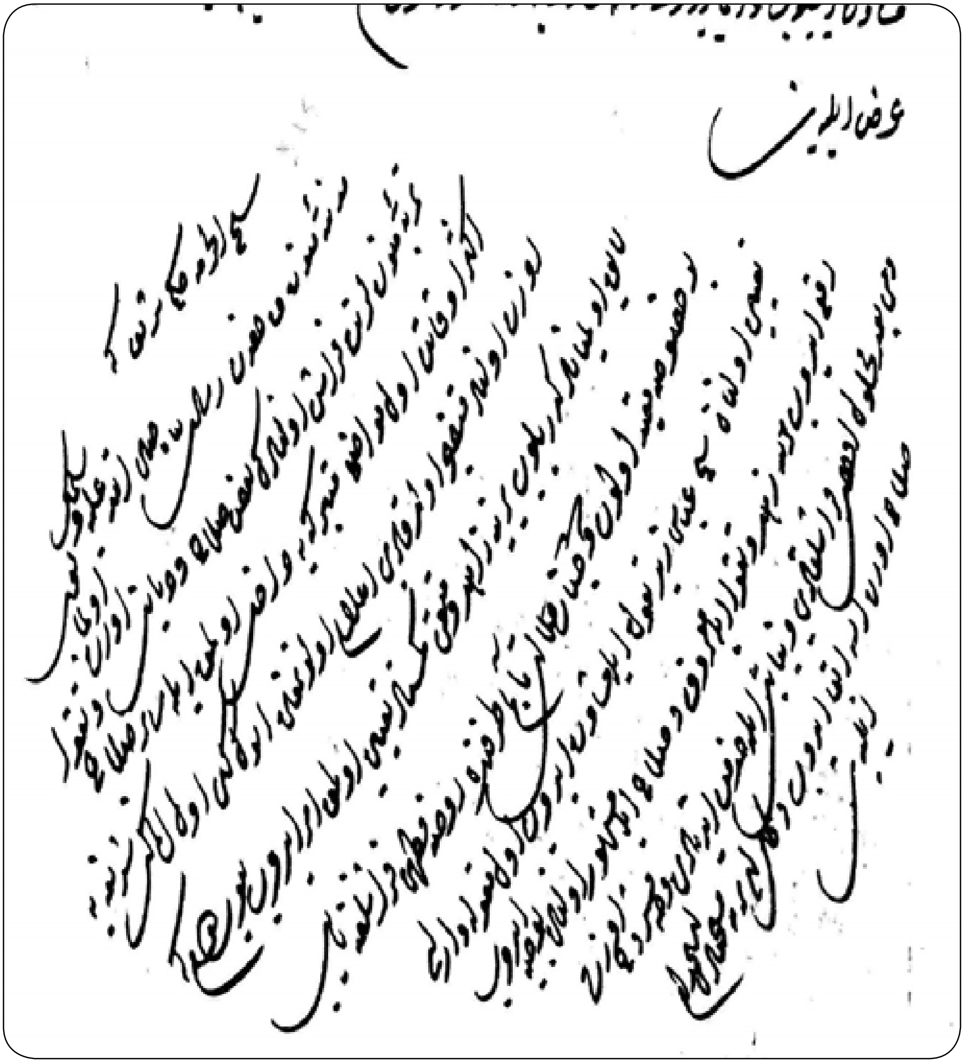
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٧

رقـــم الـصـفـحـة :	١٣٤
رقـــم الحـــكـــم:	٣١٤
الـــتـــاريـــخ:	٥ رمضان سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم شريف إلى شيخ الحرم

مـن الملاحـظ أن بعض الفراشـين العاملين في المدينة المنـورة على صاحبها أفضـل الصلاة وأتم التسليم، لا تتوفر فيهم صفة الصلاح والتدين. وحسب البيان الصادر، فهم يدخلون إلى تلك المواضع المباركة دون أدنى درجات الصلاح والتقوى. والحال أنه لا يجب لشخص لا تتوفر فيه الصفات المذكورة الدخول إلى تلك البقاع الشريفـة. لذا مـن المهم تعيين أشخاص تتوفر فيهم ضفتـي الصلاح والتقى. عليه أصـدرت أمري بقيد ذلك، والتشاور في الخصوص المذكور مع «الشيخ عباس» زيد تقـواه، وهو الذي تم تعيينه نائباً للفراشـين بالروضة المطهرة. وفي حالة وجود مثل تلـك النوعية مـن الفراشين، فيجب إنهاء عملها، وتعيـين كل من يتصف بالصلاح والتقوى. وعلى هذا الأساس يتم من الآن فصاعداً اعتماد الصلاح والتقوى أساساً للتعيين في وظيفتي الفراشين والنيابة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٧)



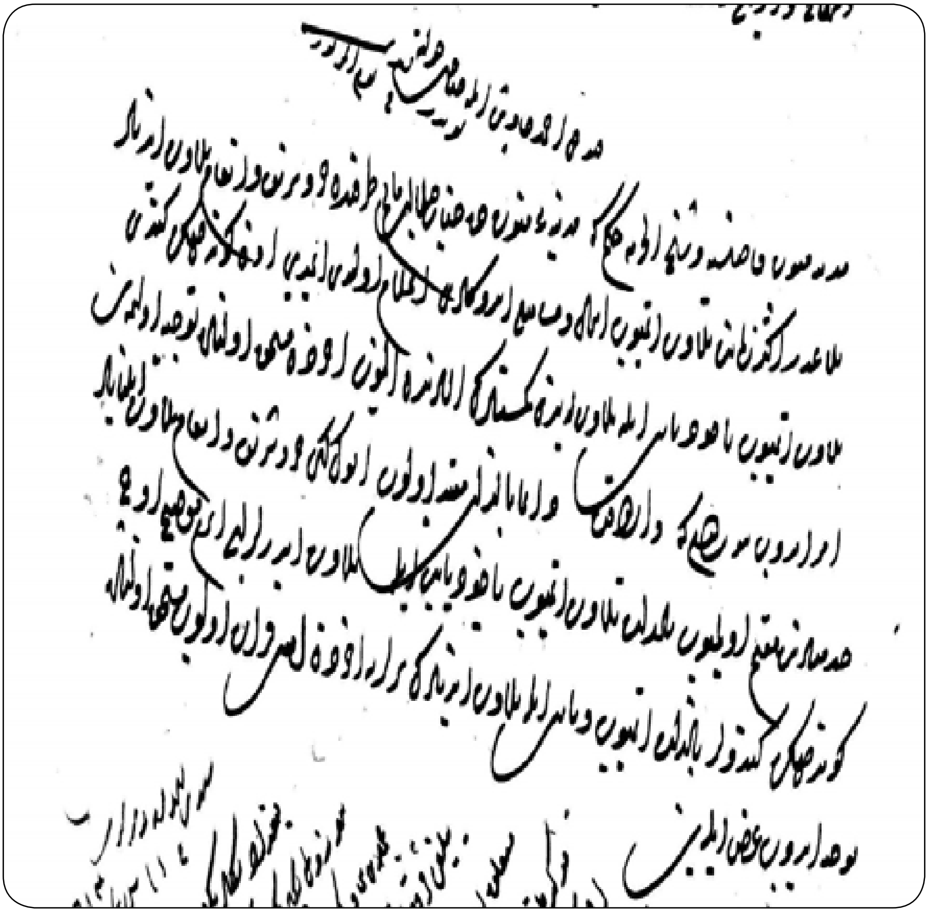
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٧

رقم الصفحة :	١٣٧
رقم الحكم :	٣٢١
التاريخ :	٨ رمضان سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

حسب الإشعار الصادر، فإن الغالبية العظمى من المكلفين بالتلاوة في الحرم الشريف بالمدينة المنورة لمقامي أنا جنابٍ السلطان، لا يقومون بما هو مطلوب منهم، بل يظهرون التراخي والتكاسل. ووفقاً لتلك المعطيات يجب تغيير الأشخاص المذكورين بآخرين يستحقون ذلك. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وتغيير أولئك الذين لا يقومون بأمر التلاوة في الحرم الشريف، بآخرين يستحقون ذلك، ومن ثم عرض تلك التفاصيل علينا.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٧)



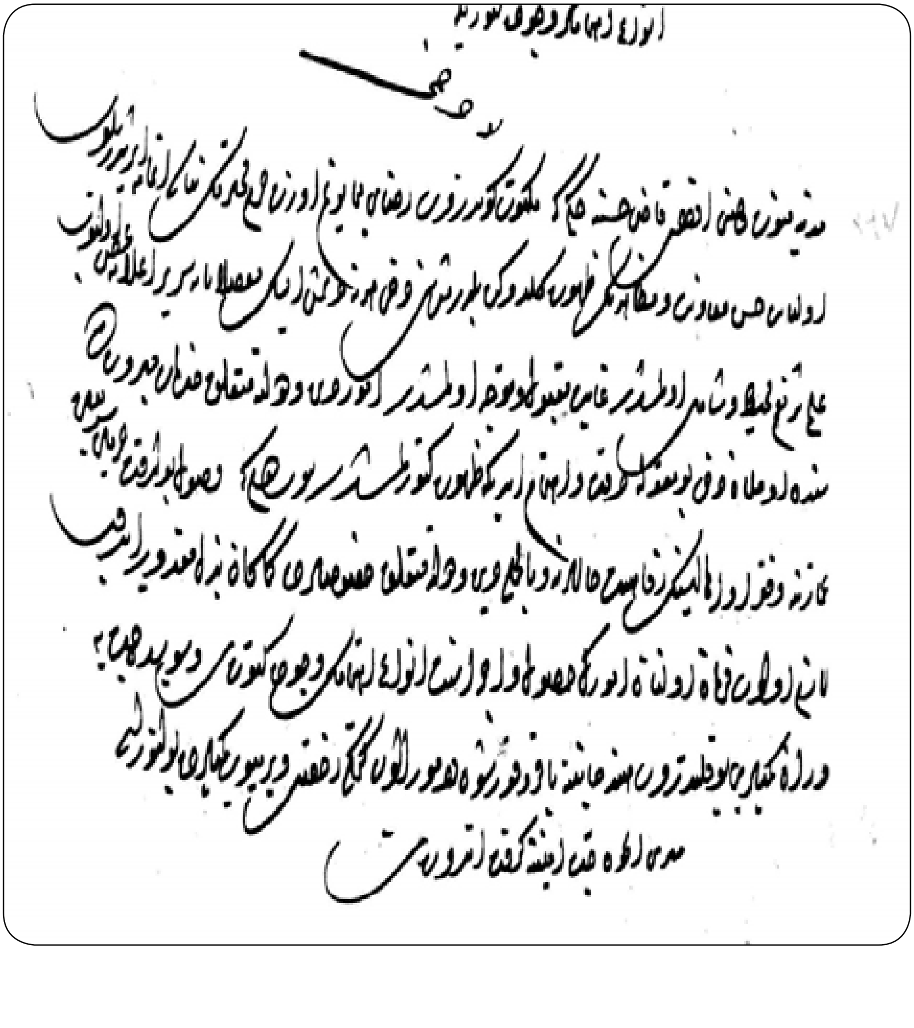
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٧

رقـــم الـصـفـحـة :	١٧٤
رقـــم الحـــكـــم :	٣٩٧
الـــتـــاريـــخ :	٢٣ رمضان سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى القاضي "حسين" قاضي المدينة المنورة

جاء في الخطاب المرسل (إلينا) أنه صدر الأمر بإكمال الحرم المحترم وفقاً لما يتناسب مع رضائي السلطاني، مع إظهار الدعم والتعاون اللازمين في هذا الباب. وحسب علمي الشريف، فإن الأمور تسير على ما يرام، وكما هو مطلوب. والحال أنه يجب إظهار الاهتمام والدقة التامين في مثل هذه الأعمال المتعلقة بالدولة. عليه أصدرت أمري ببذل أقصى الجهود والمساعي، خاصةً في الأمور المتعلقة بعمارة الحرمين الشريفين، ومساعدة الأهالي والفقراء، وكافة الخصوص ذات الصلة بالدين والدولة. وفي هذا الصدد يجب شحن السفن من السويس إلى جدة، مع عدم السماح لتلك التي تقوم بنقل النحاس والرصاص. وفي حالة العثور على مثل تلك النوعية من السفن، فيجب القبض عليها بواسطة أمين جدة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٧)



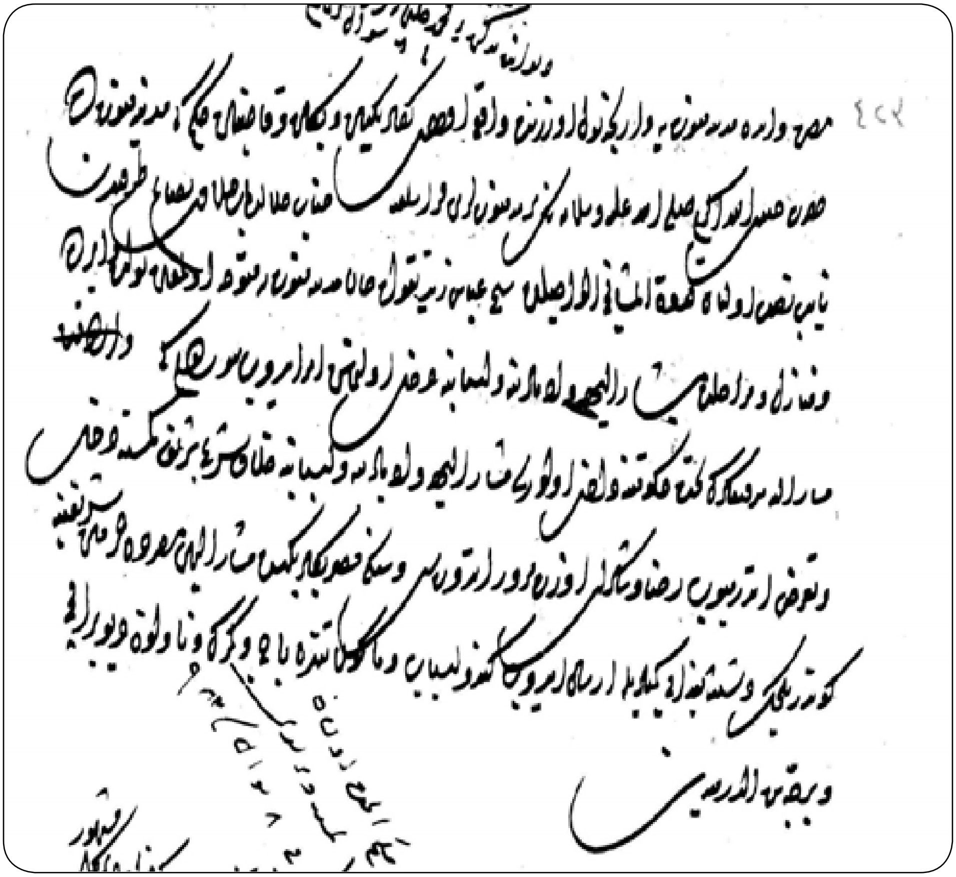
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٧

رقم الصفحة:	١٨٦
رقم الحكم:	٤٢٣
التاريخ:	٥ شوال سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى الولاة والأمراء والقضاة الموجودين على طول الطريق من مصر إلى المدينة المنورة

لقد قمت أنا صاحب المقام العاليٍ جناب السلطان بتعيين قدوة المشايخ الواصلين «الشيخ عباس» زيد تقواه نائباً للفراشين بالمرقد المنور بالمدينة المنورة على صاحبه أفضل الصلاة والسلام. والجدير بالذكر أن المشار إليه متوجه الآن إلى المدينة المنورة. لذا يجب تقديم المساعدة للمشار إليه وكافة رجاله في جميع المراحل والمنازل، وعدم التدخل في شؤونه. عليه أصدرت أمري بعدم التدخل في شؤون المشار إليه بصورة تخالف الشرع الشريف، ومن الضروري أن يعبر من تلك الأنحاء في حالة من الرضا والشكر. ويجب عليك أنت يا أمير أمراء مصر أن تقوم بإرساله بواسطة السفن التي سوف تحمل قمح الدشيشة من مصر إلى الحرمين الشريفين، مع عدم أخذ ضريبة جمركية منه بأي صورة من الصور.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٧)



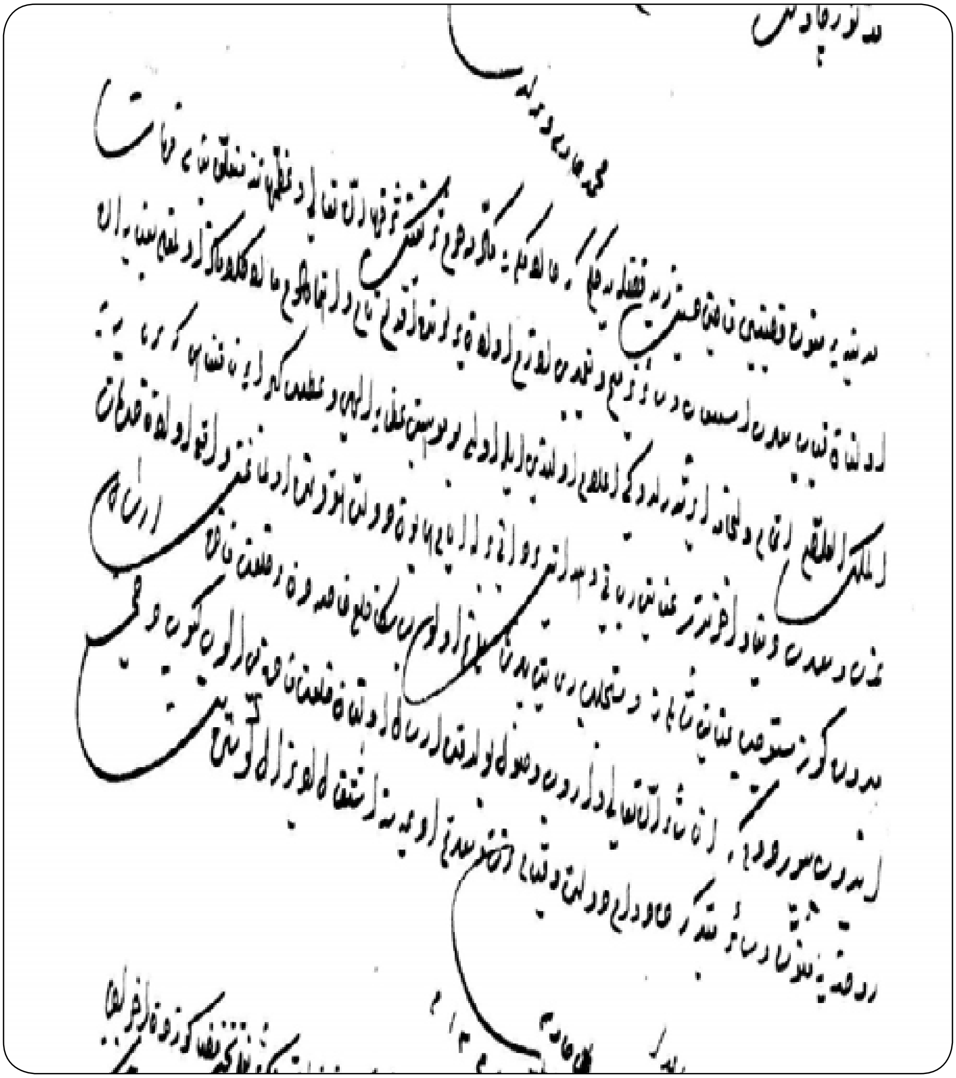
(تابع) | دفتر المهمة العثمانية، رقم : | ٢٧

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٦٩
رقـــم الحـــكـــم :	٨٨٢
الـــتـــاريـــخ :	٨ ذي الحجة سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة القاضي «حسين» زيد فضله

صـدر مرسوم سلطـاني بصيانة وترميـم وبناء المباني التي تحتـاج إلى ذلك بالحـرم الشريف بمكة المكرمة شرفها الله تعالى وعظمها. وتأتي القباب على رأس تلـك المباني. وصـدر بيان بأنه سـوف يتم إكمال مـا هو مطلوب بعنايـة الله الملك العـلام. ولا شـك أن القيام بذلك، هـو من العناية والهدايـة الربانية، وهو بالتالي ممـا يجلب الخـير والرعاية. ونتيجةً لتلك الخدمات الجليلـة، قررت منحكم خلعة من الخلع الخاصة. عليه أصدرت أمري بإيصال الخلعة المذكورة إليكم إن شاء الله تعـالى، والدعاء في الروضة المنورة وبقية الأماكـن المباركة لي أنا جناب السلطان، وكذلك بدوام الدولة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٧)

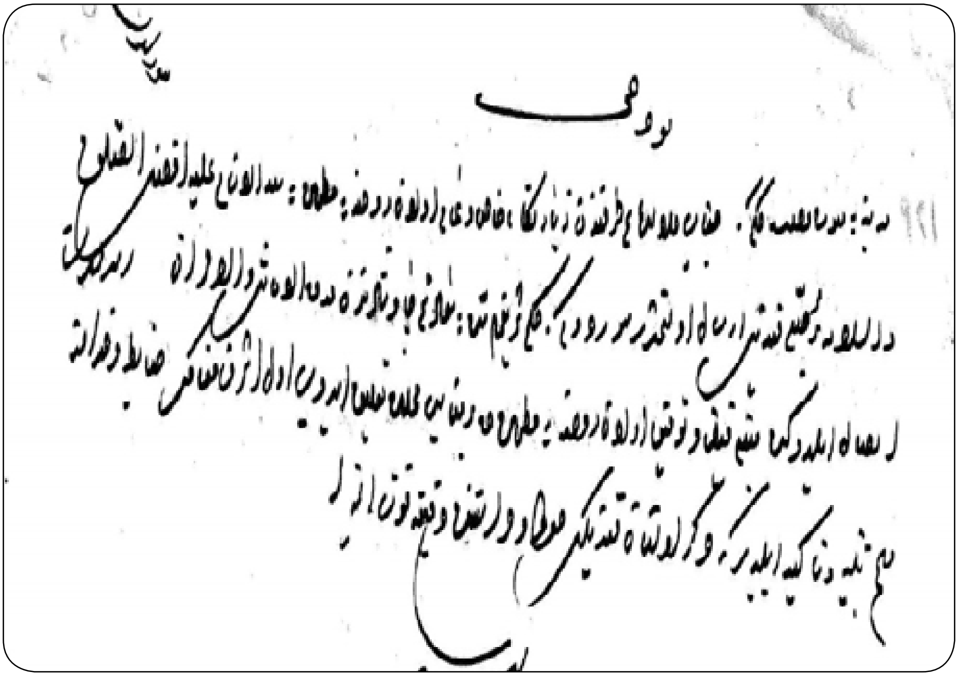


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٧

رقــم الـصـفـحـة:	٣٨٥
رقــم الحـكـم:	٩٢١
الـتـاريـخ:	٨ ذي الحجة سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقـد قمـت أنا جنـاب السلطـان بإرسـال قنديل مرصـع إلى الروضـة المطهرة على صاحبهـا أفضـل الصلاة والسلام. عليـه أصدرت أمري بأن يقوم أحـد جاويشي مقامي العالي قدوة الأماثل زيد تقواه بإيصال القنديل المذكور، وتنبيه الخدام الموجودين في ذلك المقام الشريف بوضعه في المكان المخصص له بالروضة المطهرة، وعدم التأخير في ذلك.

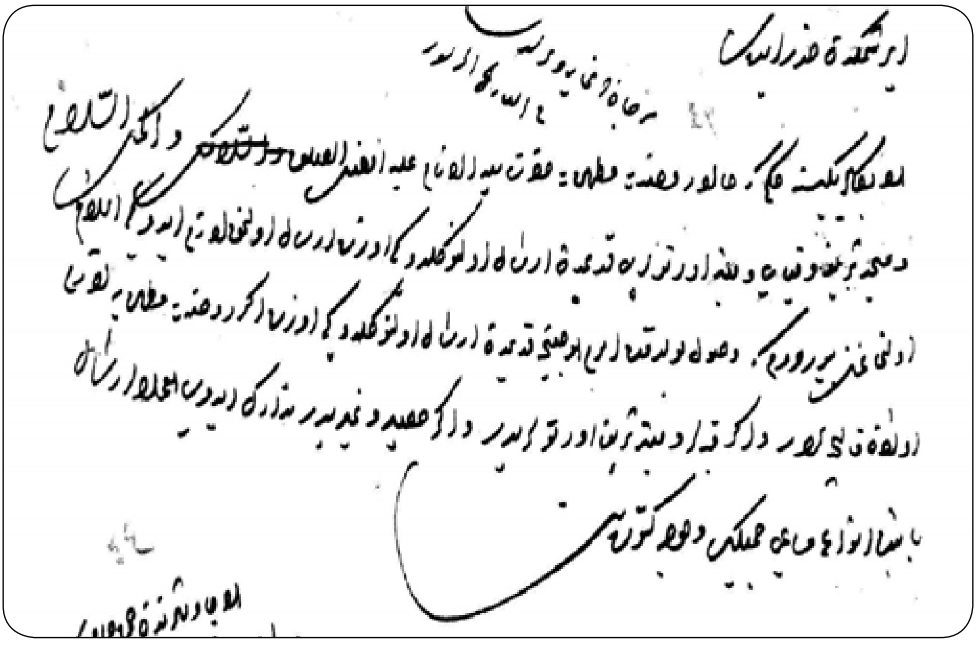


(ط) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٢٨

رقم الصفحة:	١٩
رقم الحكم:	٤٣
التاريخ:	١١ ربيع الآخر سنة ٩٨٤ هـ [١٥٧٦م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

كما هو معلوم فإن كسوة الروضة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، وكذلك المسجد الشريف والقباب ظلت تُرسل منذ قديم الزمان. وبالتالي فمن الضروري إرسالها حالياً. عليه أصدرت أمري بإرسال كسوة الروضة المطهرة والمنبر الشريف والقباب وفقاً لأمري في هذا الخصوص. ومن المهم إرسال كافة المستلزمات بما فيها الحصير بأسرع ما يمكن.



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٨

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٠
رقـــم الحـــكـــم:	٧١
الـــتـــاريـــخ:	١٥ ربيع الآخر سنة ٩٨٤ هـ [١٥٧٦م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

تم حتـى الآن إرسال عـدد (٥٠) قطعة من أجل تغطيـة الروضة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، بالإضافة إلى توفير المقدار الكافي من الشمع لأجـل إضـاءة الروضة الشريفة. والجدير بالذكر أن تلـك الكسوة ظلت تُرسل منذ قديم الزمان، سـواء للروضة المطهرة، أو القباب، أو المنبر الشريف. عليه أصدرت أمري بإرسال ما هو مطلوب بالمقدار الكافي وفقاً لما نص عليه أمري الشريف وعدم التأخـير بـأي حال من الأحوال. ومـن المهم إظهار جميع أنـواع السعي والإقدام في هذا الخصوص، خاصة وان المستلزمات المذكورة تعتبر من الأمور المهمة. لذا يجب قيدها، وإرسالها في وقتها المحدد.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٨)



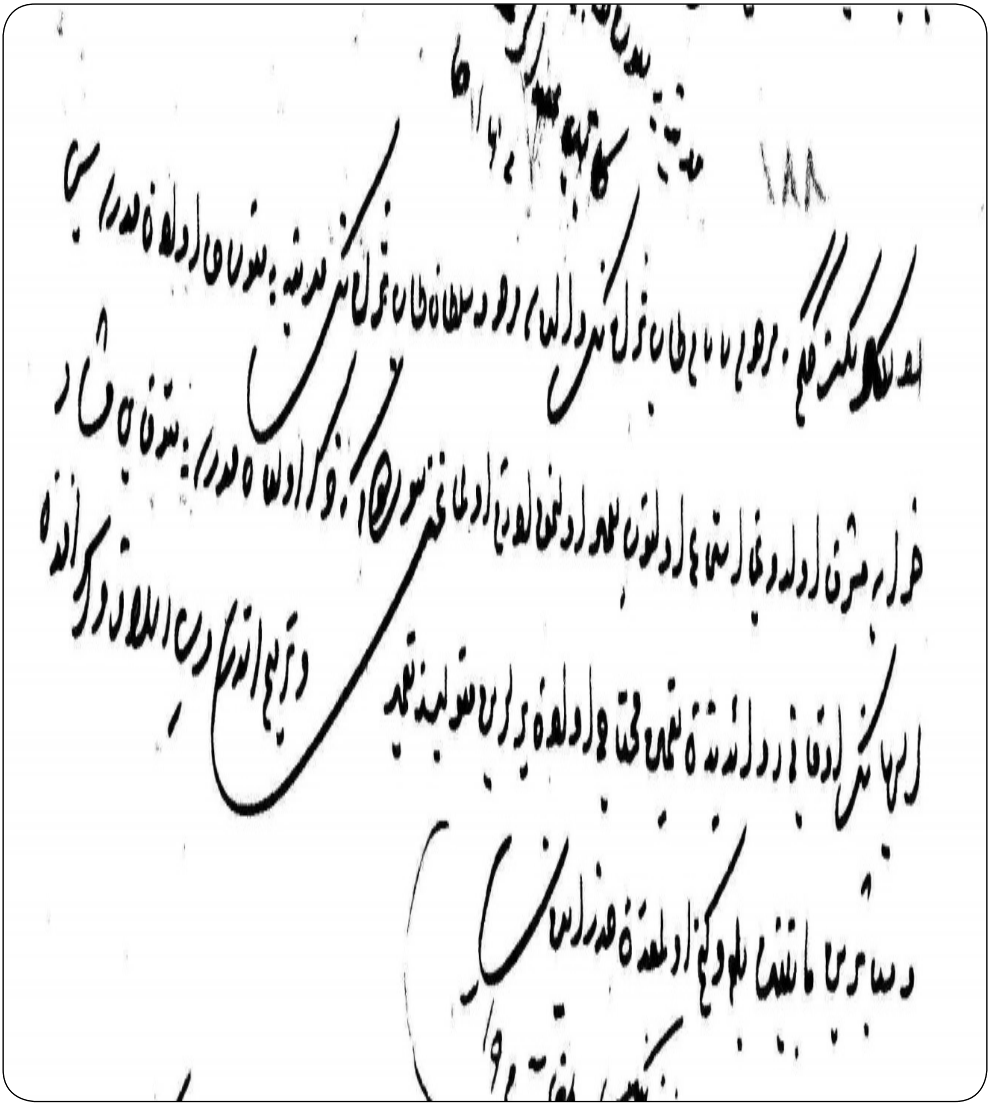
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٨

رقـــم الـصـفـحـة :	٨٠
رقـــم الحـــكـــم:	١٨٨
الــــتـــــاريــــخ:	١٤ جمادي الأول سنة ٩٨٤ هـ [١٥٧٦م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

توجـد مدرسة بالمدينة المنورة خاصةٍ بالمرحومـة والدة أبي طاب ثراهما. ومن الملاحـظ أن تلك المدرسة أصبحت خراباً، ممـا يستوجب صيانتها وترميمها. عليه أصـدرت أمـري بصيانة وترميم المدرسة من أوقاف المرحومـة المشار إليها، بحيث يقوم المتولي بالإشراف علـى عملية الصيانة. ونحذر هنا من الاستيلاء على أموال الصيانة من أي جهة كانت.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٨)



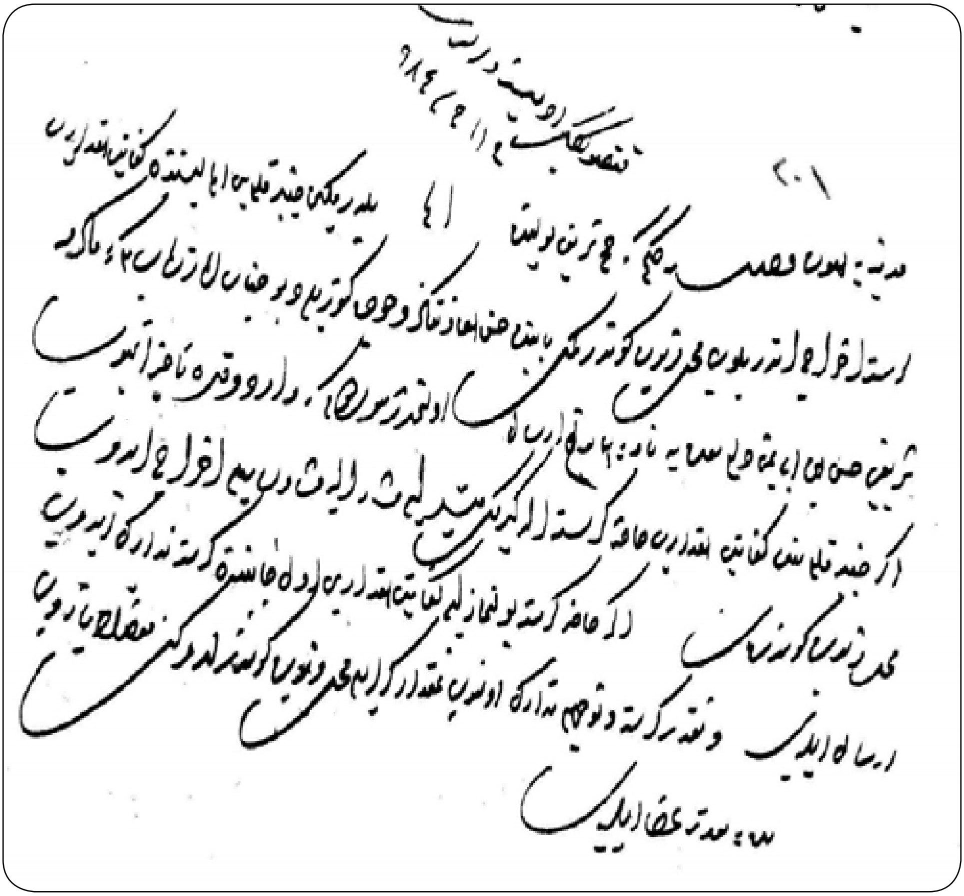
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٨

رقــم الـصـفـحـة :	٨٦
رقــم الحــكــم :	٢٠١
الـــتـــاريـــخ :	١١ جمادي الآخر سنة ٩٨٤ هـ [١٥٧٦م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

نرجو تقديم المساعدة والمعاونة اللازمة فيما يتعلق بتوفير المقدار المطلوب من الأخشاب من أهالي قلعة خيبر من أجل موقع [اسم الموقع غير واضح] الواقع على طريق الحج الشريف. وقد قمت في هذا الصدد بإرسال مرسوم سلطاني إلى شريف مكة المكرمة «حسن بن أبي نمي» دام سعده. عليه أصدرت أمري بعدم التأخير في الخصوص المذكور. وفي حالة توفر الأخشاب المطلوبة من قلعة خيبر، يجب استشارة المشار إليه في هذا الموضوع، ومن ثم إخراج الأخشاب، وإرسالها إلى المكان المذكور. أما في حالة عدم توفر المطلوب من الأخشاب، فيجب توفيرها من مكان آخر. وبغض النظر عن المقدار المطلوب، يجب توفيره، وإرساله إلى المكان المذكور، والكتابة إلى مقامنا العالي في هذا الشأن بصورة مفصلة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٨)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٨

رقـم الصفحة:	١١٧
رقـم الحكـم:	٢٨١
التـاريـخ:	٨ جمادي الأول سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى أمير أمراء الشام وقاضيها

أرسل متولي المدينة المنورة رجلاً إلى مقامي العالي، حيث أفاد أنه توجد قرية موقوفة في القضاء المذكور، وهي القرية المعروفة باسم «حران عواميد الدنيا؟». والحال أن هناك جهات عسكرية تتمثل في السباهية قامت بالتعدي على محصول القرية الموقوفة. عليه أصدرت أمري بإجراء التفتيش وفقاً لما يقتضيه الحق، ومن ثم البت فيه. ومن المهم النظر فيما إذا كان أحد السلاطين السابقين قد أصدر مرسوماً سلطانياً حول تمليك القرية المذكورة، وما إذا كان هناك تسجيل أو قيد موجود في الدفاتر القديمة، أو الدفتر الجديد حول ذلك. وبغض النظر عن كل شيء، لاينبغي للسباهية التدخل في القرية المذكورة، بل يجب منعهم من ذلك بكل قوة. ومن الضروري المحافظة على القاعدة المتبعة منذ القديم مع القرية المذكورة. ونكرر هنا أنه يجب منع السباهية من التدخل في القرية المذكورة بأي صورة من الصور. والجدير بالذكر أن هناك حكم صدر بعد التدخل الذي وقع في القرية موضوع البحث. بناءً عليه يجب عرض كل الذين تدخلوا في تلك القرية بصورة تخالف القانون والأصول. ومن الملاحظ أن بعض القادة ورجال أمير اللواء وزعماء وأرباب التيمار يأتون دائماً، ويقومون بشتى أنواع الظلم والتعدي. لذا لا بد من دفع ذلك والقضاء عليه، بحيث لا يتمكنوا من الآن فصاعداً من أخذ أي شيء ولو مقدار حبة. وعلى كل حال يجب على كل شخص ألا يتحرك بصورة تنافي الشرع الشريف وتخالف القانون المنيف، وكل من يخالف ذلك، يجب عرض اسمه على المقام العالي.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٨)



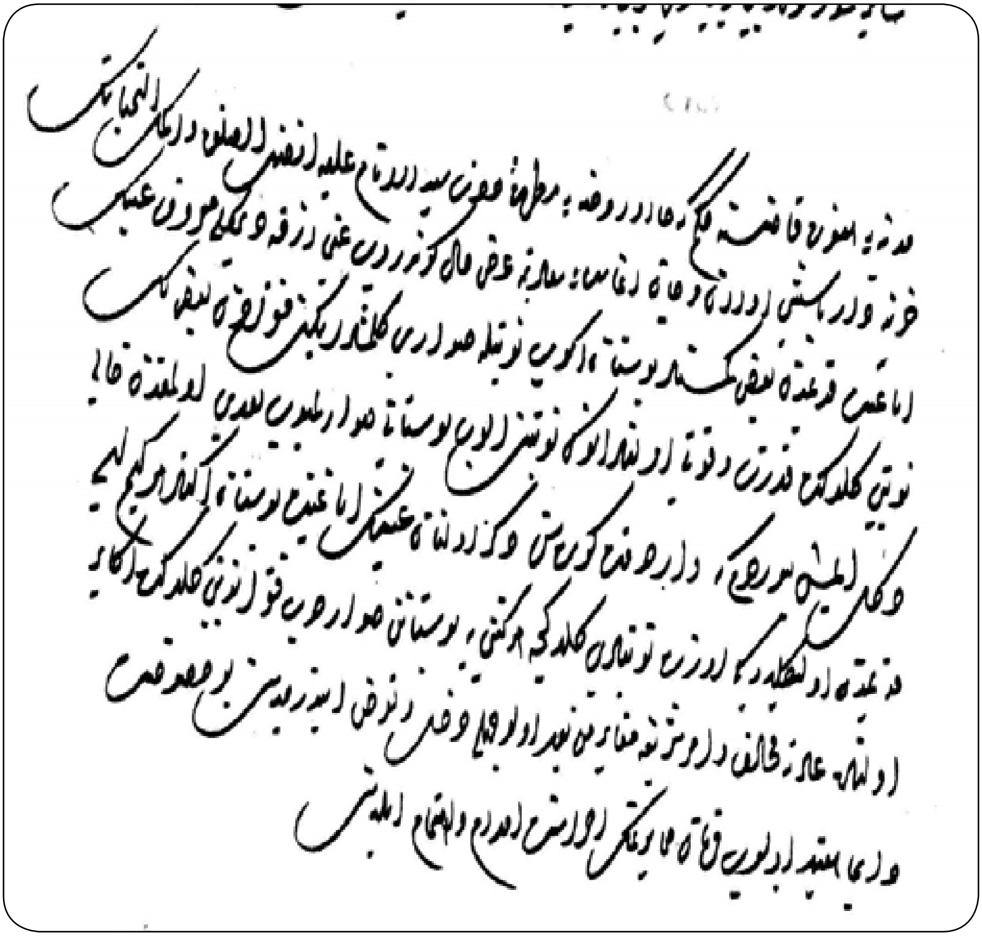
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٨

رقــم الـصـفـحـة:	١١٨
رقــم الحــكــم:	٢٨٣
الــتــاريــخ:	٨ جمادي الأول سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

قـام «مرجـان» أغا مسئـول الخزينة بالروضــة المطهرة علـى صاحبها أفضل الصلاة وأكمل التسليم بإرسال عريضة إلى مقامي العالي. وجاء في تلك العريضة، أنـه توجد عين معروفة باسم «عين الزرقـاء». وكان بعض الناس منذ قديم الزمان يستغلـون مياه تلك العين في زراعة بساتينهم عـن طريق المناوبة. وعندما يأتي دور الفقراء، يقوم أصحاب القوة والنفوذ بمنع المياه عن بساتينهم. عليه أصدرت أمري بسقاية كافة البساتين من العين المذكورة حسب العادة المتبعة. أما ما يقوم به أكابرٍ القوم بحق الفقراء، فهو يخالف الأمر الشريف. لذا يجب عليهم من الآن فصاعداً عـدم التعـدي والتعرض للفقراء، وقيد ذلـك، مع إعطاء هـذا الخصوص الأهمية التي يستحقها.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٨)



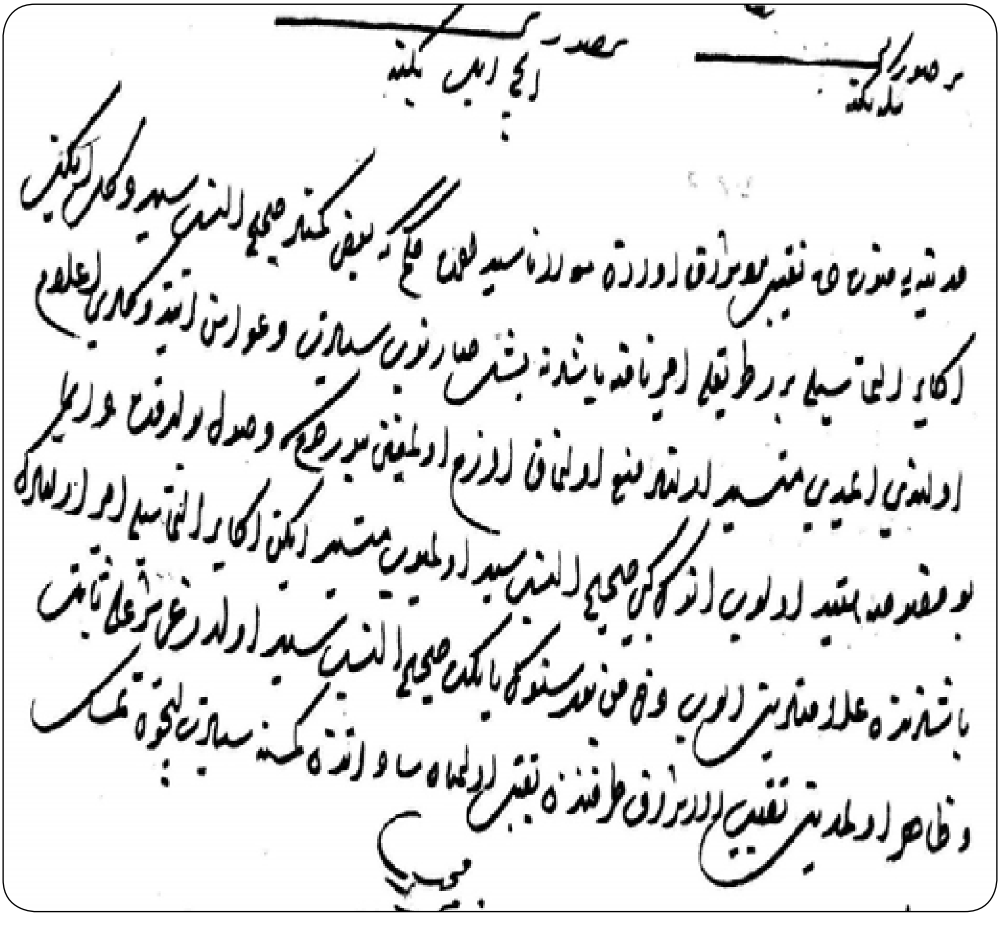
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٨

رقـــم الـصـفـحـة :	١١٩
رقـــم الحـــكـــم :	٢٨٧
الـــتـــاريـــخ :	٨ جمادي الأول سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى نقيب الأشراف بالمدينة المنورة مولانا "السيد أحمد"

يوجـد بعض الناس صحيحي النسب. بيد أنهم ليسوا من السادات. وفي الوقت الـذي فيه الوضع علـى تلك الصورة، قام أكابر القوم بتقـديم دعوى باسم الأمير. ولهـذا السبب يجب منـع المتسيدين [الذين يدعون السيـادة]. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك. والحال أن صحيح النسب لا يمكن أن يصبح سيداً. ومن الضروري أخذ العلامـة التي يضعهـا الأكابر على رؤوسهم. ويجب على نقيـب الأشراف عدم منح أي تذكرة/رخصـة لأولئك الذين يدعون السيادة، وقد ثبت بالشرع أنهم ليسوا من السادات مع صحة نسبهم.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٨)



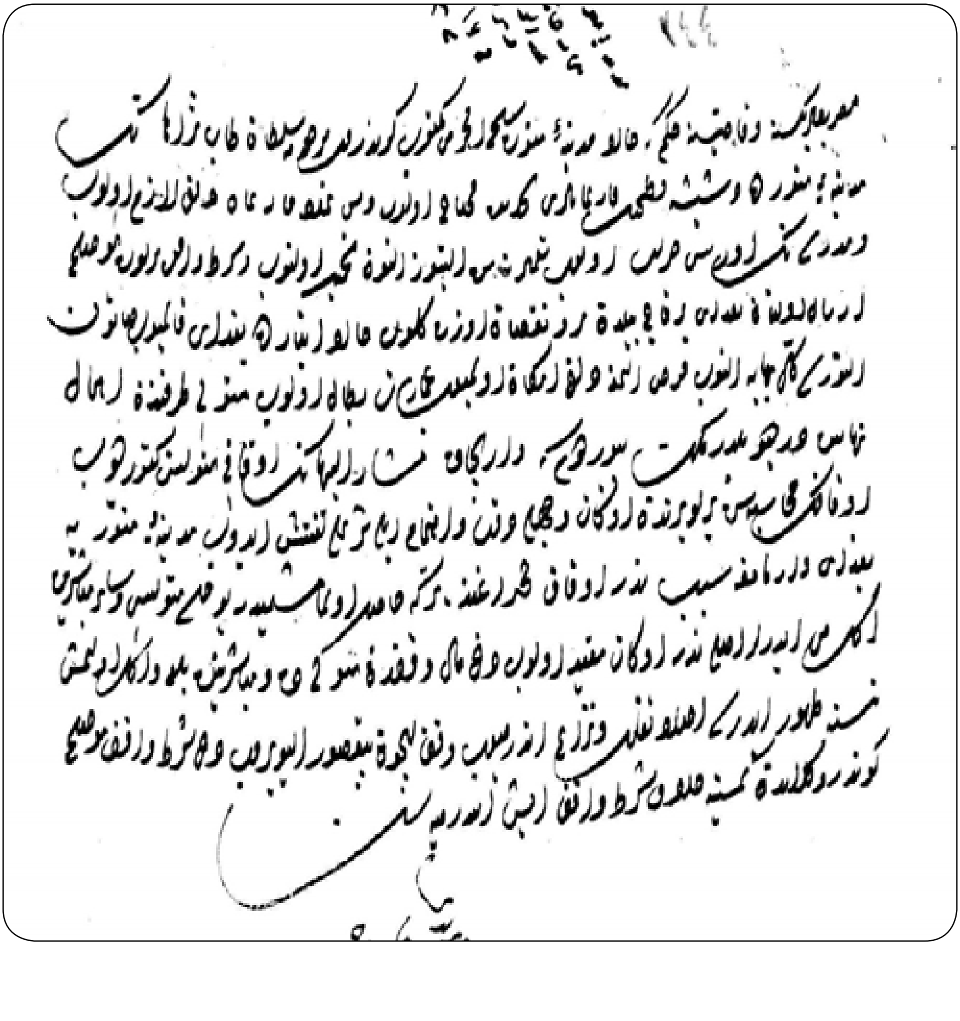
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٨

رقم الصفحة:	١٤٣
رقم الحكم:	٣٤٤
التاريخ:	١٧ جمادي الأول سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضيها

لقد أرسل شيخ الحرم النبوي الحالي خطاباً، جاء فيه أن القدور الخاصة بتكية المرحومة سلطانة بالمدينة المنورة في أمس الحاجة للصيانة. وفي الوقت نفسه هناك حاجة لعدد خمسة قدور أخرى. ومن جانب آخر فإن المدرسة في حاجة للصيانة والترميم أيضا. وتبلغ تكاليف ذلك (٦٠٠) قطعة ذهبية. ومن الملاحظ أن كمية القمح التي تُرسل بموجب شرط الواقف، ظلت في حالة تناقص منذ بضعة سنوات. وفي الحقيقة لا يوجد قمح حالياً في المخازن، وليست هناك أي إمكانية لتوفيره. ومن الواضح أن هناك إهمال من طرف المتولي. عليه أصدرت أمري بإحضار متولي أوقاف المشار إليها، ومراجعة حسابات الأوقاف بدقة فائقة، والقيام بالتفتيش وفقا للشرع الشريف، ومعرفة السبب الذي يحول دون وصول القمح إلى المدينة المنورة، ومعرفة ما إذا كان للمتولي والمباشرين دور في ذلك أم لا. ومن المهم إيصال القمح حسب ما نص عليه شرط الواقف، وعدم التحرك بخلاف ذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٨)



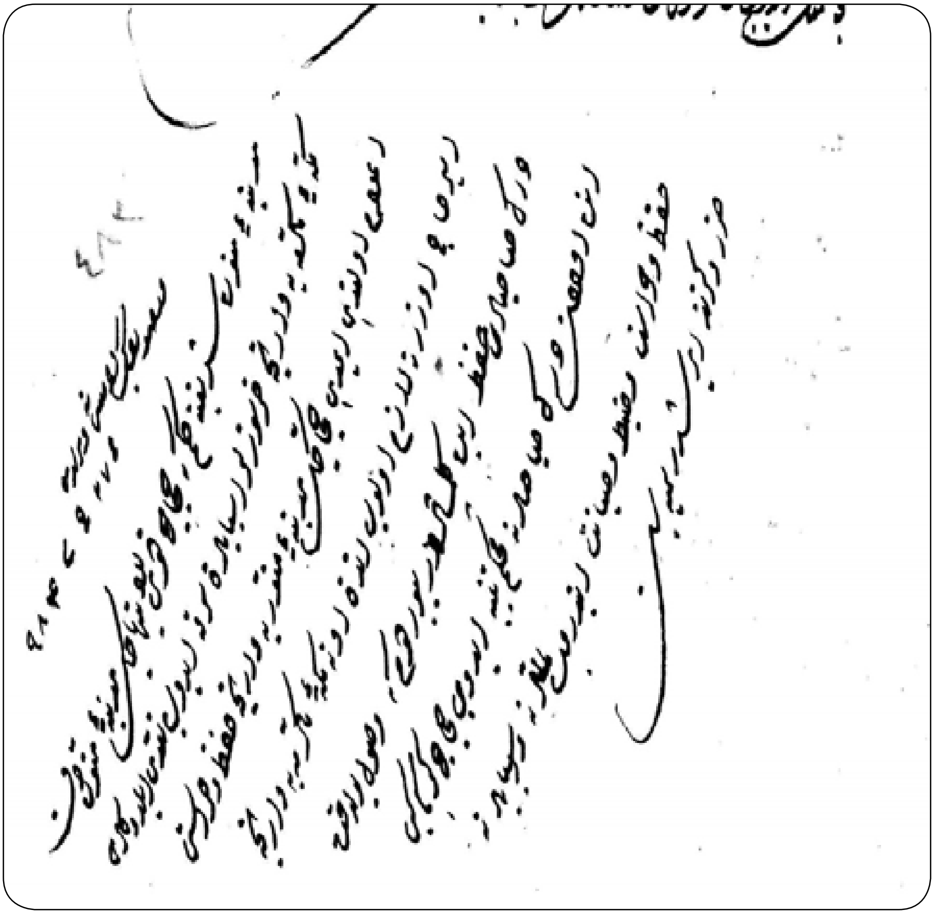
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٢٨

رقــم الـصـفـحـة :	٢١٢
رقــم الحــكــم :	٤٨٣
الــتـــاريـــخ :	٢٧ جمادي الآخر سنة ٩٨٤ هـ [١٥٧٦م]

حكم إلى شريف المدينة المنورة

يعـاني الحجـاج ذوي الابتهـاج كثـيراً أثنـاء رحلتهم مـن المدينة المنـورة إلى مكـة المكرمـة، إذ يتعرض لهـم اللصوص، ويقومـون بسرقتهـم ونهبهم. لذا تجب حراستهـم والمحافظـة عليهم حتى المدينة المنـورة، مع ضرورة وجـود أمير الحج، والمحافظـة عليهـم أيضـاً حتـى مكـة المكرمة. عليـه أصـدرت أمـري بتنبيه ذوي الاختصاص بهذا الموضوع، والمحافظة على الحجاج وحمايتهم على الوجه المطلوب، وعدم تعرضهم لأي أضرار.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٨)



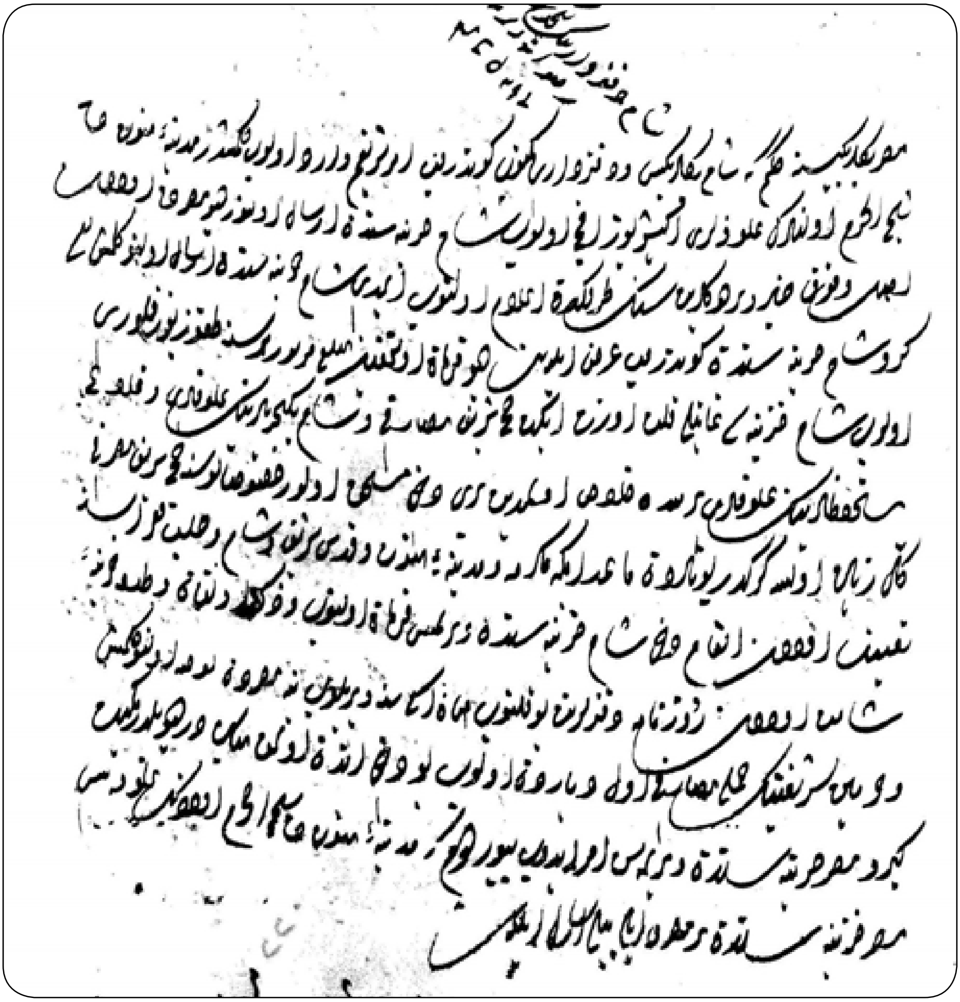
(ي) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٩

رقــم الـصـفـحـة :	٩١
رقــم الحــكــم:	٢١٩
الـــتـــاريـــخ:	٢٤ رمضان سنة ٩٨٣ هـ [١٥٧٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جاء في الخطاب المرسل من أمير أمراء الشام ومسئول المال بها، أن مخصصات شيـوخ الحـرم بالمدينة المنـورة تبلغ (٢٠٠) أقجـة، وذلك بموجب أمـري الشريف الصادر في هذا الخصوص، وهي تُرسل من خزينة الشام. ومن الملاحظ أن مقدار المبلـغ المذكور يبلغ في السنة (٩٠٠) قطعة ذهبية. وعلـى النحو الموضح، فإن المبلغ المذكور يتم إرساله من خزينة الشام. وفي حالة أن تواجه خزينة الشام صعوبات في الإيفـاء بالمبلغ المذكور، خاصةً وأن هنـاك منصرفات الحج الشريف، ومخصصات الانكشاريـة باشام، ومخصصات جنود القلاع، بجانب الفقراء المستحقين بكل من مكـة المكرمـة والمدينة المنورة والقدس الشريف والشام وحلب، فإنـه يجب إعطاء المبلـغ المطلوب من مصر. بل وتوفير كافـة منصرفات الحرمين الشريفين من تلك المنطقـة، أي مـن خزينة مصر. عليـه أصدرت أمري بالإيفـاء بمخصصات شيوخ الحرم بالمدينة المنورة من خزينة مصر.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٩)



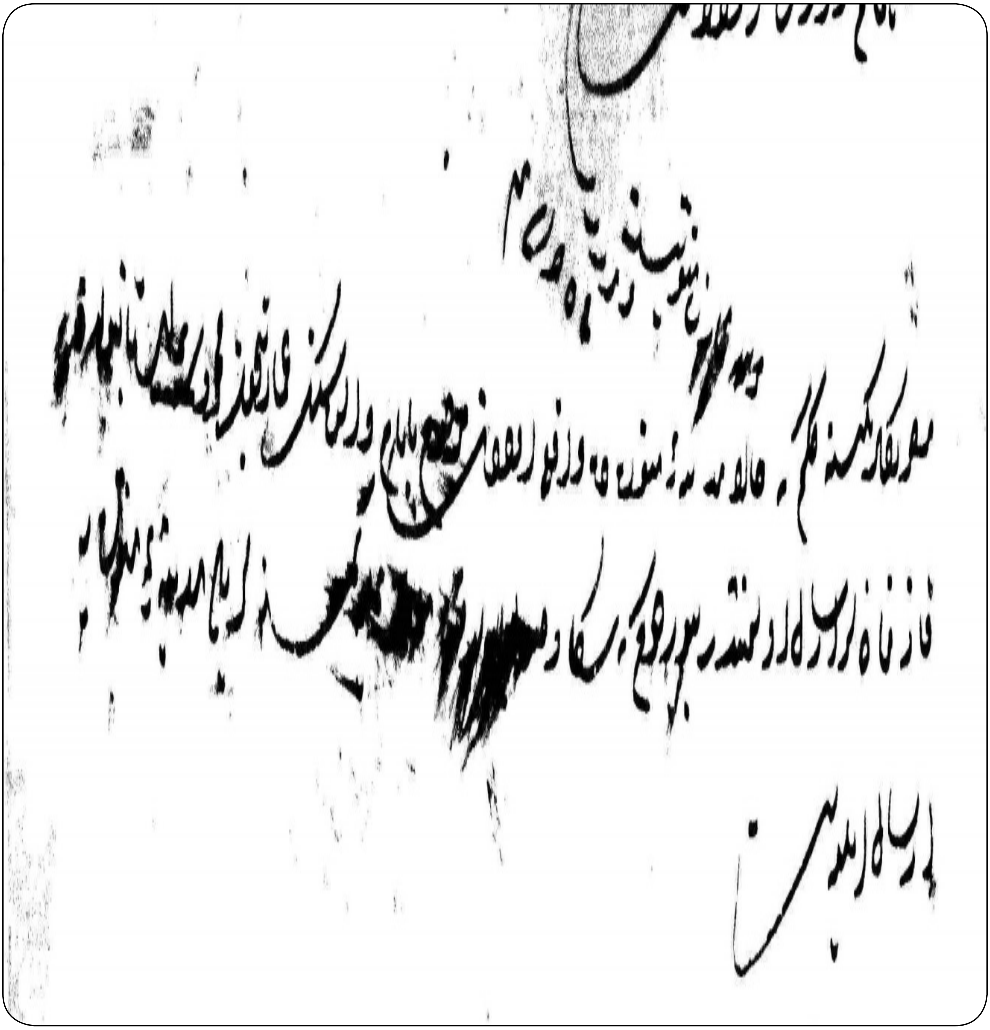
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٢٩

رقـــم الـصـفـحـة:	١١٠
رقـــم الحـــكـــم:	٢٦٩
الــــتـــاريـــخ:	٧ ذي القعدة سنة ٩٨٤ هـ [١٥٧٦م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

تحتـاج تكية والـدة المرحوم أبـي الكائنـة في المدينة المنـورة إلى مجموعة من القـدور من استانبول. عليه أصدرت أمري بإرسال المقدار المطلوب من تلك القدور إلى المدينة المنورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٩)



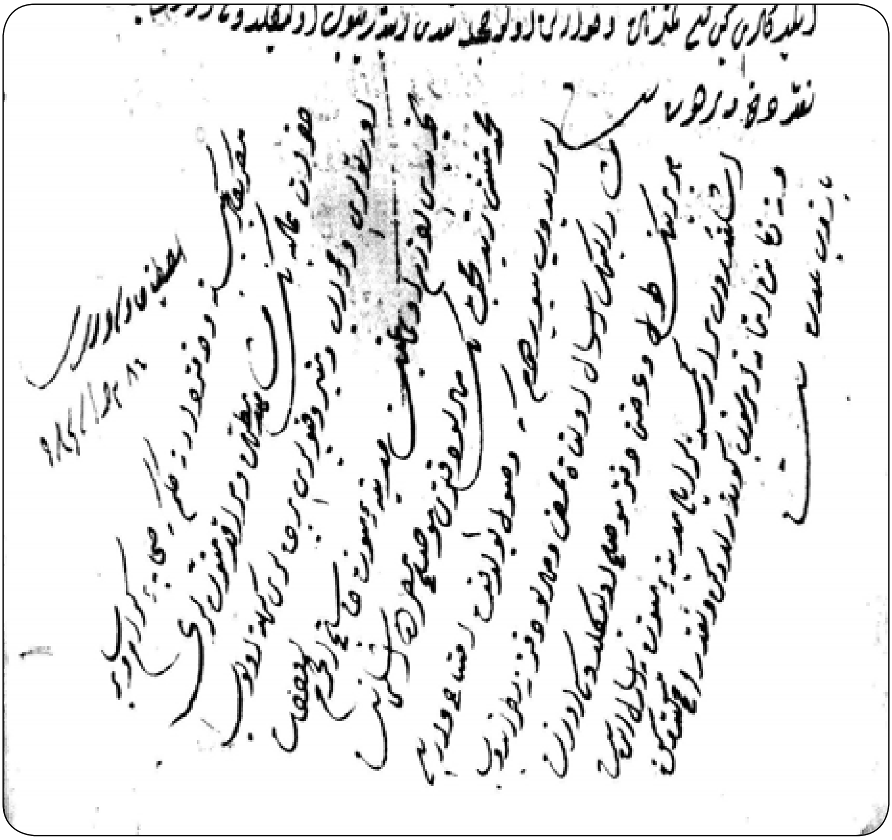
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٢٩

رقـــم الـصـفـحـة :	١١٣
رقـــم الحـــكـــم :	٢٧٧
الـــتـــاريـــخ :	٧ ذي القعدة سنة ٩٨٤ هـ [١٥٧٦م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

لقـد أصبحـت الكسـوة الخاصـة بمشاهد ومراقـد ومحاريب ومنابـر وأبواب الصحابـة الكرام وأصحاب المقامات العالية في حالة رثة وبالية. لذا من الضروري تجديدهـا. وقد قام شيخ الحرم النبوي بالمدينة المنـورة «محمد منشي» زيد مجده بإعـداد دفتر في هـذا الخصوص. ومن المهم إعداد ما هـو مطلوب في مصر. عليه أصدرت أمري بمعرفة الطول والعرض لكل كسوة من الكساوي المطلوبة، وقيد ذلك على دفتر مختوم، وتجهيز كل كسوة وفقاً لما هو مطلوب، ومن ثم إرسالها إلى المدينة المنورة في وقتها المحدد، مع ضرورة معرفة التكاليف المالية لذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٢٩)



٣

(دفاتر المهمة العثمانية)
الأرقام (٣٠ - ٣١ - ٣٣ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٩ - ٤٠ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٥)

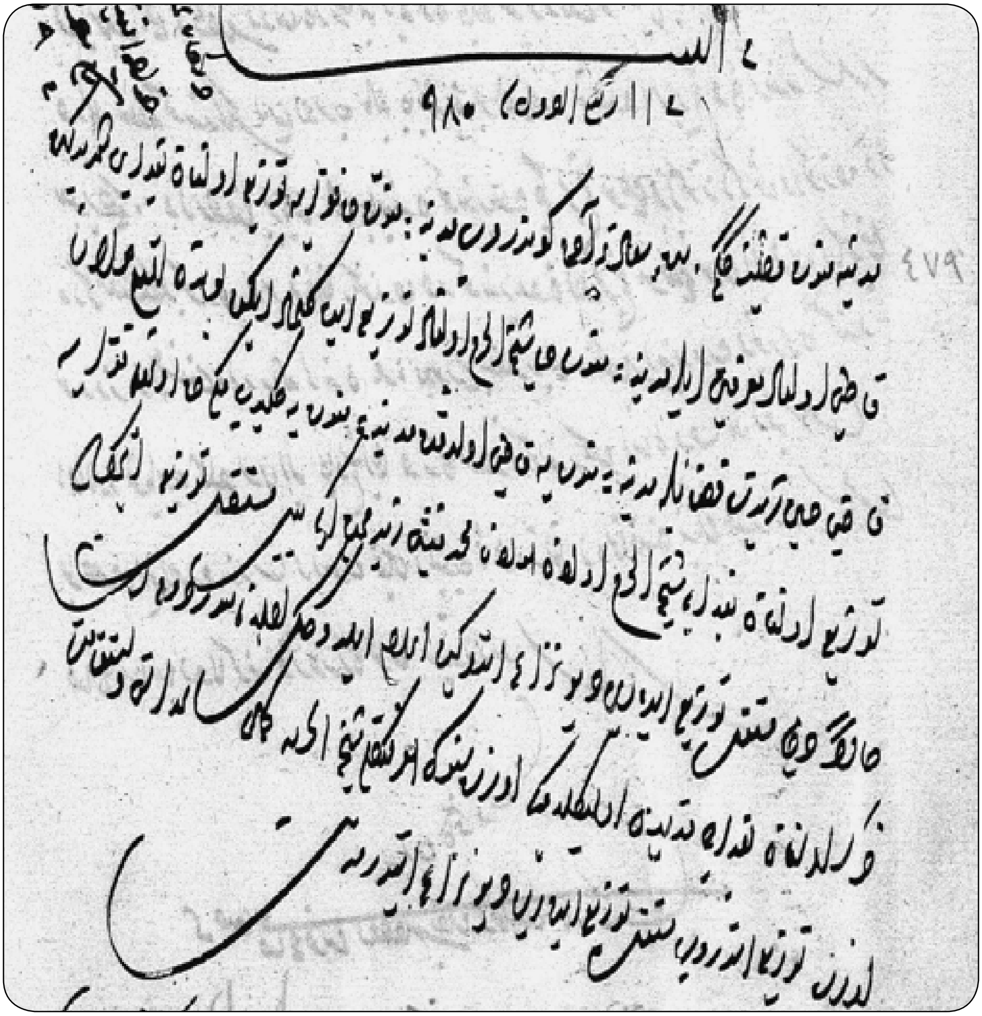
(أ)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣٠

رقـــم الـصـفـحـة:	٢٠٢
رقـــم الحـــكـــم:	٤٧٩
الـــتـــاريـــخ:	١١ ربيع الأول سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

تم إرسـال رجـل إلى استانبول، وأفـاد أن القمح المرسل إلى الفقـراء بالمدينة المنـورة، يتم توزيعه بواسطة القضاة وشيوخ الحـرم النبوي. وبدأت هذه العادة مع وصـول مولانا القاضـي «حسين» زيدت فضائله إلى المدينة المنـورة، وتعيينه قاضيا عليهـا. والحـال أن شيـخ الحرم مولانـا «محمد منشـي» كان يقوم بعمليـة التوزيع بصـورة مستقلة. أم الآن فأصبح هناك نزاع في عملية التوزيع. عليه أصدرت أمري بـأن يتم توزيع القمح وفقـاً للعادة الجارية منذ القـديم، أي بواسطة شيوخ الحرم فقط، وذلك منعاً لأي نزاع يمكن أن يحدث في هذا الخصوص.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٠)



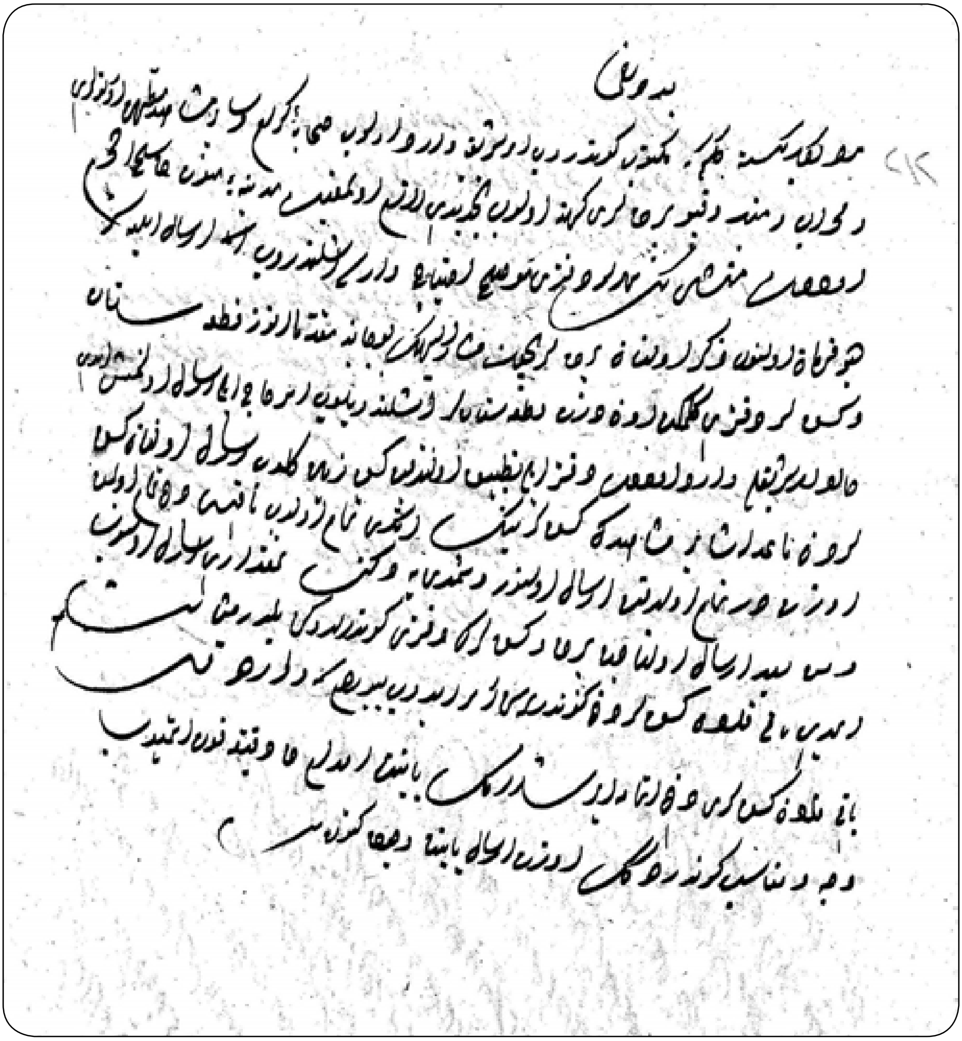
(ب)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣١

رقـــم الـصـفـحـة :	٨٦
رقـــم الحـــكـــم :	٢١٢
الـــتـــاريـــخ :	١١ رمضان سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جـاء في الخطـاب المرسل وصول أمـري الشريـف. واتضح أن كسـوة مشاهد الصحابـة الكرام وبقية المشاهد الأخرى المباركـة، وستائر المحراب والمنبر والباب أصبحت بالية تحتاج إلى تجديد. وبموجب الدفتر الممهور بختم شيخ الحرم النبوي بالمدينة المنورة، فقد صدر مرسـوم بتصنيع المستلزمات المذكورة، وإرسالها. وكان المشار إليه قد قام في السابق بإرسال قماش ستان إلى هذه المنطقة من أجل تجهيز الستائـر. وفيما يتعلق بالكسوة، فقد تم إعداد أربعة عشر قطعةً، وإرسالها مع أمير الحـج. ومـن جانب آخر ورد حاليـاً الدفتر مع الأمر الشريف، وقـد وصلت الكسوة زائـدة. وبالإضافـة إلى الكسـوة المرسلـة، فقد وصلـت أيضاً كسوة بقيـة المشاهد الأخـرى. ولهذا السبب يجب معرفة مقدار الكسوة التـي وصلت حتى الآن، وكذلك مقدار الكسوة التي سوف يتم إرسالها لاحقاً، وبيان تلك التفاصيل في الدفتر الذي سوف يُرسل. عليه أصدرت أمري بإرسال ما تبقى من الكسوة، وعدم إضاعة الوقت في ذلك الخصوص، بحيث يتم الإرسال بصورة مناسبة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣١)



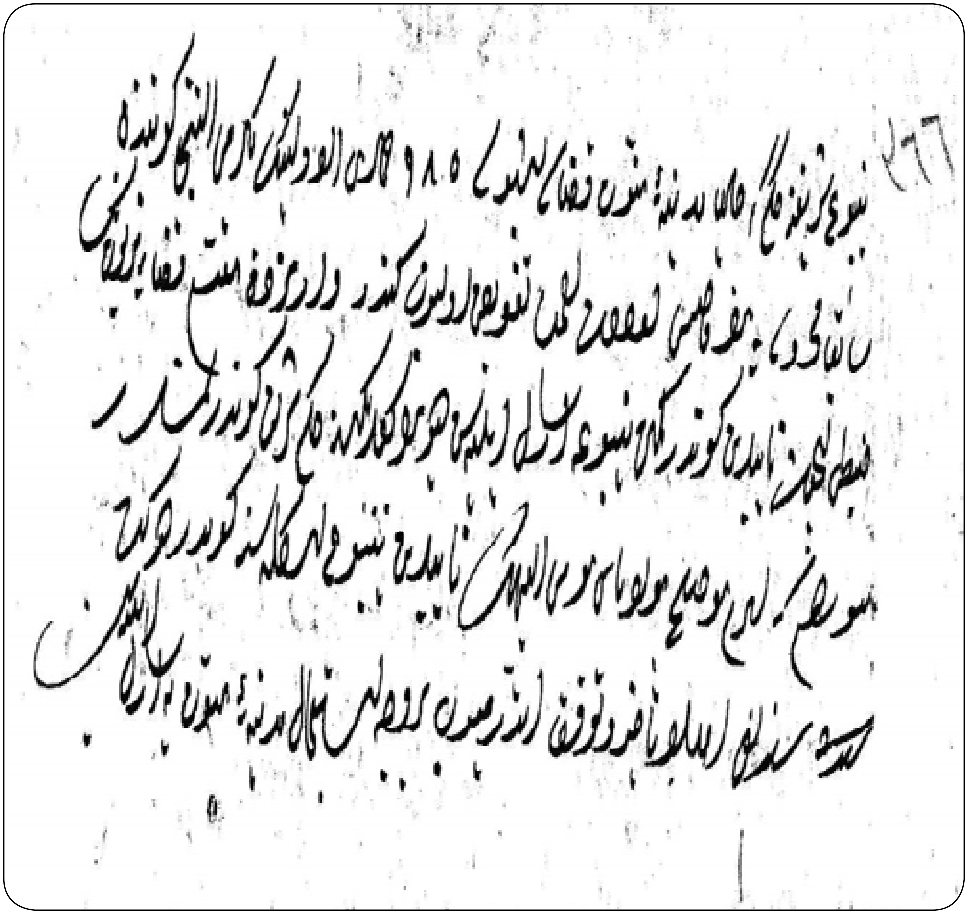
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣١

رقـــم الـصـفـحـة :	١٥٨
رقـــم الحـــكـــم :	٣٦٦
الـــتـــاريـــخ :	٢٧ جمادي الأول سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى شريف ينبع

صدر قرار في اليوم السادس والعشرون من جمادي الأول سنة (٩٨٥ هـ) بتعيين القاضي السابق لمصر «أحمد» على قضاء المدينة المنورة. وكنت قد أصدرت حكمي الشريف إلى أمير أمراء مصر من أجل إرسال نائبه إلى ينبع بواسطة السفينة المتجهة إلى هناك، وذلك بهدف مباشرة العمل في القضاء المذكور إلى حين وصول المشار إليه. عليه أصدرت أمري بإرسال النائب إلى ميناء ينبع إلى حين وصول المشار إليه، وعدم التأخير بأي حال من الأحوال، ومن ثم إرساله إلى المدينة المنورة على وجه السرعة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣١)



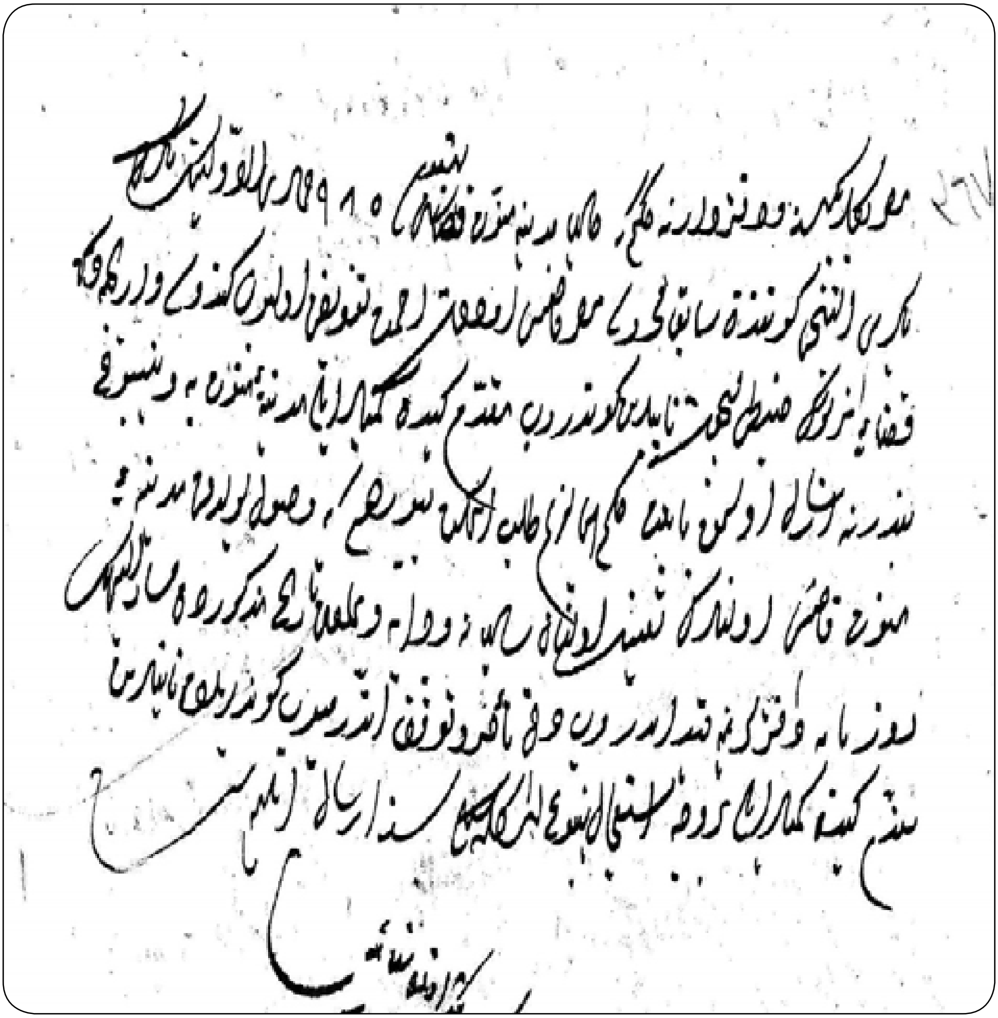
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣١

رقــــم الـصـفـحـة :	١٥٨
رقــــم الحــكــم :	٣٦٧
الـــتـــاريـــخ :	٢٧ جمادي الأول سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

لقـد صدر قرار في اليـوم السادس والعشرون من جمادي الأول سنة (٩٨٥ هـ) بتعيـين القاضـي السابق لمصر «أحمـد» على قضاء المدينة المنـورة. بناء على ذلك يجـب إرسال النائـب إلى ميناء ينبع بواسطة السفينـة المتجهة إلى هناك، ومن ثم إلى المدينة المنورة، وذلك من أجل النظر في شؤون القضاء المذكور إلى حين وصول المشار إليه. وقد تمت المطالبة بحكمي السلطاني في هذا الباب. عليه أصدرت أمري بمنـح كافـة المخصصات والمرتبات الخاصـة بأولئك الذين شغلـوا منصب قاضي المدينـة المنـورة إلى المشار إليه اعتباراً من التاريـخ المذكور، وقيد ذلك على الدفتر وسجـل اليومية. ومن المهـم عدم التأخير، وإيصاله إلى ميناء ينبع بأسرع ما يمكن رفقة السفينة المتجهة إلى هناك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣١)



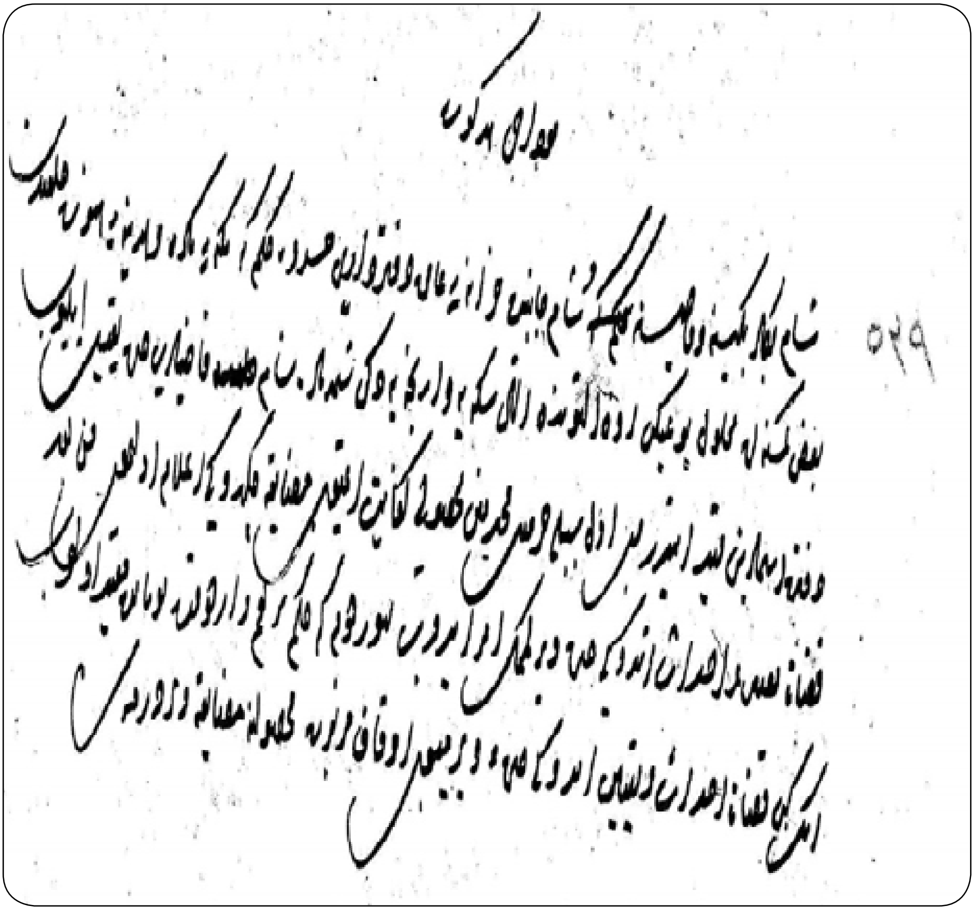
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣١

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٤٥
رقـــم الحـــكـــم :	٥٣٩
الـــتـــاريـــخ :	٢٥ جمادي الآخر سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء الشام وقاضيها ومسئول مال الخزينة العامرة «خسرو»

بالرغم من عدم وجود حصص شاغرة من الصرة بالنسبة لأهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة، إلا أن الملاحظ أن قضاة الشام يقومون بتعيين صرر تبدأ بـ (١٠) قطع ذهبية، وتنتهي بـ (٥٠) قطعة، وإصدار أمر بقيد الأسماء على الدفتر. ونتيجة لذلك أصبحت محاصيل الحرمين المحترمين غير كافية. وتسبب ذلك في المعاناة والشدة. ولهذا السبب يجب على القضاة عدم القيام بتوزيع الصرر من الأن فصاعداً. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وعدم منح الصرر المحدثة بواسطة القضاة، وعدم التسبب في إحداث المضايقة لمحاصيل الأوقاف المذكورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣١)



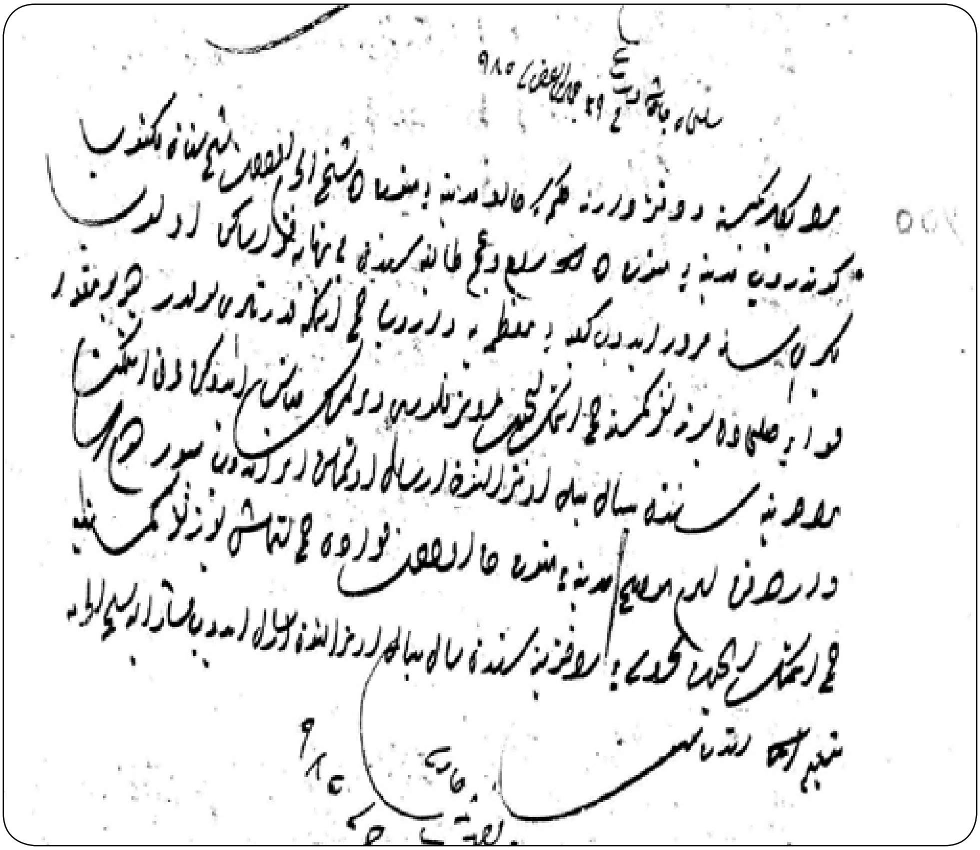
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣١

رقـــم الـصـفـحـة:	٢٥١
رقـــم الحـــكـــم:	٥٥٣
الـــتـــاريـــخ:	٢٩ جمادي الآخر سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

أرسـل شيـخ الحرم الحـالي بالمدينة المنـورة الشيخ «سنان» خطابـاً، جاء فيه أن فقـراء طائفتي الـروم والعجم المقيمـين بالمدينة المنورة، لم يتمكنـوا من زيارة الكعبـة المعظمة مـن أجل أداء الحج بسبب عدم القـدرة. والملاحظ أن هذا الوضع مستمـر منذ عشرين سنة. ولهذا السبـب رئي أنه من المناسب اختيار مائة شخص مـن الفقراء والصالحـين المذكورين، ومنح كل واحد منهـم (١٠) قطع ذهبية من أجـل أداء فريضـة الحج، وإرسال المبلغ المذكور من خزينـة مصر سنة بسنة. عليه أصـدرت أمري باختيـار مائة شخص من الفقراء المقيمـين بالمدينة المنورة بغرض أداء فريضة الحج، وتخصيص (١٠) قطع ذهبية لكل واحد منهم، وإرسالها سنويا من خزينة مصر، وتسليم المبلغ المذكور إلى شيخ الحرم المشار إليه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣١)



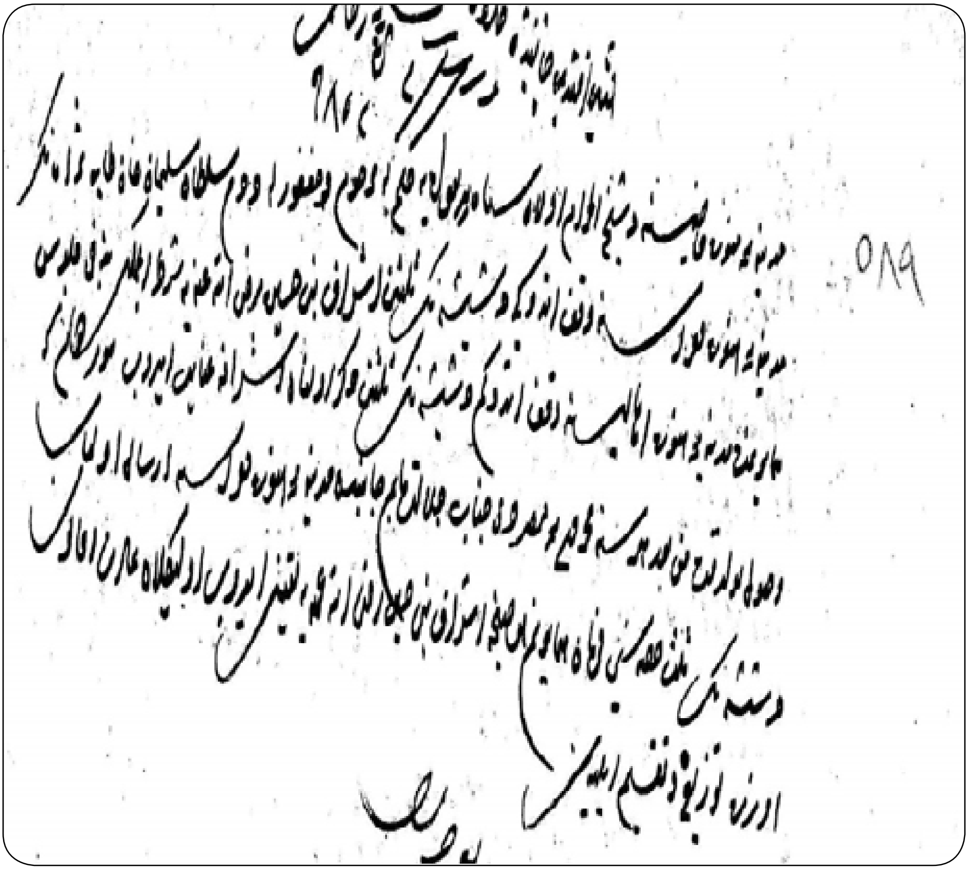
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣١

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٦٧
رقـــم الحــكـــم :	٥٨٩
الـــتـــاريـــخ :	غرة رجب سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم «سنان» زيد تقواه

قـام جـدي المرحـوم والمغفور له السلطـان سليمان طـاب ثراه بوقـف دشيشة لأجـل فقـراء المدينة المنورة، وخصصـص ثلثها لأشراف بني حسـين رضي الله عنه. ولهـذا السبـب يجب إعطـاء ذلك الموضوع أهميتـه، وهي منح ثلـث الدشيشة التي وقفهـا السلطـان لأشراف بني حسين. والجدير بالذكـر أن الدشيشة المذكورة كان قـد وقفها السلطان يـوم جلوسه على العرش لأهالي المدينـة المنورة. عليه أصدرت أمـري بإرسـال الدشيشة سنوياً مـن مصر لفقراء المدينة المنـورة، ومنح ثلثها إلى أشراف بني حسين رضـي الله عنه، وذلك بموجب مرسومي السلطاني الصادر في هذا الشأن. وعلى هذا الأساس توزع الدشيشة وفقاً لما جرت عليه العادة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣١)



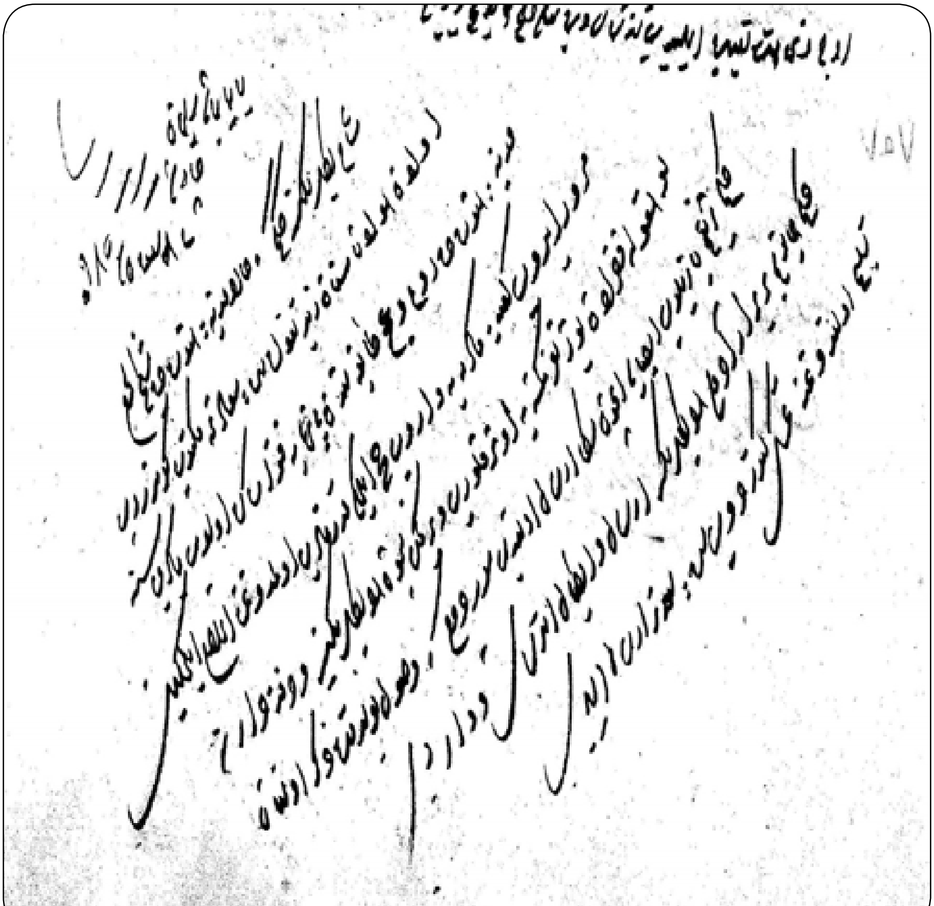
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣١

رقم الصفحة :	٣٤٠
رقم الحكم :	٧٥٧
التاريخ :	٨ شعبان سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء الشام

لقد قام شيخ الحرم النبوي الحالي بالمدينة المنورة مولانا «سنان» زيد تقواه بإرسال خطاب إلى مقامي العالي. وجاء في ذلك الخطاب أن طائفتي الروم والعجم المقيمين بالمدينة المنورة لم يتمكنوا من التوجه إلى الكعبة المكرمة لأداء فريضة الحج منذ عشرين سنة. ولهذا السبب قمت بتوجيه حكمي الشريف إلى أمير الأمراء ومسئول المال من أجل التكلف بحج مائة شخص من المذكورين، ومنح كل واحد منهما (١٠) قطع ذهبية لذلك الغرض، بحيث يتكرر هذا الأمر سنويا. عليه أصدرت أمري بإرسال الحكم السلطاني مع أحد الرجال الثقة إلى أمير أمراء مصر، ومن ثم استلام رده، وإيصاله إلى مقامنا الرفيع.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣١)



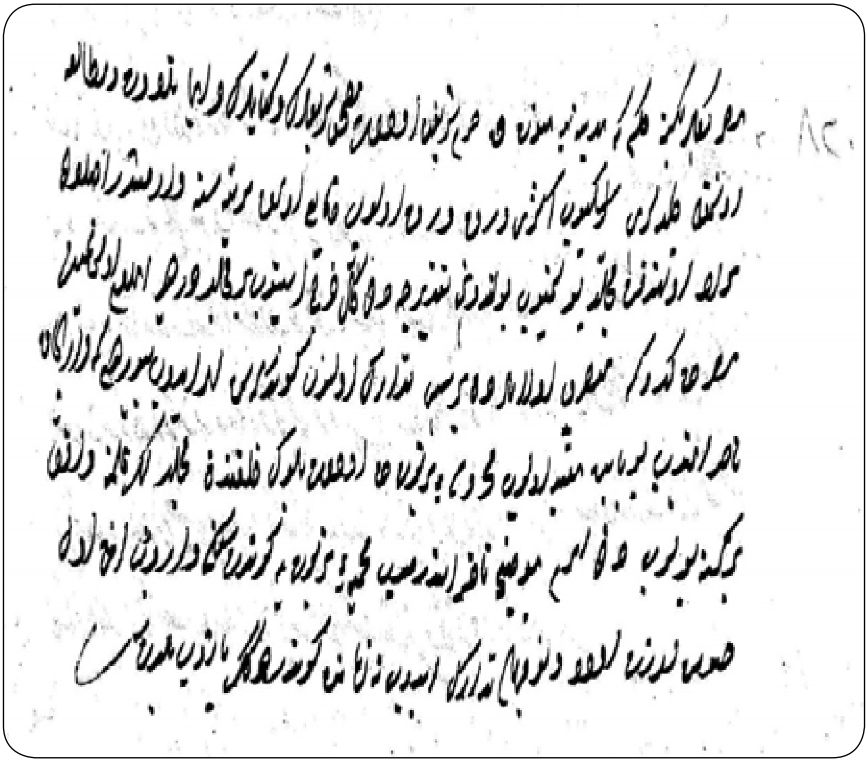
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣١

رقـــم الـصـفـحـة:	٣٦٩
رقـــم الحـــكـــم:	٨٢٠
الـــتــــاريــــخ:	٣ شعبان سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

كما هو معلوم فإن المصاحف والكتب الشريفة الموجودة بالحرم النبوي بالمدينة المنورة تُستخدم للقراءة بصورة دائمة. ولهذا السبب أصبحت قديمة، وتشتت ورقها هنـا وهنـاك. ومن الواضح أنهـا لا توجد في مجلدات. ولهذا السبب يجب تجليدها. ويمكن توفير ذلك من مصر. عليه أصدرت أمري بالنظر في ذلك، وضرورة البحث عـن شخص من ذوي الكفاءة في مجـال التجليد، وإرسالـه إلى المدينة المنورة، مع عدم التأخير، وذلك بموجب مرسومي السلطاني. ومن المهم الكتابة إلينا عن تاريخ القيام بما هو مطلوب.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣١)



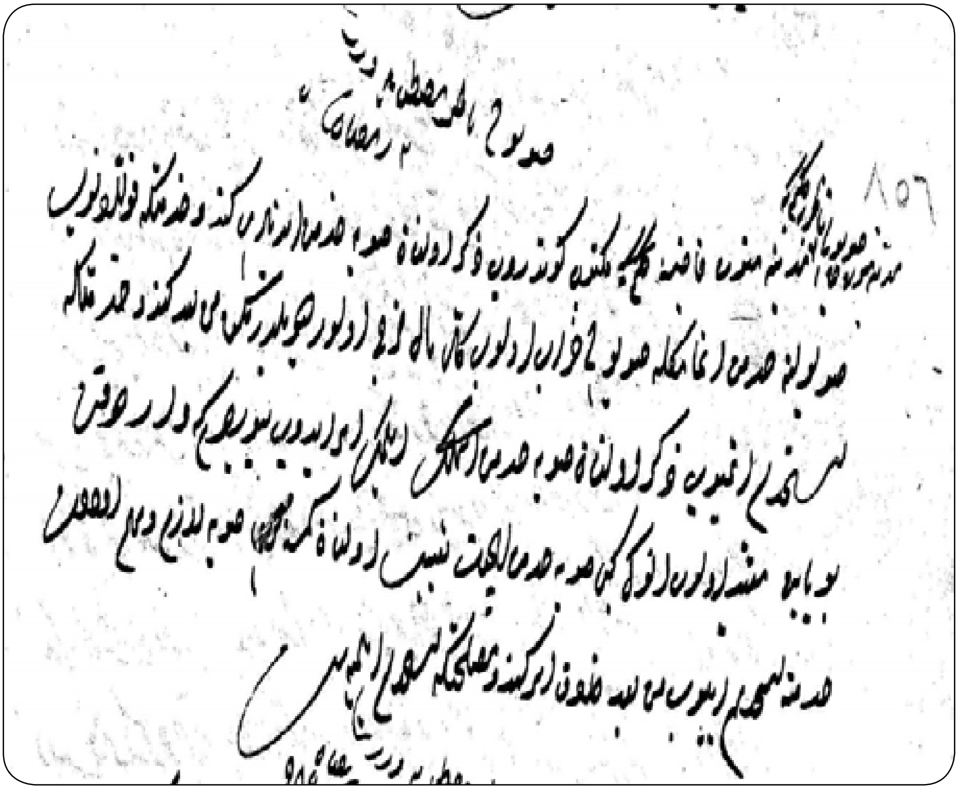
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣١

رقـــم الـصـفـحـة:	٣٨٥
رقـــم الحـــكـــم:	٨٥٦
الـــتـــاريـــخ:	٣ رمضان سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

جـاء في الخطاب المرسـل، أن العاملين في المياه لا يهتمون بأمرها، ويركزون في شؤونهـم الخاصة، مما جعل مجـاري المياه في حالة خربة ورثة. ولهذا السبب يجب أن يركـز المشار إليهم علـى عملهم في المياه، وعدم الاهتمام بـأي شيء آخر. عليه أصـدرت أمري بقيد ذلك، وأن يهتم المعينيين في خدمة المياه بعملهم، ولا يتحركون خلافاً لما هو منصوص عليه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣١)



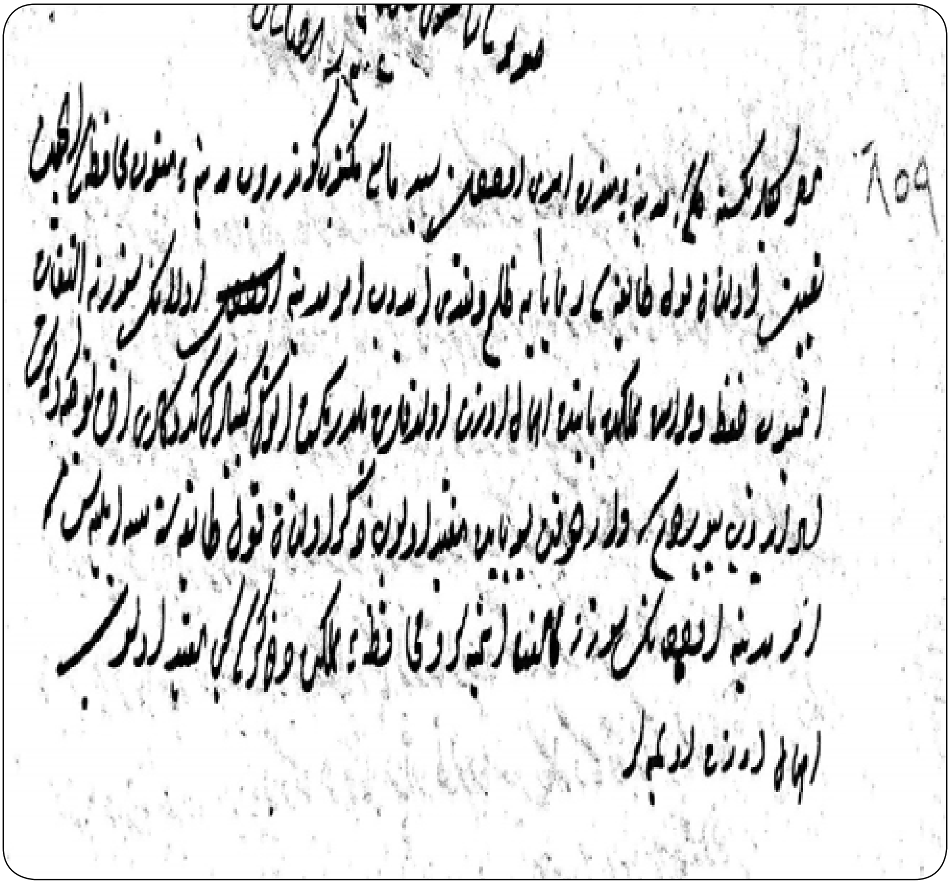
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣١

رقم الصفحة :	٣٨٧
رقم الحكم :	٨٥٩
التاريخ :	٣ رمضان سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد أرسل أمير المدينة المنورة السيد «مانع» خطاباً جاء فيه، أن طائفة المماليك الذين تم تعيينهم من أجل توفير الأمن في المدينة المنورة يقومون بالتعدي على الرعايا، وظلمهم بصورة دائمة ومستمرة. وفي الوقت نفسه لا يصغون إلى حديث أمير المدينة المنورة. بل ويهملون أمر توفير الأمن والطمأنينة في البلدة الطاهرة. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، بأن تقوم طائفة المماليك المذكورة بحفظ الأمن في المدينة المنورة، والإصغاء لأميرها، وعدم إهمال ذلك بأي حال من الأحوال.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣١)



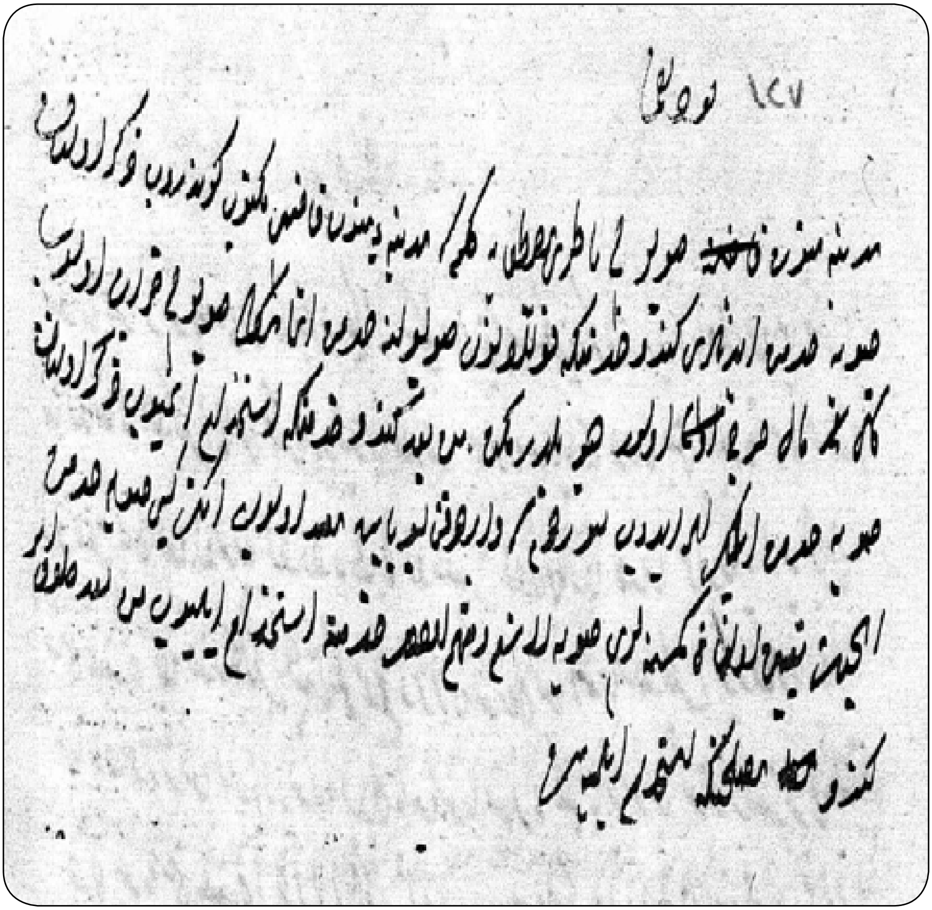
(ج)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٦٢
رقـــم الحـــكـــم:	١٢٧
الـــتـــاريـــخ:	غرة رمضان سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى ناظر مجرى المياه بالمدينة المنورة "مصطفى"

تم إرسال خطاب من قاضي المدينة المنورة، جاء فيه أن القائمين على أمر المياه، لا يقومـون بأداء وظيفتهم على النحـو المطلوب، مما تسبب في خراب مجاري الماء. عليـه أصدرت أمري بقيـد تلك التفاصيل. ومن الضـروري أن يقوم أولئك المعينين علـى مجال المياه بـأداء وظيفتهم على أكمل صورة. لذا يجـب عليهم ألا يعملوا من أجل مصلحتهم فقط.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٣

رقــم الـصـفـحـة :	٧٣
رقــم الحــكــم :	١٤٦
الـــتـــاريـــخ :	٧ رمضان سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد قام «مرجان أغا» ناظر أوقاف المرحومة خاصكي سلطان بمصر بإرسال أحد رجاله إلى مقامي العالي، حيث أوضح الرجل المذكور أن القمح الخاص بأوقاف المرحومـة المرسـل إلى المدينة المنورة، يتم تحميله في ميناء السويس. ويلاحظ أنه يتم تحميل السفن أكثر من طاقتها. ونتيجة لذلك تتعرض تلك السفن إلى المخاطر في حالـة ظهور الرياح. والحـال أنه لا يجوز البتة تحميل السفـن أكثر من طاقتها. عليـه أصدرت أمري بقيد ذلـك، وإرسال خطاب ورجل إلى أمين الميناء المذكور من أجـل لفت نظره إلى تلـك التفاصيل. وعلى هذا الأساس يقـوم المشار إليه من الآن فصاعـداً بتحميـل السفن وفقاً لسعتها فقـط، ولا يزيد عن ذلك ولـو مقدار ذرة، ونحذر هنا من التصرف خلافاً لما جاء به الأمر الشريف.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٣)



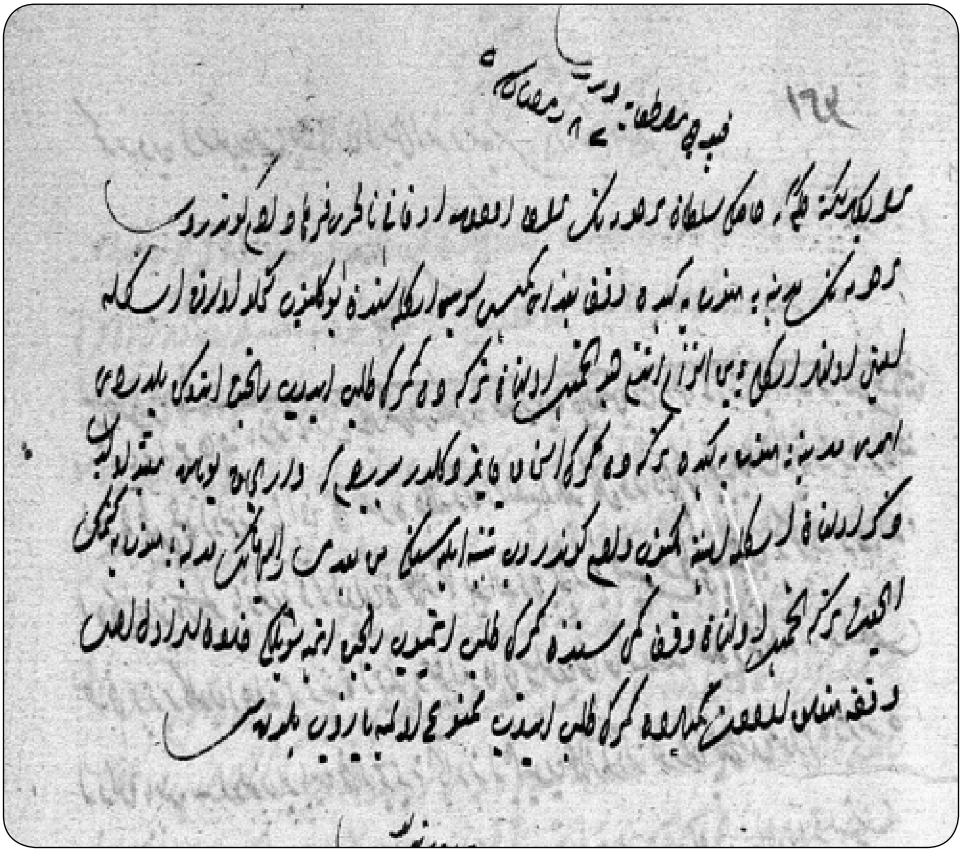
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٣

رقـــم الـصـفـحـة:	٨١
رقـــم الحـــكـــم:	١٦٣
الـــتـــاريـــخ:	٧ رمضان سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد قام «مرجان أغا» ناظر أوقـاف المرحومة خاصكي سلطان بمصر بإرسال أحد رجاله إلى مقامي العالي، حيث أوضح الرجل المذكور أن القمح الخاص بأوقاف المرحومـة المرسـل إلى المدينة المنورة، يتم تحميله السفن مـن ميناء السويس. وقد تمـت مطالبة أمناء الميناء بعدم تحميل السفن التي تحمل القمح المتجه إلى المدينة المنورة أكثر من طاقتها، مع عدم فرض ضريبة جمركية على القمح موضوع البحث. عليـه أصدرت أمري بقيد ذلـك، وإرسال خطاب ورجل إلى أمين الميناء المذكور من أجـل لفت نظـره في الخصوص المذكور. كما يجـب على المشار إليـه عدم المطالبة بضريبة جمركية، إذ يعتبر ذلك ممنوعاً منعاً باتاً.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٣)



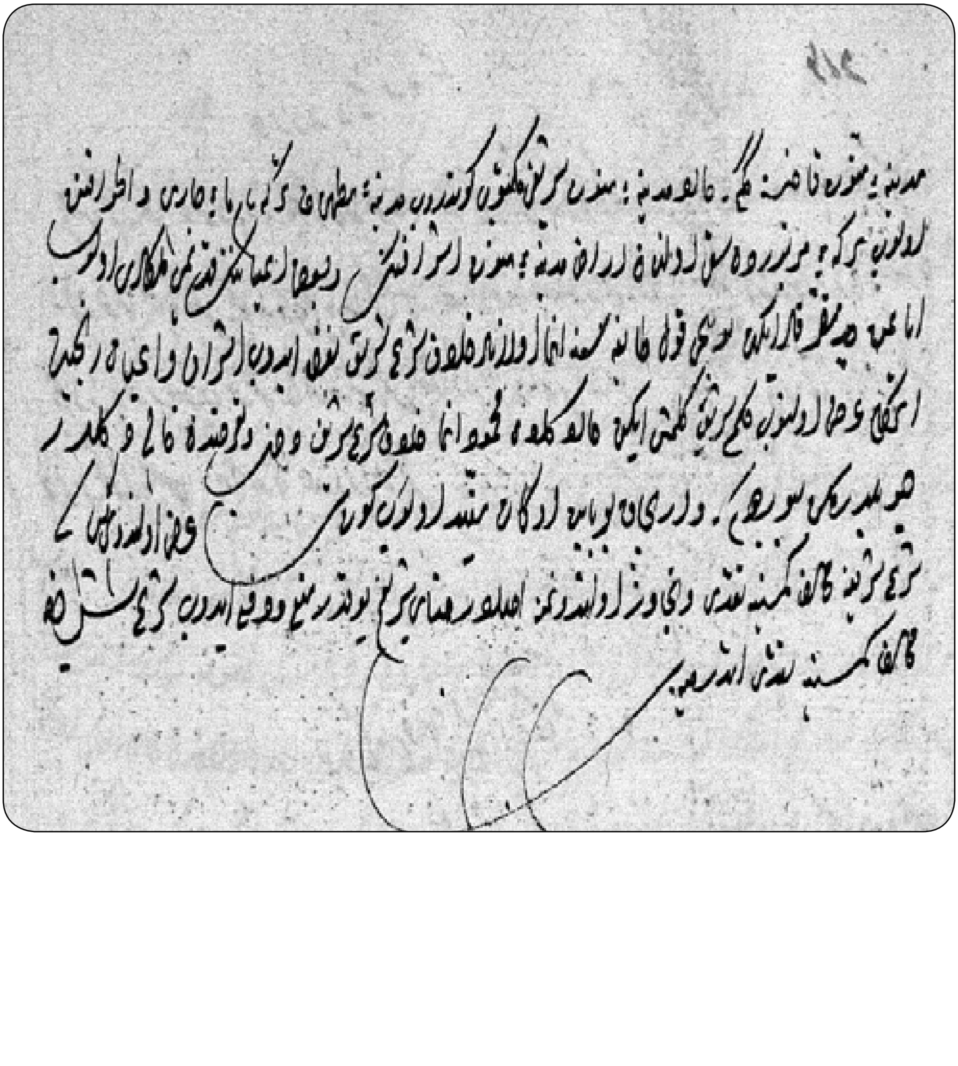
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٣

رقـــم الـصـفـحـة :	١٥٧
رقـــم الحـــكـــم :	٣١٢
الـــتـــاريـــخ :	٤ شوال سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

أرسـل الشريف الحـالي للمدينة المنورة خطاباً، جاء فيـه أنه يوجد ماء جاري بالمدينـة المنورة يُطلق عليـه «بركة»، حيث تُسقى منه أراضـي المدينة المنورة. وكان أشـراف المدينة المنورة وبعض أعيانها هم المالكين للماء المذكور منذ قديم الزمان. وبالرغم من ذلك قام أغوات الجند المناوبين بالتعرض للماء المذكور خلافاً للشرع الشريف، مما ألحق الضرر والأذى بالأشراف والأعيان المشار إليهم. عليه أصدرت أمـري بقيد ذلك، ومنع أي شخص من التعدي والتجاوز خلافاً لما نص عليه الشرع الشريف، إذ أنني لن أكن راضياً عن ذلك البتة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٣)



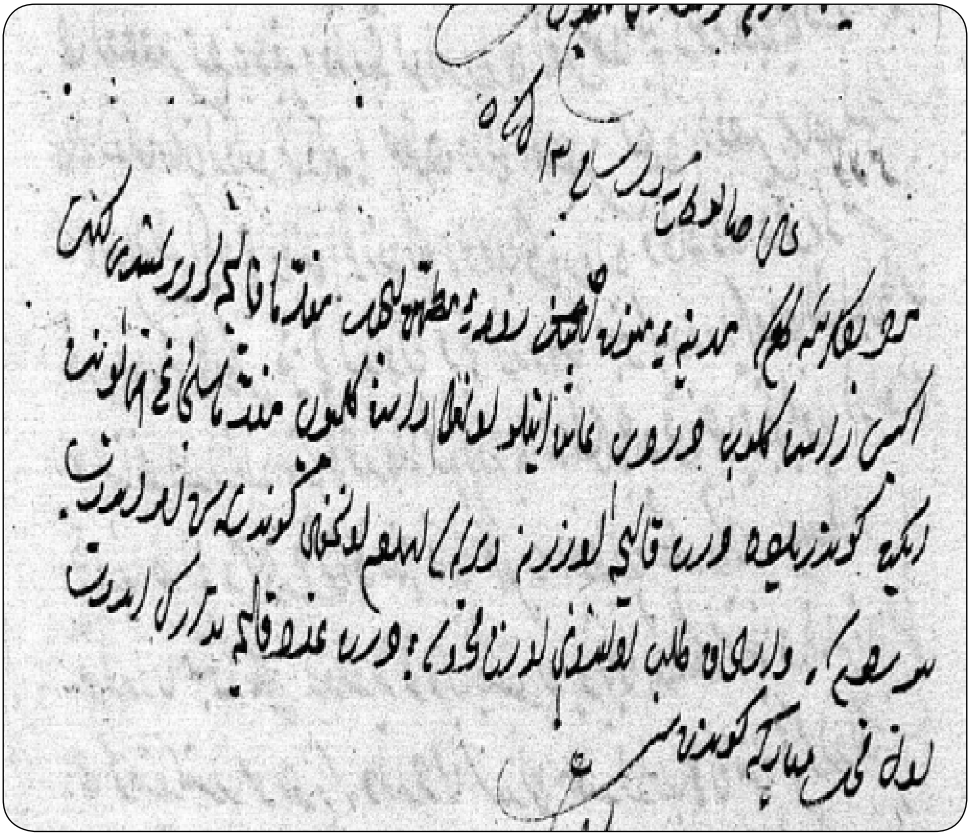
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٣

رقــم الـصـفـحـة :	٢٦٨
رقــم الحــكــم :	٣٣٦
الـــتـــاريـــخ :	١٣ شوال سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد تم في السابق إرسال سجاد إلى الروضة المطهـرة بالمدينة المنورة. بيد أن السجـاد المذكور كان زائـداً. وعلى ذات النحو أصدرت أمراً بإرسال أربعة قطع من السجـاد أيضا. عليه أصدرت أمري بتوفير عـدد أربعة قطع من السجاد، وإرسالها إلى المكان المبارك المذكور.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٣)



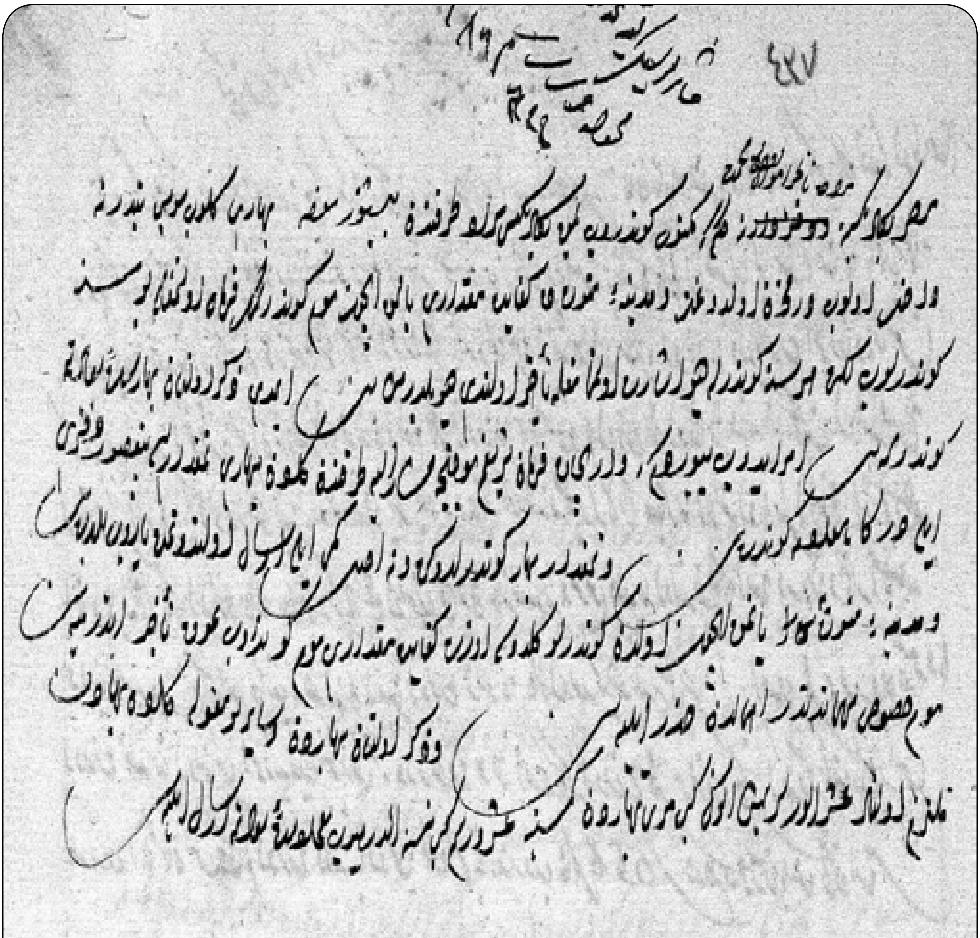
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٣

رقــــم الـصـفـحـة :	٢١٤
رقــــم الحـــكـــم :	٤٣٧
الـــتـــاريـــخ :	٢٧ شوال سنة ٩٨٥ هـ [١٥٧٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وناظر الأموال بها

وفقـاً للخطـاب المرسل، فقد وصلـت خمسمائة [صندوق؟] مـن البهارات من أمـير أمـراء اليمـن إلى ميناء السويـس. ومن جانب آخـر كنت قد أصـدرت أمراً بتوفـير الشمع اللازم للمدينة المنورة. وبالرغم من إرساله في هذه السنة، إلا أنه لا يُرسل سنويا، ويلاحظ أن هناك تأخير كبير في هذا الخصوص. كما إنني أصدرت حكمـاً بإرسال البهارات المذكورة إلى استانبول. عليه أصدرت أمري بمعرفة مقدار البهارات الواردة من المشار إليه، وذلك بموجب مرسومي الشريف، وقيد ذلك على الدفـتر دون نقصـان. وفي الوقت نفسه إرسال الشمع الـلازم لإنارة المدينة المنورة دون أدنـى تأخـير، إذ يعتبر الشمع من الأمور المهمة التي يجـب أن تحظى بالعناية والاهتمـام. لذا نحذر من الإهمال في هذا الخصوص. وفيما يتعلق بالبهارات وما شابه ذلك، فإن الملتزمين بها يأخذون العشر، ولا ينبغي لآخر التدخل في هذا الشأن. ويجب إرسال ذلك إلى استانبول بصورة عاجلة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٣)



(د)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣٥

رقــــم الـصـفـحـة :	٩٧
رقــــم الحــــكــــم :	٢٢١
الــــتــــاريـــــخ :	٢٣ جمادي الأول سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقـد تم إرسال رجـل من طرف أغـا دار السعادة الحالي «محمـد» أغا. ووفقاً للمعلومـات المقدمـة في هذا الإطـار، فإنه يوجد مـكان خالٍ مقابـل المطبخ العامر (التكية) الموجود بالمدينة المنورة، وظل المكان المذكور خالياً خلال فترة الجراكسة، وقـد ظل خاليـاً ومعطـلاً في الوقت الحـالي أيضاً. ومـن جهة أخـرى يوجد مكان يُطلـق عليه ربـاط «زيادة» مخصص لسكـن الفقراء. بيد أن الربـاط المذكور على وشـك السقوط. لذا صدر قرار ببنائه، مع ترميـم وصيانة الغرف المذكورة. وعقب ذلـك يتم أيضـاً إنشاء سبيل. ومن الضـروري الحصول علـى الإذن السلطاني في هـذا الخصوص. عليه أصدرت أمـري بالوصول إلى المكان المذكور، ودراسة الحالة ومتابعتهـا. ومـن المهم التأكد من طبيعـة المكان المذكور، هل هـو ملكية شخصية؟ أم تابـع للأوقـاف؟ وفي حالـة أن يكون تابعـاً للأوقاف، فلابد مـن الحصول على مساعدتهـا. كما يجب إحضار المتولي والناظر بغرض القيام بالمراجعة. وفي حالة الضـرورة يمكن اللجوء إلى طريقة الاستبدال. أما إذا لم تكن توجد هناك إمكانية للحصـول علـى المكان المذكور بموجب الشـرع الشريف، فلابد إذن مـن إنشاء دار للإقامـة وسبيل بالقرب من الروضة الشريفـة، بحيث يكونا كافيين. وعلى كل حال يجـب توفير مكان ما. وفي الحقيقة يجب الإسراع بالكتابة إلينا فيما يتعلق بضرورة توفـير المكان المطلـوب. وعقب ذلك سوف يتـم البدء في العمل تحـت إشراف أحد رؤساء بوابي مقامنا العالي.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٥)



(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣٥

رقم الصفحة :	١٢٨
رقم الحكم :	٣٢٩
التاريخ :	٢ جمادي الآخر سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جاء في الخطاب المرسل، أن قمح الدشيشة المرسل من مصر وصل إلى قلعة ميناء ينبع، حيث وصلت الكمية المخصصة للجنود المماليك كاملةً غير ناقصة. وعقب ذلك تم جمع طائفة العربان، حيث نُقل القمح المذكور إلى المدينة المنورة بواسطة الإبل. ومن جهة أخرى ظلت القلعة المذكورة تعاني منذ سنوات من التصدع، وهي قاب قوسين أو أدنى من الخراب. وقد لحق بها التشقق من جميع الجوانب، وهي تعاني من تلك التصدعات والشقوق في فصل الشتاء بصوة كبيرة، وذلك بسبب البحر. ولا شك أن تلك الوضعية تعرض القمح إلى الخطر والتلف. وبالرغم من قيامنا بعرض ذلكٍ مرات عديدة، إلا أنه لم يرد إلينا رد حتى الآنٍ. وفي الحقيقة أصبحنا لا نملك مكاناً نحفظ فيه القمح الذي سوف يرد إلينا لاحقاً، وهو الأمر الذي يعني ضياع القمح وتلفه، ومن ثم التضييق على فقراء المدينة المنورة في معيشتهم. بناءً على ذلك يجب الإسراع في صيانة القلعة المذكورة وترميمها. وقد صدر أمر في هذا الشأن. ومن جهة أخرى يقوم أمير جدة «أحمد» بإحضار الأخشاب والمستلزمات الخاصة بأبنية المدينة المنورة. عليه أصدرت أمري بعدم التأخير في هذا الموضوع، وتأمين كافة المهمات والمستلزمات، ومن ثم البدء في عمليات الصيانة والترميم على النحو المناسب.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٥)



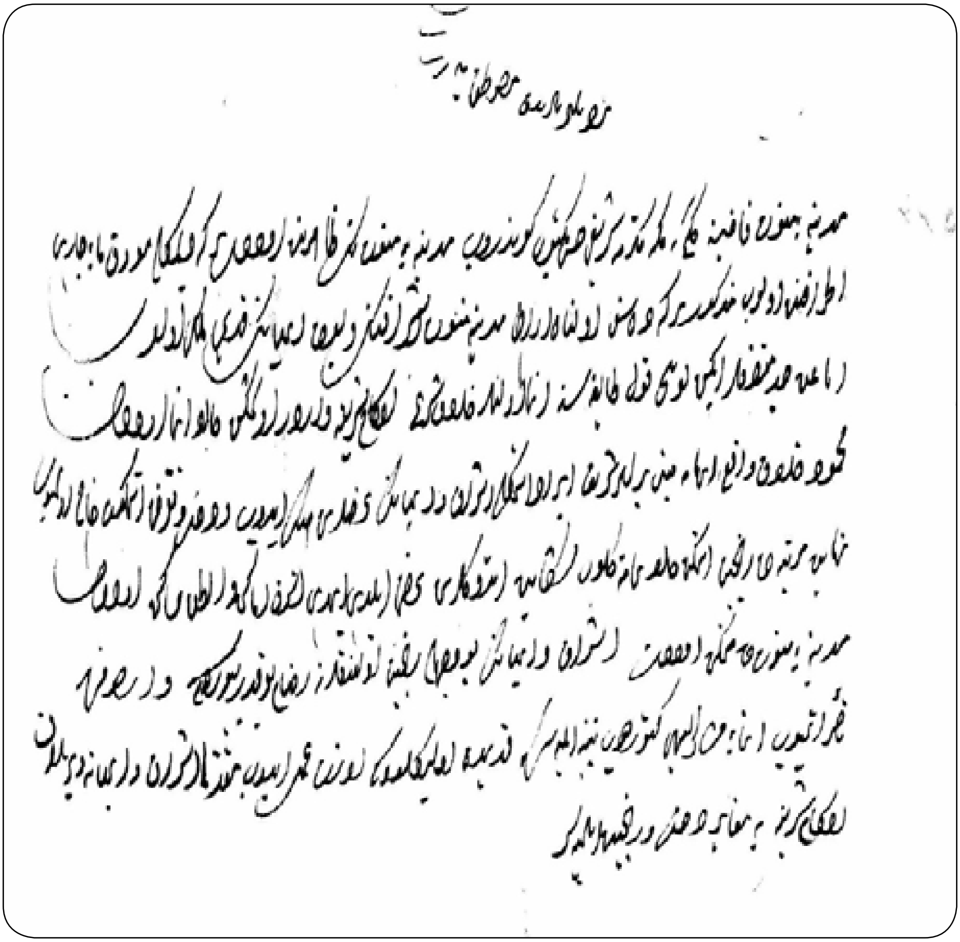
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٥

رقــم الـصـفـحـة :	١٣٢
رقــم الحــكـــم :	٣٣٥
الــتــاريـــخ :	٥ جمادي الآخر سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقد تم إرسال خطاب من شريف مكة المكرمة الشريف «حسين»، جاء فيه أنه يوجد هناك ماء جار في المدينة المنورة معروف بـ «البركة»، وأن أراضي تلك البركة هي مُلك قديم لأشراف المدينة المنورة وبعض أعيانها. وفي الوقت الذي ظلوا فيه يملكونها أباً عن جد، قام أغوات طائفة المماليك المناوبين بالاستيلاء عليها خلافاً للشرع الشريف وأحكام الشريعة. ونتيجة لذلك تقدم الأشراف والأعيان بعريضة في هذا الخصوص، خاصةً وأن الأمر المذكور لا يخلو من الخطورة. والحال أن مقامي العالي لا يرضى البتة ذلك الظلم والحيف الذي لحق بالأشراف والأعيان بالمدينة المنورة. عليه أصدرت أمري بعدم التأخير في الموضوع المذكور، وإحضار الأغوات المشار إليهم، والعمل بموجب ما كان متبعاً في السابق، وإعادة الأملاك إلى أصحابها من الأشراف والأعيان، وعدم القيام بأي عمل يخالف الأحكام الشريفة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٥)



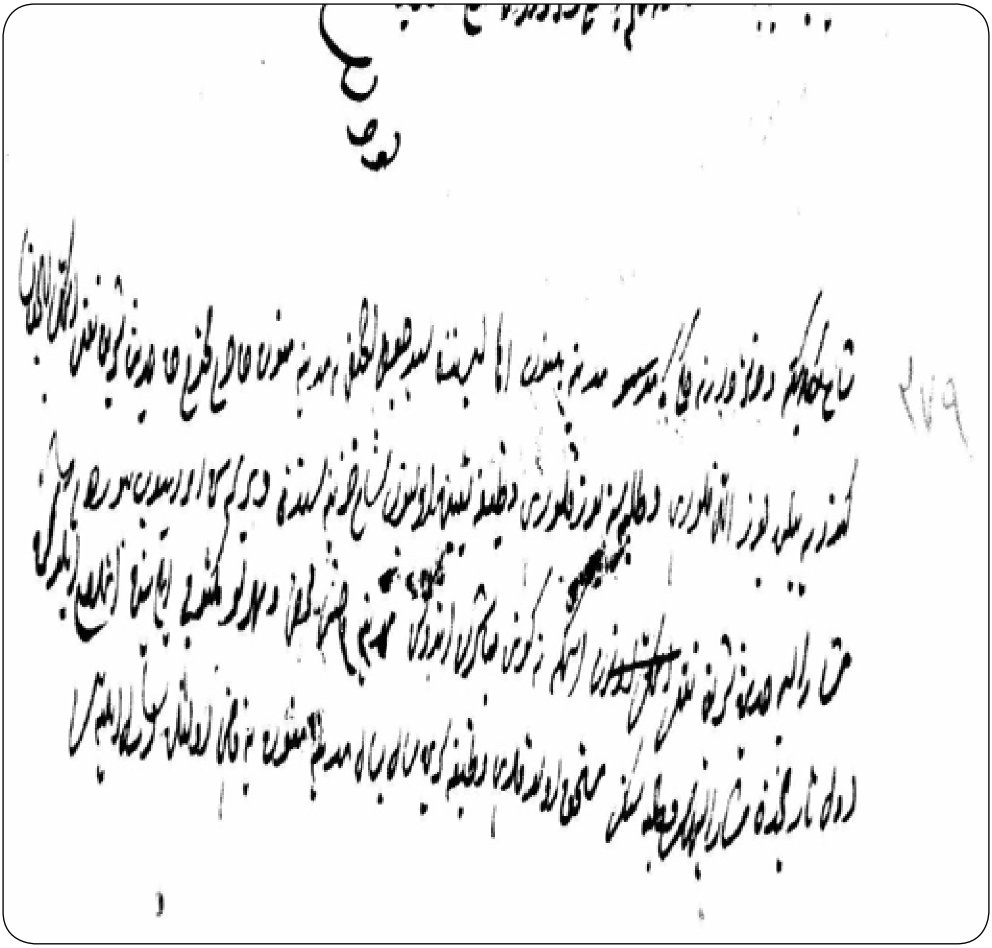
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٥

رقــم الصـفـحـة :	١٤٨
رقــم الحـكــم :	٣٧٩
الـتـاريـخ :	٨ جمادي الآخر سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى أمير أمراء الشام ومسئول المال بها

يقـوم «السيد جعفر الحنفي» بنقل الحديث الشريف في الحرم النبوي بالمدينة المنـورة. لـذا تقرر تخصيص (١٥٠) قطعة ذهبيـة له في السنـة، و(١٠٠) قطعة ذهبيـة لطلابه، وإعطـاء المبلغ المذكور من خزينة الشام. عليـه أصدرت أمري بأن يقـوم قاضي المدينة المنـورة بتقديم خطاب عليةٍ توقيعه وختمه يشير إلى تاريخ بدء المشـار إليه في نقل الحديـث الشريف. واعتباراً من ذلك التاريخ، يُعطى المشار إليه المخصصات المقررة له سنوياً، على أن يكون الإرسال بواسطة قاضي المدينة المنورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٥)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٥

رقـم الصفحة:	١٨١
رقـم الحكـم:	٤٦١
التـاريـخ:	٢٣ جمادي الآخر سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى أمير أمراء مصر «مسيح باشا» وقاضي المدينة المنورة

لقد تم إرسال خطاب إلى مقامي العالي جاء فيه، أن قمح الدشيشة الموقوف إلى أهالي المدينة المنورة، لا يصل إلى أهاليها حسب ما نص عليه شرط الواقف. لذا من الضروري مراجعة الدفاتر. ومن الملاحظ أن الـ (٦٠٠٠) أردب قمح المخصصة من جناب السلطان إلى الفقراء، منها (٢٠٠٠) أردب تظل مفقودة في مكانها. وبالتالي أصبح الفقراء ينالون مقداراً قليلاً من القمح. وعلى النحو نفسه يُعطى مقدار منه إلى مطبخ (تكية) الرسول ﷺ. والحال أنه لم يصل مقدار من القمح – ولو مقدار حبة – منذ سبعة أشهر. وسوف يكون من الضروري منح الفقراء (٢٢٠٠) أردب قمح إلى الفقراء، مع نفقة شهرين. والجدير بالذكر أن مجموع ما تم وقفه من قمح في السنة يبلغ (١٦٠٠٠) أردب. بيد أن هناك (١٠٠٠٠) أردب لم تصل للفقراء خلال عامين. ونتيجة لعدم وصول القمح، ساءت أمور الفقراء بصورة كبيرة للغاية. ووفقاً لما تمت الإشارة إليه، يجب إرسال سواء القمح أو الدشيشة أو غيرهما في وقته وزمانه، وعدم التأخير على فقراء المدينة المنورة. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، بضرورة إيصال القمح والدشيشة وغيرهما إلى فقراء المدينة المنورة في الوقت المحدد، تفادياً للإضرار بمعيشة الفقراء، وهو الأمر الذي يعني بذل الجهود والمساعي بدرجة كبيرة في هذا الموضوع.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٥)

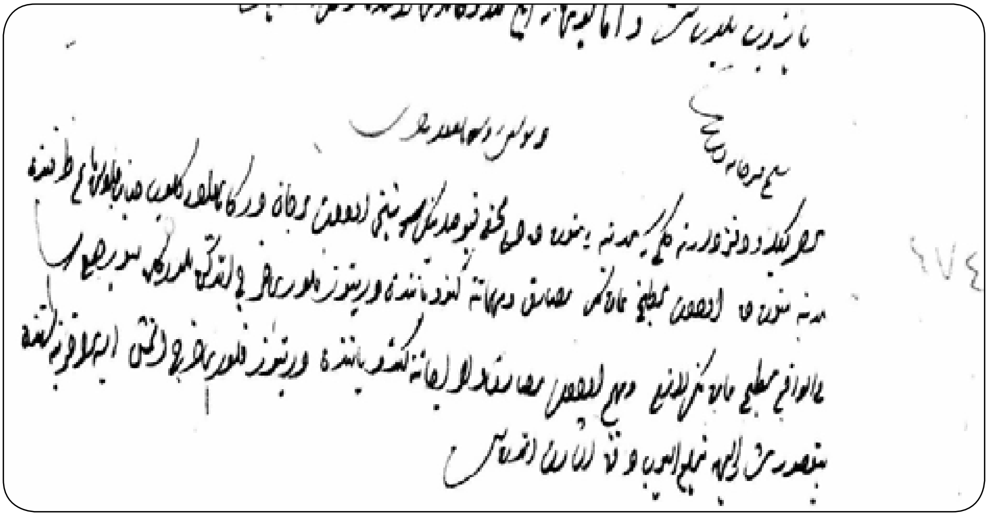


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٥

رقـــم الـصـفـحـة:	١٨٨
رقـــم الحـــكـــم:	٤٧٤
الـــتــــاريـــخ:	٣ رجب سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

جـاء إلى مقامـي العـالي الشيخ «مرجـان» شيخ بـاب الحرم النبـوي بالمدينة المنورة، وذكر أن مقدار ما خصصه جناب السلطان لصالح المطبخ العامر (التكية) الموجود بالمدينة المنورة، يبلغ (٤٠٠) قطعة ذهبية. وطلب منحه المبلغ المذكور. عليه أصـدرت أمري بضرورة تخصيص مبلغ وقدره (٤٠٠) قطعة ذهبية من أجل توفير المهمـات والمستلزمات اللازمـة للمطبخ العامر، وقيام خزينة مصـر بإعطاء المبلغ المذكور كاملاً إلى المشار إليه، وقيد ذلك على الدفتر.

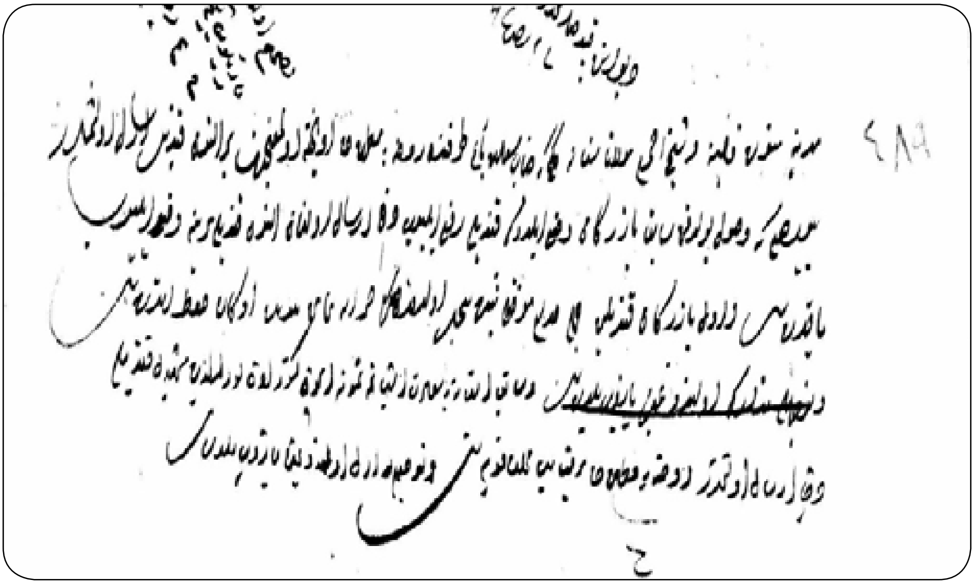


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٣٥

رقم الصفحة:	١٩٦
رقم الحكم:	٤٨٩
التاريخ:	٣ رجب سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم مولانا «سنان»

لقد قام مقامي السلطاني العالي بإرسال قنديل من الذهب من أجل إضاءة الروضة المطهرة. عليه أصدرت أمري بإزالة القنديل القديم، ووضع القنديل الذهبي الجديد بدلاً عنه، وضرورة حفظ القنديل القديم في الخزانة. والجدير بالذكر أنه تمت إعادة القنديل الذي كان قد أرسل في فترة سابقة إلى استانبول باعتباره نموذجاً وعينة. لذا يجب وضع القنديل في المكان المخصص له، وإحاطتنا بذلك كتابياً.



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٥

رقـــم الـصـفـحـة:	٢٩٢
رقـــم الحـــكـــم:	٧٤١
الــــتــــاريــــخ:	٢٧ رجب سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

وفقــاً لمــا تضمنــه الخطــاب الــوارد هذه المرة من أمــير أمراء مصر «مسيح»، فقد جاءت أعداد كبيرة جداً من الناس من طائفة المغل؟ من الهند خلال السنــة الماضية. وقــد فضّلت الطائفــة المذكورة البقــاء في المدينة المنــورة بصورة المجــاورة، وعدم العــودة إلى بلادها مرة ثانية. ومن الملاحــظ أن الناس يأتون إلى البلــدة المباركة، ثم لا يعودون إلى بلادهم مرة أخرى. وبما أن المدينة المنورة تعاني من القحط، فإن إقامة مثل ذلك الصنف من الناس بها، يفاقم من التضييق الذي يعيشه سكان المدينة المنورة. ولهذا السبب يجب تنبيه الطائفة المذكورة أنه لابد لها مــن العودة إلى بلادها بعــد إكمال الزيارة الشريفة. والحال أنه كان قد صدر قرار خلال عهد سيدنا عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بمنع مثل تلك الإقامة، خاصة وأن الإقامة المذكورة تتسبــب في التضييــق على الأهالي. ومن جهة أخرى صــدر مرسومي الشريف حول الخصوصــ المذكور. عليه أصــدرت أمري بقيد ذلك، مع ضــرورة مغادرة الطائفة المذكورة، أو غيرها بعد أداء الزيارة، مثلهم في ذلك مثل الحجاج، ومنع إقامتهم في الحرمين المحترمين عن طريق المجاورة. ومن المهم بذل المساعي في هذا الخصوص. والحــال أن الزوار يجب ألا يتسببوا في مضايقة أهالي الحرمين الشريفين. وبما أن الخصوص المذكور مهم للغاية، كان لابد من قيده. وعلى كل حال لا ينبغي الإقامة في مكــة المكرمة والمدينة المنورة على تلك الصورة. وقد قمت بإرسال مرسوم سلطاني في هذا الشأن إلى شريف مكة المكرمة «الشريف حسن» دام علوه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٥)



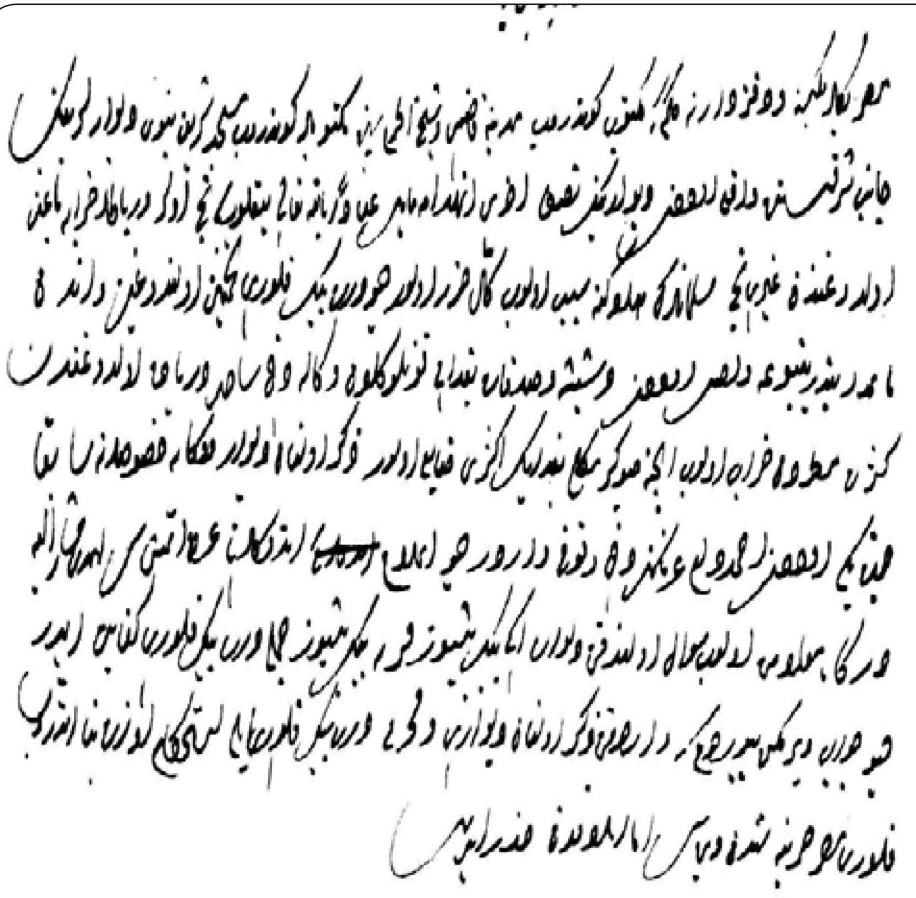
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٥

رقـــم الـصـفـحـة:	٢٩٦
رقـــم الحـــكـــم:	٧٤٨
الـــتـــاريـــخ:	٢٧ رجب سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

لقد تم إرسال خطابات من قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم إلى مقامي العالي، وجاء في تلك الخطابات أن نصف جدران المسجد النبوي الشريف الواقع في الجزء الشرقي يميل إلى الانهدام والسقوط. وفي حالة حدوث ذلك، فسوف يعم الخراب الأربطة والمنازل المجاورة. بل سوف يتسبب في هلاك عدد كبير للغاية من المسلمين. والحال أن الأضرار والخسائر سوف تكون كبيرةً جداً. ويبلغ مقدار المبلغ اللازم لذلك نحو (١٠٠٠) قطعة ذهبية. ومن جانب آخر فإن الوكالة التي يوضع فيها القمح والصدقات والدشيشة بميناء ينبع، أصبحت خرابا، وذلك بسبب وجودها على الساحل والبحر، مع هطول الأمطار بغزارة شديدة. ونتيجة لذلك فُقد المقدار الكبير من القمح بسبب وجوده داخل المياه. والجدير بالذكر أن أمير جدة «أحمد» دام عزه كان قد أُحيط علماً في السابق بموضوعي الجدران والوكالة. وحسب ما أشار إليه المذكور، فإن مقدار المبلغ المطلوب يبلغ (٢٥٠٠) و(١٥٠٠) قطعة ذهبية، أي أن المجموع هو (٤٠٠٠) قطعة ذهبية. عليه أصدرت أمري بتأمين المبلغ المذكور، من خزينة مصر، والقيام بعملية البناء كما هو مطلوب، والحذر من التأخير.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٥)



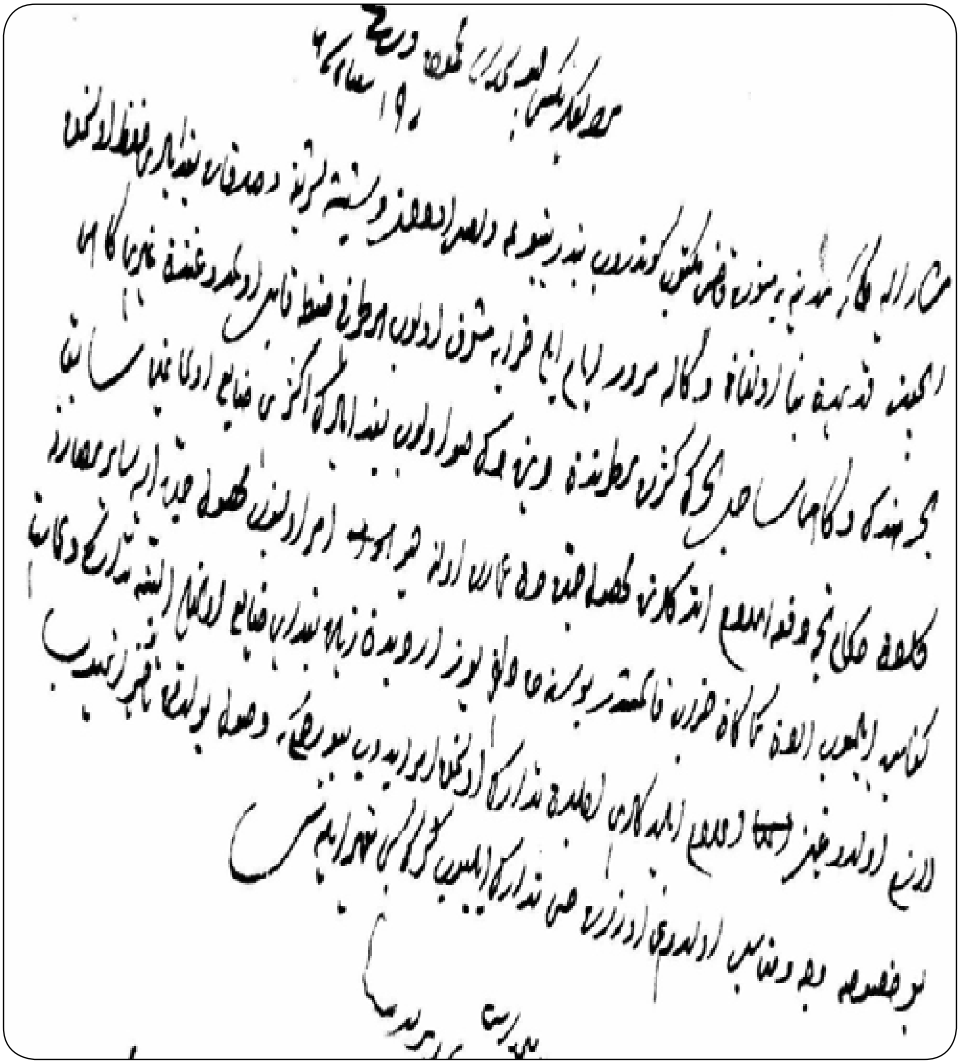
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٥

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٩٧
رقـــم الحـــكـــم :	٧٥٢
الـــتــــاريـــخ :	٢٧ رجب سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

وفقـاً للخطـاب المرسل من طـرف قاضي المدينـة المنورة، كان قـد تم تأسيس وكالـة في السابق بميناء ينبع من أجل حفظ القمح والدشيشة والصدقات الواردة. بيـد أنـه مع مـرور الأيـام، أصبحت تلـك الوكالة علـى وشك الخـراب والسقوط. وتسببـت الأمطار الغزيرة التي هطلت بالساحل والبحر في تلف القسم الأعظم من القمـح. وكان قد صدرت في السابق أحـكام عديدة حول هذا الموضوع إلى القضاة. وبالرغـم مـن صدور قـرار بتعويض ذلك مـن محصـول جـدة، إلا أن محصول جـدة غـير كاف البتـة. وشهـدت هـذه السنـة أيضـاً ضياع وفقـدان مائـة أردب مـن القمح. عليـه أصدرت أمري بعـدم التأخر في الموضوع المذكـور، وتأمين ما هو مطلوب بصورة مناسبة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٥)



(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣٥

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٣٣
رقـــم الحـــكـــم :	٨٤٩
الـــتـــاريـــخ :	٣ رمضان سنة ٩٨٦ هـ [١٥٧٨م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

لقـد أرسـل قاضي المدينـة المنورة وشيخ الحـرم الحاليين خطابـاً إلى مقامي العـالي، جـاء فيه أنـه تم في هذه السنـة تجديد كسـوة المراقد الشريفـة الخاصة بالصحابة رضوان الله عليهم، والكائنة بالبقيع الرفيع. وفي الوقت نفسه فإن كسوة جـدران الحجرة المقدسة النبوية تحتاج إلى تجديد أيضاً. وعند النظر إلى الدفاتر الموجـودة في مصر، اتضح أنه تم تبديلهـا عند جلوس المرحوم السلطان سليم خان على العرش، وكانت استانبول قد قامت بمنح مبلغ وقدره (١٨,٧٢٠) قطعة فضية. وتم قيـد ذلك علـى دفتر المحاسبـة. وفي مقابل ذلك لم يتم قيـد بقية المنصرفات الأخرى. لذا يجب بيان كافة التفاصيل إلى مقامي العالي، خاصةً وأني قد أصدرت أمـراً بالتجديد. عليه أصـدرت أمري بتجديد كسوة الجـدران المذكور، ومنح كافة المبالغ المطلوبة من خزينة مصر، والإشارة إليها في الفتر.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٥)



(هـ)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣٦

رقـــم الـصـفـحـة :	١٥٢
رقـــم الحـــكـــم :	٤٢١
الـــتـــاريـــخ :	غرة صفر سنة ٩٨٧ هـ [١٥٧٩م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

قامت والدتي السلطانة دامت عاقبتها بشراء نواحي وقرى في مصر، وتخصيص نصف محصول تلك النواحي والقرى لفقراء مكة المكرمة، والنصف الآخر لفقراء المدينة المنورة. وفي هذا الصدد خُصص مبلغ وقدره (١٢,٠٠٠) قطعة ذهبية، وتقرر توزيعها بواسطة أقضى قضاة المسلمين مولانا «عبد الباقي» بقضاء مكة المكرمة. عليه أصدرت أمري بأن يقوم مولانا المشار إليه بإيصال المبلغ المذكور، ومن ثم تسليمه إلى أحد الأشخاص الثقة المتدينين. ومن المهم كتابة خطابات في هذا الخصوص إلى قضاة مصر. وهكذا يتم تقسيم محصول نواحي مصر وقراها بالمناصفة بين مكة المكرمة والمدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية. وينبغي أن يكون التوزيع وفقاً لحالة الفقراء المسلمين والضعفاء الموحدين. كما يرجى بيع المحصول في مصر، وإرسال ثمنه نقداً. ومن المهم العمل وفقاً لما يناسب الفقراء ويساعدهم. ويجب حفظ صورة من حكمي الشريف هذا في سجل المحكمة بمصر، وحفظه صورته الأصلية في خزينة مصر.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٦)



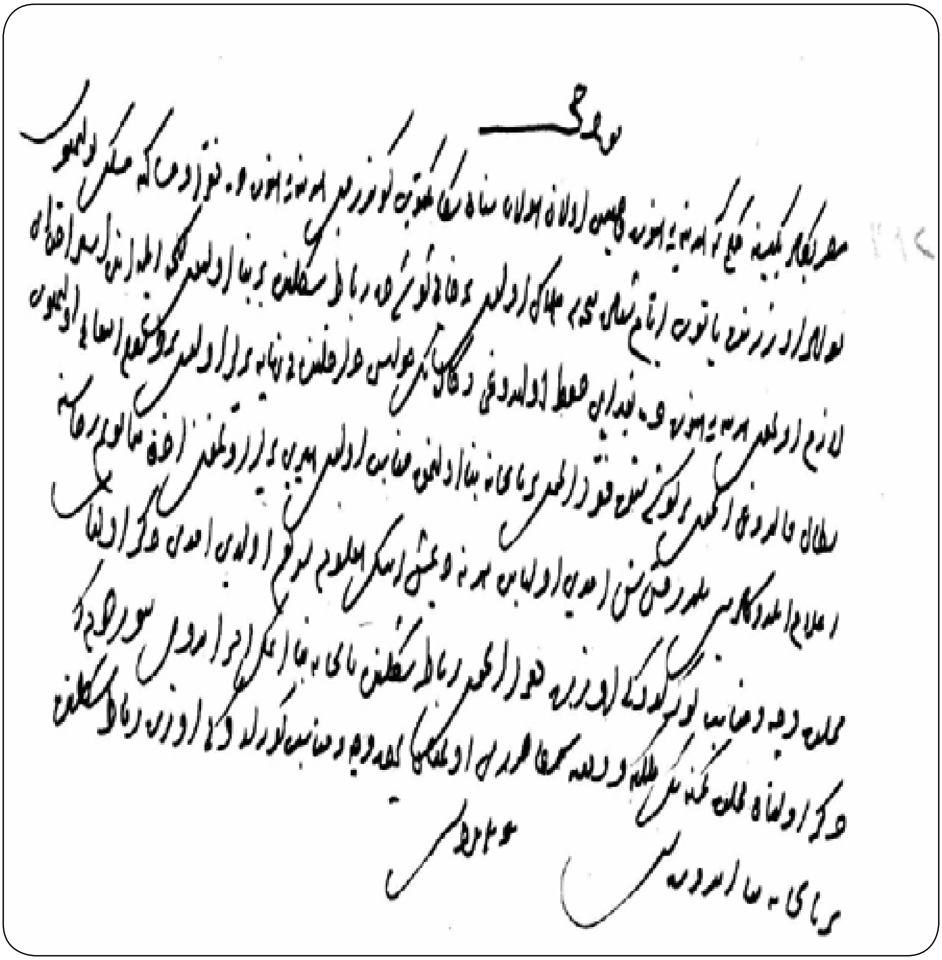
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٦

رقـــم الصـفـحـة :	٢٩٥
رقـــم الحـــكـــم :	٧٨٢
الـــتـــاريـــخ :	٥ رجب سنة ٩٨٧ هـ [١٥٧٩م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد أرسل قاضـي المدينة المنـورة «مولانا سنـان» خطاباً إليكم، جـاء فيه أن الفقراء والمساكين بالمدينة المنورة لا يجدون مسكناً لهم. ولهذا السبب فهم يفترشون الطرقات، مما يعرضهم للهلاك. ومن الضروري بناء رباط من أجل توفير الراحة والطمأنينه لهم. وفي هذا الإطار فإنه توجد أماكن خالية داخل الوكالة التي يُحفظ فيهـا القمح بالمدينة المنورة. لذا فقد رئي أنـه من المناسب بناء رباط في أحد زوايا تلـك الوكالـة من أجل إقامة الفقراء فيه. ولهذا السبـب يجب الحصول على الإذن السلطاني في هذا الخصوص. كما يجب أن يكون مقامي العالي على علم تام بجميع التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع. وعلى كل حال يجب بناء رباط بصورة مناسبة في المـكان المذكور من أجل أن يقيم فيه الفقـراء. عليه أصدرت أمري بإنشاء رباط في المكان المذكور، بحيث يتم ذلك البناء بصورة مناسبة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٦)



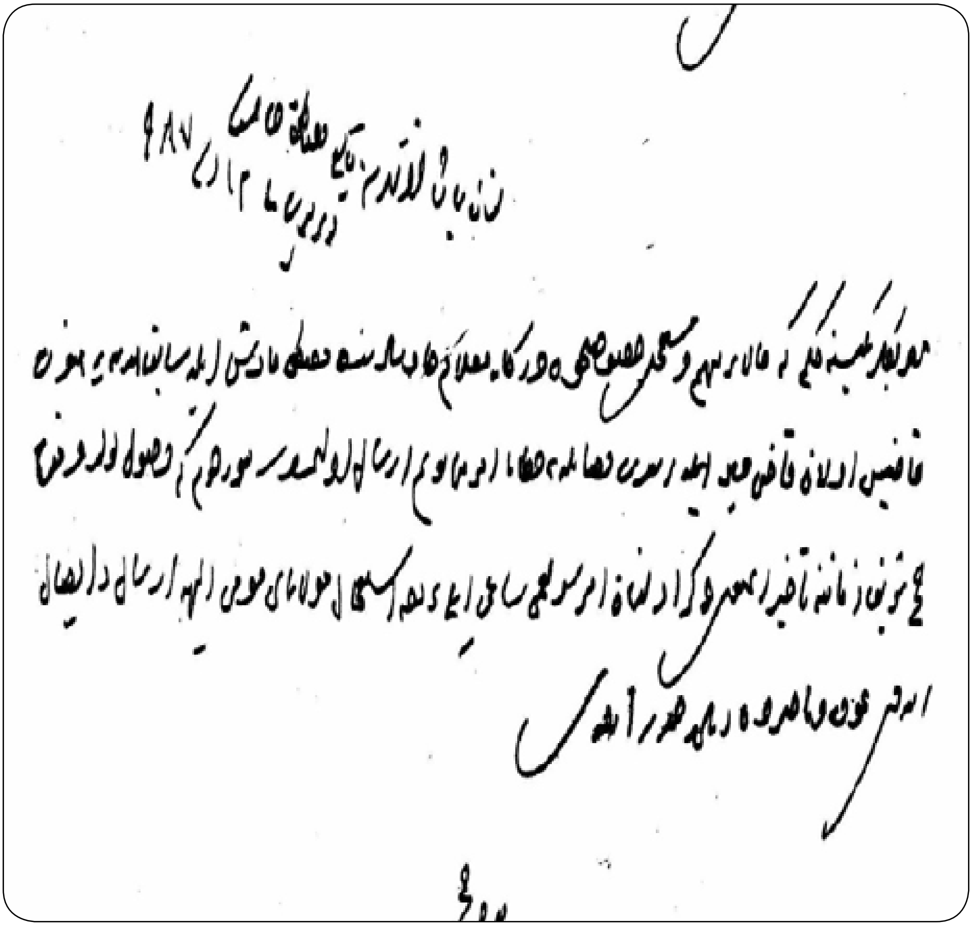
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٦

رقــم الـصـفـحـة:	٣٠٨
رقــم الحــكــم:	٨١٧
الـــتـــاريـــخ:	٩ رجب سنة ٩٨٧ هـ [١٥٧٩م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد أرسلت مرسومي السلطاني إلى كل من الجاويش «مصطفى» أحد جاويشي مقامي العــالي، والقاضي السابق للمدينة المنورة القاضــي «حسين»، وذلك في أمر مهــم وعاجل في الوقت الراهن. عليه أصدرت أمري بعــدم التأخير إلى وقت الحج الشريــف، وإرسال أمري الشريف رفقة أحد الساعين إلى مولانا المشار إليه، وعدم إعاقة تحركه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٦)



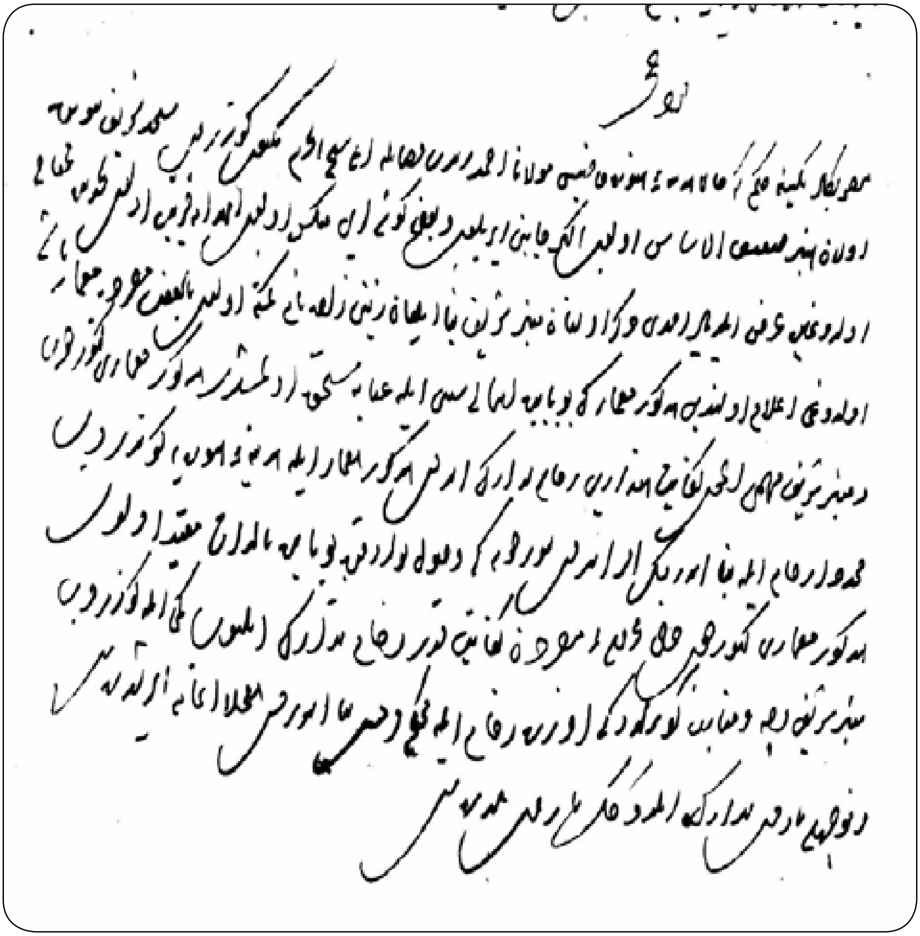
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٦

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٤٦
رقـــم الحـــكـــم :	٩٠٩
الـــتـــاريـــخ :	٢ رمضان سنة ٩٨٧ هـ [١٥٧٩م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد تم إرسال خطاب من القاضي الحالي للمدينة المنورة «مولانا أحمد» زيدت فضائله ومعه شيخ الحرم. ووفقاً لما جاء في ذلك الخطاب، فإن منبر المسجد النبوي الشريف أصبح ضعيـف الأساس. كما إن أركانه تكسرت، وسوف ينهار قريباً، مما يعني أنه يحتاج إلى التجديد، وقد تم بيان ذلك. وكما هو معلوم فإن الذي قام ببناء المنبر الشريف هو شخص يسمى «أحمد»، وهو رئيس المهندسين المعماريين بمصر. لـذا يجب إحضـار المهندس المعماري المذكـور من مصـر إلى المدينـة المنورة، ومعه المقدار اللازم من الرخام الخاص بالمنبر الشريف. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وإحضـار المهندس المعماري المذكور، ومعه المقدار الكافي من الرخام، وإرسال ذلك بواسطة السفينة. ومن المهم الإسراع في بناء المنبر الشريف بواسطة الرخام سالف الذكر على الوجه المطلوب.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٦)



(و)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٣٩

رقـــم الـصـفـحـة :	١١٥
رقـــم الحـــكـــم :	٢٧٨
الــــتـــــاريـــــخ :	٤ ذي الحجة سنة ٩٨٧ هـ [١٥٧٩م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جـاء في الخطـاب المرسـل أن صدقـة القمح التـي تُرسـل سنويـاً إلى العلماء والصالحـين وعامة الفقراء من أهل السنة والجماعـة بالمدينة المنورة، مخصصة لأكـثر مـن (٨٠٠٠) نسمة من السـكان والمجاوريـن. وباستثناء المشـار إليهم، لا يُعطـى أي شخص حصة من الصدقة المذكورة. أما الآن، فنلاحظ أن أشراف بني حسـين يحملون مرسوماً سلطانياً في أيديهم، وينص مضمون المرسوم المذكور على تخصيص حصة لهم من القمح الذي وقفه المرحـوم جدي السلطان سليمان خان طـاب ثـراه. والحال أن منح القمـح إلى الطائفة المذكورة ظـل ممنوعاً خلال عهد قايتبـاي والمرحوم جدي السلطان سليمان خان وسليم خان طاب ثراهما. وبالرغم مـن ذلك أشار المرسوم إلى منحهم مقـداراً من القمح. وفي الحقيقة لم يُعطى بني حسين أي مقداراً من القمح الذي خصصه المرحوم المشار إليه. وفي حالة تخصيص ثلـث القمح المذكور لأشراف بني حسين، فلن يقتنـع الفقراء بذلك. وبالطبع فإنني علـى علم تام بمـا يجري. لذا يجب وضع الحكم الذي يحملـه بني حسين في كيس، والختـم عليه، ومن ثم إرساله إلى مقامي العـالي. ومن الضروري عدم تخصيص حصـة مـن القمح المذكور، مـا لم يصدر أمـر سلطاني مني بذلـك. عليه أصدرت أمري بأخذ الحكم السلطاني من الطايفة المذكورة، ووضعه في كيس، والختم عليه، ثـم إرساله إلى مقامي العالي. ومن المهم جـداً عدم تخصيص حصة لأي فرد، ما لم يصـدر مرسومي السلطاني بذلـك. ووفقاً لذلك ينبغي العمـل بموجب المرسوم الشريف الصادر من طرفي.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٩)



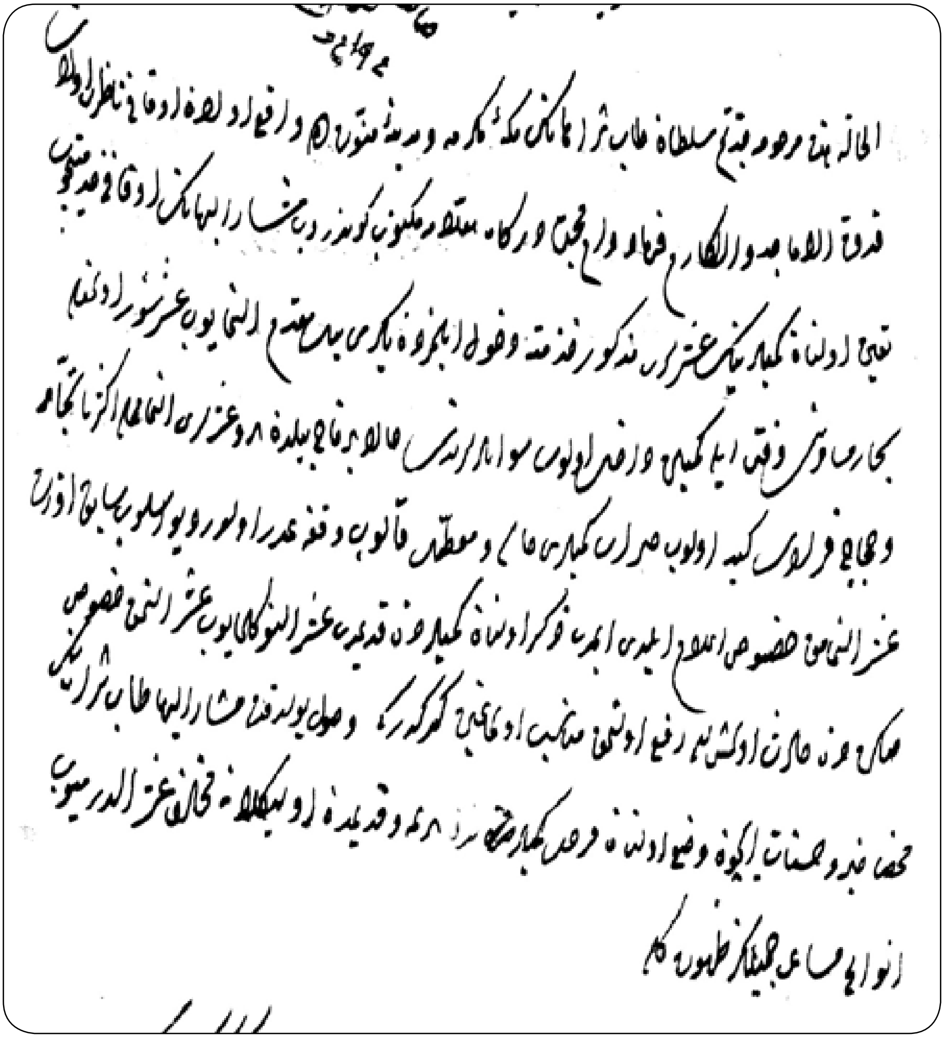
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٩

رقم الصفحة :	٢٢٦
رقم الحكم :	٤٥٣
التاريخ :	١٦ محرم سنة ٩٨٨ هـ [١٥٨٠م]

مرسوم سلطاني إلى شريف مكة المكرمة

إن قدوة الأماجد والأكارم "فرهاد" دام مجده هو ناظر أوقاف جدتي المرحومة سلطان طاب ثراه، وتوجد تلك الأوقاف في مكة المكرمة والمدينة المنورة. وقد قام بإرسال خطاب إلى مقامي العالي، حيث جاء فيه، أنه تم تعيين بعض الأفراد للعمل في أوقاف المشار إليها. ويلاحظ أن العشر المخصص لتلك الوظيفة، لم يُمنح منذ عشرين سنة. وفي الوقت الحالي لم يُؤخذ العشر منذ سنوات. وتمت الإشارة إلى ذلك في فترة سابقة. والحال أن الضرورة تستوجب أن يأخذ المشار إليهم حصصهم المخصصة لهم، وهي الحصص التي كانت لا تُؤخذ في السابق. وقد رئي أن ذلك الإجراء يعتبر مناسباً. وكما هو معلوم فقد قامت المشار إليها طاب ثراها بتلك الأعمال من باب الخير ونيل الحسنات. وعليه فالمهم السعي في إجراء ما هو لازم في هذا الخصوص.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٩)



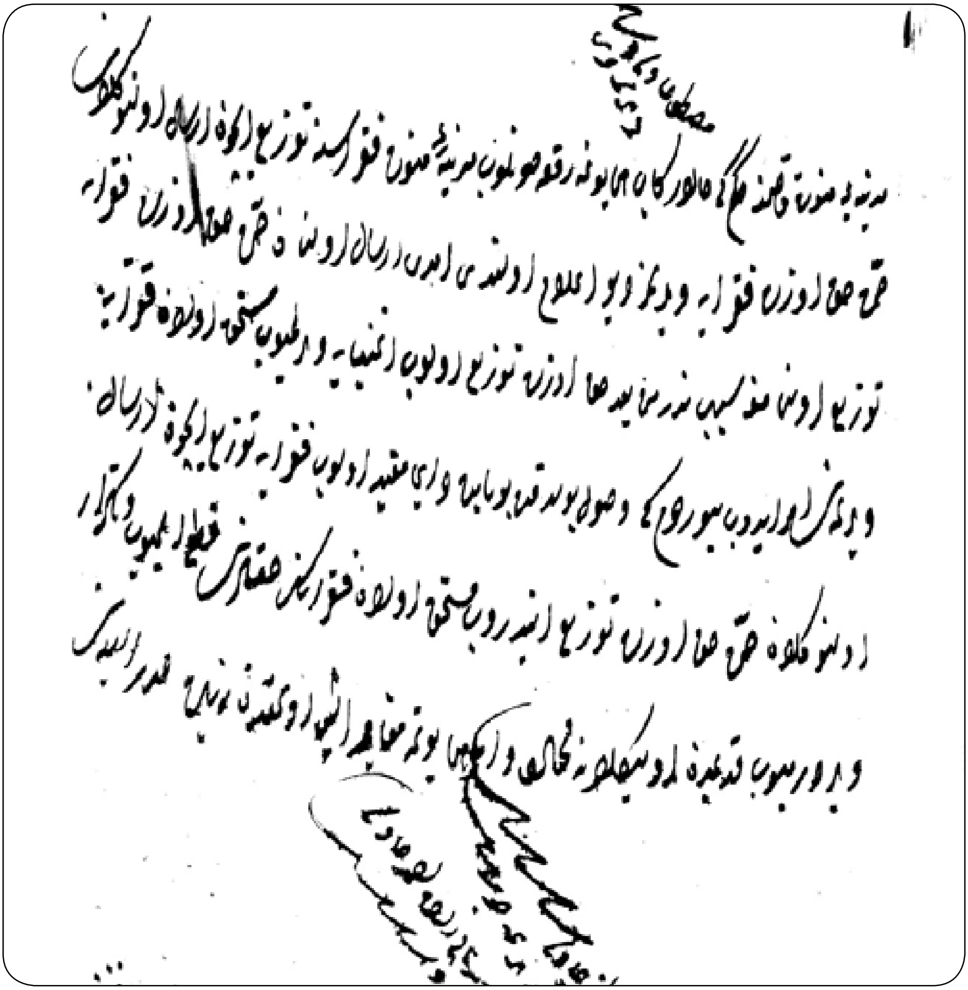
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٣٩

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٨٦
رقـــم الحــكـــم :	٥٤٧
الـــتـــاريـــخ :	٧ صفر سنة ٩٨٨ هـ [١٥٨٠م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقد تم في هذه المرة تقديم عريضة إلى مقامي السلطاني. وجاء في تلك العريضة أن الصرة الواردة مخصصة لفقراء المدينة المنورة. والملاحظ أن توزيع الصرة المذكورة على الفقراء لا يتم وفقاً للحق. لذا يجب معرفة السبب الذي يجعل توزيع الصرة على الفقراء لا يتم وفقاً للحق. والضرورة تستوجب توزيع الصرة على الفقراء بموجب الحق، وعدم توزيعها على الأغنياء. وعليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وتوزيع الصرة على الفقراء وفقاً للحق، وعدم قطع حقوق الفقراء الذين يستحقون الصرة. كما إنه يجب عدم القيام بأي عمل يخالف الأمر السلطاني الصادر في هذا الشأن.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٣٩)



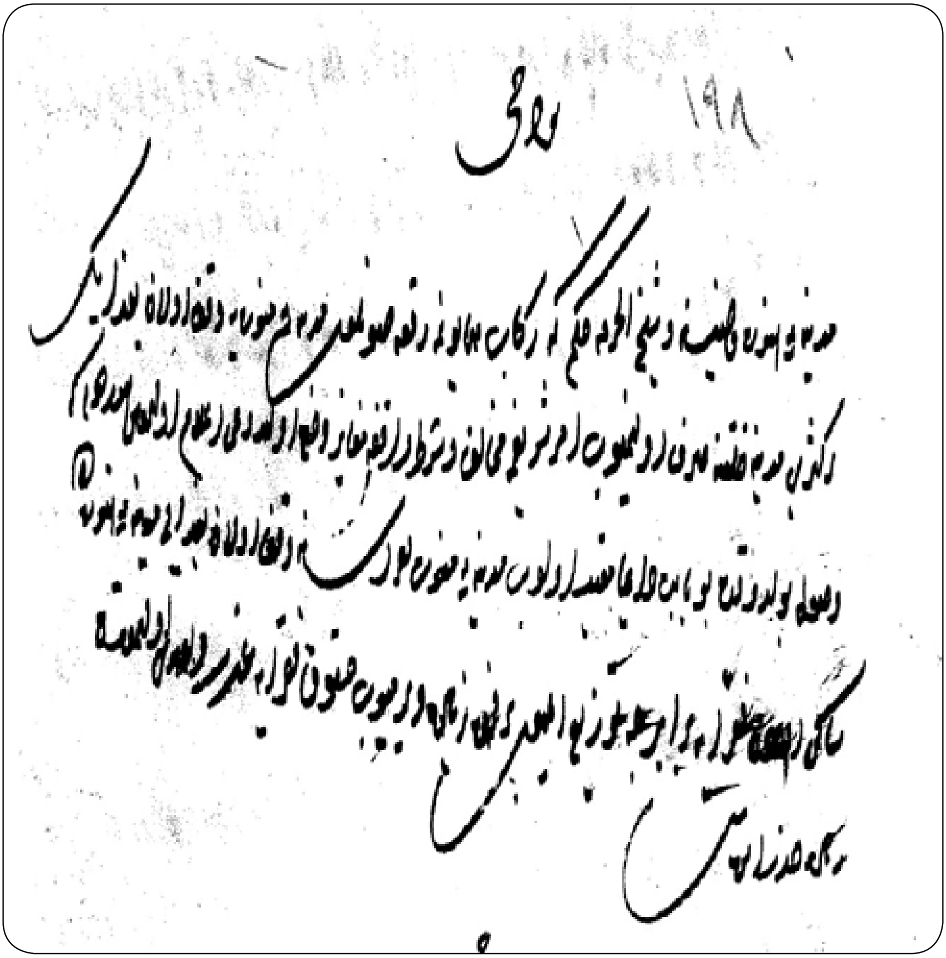
(ز)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٤٠

رقــــم الـصـفـحـة :	٨٧
رقــــم الحـــكـــم :	١٩٨
الــــتــــاريــــخ :	٢٠ جمادي الآخر سنة ٩٨٧ هـ [١٥٧٩م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

تم تقـديم ورقة إلى مقامي السلطاني، وجاء فيها أن القسم الأعظم منٍ القمح الموقوف للمدينة المنورة، لاٌيوزع على أهاليها. ولا شك أن ذلك يعتبر مخالفا لأمري الشريـف، وكذلـك لشرط الواقف. عليـه أصدرت أمري بقيد ذلـك، وتوزيع القمح الموقـوف لفقـراء المدينة المنورة علـى ساكنيها الفقـراء، وعدم الزيـادة في ذلك، والحذر من الغدر بحقوق الفقراء.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٠)



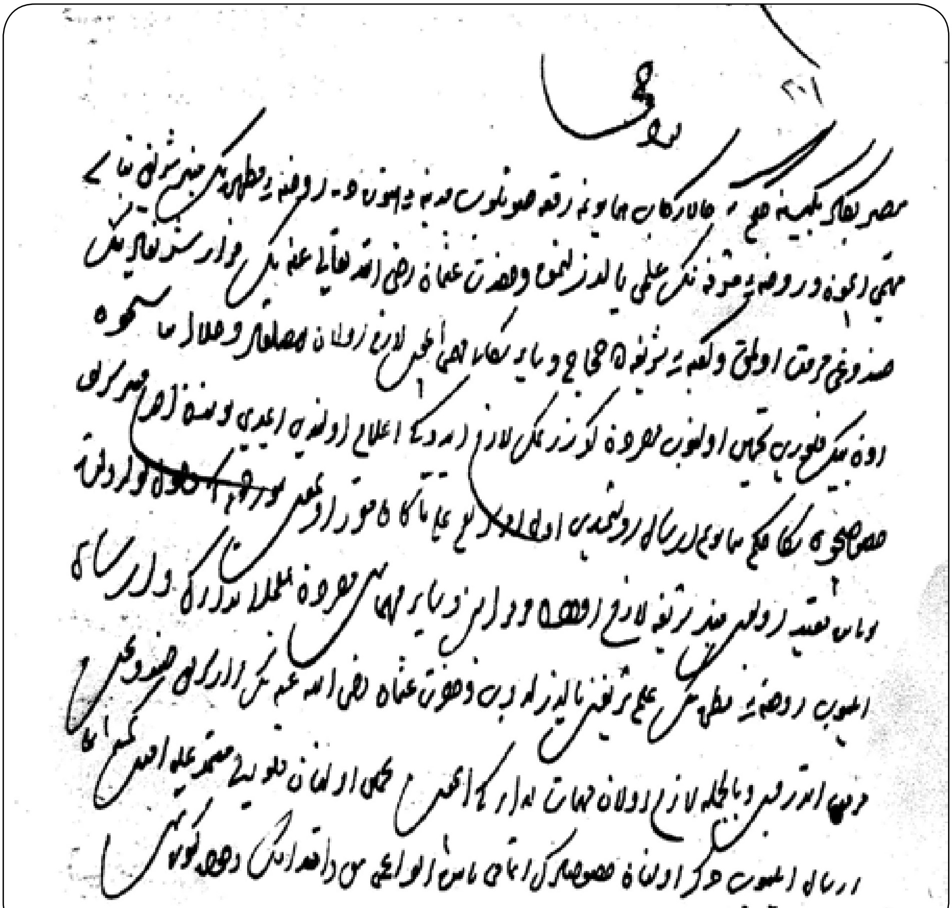
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٠

رقم الصفحة :	٨٨
رقم الحكم:	٢٠١
التاريخ:	٢٠ جمادي الآخر سنة ٩٨٧ هـ [١٥٧٩م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد تم تقديم ورقة إلى مقامي السلطاني، جاء فيها أنه يجب توفير مبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) قطعة ذهبية من أجل بناء المنبر الشريف بالروضة المطهرة في المدينة المنورة، وتذهيب علم الروضة المشرفة، والاعتناء بصندوق المزار الشريف الخاص بسيدنا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإعداد الاحتياجات اللازمة للحجاج في الكعبة الشريفة. ومن الضروري إرسال المبلغ المذكور من مصر. والجدير بالذكر أنني كنت قد قمت في السابق بإرسال أمري الشريف إليك من أجل المنبر الشريف. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وإرسال المرمر وبقية المستلزمات الأخرى المهمة من مصر إلى المنبر الشريف، وكذلك تذهيب العلم الشريف للروضة المطهرة، والاعتناء بصيانة صندوق المزار الشريف لسيدنا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبصورة عامة الاهتمام بكافة المستلزمات المطلوبة، وإرسال المبلغ المذكور رفقة أحد الأشخاص الثقة، وبذل الهمة من أجل إكمال تلك الأعمال.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٠)



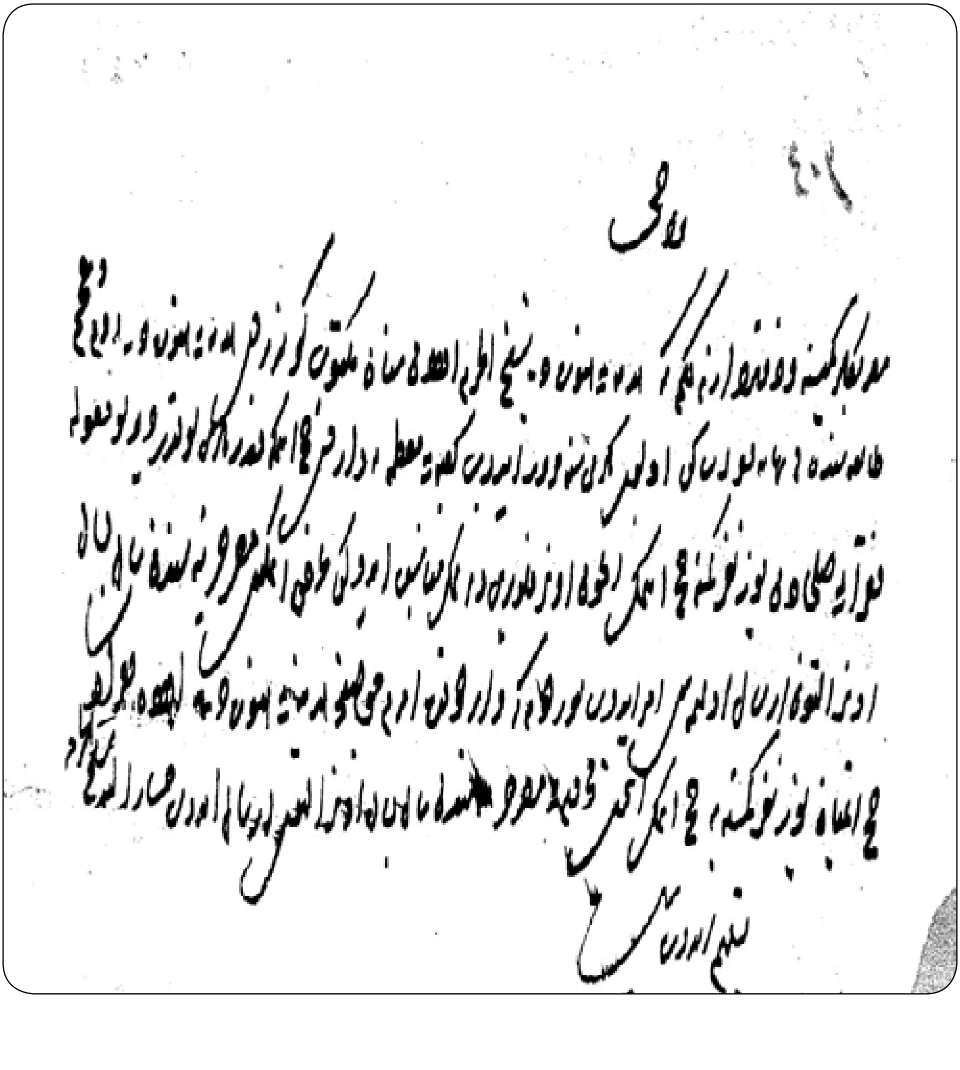
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٠

رقــم الـصـفـحـة :	١٨٢
رقــم الحــكــم :	٤٠٣
الـــتـــاريـــخ :	١٣ شعبان سنة ٩٨٧ هـ [١٥٧٩م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

لقد أرسل شيخ الحرم بالمدينة المنورة «سنان» خطاباً، جاء فيه أنه يوجد هناك بعض الفقراء من طائفة الروم والعجم يقيمون بالمدينة المنورة، ولم يتمكنوا من أداء الحج والذهاب للكعبة المعظمة منذ عشرين سنة، وذلك بسبب الفقر والفاقة. لذا تقرر أنه من المناسب التكفل بحج مائة شخص من أولئك الفقراء، ومنح كل واحد منهم (١٠) قطع ذهبية. ومن الضروري أن تقوم خزينة مصر بإرسال المبلغ المطلوب سنة بسنة. وعليه أصدرت أمري بالتكفل بحج مائة شخص من الفقراء المذكورين ممن لم يتمكن من أداء الفريضة، وإرسال المبلغ المذكور من خزينة مصر سنة بسنة، وتسليمه إلى شيخ الحرم المشار إليه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٠)



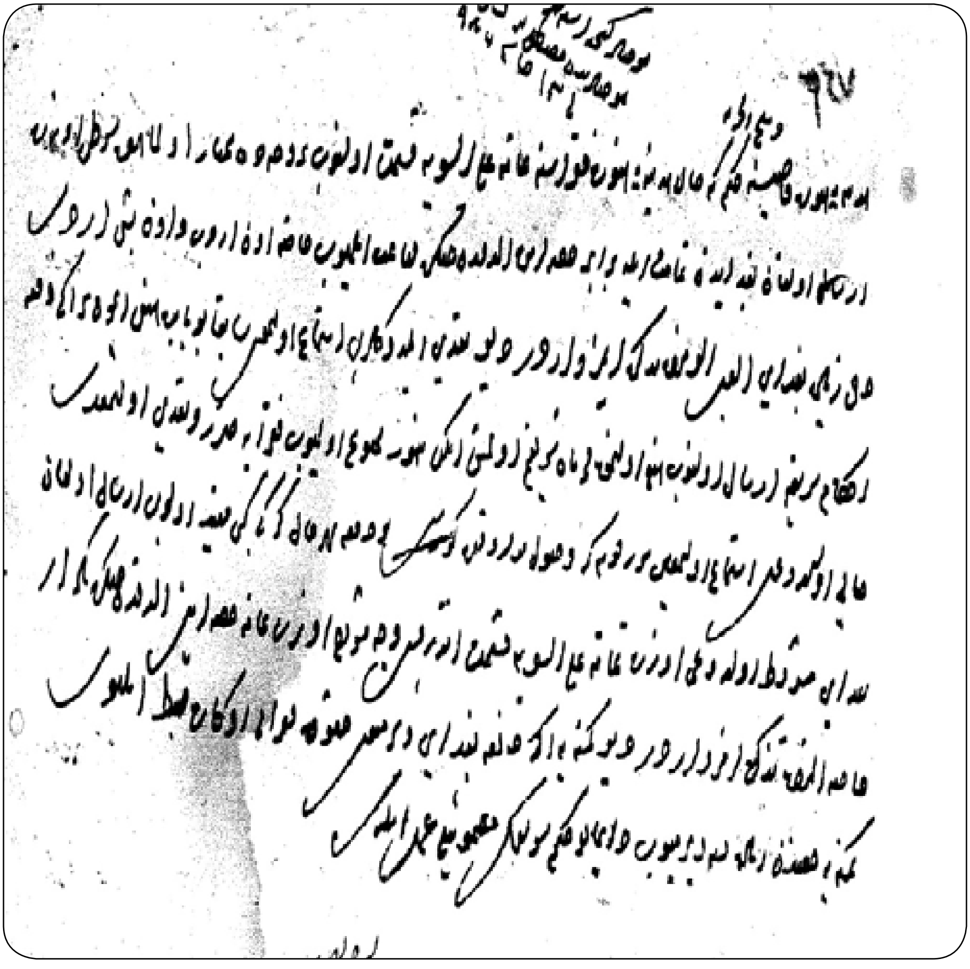
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٤٠

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٩١
رقـــم الحـــكـــم :	٦٦٧
الـــتـــاريـــخ :	١٣ جمادي الأول سنة ٩٨٧ هـ [١٥٧٩م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

وفقاً لما هو مشروط، فإن القمح المخصص لفقراء المدينة المنورة يُقسم بينهم على السوية، ويأخذ كل فرد حصته المقررة. وفي بعض الأحيان تكون هناك زيادة ما بين (١٠) إلى (١٥) أردب. ولوحظ أنه يتم التعدي على ذلك المقدار من القمح. والحال أنه أُرسلت أحكام شريفة كثيرة في السابق من أجل منع السلوك المذكور. كما صدر أيضاً مرسومي السلطاني حول ذلك. ومع ذلك لم يتم الإصغاء لتلك الأحكام والمراسيم، إذ حاق الضرر والتعدي على الفقراء. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وتقسيم القمح المرسل وفقاً لما هو مشروط، بحيث يأخذ كل فرد حصته المقررة له، مع عدم المساس بحقوق الفقراء.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٠)



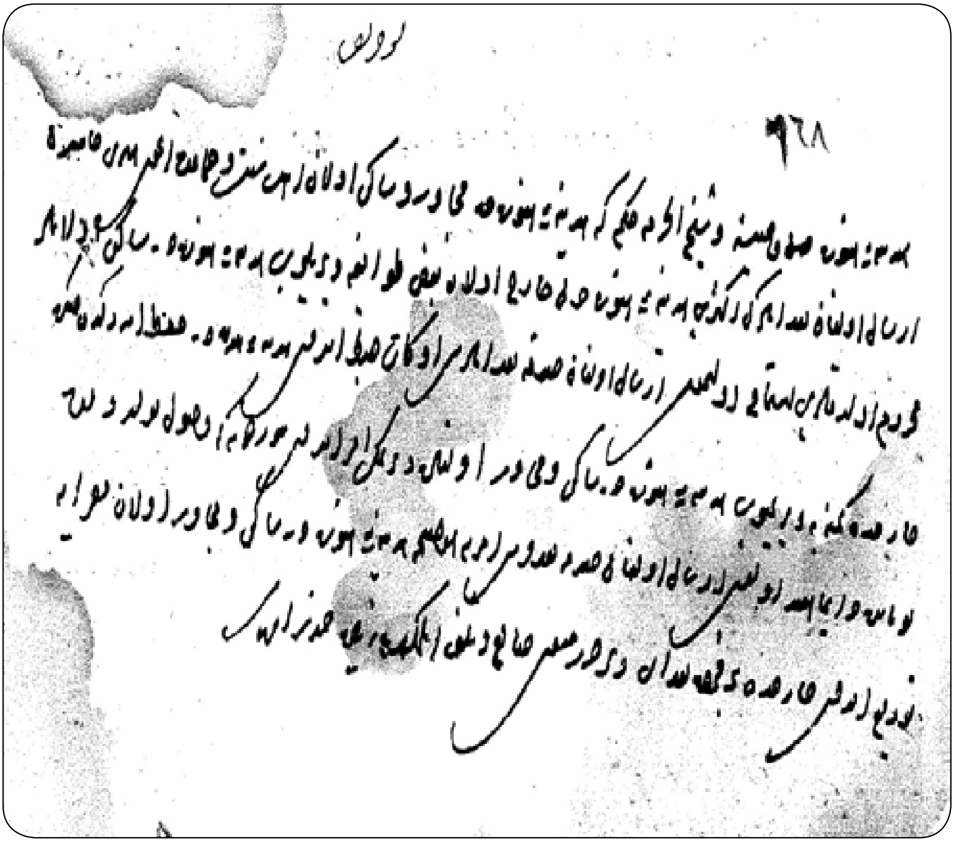
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٠

رقــم الـصـفـحـة:	٢٩١
رقــم الحــكــم:	٦٦٨
الـــتـــاريـــخ:	١٣ جمادي الأول سنة ٩٨٧ هـ [١٥٧٩م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

كمـا هو معلـوم فإنه يوجد هناك مقـدار من القمح مخصص لسكان المدينة المنـورة ومجاوريهـا من أهل السنة والجماعـة. وقد لوحـظ أن القسم الأعظم من القمح المذكور يذهـب إلى بعض الطوائف من خارج المدينة المنورة. وبالتالي أصبح سـكان المدينة المنـورة محرومين من القمح المذكور. لذا يجـب ضبط صدقة القمح المرسـل، وحفظه في المدينة المنورة، وعدم إعطاء مقدار منه لشخص خارج المدينة المنـورة، إذ هو خاص فقط بسكان المدينة المنـورة ومجاوريها. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وتوزيع صدقة القمح على الفقراء من سكان المدينة المنورة ومجاوريها، وذلـك بموجب أمـري الصادر في هـذا الخصوص، وعـدم إعطـاء أي مقدار منه لشخص من الخارج، والحذر من إتلافه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٠)



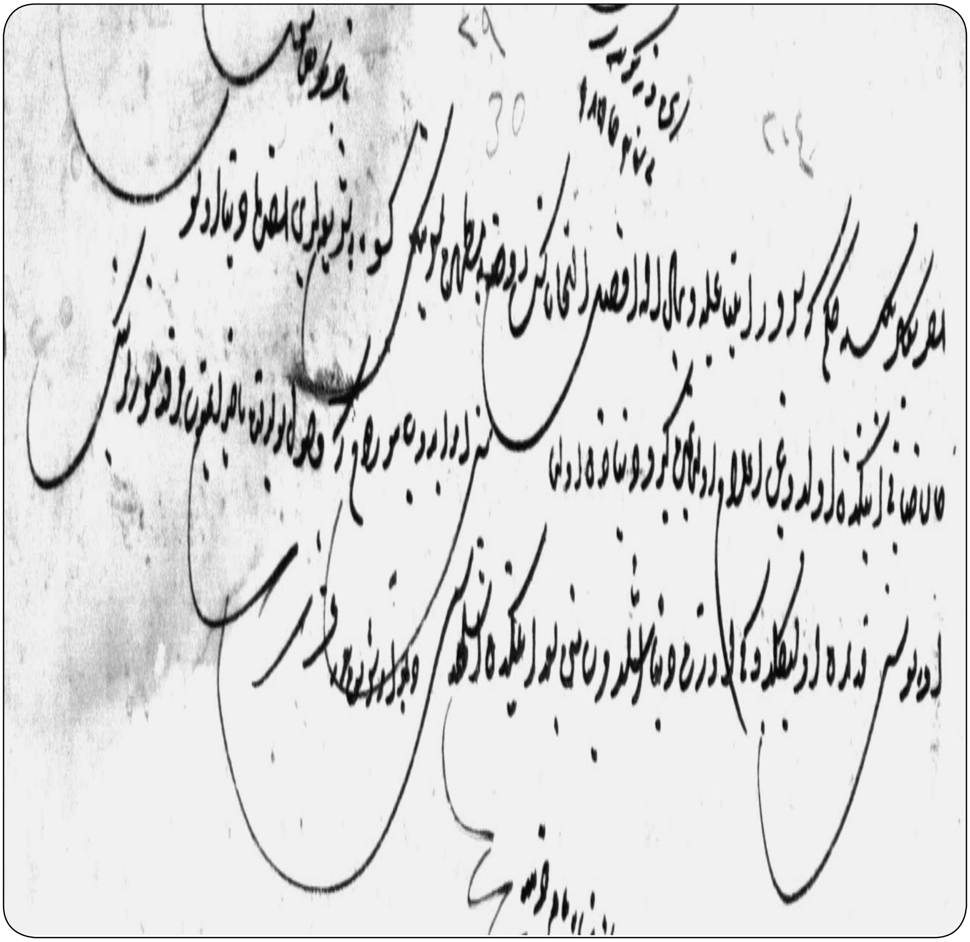
(ح) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٢

رقم الصفحة :	٢٩
رقم الحكم :	٢٠٤
التاريخ :	٢٧ جمادي الأول سنة ٩٨٩ هـ [١٥٨١م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

كان قد تم في السابق تجهيز الكسوة الشريفة للروضة المطهرة على صاحبها أفضل السلام وأتم التحايا. لذا يجب ترتيبها الآن. وعليه أصدرت أمري بتجهيز وترتيب الكسوة الخاصة بالمرقد المنور حسب ما هو متبع منذ القديم.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٢)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٢

رقـــم الـصـفـحـة :	٩١
رقـــم الحـــكـــم :	٣٦١
الـــتـــاريـــخ :	٥ صفر سنة ٩٨٩ هـ [١٥٨١م]

حكم إلى أمراء الألوية والقضاة الموجودين على الطريق الممتد حتى ميناء جدة المعمورة

لقـد تم تعيـين مسئول المـال بخزانتي العامـرة في بدون «مصطفـى» دام علوه شيخـاً للحرم بالمدينـة المنورة، وقد قام بإرسال أحد الرجـال إلى مقامي السامي. وأفـاد الموفد أن الأمناء والعمال الموجوديـن في الموانيء والمراسي تعدوا على أمتعته وأشيائه بالفتح. ولهذا السبب فهو يطالب بإصدار أمر سلطاني في هذا الخصوص. عليه أصدرت أمري بعدم تعرض المشار إليهم له.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٢)



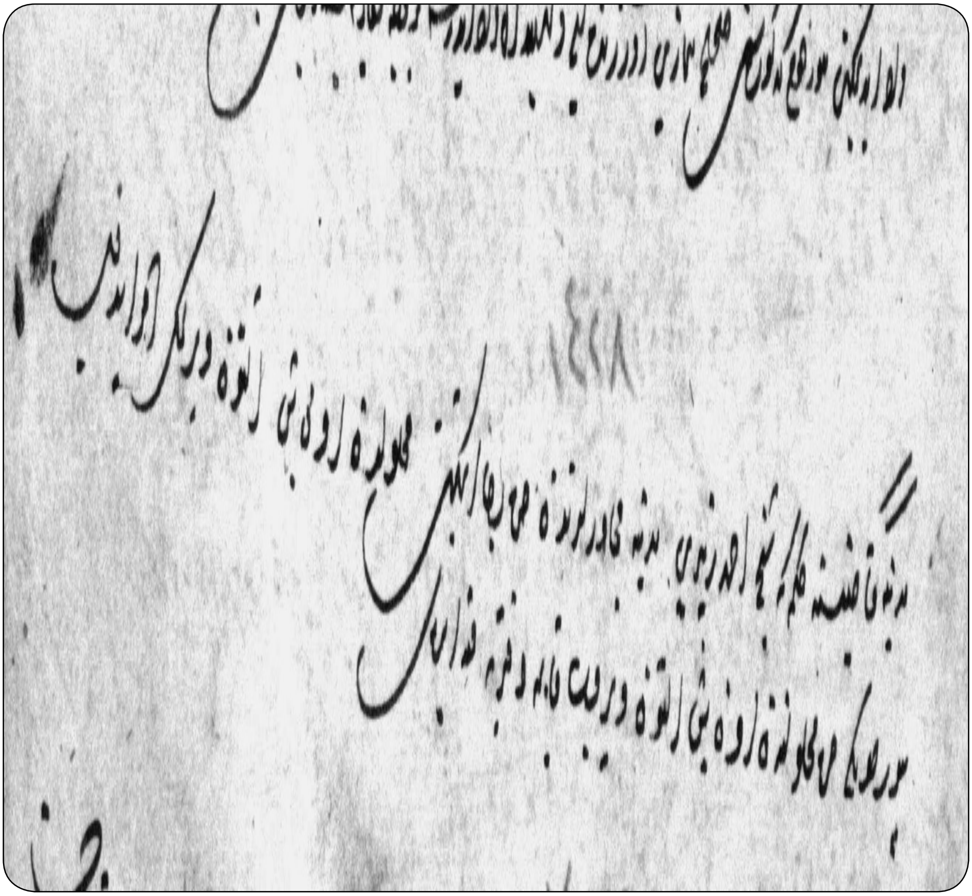
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٢

رقـــم الـصـفـحـة:	٤٠٦
رقـــم الحـــكـــم:	١٤٢٨
الـــتـــاريـــخ:	١٨ شعبان سنة ٩٨٩ هـ [١٥٨١م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

يلتمس الشيخ «أحمد» من مجاوري المدينة المنورة تخصيص مقدار من الصرة لـه، وتخصيص (١٥) قطعـة ذهبية من الحصص الشاغرة لـه. وعليه أصدرت أمري بتخصيص (١٥) قطعة ذهبية للمذكور، وقيد ذلك على الدفتر.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٢)



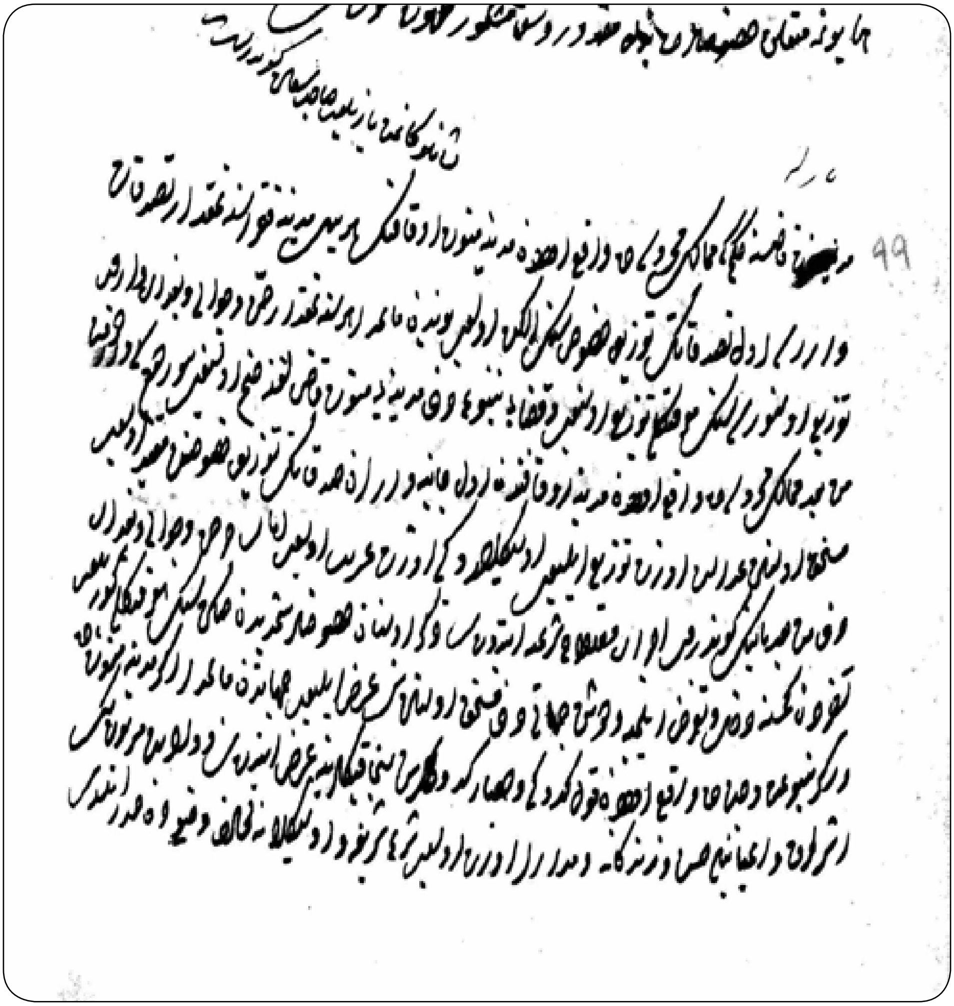
(ط) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٣

رقم الصفحة :	٤٨
رقم الحكم :	٩٩
التاريخ :	١٤ ربيع الآخر سنة ٩٨٨ هـ [١٥٨٠م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

كما هو معلوم، توجد أوقاف تابعة للمدينة المنورة في شتى بقاع الدولة العثمانية. عليه فإن المقدار المخصص سنوياً من صدقات الأوقاف المذكورة لفقراء المدينة المنورة، يجب أن يُرسل إليهم. وعلى النحو نفسه يجب أيضاً توزيع الصرر والقمح وغير ذلك من المخصصات الأخرى. وعليه أصدرت أمري بتوزيع كافة المخصصات من جميع الأوقاف التابعة للمدينة المنورة في المناطق العثمانية، شريطة أن تتم عملية التوزيع بصورة عادلة للمستحقين، وقيد ذلك. وعلى ذات النسق يتم إرسال الصرر والقمح وغير ذلك من المخصصات الأخرى. وإننا نطلب منك أن تشرف أنت بنفسك من الآن فصاعداً على تلك المسائل، بحيث لا يتدخل أي شخص آخر، مع إعطاء كل ذي حق حقه. ويجب كذلك عرض كل ما هو موجود في المدينة المنورة وينبع وجدة، والاهتمام بالأشراف والأعيان الموجودين في الولاية المذكورة، وعدم مخالفة الشرع اللشريف في أي أمر من الأمور.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٣)



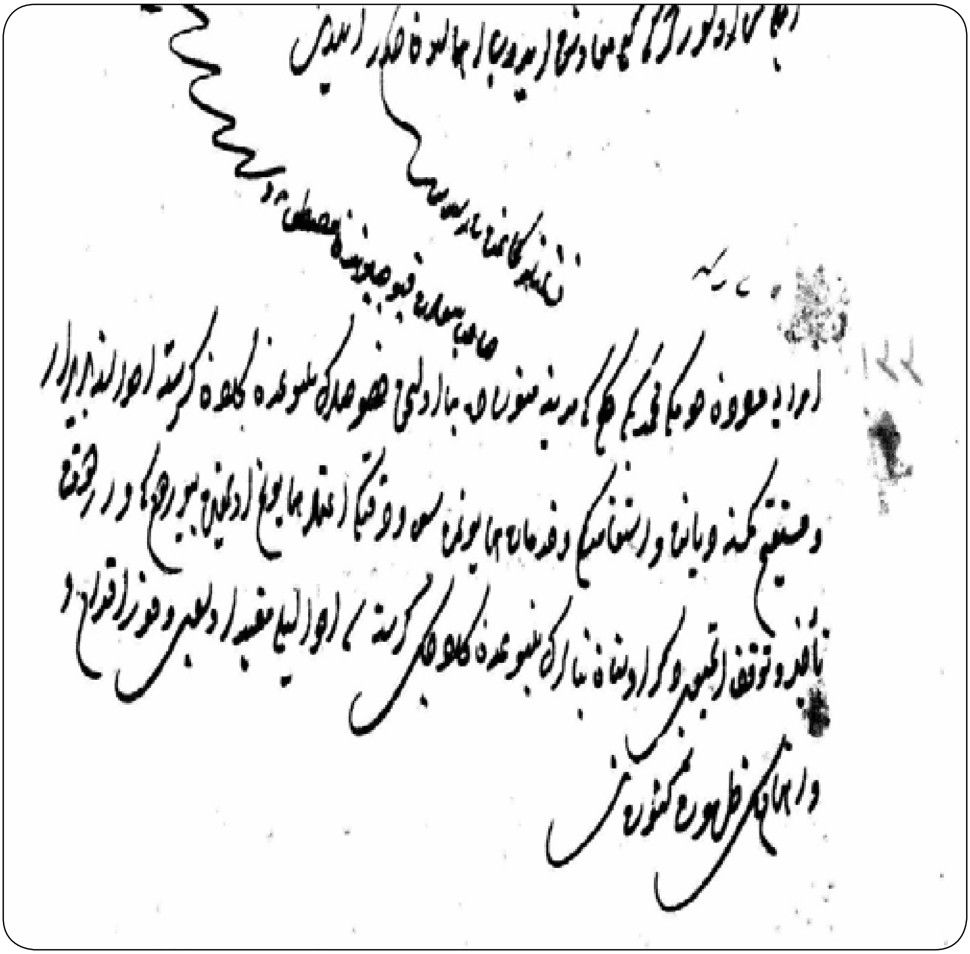
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٣

رقــم الـصـفـحـة :	٦٥
رقــم الحــكــم :	١٣٣
الــتــاريــخ :	١٤ ربيع الآخر سنة ٩٨٨ هـ [١٥٨٠م]

حكم إلى « حومكي محمد بك» من أمراء مصر

سـوف يتم إحضـار أخشاب من ينبع من أجل القيام بعمليات البناء والإنشاء في المدينـة المنـورة. ومـن المهم في هذا الصـدد تعيين شخص من أهـل الاستقامة والتديـن، ومن أولئك الذين يسعون إلى انجاز المهام التي يطلبها المقام السلطاني. عليه أصدرت أمري بعدم التأخر في إحضار الأخشاب المطلوبة من ينبع، وقيد ذلك، وبذل الجهد في هذا الخصوص.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٣)



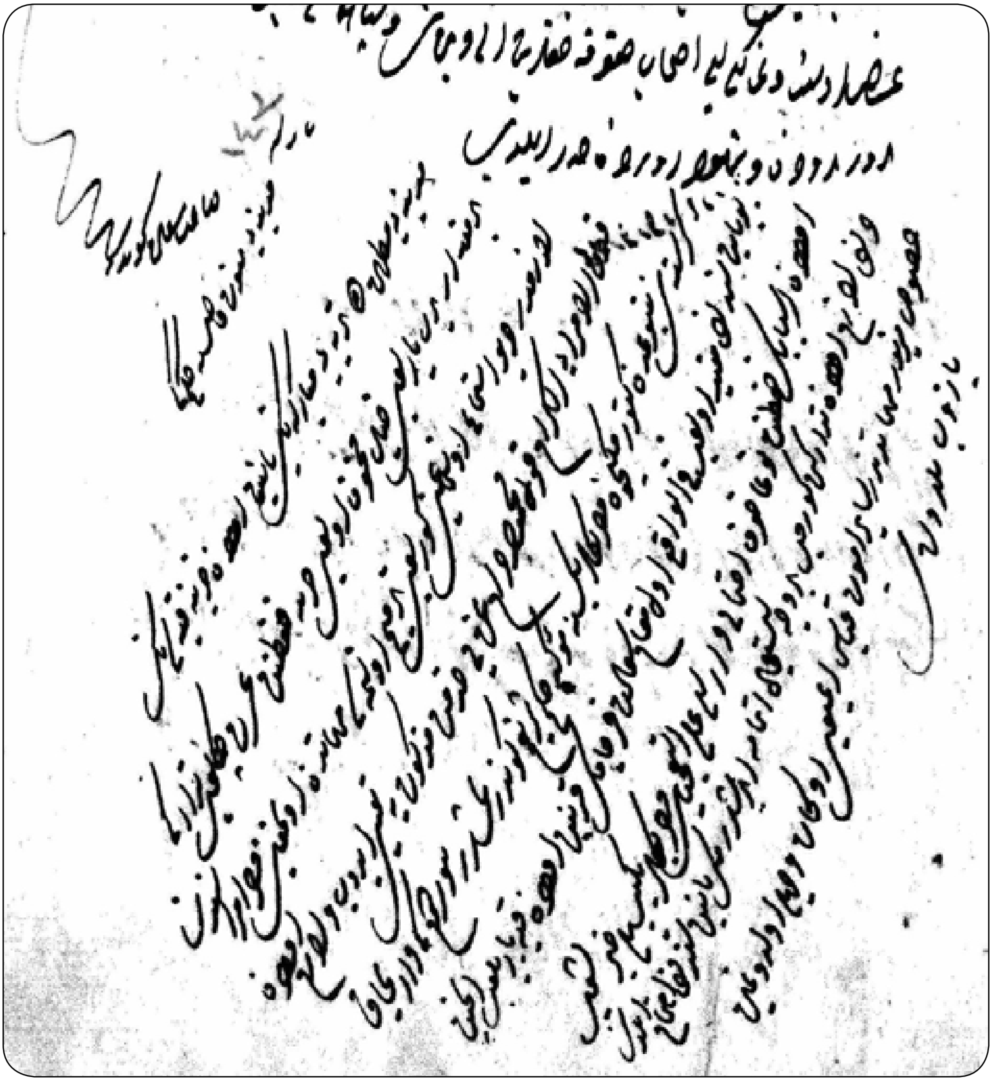
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٣

رقـــم الـصـفـحـة:	٧٠
رقـــم الحـــكـــم:	١٤٣
الـــتـــاريـــخ:	٥ جمادي الأول سنة ٩٨٨ هـ [١٥٨٠م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقد سقط جزء من قبة الخزينة الواقعة بحوار القبر المبارك بالمدينة المطهرة، مما أدى إلى صعوبة القيام بعملية الحفظ في الخزينة. وفي الحقيقة فإن القبة المذكورة تحتاج إلى صيانة وترميم. ولهذا السبب تم تعيين «قدوة الأمراء الكرام «محمد» دام عزه من أمراء مصر ليشرف على تلك المهمة. كما أصدرت حكمي الشريف المؤكد إلى أمير أمراء مصر من أجل إحضار المقدار اللازم من الأخشاب من ينبع. وعليه أصدرت أمري بقيد ذلك. وإن وقوع المكان المذكور بالقرب من المقام المبارك، يستدعي الإسراع في انجاز ما هو مطلوب. لذا كان من الضروري إخبار أمير أمراء مصر على وجه السرعة. لذا يجب الاهتمام بتلك المسألة، وإكمال ما هو مطلوب بصورة عاجلة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٣

رقــم الـصـفـحـة:	١٩٥
رقــم الحــكـــم:	٣٥٣
الـــتـــاريـــخ:	٣٠ جمادي الآخر سنة ٩٨٨ هـ [١٥٨٠م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

توجد هناك حاجة لإنشاء صنبور في المدينة المنورة، بالإضافة إلى توفير مقدار من المرمر. وبما أننا الآن في موسم الحج، يجب تأخير الشروع في القيام بما هو مطلوب حتى لا يتسبب ذلك في منع الحجاج ذوي الإبتهاج من أداء مناسك الحج. وعليه أصدرت أمري بعدم الشروع في الخصوص المذكور إلى حين أن ينتهي الحجاج ذوي الإبتهاج من أداء فريضة الحج، وقد أصدرت حكمي الشريف حول ذلك. لذا يجب العمل بموجبه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٣)



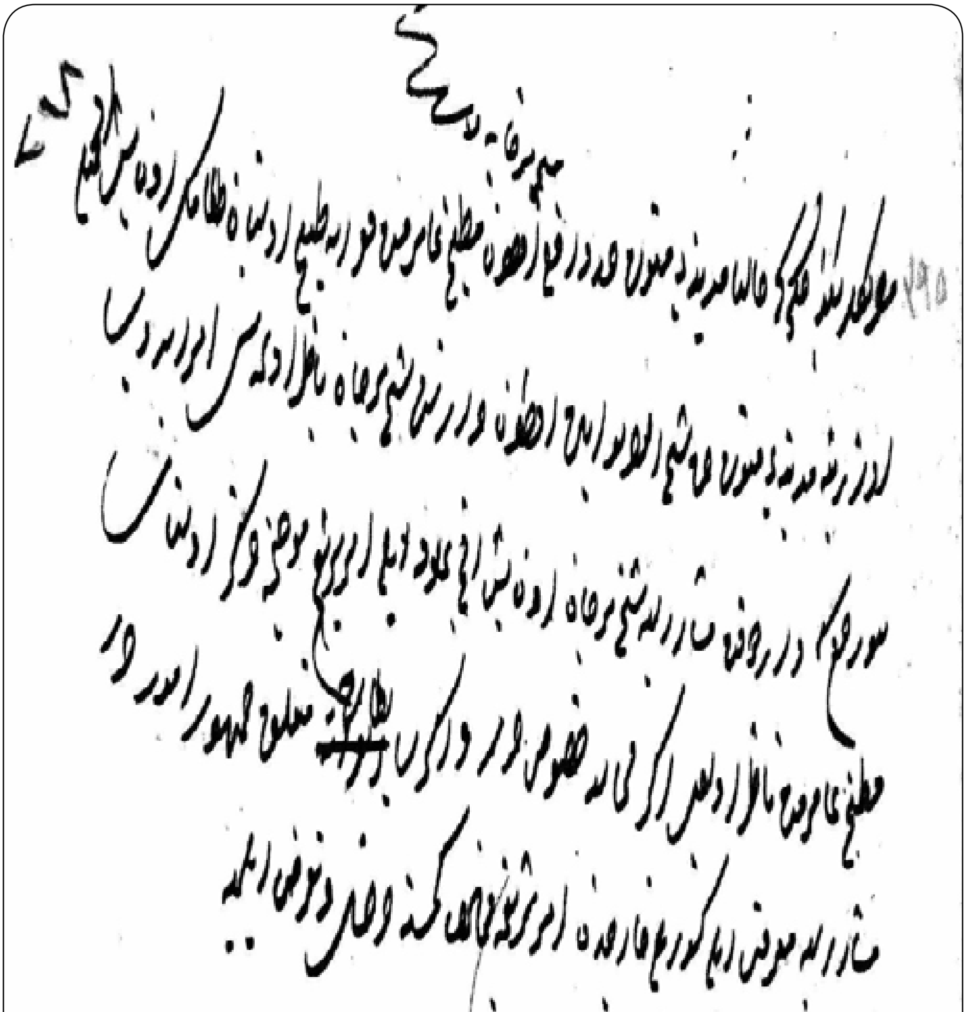
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٢١٨
رقـــم الحـــكـــم:	٣٩٥
الـــتـــاريـــخ:	٢٠ رجب سنة ٩٨٨ هـ [١٥٨٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

تقـوم التكية العامرة المنسوبـة لمقامي السامي بطبخ الطعـام للفقراء بالمدينة المنورة. وقد صدر أمر بتعيين رئيس البوابين بالمدينة المنورة الشيخ «مرجان» ناظراً علـى التكية المذكورة بمعاش وقـدره (١٥) أقجة. عليه أصدرت أمري بتعيين الشيخ «مرجـان» ناظراً علـى التكية المذكورة بمعاش وقـدره (١٥) أقجة. وبناءً على ذلك يقـوم المشار إليه بالإشـراف على كافة الأمور المتعلقة بالجمهور، على ألا يتدخل أي شخص من الخارج بصورة تخالف أمري الشريف.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٣)



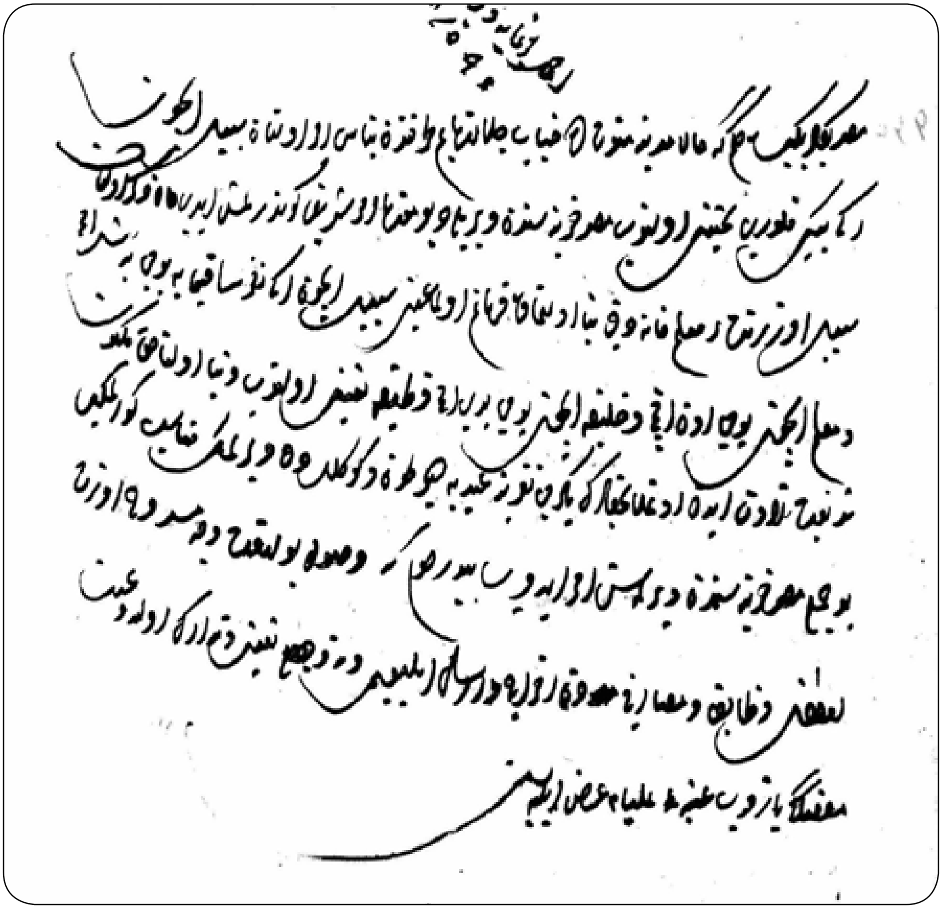
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٣

رقم الصفحة :	٢٨٢
رقم الحكم :	٥٣٣
التاريخ :	٢٩ شعبان سنة ٩٨٨ هـ [١٥٨٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد أصدر مقامي السامي أمراً بإنشاء سبيل في المدينة المنورة حالاً. ويبلغ مقدار المبلغ المطلوب لأجل ذلك نحو (٢,٠٠٠) قطعة ذهبية. وكان قد صدر أمر شريف بإرسال ذلك من خزينة مصر. ووفقاً لمرسومي السامي، يجب بناء مدرسة مع السبيل المذكور، وتعيين شخصين ليقوما بمهمة السقيا في السبيل، ومنح كل واحد منهما (٥) أقجة يومياً نظير القيام بالخدمة المذكورة. أما المعلم، فيجب منحه (١٠) أقجة في اليوم، والخليفة (٧) أقجة يومياً. وفي ذات الوقت تحديد (٢٠) شخص للقيام بالتلاوة الشريفة، وتأمين كافة المخصصات من خزينة مصر. وأصدرت أمري بإعطاء المنصرفات والمخصصات المذكورة من خزينة مصر، والكتابة لنا بشكل مفصل عن جميع ما يتعلق بالموضوع المذكور.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٣)

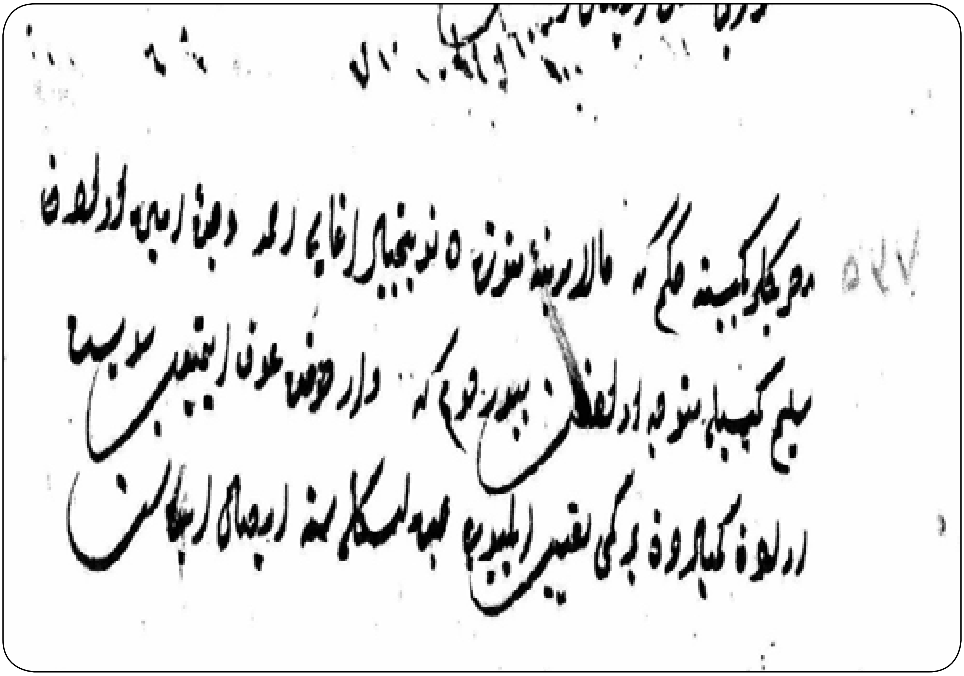


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٣

رقـم الصفحة :	٢٨٣
رقـم الحكـم :	٥٣٧
التـاريـخ :	٢٩ شعبان سنة ٩٨٨ هـ [١٥٨٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

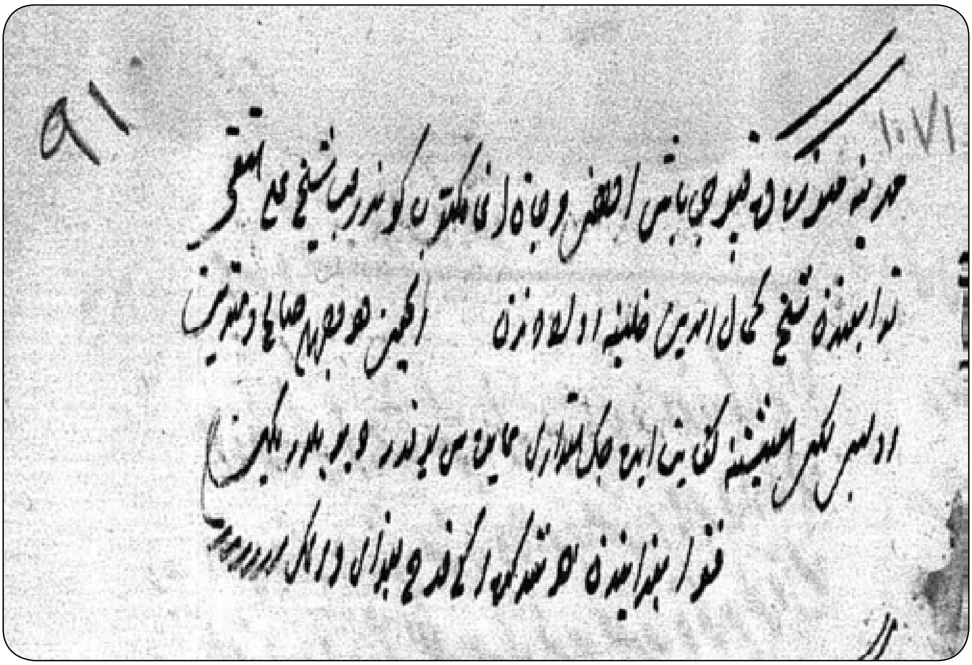
سوف يستغل كل من الأغا الحالي للمناوبين بالمدينة المنورة «أحمد» وأمين جدة «سليم السفينة. عليه أصدرت أمري بعدم تأخيرهما، وعدم تخصيص سفينة من السفن الموجودة في السويس، وإيصالهما إلى ميناء جدة.



(ي) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٤٥

رقم الصفحة:	٩١
رقم الحكم:	١٠٧١
التاريخ:	٤ رجب سنة ٩٨٩ هـ [١٥٨١م]

جاء في الخطاب المرسل من رئيس البوابين بالمدينة المنورة «مرجان أغا» أن الشيخ «كمال الدين خليفة» هو أحد أتباع الشيخ «علي»، وهو من أهل الصلاح والتدين. بيد أنه لا يملك مصدراً لمعيشته. وعليه يرجى تخصيص قدحين من القمح المخصص للفقراء له.


٩١
١٠٧١

٤

(دفاتر المهمة العثمانية)

الأرقام (٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٨ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢)

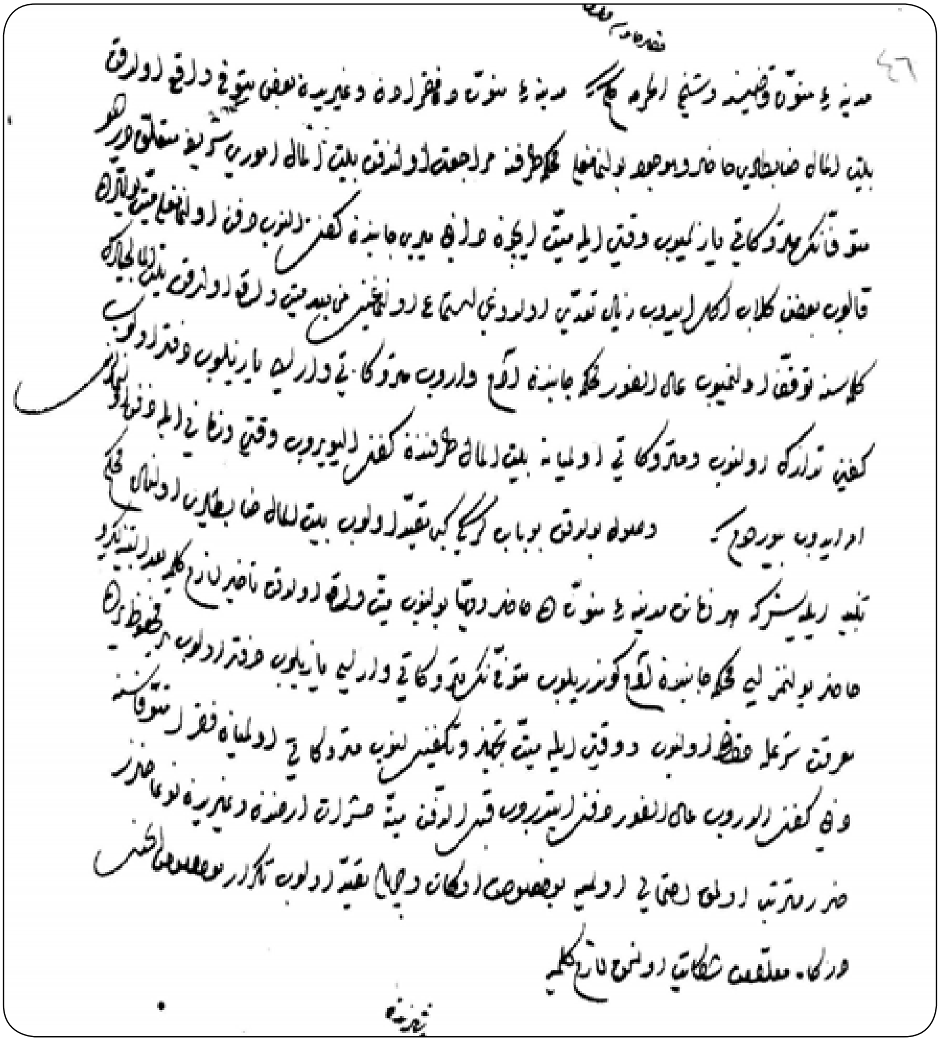
(أ)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٤٦

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٤
رقـــم الحـــكـــم :	٤٦
الـــتـــاريـــخ :	٢٧ رجب سنة ٩٩٢ هـ [١٥٨٣-١٥٨٤م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

تقـوم المحكمــة بالمراجعة اللازمــة عند وفاة أحـد الفقراء بالمدينــة المنورة أو غيرهــم، وذلــك في حضور ضابط بيت المال. وكما هو معلــوم، فإن شؤون بيت المال ترجـع إلى الشريـف. ولوحــظ أن تركة الشخصـ المتوفى، لا تكتـب ولا تقيد، ويتم دفــن الميت بواسطة الدولة التي تقوم في الوقت نفسه بتجهيز الكفن اللازم له. كما لوحـظ أن بعضـ الموتى يظلون علــى الطريق، فتنهش الـكلاب لحمهم، ويصبحون مصـدراً لطعــام تلك الكلاب. ولهـذا السبب يجب عدم انتظـار ضابط بيت المال، وقيــام المحكمـــة بإرسال رجل على وجــه السرعة، وتسجيل تركـة الميت - إذا كانت لديــه تركـة - على الدفتر، وتوفير الكفن. أما في حالــة ألا تكون لديه تركة، فيجب توفـير الكفن من بيت المال، ومن ثم دفن الميت في الوقـت المناسب. وعليه أصدرت أمــري بقيد ذلك كما هو مطلــوب، وتنبيه من يشغلون منصب ضابط بيت المال إلى تلك النقاط بكل دقة. إن الضرورة تستوجب عدم التأخير في إجراء الشؤون المتعلقة بالميت، والاستعداد التام لذلك في المدينة المنورة. وبالإضافة إلى ذلك تقوم المحكمة بإرســال رجل من أجل قيد تركة الميت علــى الدفتر، وحفظ الدفتر بموجب الشرع. والحــال أنه يجب تجهيز الميت وتكفينه في الوقـت المناسب. وفيما يتعلق بالموتى من الفقــراء، فيجب تجهيز الأكفــان الخاصة لهم، ودفنهم على وجــه السرعة. ويجب الحــذر من الضرر الذي يمكن أن تسببه الحشرات للميت قبل دفنه. وعلى كل حال يجب إعطاء هذا الأمر الأهمية التي يستحقها.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٦)



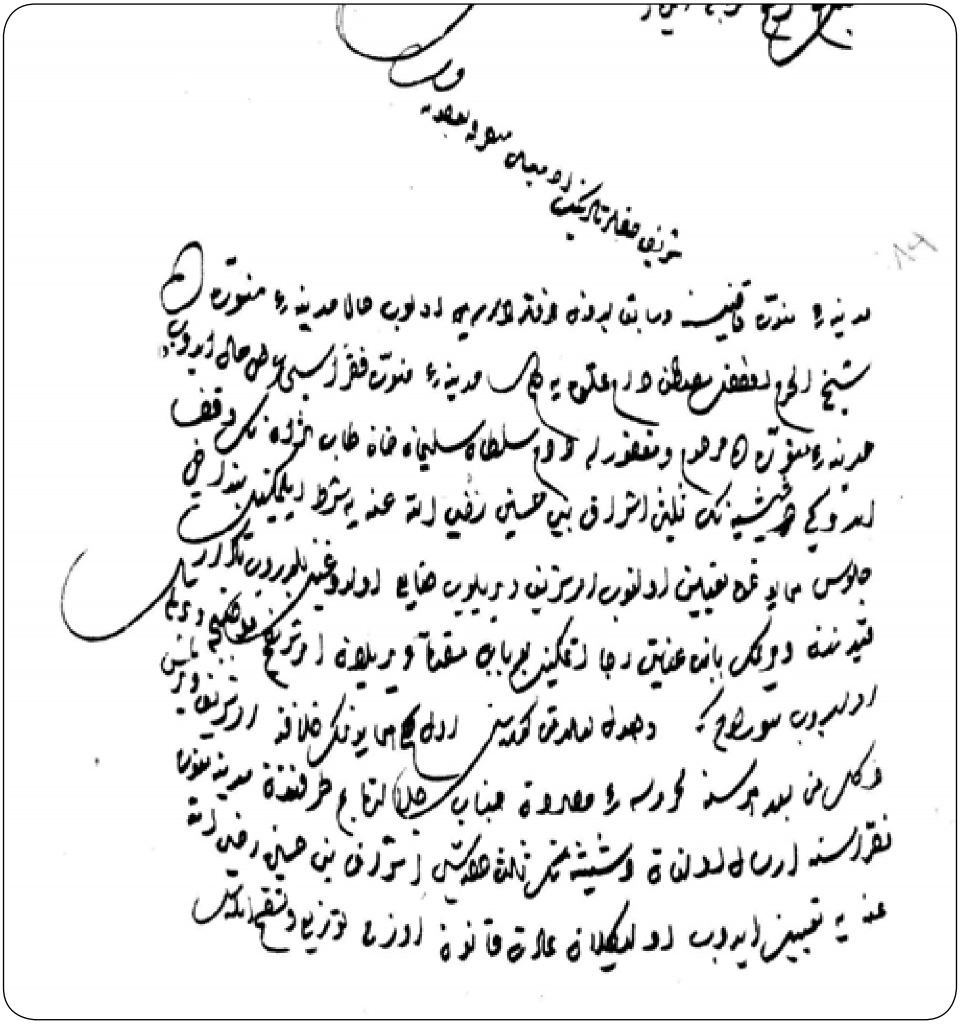
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٦

رقــم الـصـفـحـة :	١٠٠
رقــم الحــكــم :	١٨٩
الـــتـــاريـــخ :	٢١ شعبان سنة ٩٩٢ هـ [١٥٨٣-١٥٨٤م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة ومسئول المال السابق بـ «بُدن» والشيخ الحالي للحرم النبوي بالمدينة المنورة «مصطفى» دام علوه

لقد قام فقراء المدينة المنورة بتقديم عريضة، جاء فيها أن هناك دشيشة تم وقفها بالمدينة المنورة بواسطة المرحوم والمغفور له جدي السلطان سليمان خان طاب ثراه. وحسب الشرط، خُصص ثلثها لأشراف بني حسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والجدير بالذكر أنه تم وقف ذلك في يوم جلوس السلطان على العرش. وبالرغم من صدور أمر شريف حول ذلك، إلا أنه تم فقده. ولهذا السبب يجب إعادة قيد ذلك من جديد، بحيث يتم الإعطاء بموجب الأمر الشريف موضوع البحث. عليه أصدرت أمري بالبت في تلك المسألة، وعدم التحرك بخلاف ما نص عليه الحكم السلطاني. ويجب من الآن فصاعداً تخصيص ثلث الدشيشة التي خصصها مقامي السلطاني سنوياً من مصر لأشراف بني حسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، على أن يكون التوزيع وفقاً لما جرت عليه العادة والقانون.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٦)

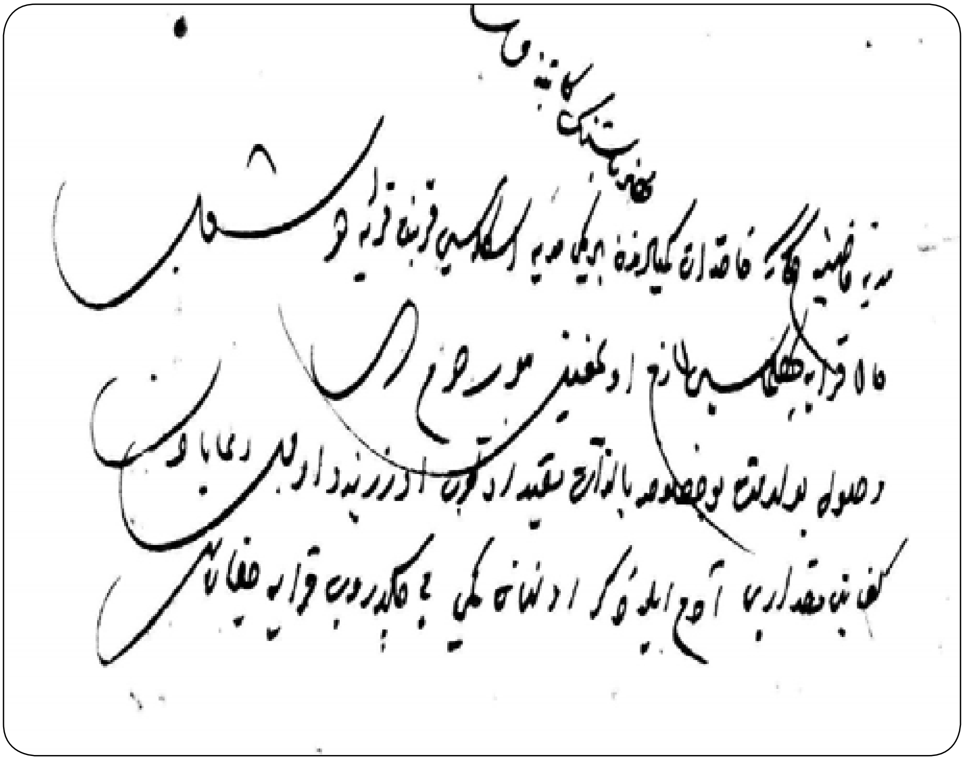


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٦

رقـــم الـصـفـحـة :	١١٨
رقـــم الحـــكـــم :	٢٢٢
الـــتـــاريـــخ :	٢ رمضان سنة ٩٩٢ هـ [١٥٨٣-١٥٨٤م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقد علقت إحدى السفن بالقرب من ميناء المدينة المنورة. وعليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وقيام عدد كافٍ من الرعايا بسحب السفينة إلى اليابسة.

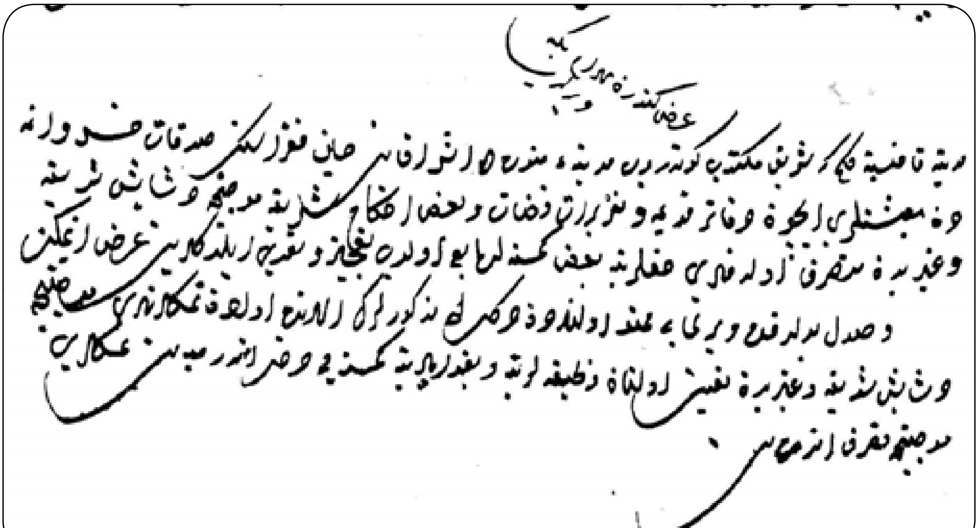


(ب) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٤٧

رقم الصفحة:	١٦٨
رقم الحكم:	٤٠٧
التاريخ:	٢ جمادي الآخر سنة ٩٩٠ هـ [١٥٨٢م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

جاء في الخطاب المرسل من طرف الشريف، أن هناك صدقات خاصة بفقراء أشراف بني حسين المقيمين بالمدينة المنورة، وهي مقيدة في الدفاتر القديمة، وُتمنح بموجب الأحكام الشريفة الصادرة في هذا الخصوص، خاصةً فيما يتعلق بالدشائش الشريفة. بيد أن البعض تعدى على تلك المخصصات. وعليه أصدرت أمري بعدم تدخل أي شخص في تلك الدشائش، أو غيرها من المخصصات الأخرى مثل القمح، والتصرف فيها وفقاً لما هو منصوص عليه.



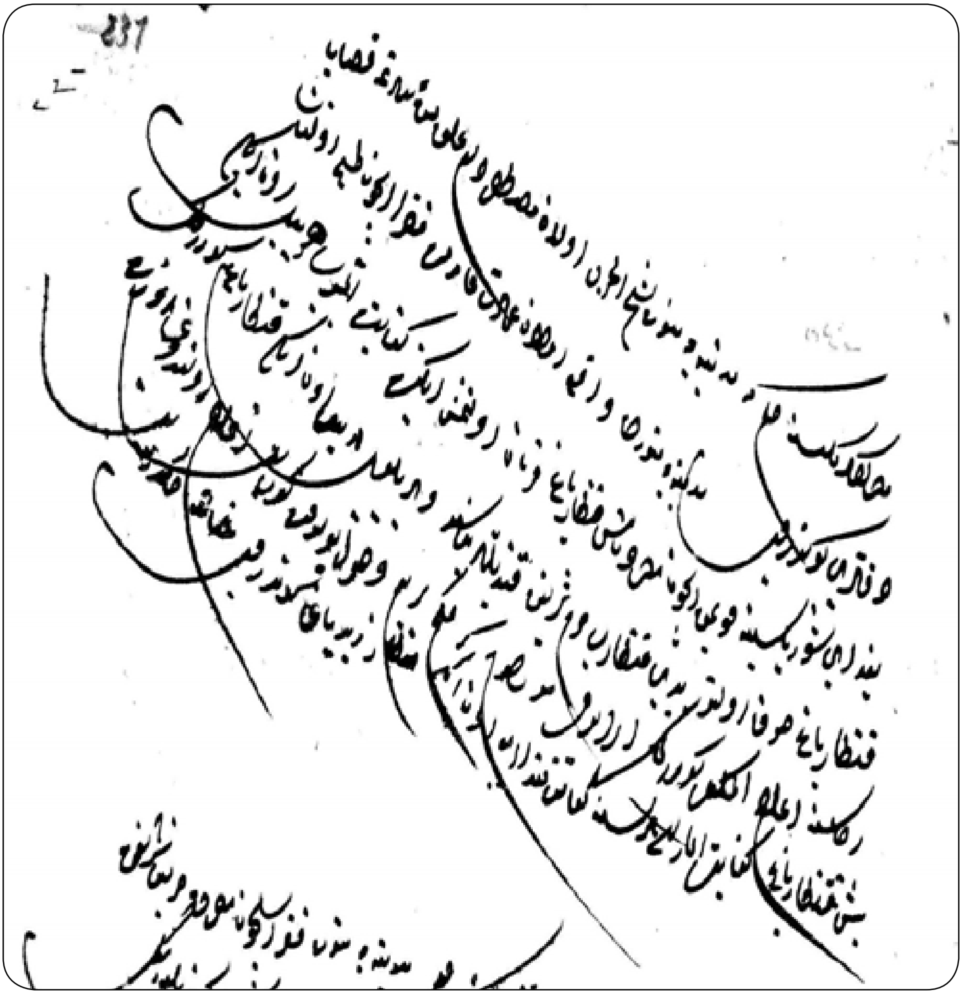
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٧

رقم الصفحة :	٢٣١
رقم الحكم :	٥٤٤
التاريخ :	٢٨ جمادي الآخر سنة ٩٩١ هـ [١٥٨٢-١٥٨٣م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

أرسل شيخ الحرم بالمدينة المنورة «مصطفى» دام عزه دفتر قصّاب إلى مقامي السامي، حيث جاء فيه ان التكية العامرة الموجودة بالمدينة المنورة تقوم بطبخ الطعام للفقراء. بيد أن الزيت الذي يتم إحضاره من مصر لتلك التكية، غير كاف. والجدير بالذكر أن مقدار الزيت المرسل يبلغ خمسة قناطير. لذا يجب توفير اثنيً عشر قنطاراً من الزيت كل سنة، على أن تخصص سبعة قناطير لإنارة القناديل الموجودة بالحرم الشريف. وعليه أصدرت أمري بإرسال المقدار الكافي من الزيت، إذ أن خمسة قناطير من الزيت تعتبر غير كافية.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٧)

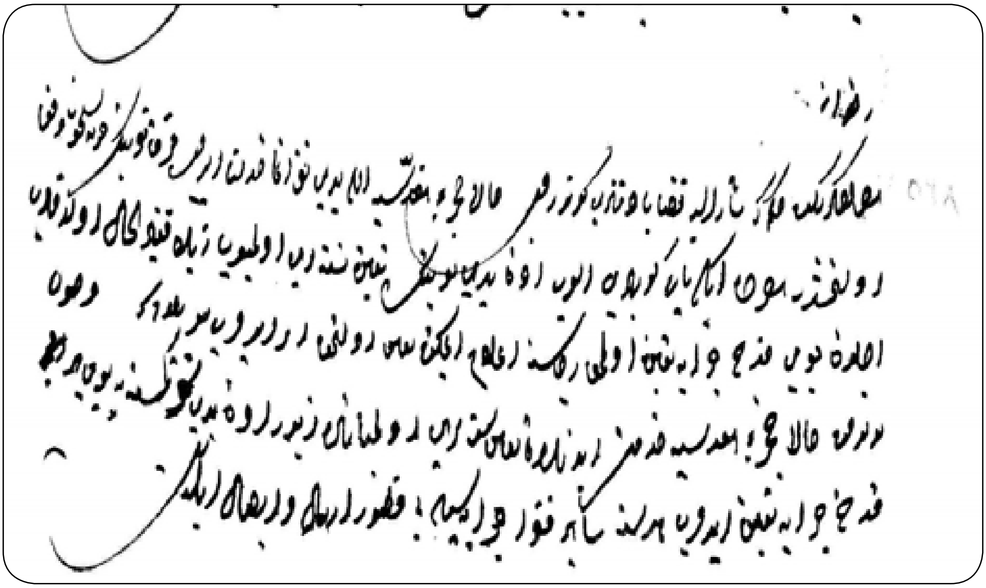


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٧

رقــم الصـفـحـة:	٢٣٨
رقــم الحــكــم:	٥٦٨
الــتــاريــخ:	٢٨ جمادي الآخر سنة ٩٩١ هـ [١٥٨٢-١٥٨٣م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جــاء في دفتر القضايا المرسل من شيخ الحرم النبــوي أن عدد الأغوات الذين يعملون في الحجرة المقدسة بالمدينة المنورة هو (٥٧) أغا. وتم تخصيص عدد اثنين بارة لكل واحد منهم من مصر. بيد أن هناك (١٧) أغا ليست له مخصصات. لذا حاق بــه الفقر والفاقة. ولهذا السبب يجب تخصيص قدح من الحبوب لهم يومياً. وعليــه أصدرت أمري بتخصيص قدح من الحبوب كل يوم للأغوات البالغ عددهم سبعة عشر أغا، على أن يستمر هذا التخصيص سنوياً مثل بقية الفقراء.



(ج) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٤٨

رقم الصفحة:	٩٦
رقم الحكم:	٢٥٨
التاريخ:	٣ شعبان سنة ٩٩٠ هـ [١٥٨٢م]

حكم إلى أمير أمراء الشام ومسئول المال بها

لقد قام أهالي المدينة المنورة بتقديم عريضة إلى مقامي السامي، حيث جاء فيها أن هناك أموال مخصصة من خزينة الشام لفقراء المدينة المنورة، وان تلك الأموال مخصصة سنوياً، وهي عبارة عن صدقات. وقد تم إرسال (١,٠٠٠) قطعة ذهبية من أجل الحج، و(٤٠٠) قطعة ذهبية من أجل عامة الفقراء. بيد أن هناك ضرراً أصاب المبالغ المرسلة. وأصدرت أمري بقيد هذه المسألة، وتوضيح المبالغ المخصصة للحج، وتلك المخصصة للصدقات.


٢٥٨

(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٨

رقـــم الـصـفـحـة :	٩٦
رقـــم الحـــكـــم :	٢٥٩
الـــتـــاريـــخ :	٣ شعبان سنة ٩٩٠ هـ [١٥٨٢م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

جاء في الخطاب المرسل من شيخ الحرم [النبوي] أن وظيفة الخطيبين الحنفي والشافعي في المدينة المنورة أصبحتا شاغرتين. لذا تم توجيه تلك الوظيفة إلى الشيخ «محمد بن خلان خليفة»، وهو من الأهالي. وفي تلك الأثناء جاء شخص من مصر يدعى «سيد الصغير»، ونال حكماً بالوظيفة المذكورة. وعليه أصدرت حكمي بمنح وظيفة الخطابة وفقاً لما نص عليه مرسومي الشريف للشخص الأول، مما يعني عدم تدخل أي شخص آخر في الأمر.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٨)

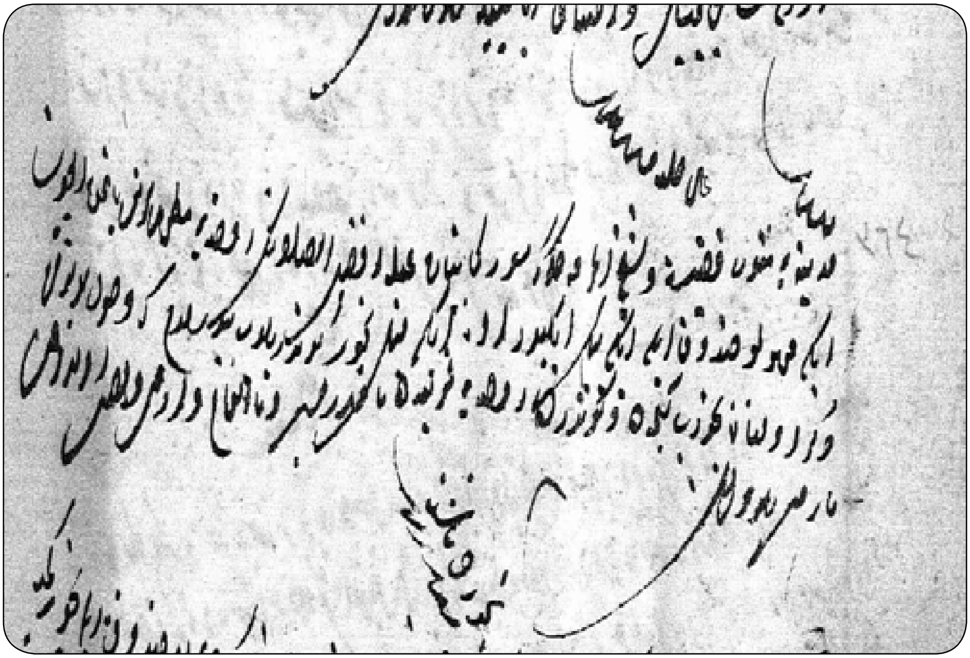


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٨

رقـــم الـصـفـحـة :	١٣٤
رقـــم الحـــكـــم :	٣٦٤
الـــتـــاريـــخ :	٢٣ رمضان سنة ٩٩٠ هـ [١٥٨٢م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم بها

ورد صندوقـان مختومـان لأجل النبـي عليه الصلاة والسـلام، ومعهما بخور ومقـداره ألفـين ومائتـين وأحـد عشـر أوقيـة. والجديـر بالذكـر أن الصندوقين مخصصـين لإنـارة الروضة الشريفة، وقـد أصدرت أمري بقيـد ذلك، والاهتمام بالمسألة على الشكل المطلوب.

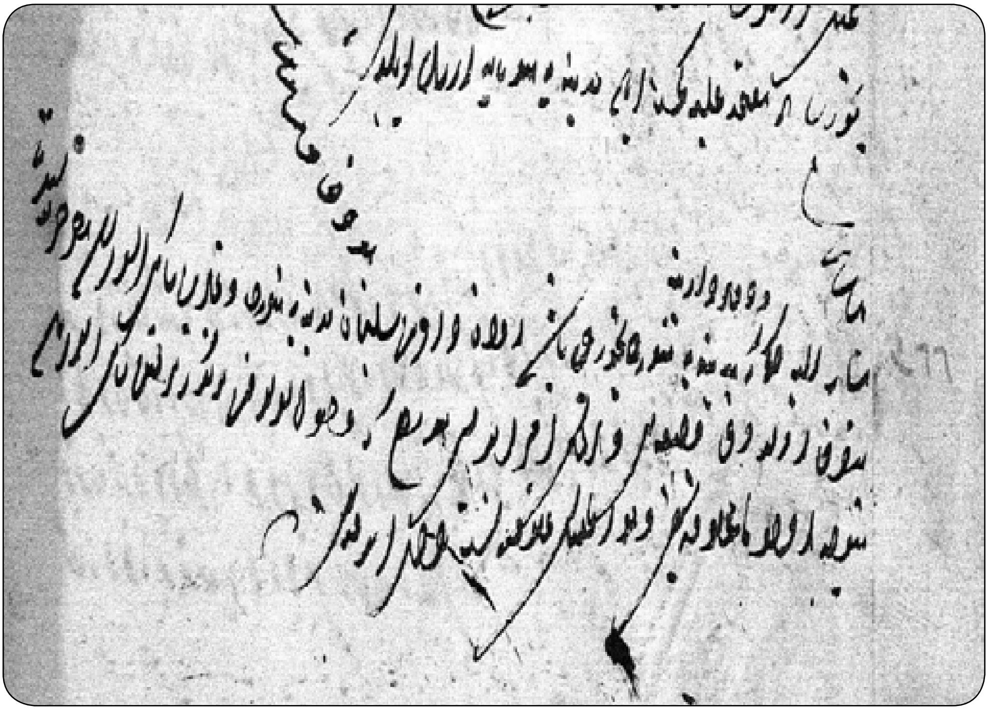


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٤٨

رقم الصفحة:	١٣٤
رقم الحكم:	٣٦٦
التاريخ:	٢٣ رمضان سنة ٩٩٠ هـ [١٥٨٢م]

حكم إلى المشار إليه [أمير أمراء مصر]

إن «سليمان» هو رئيس المبخرين بالمدينة المنورة، وله مخصصات من خزينة مصر نظير ما يقوم به. وأصدرت أمري بإجراء ما هو مطلوب في هذه المسألة، وإيصال المخصصات المذكورة إلى المشار إليه.



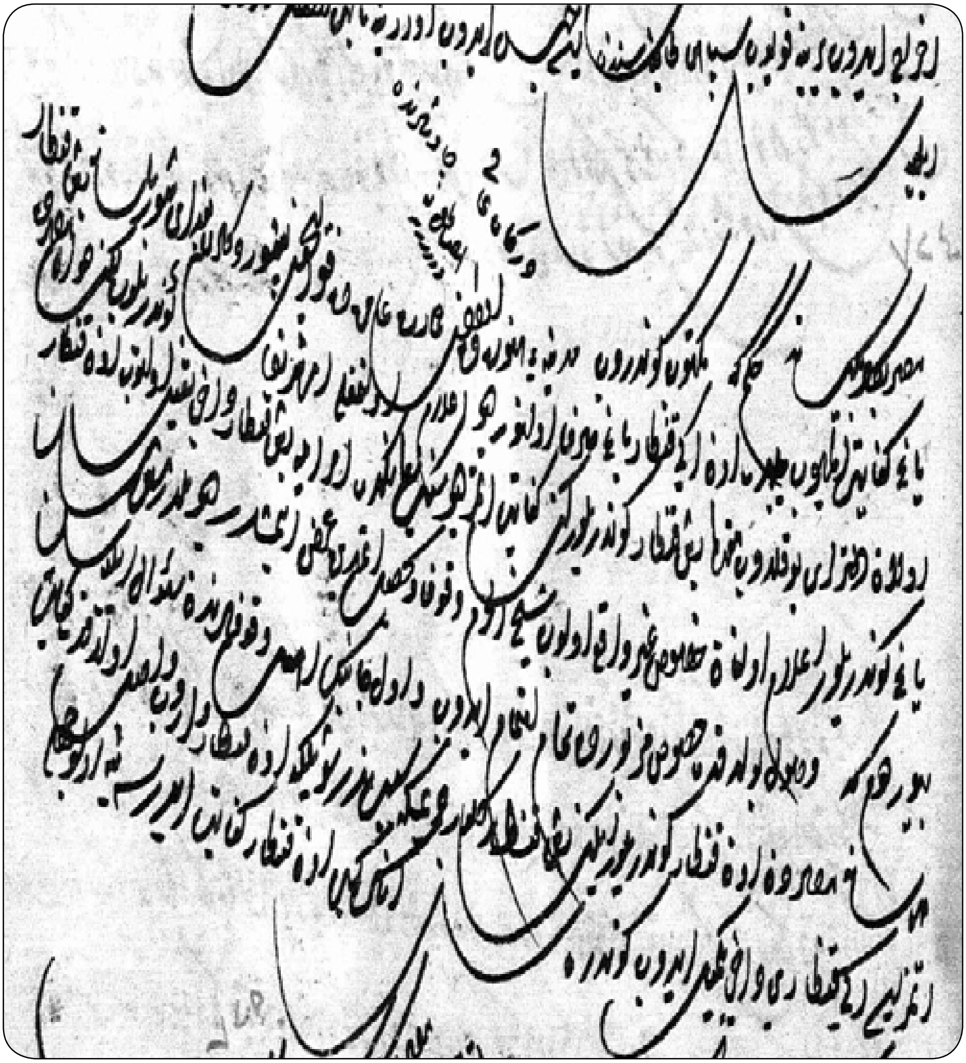
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٤٨

رقــــم الـصـفـحـة :	٢٥٧
رقــــم الحـــكـــم :	٧٢٤
الــــتــــاريـــــخ :	٢٥ جمادي الآخر سنة ٩٩٠ هـ [١٥٨٢م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

إن إرســال (٥٠٠) أردب من القمــح و(٥) قنطار من الزيت لا يكفيان للفقراء المعتمديــن على التكيــة العامرة الموجودة في المدينة المنــورة. والحال أن الاستهلاك السنــوي مــن الزيت يبلــغ (١٢) قنطاراً، وصــدر بيان بذلك. كمــا تم إرسال الأمر الشريف الخاص بهذا الموضوع. لذا يجب إرسال (٥) قنطار مع الزيت مع الخمسة المقــررة أصلاً، وهكــذا يكون المقدار المرسل هو (١٠) قنطــار. والجدير بالذكر أن شيــخ الحــرم على علم بتلــك التفاصيل، وقد قــام بعرضها. وعليــه أصدرت أمري بالاهتمــام بالخصوص المذكور، والاستفسار من أهــل المعرفة والوقوف حول ذلك، وإرسال (١٠) قنطار من الزيت سنوياً من مصر، ومعرفة سبب إرسال (٥) قنطار فقط. وفي حالة ألا تكون العشرة قنطار كافية، يتم إرسال قنطارين آخرين. أما في حالة أن تكون كافية، فيتم الاكتفاء بها.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٨)



(د)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٤٩

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٨
رقـــم الحـــكـــم :	١٠٥
الـــتـــاريـــخ :	٤ ربيع الأول سنة ٩٩١ هـ [١٥٨٢-١٥٨٣م]

حكم إلى إلى الوزير «إبراهيم باشا»

جـاء في الخطـاب المرسـل مـن شيخ الحـرم بالمدينة المنـورة «مصطفـى» أن مخصصـات شيخ الحرم بمكة المكرمة تبلغ (٣٠٠) أقجة في اليوم. وبالإضافة إلى ذلـك يُمنح (٢٠) أردباً من القمح في السنـة، بجانب (٣٠) أردباً من الجراية. أما مـا هـو مخصص إليه، فهو يبلغ (٢٠٠) أقجـة، و(٢٠٠) أردب من القمح؟ (غالباً ٢٠). وعلـى النحـو نفسه فـإن شيخ الحـرم بمكة المكرمـة ينـال (٢٠) أردب من القمـح، و(٣٠) أردب من الشعير. لذا فهو يرجو الاهتمام بموضوعه، ويتقدم بهذا الاسترحـام من بـاب الصدقة والعطف. وقد أصدرت أمـري بتخصيص كل ما هو مخصصـ لشيخ الحرم بمكة المكرمة إلى شيخ الحـرم بالمدينة المنورة، وقيد ذلك على الدفتر، وإرسال تلك المؤن من مخازن مصر سنوياً.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٩)



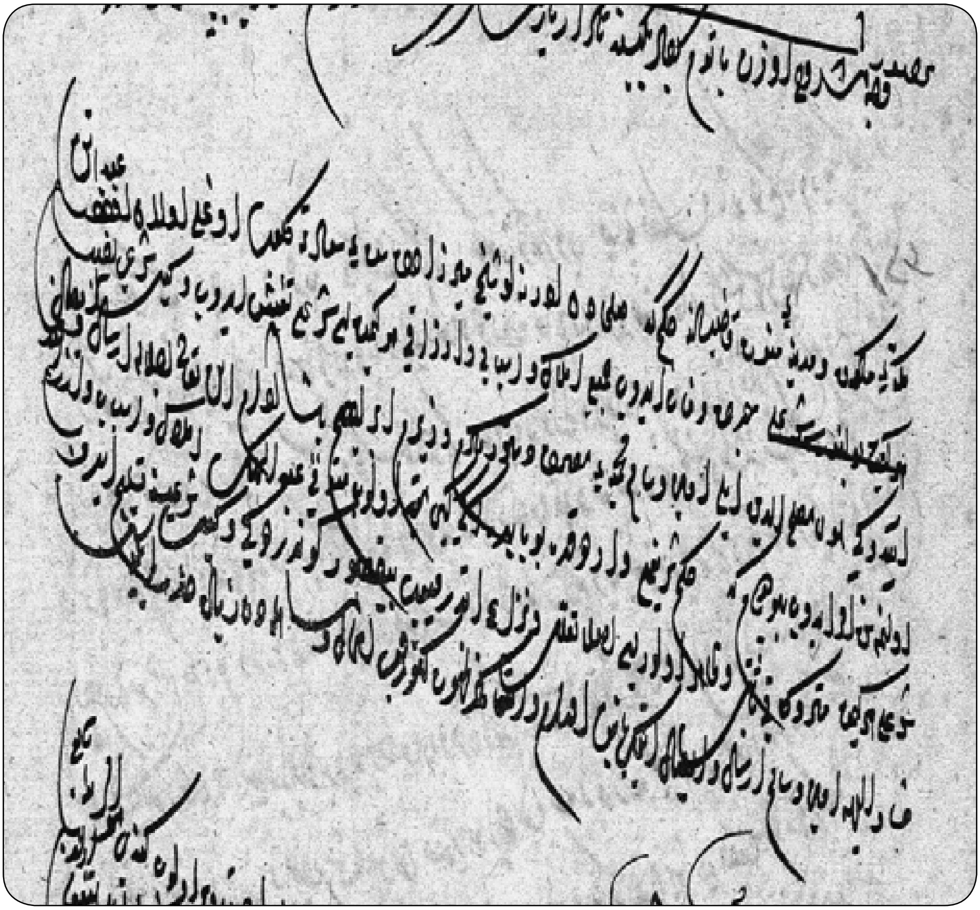
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٤٩

رقـــم الـصـفـحـة:	٣٤
رقـــم الحــكــم:	١٢٣
الـــتــــاريـــخ:	٨ ربيع الأول سنة ٩٩١ هـ [١٥٨٢-١٥٨٣م]

حكم إلى قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة

جـاء إلى مقامي السامي الشيـخ «ميرزا»، وهو من الصالحـين، وذكر أن ابنه «عبد اللّه» توفي في جدة. وإثر ذلك تم تعيين وكيل شرعي من أجل القيام بالتقصي والتحـري عـن كافة أملاكـه. وكنت قد أصدرت أمـراً شريفاً بإرسـال كل ذلك مع مولانـا «مصلح الدين» إلى الدستور المكرم وزيـري «إبراهيم باشا» أدام اللّه تعالى إجلالـه الموجـود في مصر المحميـة. وعليه أصـدرت أمري بقيد ذلـك على النحو المطلوب، والتقصي عن كافة أملاك والأشياء الخاصة بالمرحوم «عبد اللّه» المذكور وفقاً لم نص عليه الشرع، على ألا يقع نزاع نتيجة ذلك، ومن ثم تسليم تلك الأشياء إلى الوكيـل الشرعـي، وإرسالها سالمـة إلى المشار إليه. لذا نرجـو الإقدام في هذا الخصوص وعدم إهماله والتقاعس فيه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٤٩)

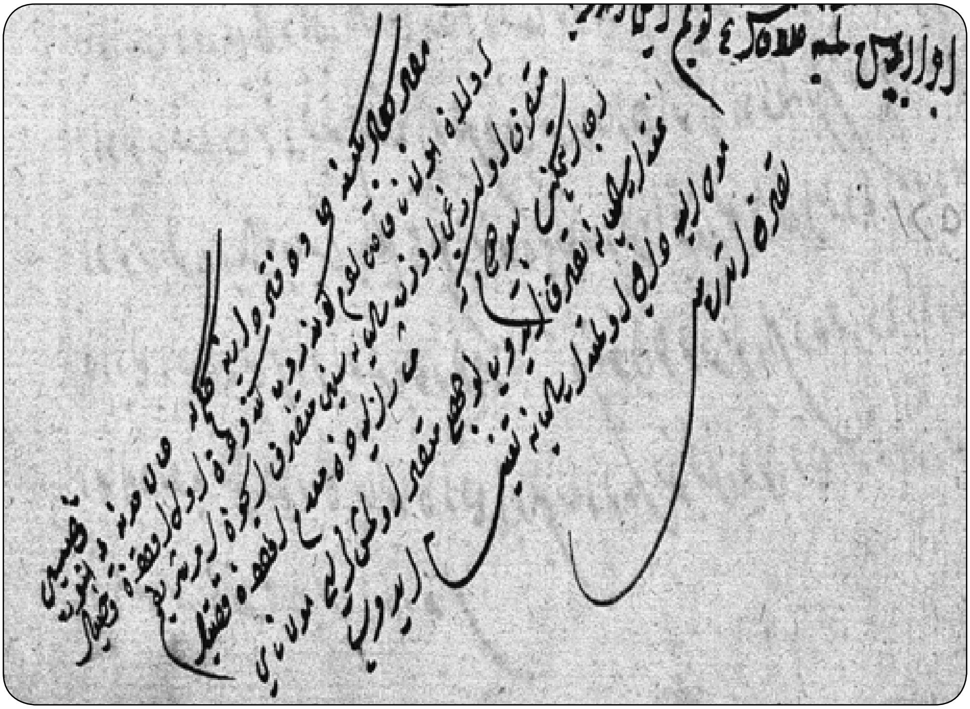


(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٤٩

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٤
رقـــم الحـــكـــم :	١٢٥
الـــتـــاريـــخ :	٨ ربيع الأول سنة ٩٩١ هـ [١٥٨٢-١٥٨٣م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

لقد قام مولانا القاضي الحالي للمدينة المنورة بإرسال رجل، وهو يطالب بإصدار أمري الشريف الخاص بالساليانه المخصصة له منذ القديم. وفي حالة أن يكون ذلك متعسراً، يجب منح مولانا المشار إليه المقدار المطلوب من الساليانه المذكورة.

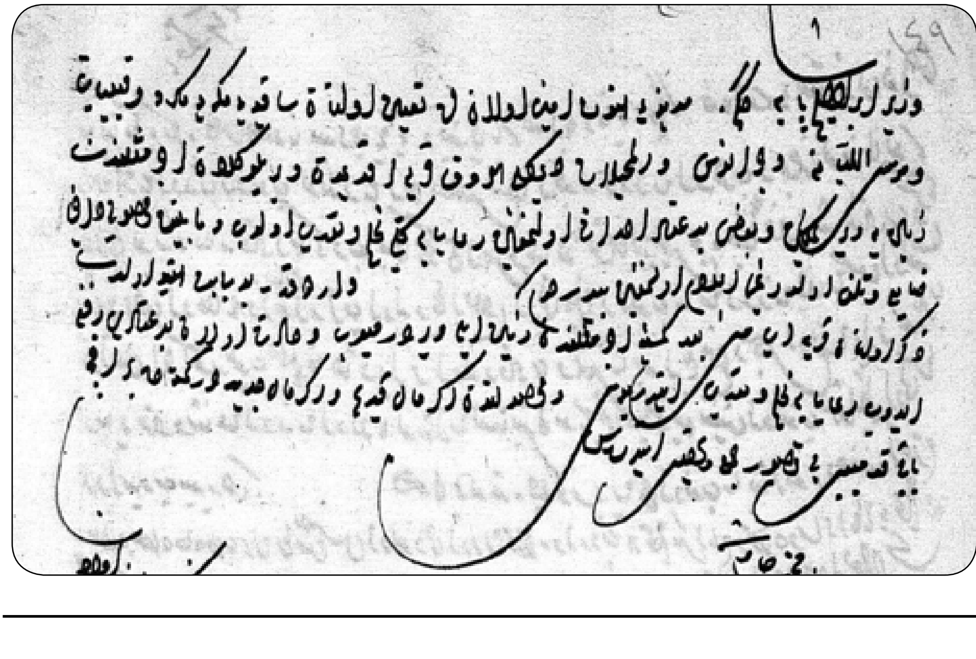


(هـ) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٥٣

رقم الصفحة:	٥٤
رقم الحكم:	١٤٩
التاريخ:	غرة جمادي الآخر سنة ٩٩٢ هـ [١٥٨٣-١٥٨٤م]

حكم إلى الوزير إبراهيم باشا

إن أمين المدينة المنورة يأخذ أكثر ما هو مصرح به من قرى قبيبات وهرسل اللياني وجر أندس والمحيلار، وهي قرى معروفة منذ القديم. وفي الوقت نفسه يقوم بإحداث البدع، والتعدي والتجاوز على الرعايا، وهو الأمر الذي يتسبب في ضياع المحصول وتلفه. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وعدم قيام أي شخص من الأشخاص بأخذ أكثر مما هو مستحق من القرى المذكورة، والقضاء على البدع، وعدم التعدي على الرعايا، وجمع المال سواء كان قديماً أو جديداً، وعدم ترك ولو مقدار أقجة واحدة.



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٥٣

رقــم الصـفـحـة:	١٠١
رقــم الحـكــم:	٢٧٩
الـتـاريـخ:	١٠ رجب سنة ٩٩٢ هـ [١٥٨٣-١٥٨٤م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

أرسل أعلم العلماء المحققين إمام القصر العامر «مولانا عبد الكريم» زيد فضله مذكرةً إلى مقامي العالي، جاء فيها أن نصف الفراشة بالمدينة المنورة والروضة المطهرة تعود إليه هو نفسه، وأن البعض ينظر إلى ذلك باعتباره شاغراً. عليه أصدرت أمري بعدم تدخل أي شخص من الأشخاص في حق المشار إليه بخلاف ما نص عليه أمري الشريف، والإبقاء على حقه كما كان.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٥٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٥٣

رقـــم الـصـفـحـة:	١٤٧
رقـــم الحـــكـــم:	٤٢٦
الـــتـــاريـــخ:	٢٥ شعبان سنة ٩٩٢ هـ [١٥٨٣-١٥٨٤م]

حكم إلى الوزير إبراهيم باشا بمصر وقاضيها

كما هو معلوم، فإنه توجد أوقاف بمصر خاصة بالمدينة المنورة شرفها الله تعالى. بيد أن ناظر ومتولي تلك الأوقاف يقومون بأخذ القسم الأكبر من محصولها، وهو الأمر الذي ألحق ضرراً بليغاً بتلك الأوقاف. ونسبةً للتعدي والتجاوز المذكورين، تقرر تفتيش الأوقاف الموجودة بالمكان المذكور. وأصدرت أمري بتكليف «يوسف» من رؤساء بوابي مقامي العالي بقيد ذلك بنفسه، وحصر أوقاف المدينة المنورة الموجودة بمصر، وقيدها على الدفتر، وتحديد هوية المتولين والنظار وبقية المباشرين، ومن ثم متابعة مقدار المحاصيل طيلة فتراتهم، وتسجيل كل شيء على الدفتر، وكذلك معرفة ما تم تحصيله في كافة الفترات. ومن المهم عدم التسبب في أي نزاع على الإطلاق. وعقب ذلك يتم تسليم الدفتر الذي يتضمن كافة تلك التفاصيل إلى المشار إليه، ثم إرساله إلى المدينة المنورة، وإرسال صورة من الدفتر إلى استانبول. ومن جهة أخرى يجب النظر في مقدار الوقف الذي أنشأه جناب السلطان في مصر من أجل إنشاء سبيل وتكية بالمدينة المنورة، إذ يجب معرفة عدد القرى الموقوفة، وقيد ذلك على الدفتر، خاصةً وكان حكمي الشريف قد صدر في السابق حول هذا الموضوع.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٥٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٥٣

رقـــم الـصـفـحـة:	١٤٨
رقـــم الحـــكـــم:	٤٣٠
الـــتـــاريــــخ:	٢٥ شعبان سنة ٩٩٢ هـ [١٥٨٣-١٥٨٤م]

حكم إلى إبراهيم باشا بمصر وقاضيها

لقـد أرسـل شيخ الحرم بالمدينة المنـورة «مصطفى» خطاباً، جـاء فيه أنه يتم سنويـاً إرسال (١٦,٠٠٠) أردب مـن القمح من مصر إلى أهـالي المدينة المنورة. ومن الملاحظ أنه يتم في بعض الأحيان إرسال نصفه فقط، إذ لم يتم إرساله كاملاً حتى هذه اللحظة. وبالإضافة إلى ذلك فإن القمح الذي يصل، يصل في حالة سيئة للغايـة. ولا شـك أن النقص الكبير الموجـود في المقدار المحـدد، يتسبب في إلحاقٍ الظلم والحيـف بالفقراء. لذا سوف يكون من الضروري أن يأتي أحد رؤساء بوابي مقامي العالي سنوياً إلى مصر، ويستلم قمح الدشيشة المذكور من الناظر، ومن ثم يحملـه إلى شيـخ الحرم. ومن جانب آخر كانت تقوم طائفة العرب في السابق بنقل القمـح المذكور إلى مينـاء السويس. وفي الحقيقة يجـب ألا يتدخل في هذا الموضوع شخص سـوى النـاظر. بيد أن الملاحظ أن الكشـاف والمباشرين أصبحوا يتدخلون في الأمـر، مما تسبب في وصول القمح إلى السويس بصعوبة ومشقة كبيرتين. وبعد وصـول القمح إلى ميناء السويـس، لوحظ أنه يتم تحميل السفـن أكثر من طاقتها الاستيعابيـة، مما يعرضهـا إلى الهلاك أثناء الطريق، بل وتلـف مقدار من القمح المذكـور. وبما أن هذا الموضـوع يعتبر من المواضيع المهمة للغاية، فلا يمكن مقارنته مـع غـيره. ومع أهميته الواضحـة، إلا أنه لم يقيد حتى الآن. ومـن المؤكد أن هناك إهمـال واضـح من نظار الدشيشـة والمباشرين. لـذا يجب معرفة ذلـك. والسؤال الـذي يطرح نفسه في هذا المجال هو، ما سبـب بقاء (٥٢,٠٠٠) أردب من القمح. والضـرورة تستوجب قيد كل ذلك. وفي حالة العثور على أي مقدار من القمح مع أي

شخص من الأشخاص، يجب تحصيله كاملاً مع عدم التعلل بأي ذريعة. وهنا يجب التعجيل بأخذ الـ (٦,٠٠٠) أردب التي لم يتم تحصيلها حتى الآن، وإرسالها بصورة عاجلة. ومن المهم الختم على تلك المقادير، ثم إرسالها إلى شيخ الحرم، مع ضرورة التأكيد على ذلك والتنبيه له. ومن جهة أخرى يجب عدم تحميل السفن أكثر من طاقتها، بل يجب تحميلها بشكل معتدل حتى لا يتسبب ذلك في هلاكها وفقدانها. ومن المهم جدا عدم تدخل الكشاف والمباشرين في موضوع طائفة العرب باستثناء النظار.



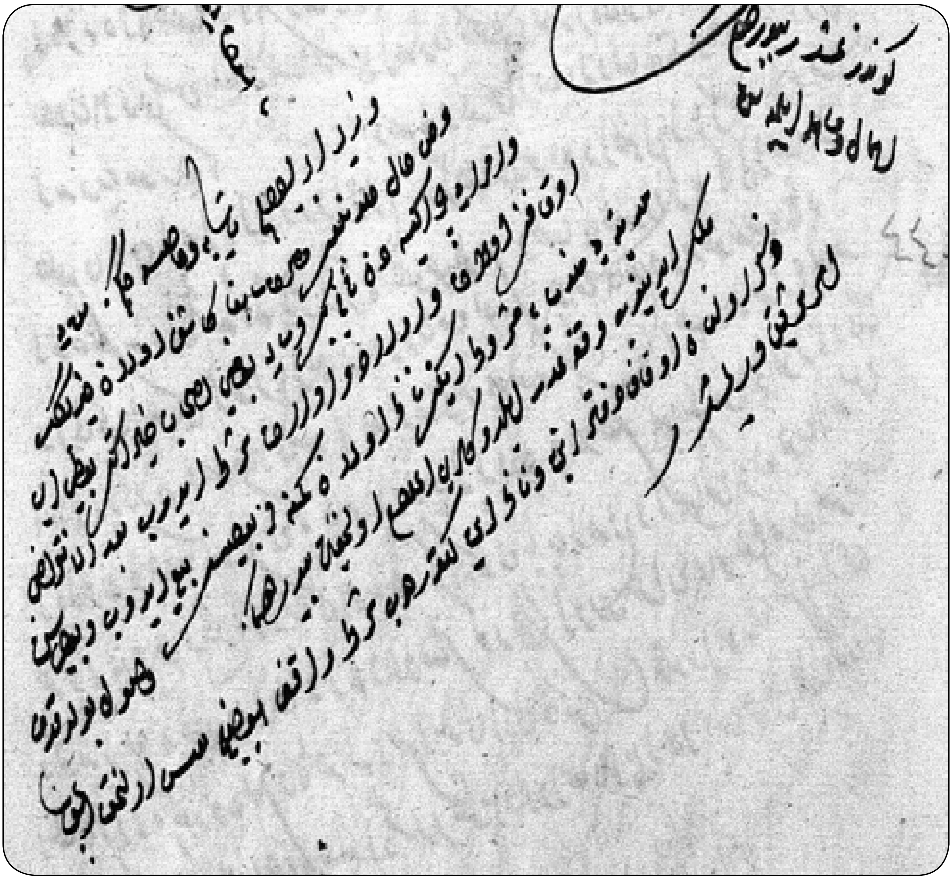
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٥٣

رقـــم الـصـفـحـة :	١٥٠
رقـــم الحـــكـــم :	٤٤٠
الـــتـــاريـــخ :	٢٧ شعبان سنة ٩٩٢ هـ [١٥٨٣-١٥٨٤م]

حكم إلى إبراهيم باشا وقاضي (مصر)

جـاء في العريضـة المقدمة إلى مقامي العالي، أنه توجـد هناك بعض الأوقاف بمصر خاصة ببعض الكشاف وامراء الجراكسة وبعض أصحاب الخير والإحسان، وهـي أوقـاف مشروطة للمدينة المنـورة. بيد أنـه لوحظ أن بعض النظـار يقومون بالتعـدي علـى تلك الشروط، ومن ثم بيع بعضها، وتملـك البعض الآخر، مام يعني غـدراً وظلماً للوقـف. وأصدرت أمري بإحضـار دفاتر الأوقـاف، وكذلك نظارها، وتفتيشها بموجب شرط الواقف، وقد صدر أمري الشريف بذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٥٣)



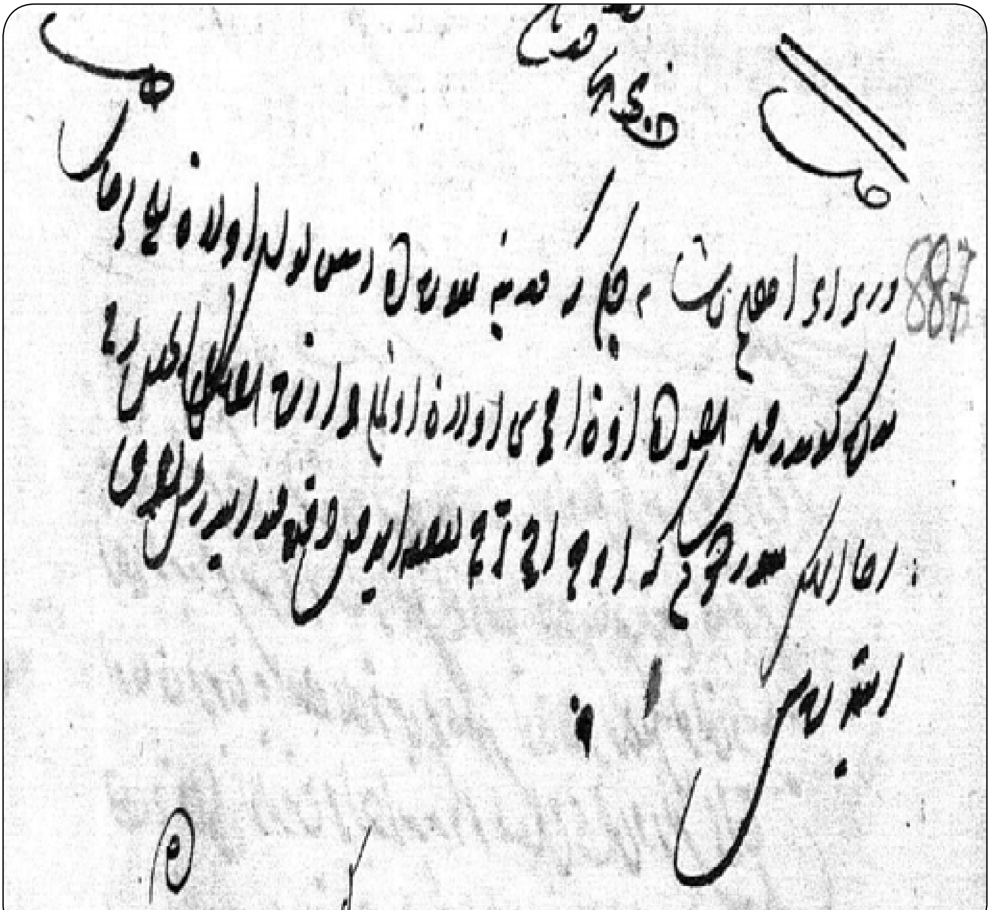
(و)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٥٤

رقم الصفحة :	٢٢٨
رقم الحكم :	٨٨٧
التاريخ :	٢٥ شعبان سنة ٩٩٢ هـ [١٥٨٣-١٥٨٤م]

حكم إلى الوزير إبراهيم باشا

جاء في المذكرة المرسلة من «الشيخ مرجان» بالمدينة المنورة أن ابنه «مصطفى» يحصل على (١٠) أقجة بمصر، وهو يلتمس زيادة ذلك. عليه أصدرت أمري بزيادته (٣) أقجة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٥٤)



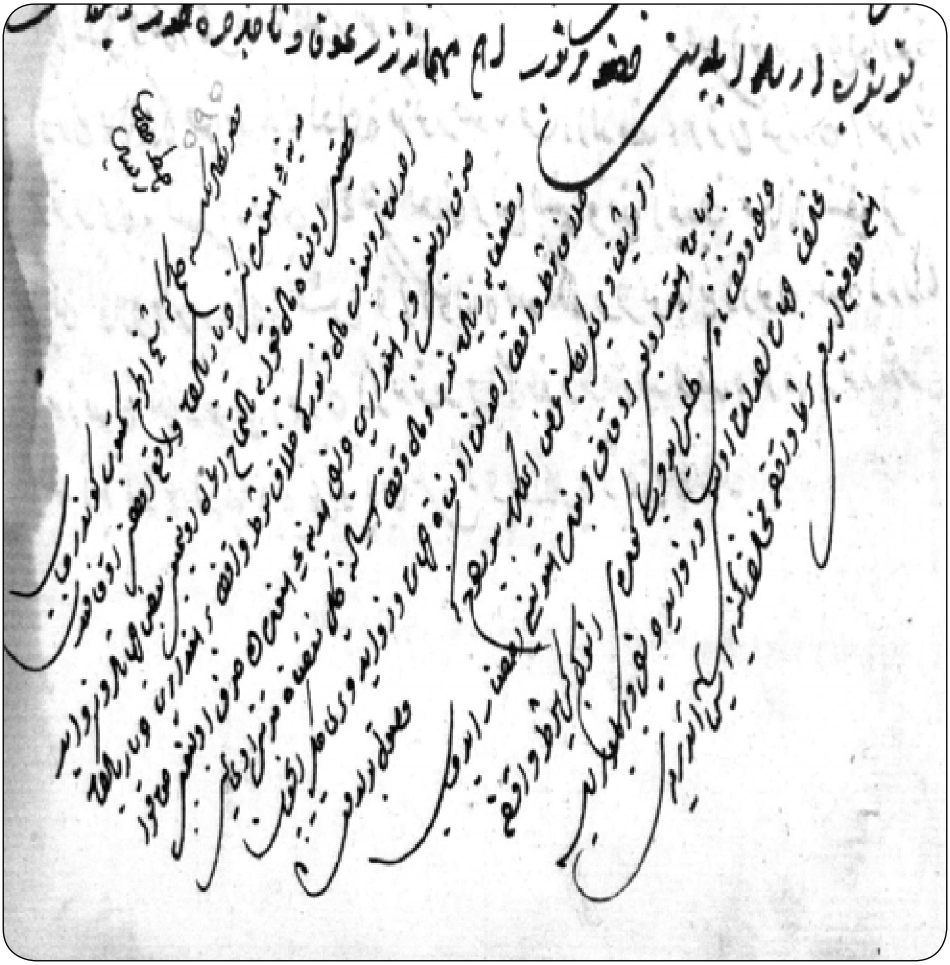
(ز) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٥٨

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٣١
رقـــم الحـــكـــم :	٥٩٥
الـــتــــاريـــخ :	٢٩ شعبان سنة ٩٩٣ هـ [١٥٨٤-١٥٨٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جـاء في الخطاب المرسل مـن شيخ الحرم أن هناك أوقـاف في ديار بكر تابعة للمدينة المنورة. وأن الأموال المحصلة من تلك الأوقاف لا تُعطى إلى الفقراء كاملة. والحـال أنـه لا ينبغي إعطاء أموال بصـورة تخالف شرط الواقـف. وقد اتضح أنه تم صـرف مقدار من الأموال المذكـورة في ديار بكر، ومقدار في المدينة المنورة، وهو الأمـر الذي فاقـم من أزمة الفقـراء، وعرّضهم للظلـم والغدر. لذا يجـب إرسال الأمـوال كاملةً، وتوزيعها بموجـب شرط الواقف، وعدم مخالفـة الشرط بأي حال مـن الأحوال. وعليه أصـدرت أمري بقيد ذلك، وطلب سند الوقف، ومنع صرف أي مقدار من الأموال بصورة تخالف شرط الواقف.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٥٨)



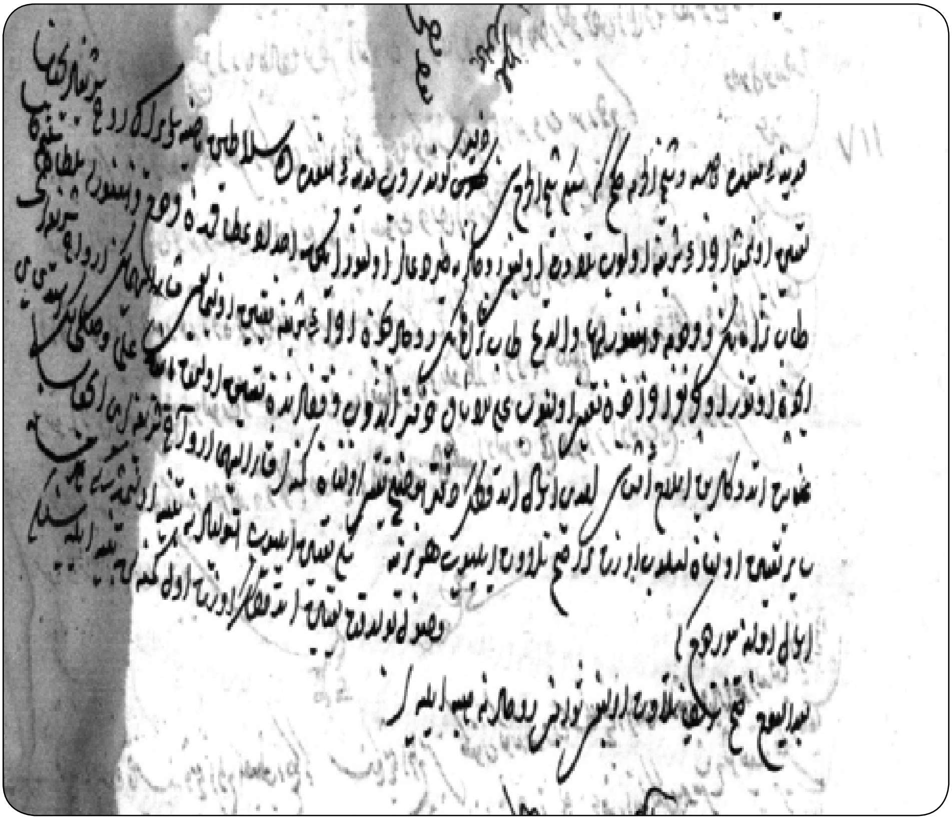
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٥٨

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٧٩
رقـــم الحـــكـــم :	٧١٠
الـــتـــاريـــخ :	٢ رمضان سنة ٩٩٣ هـ [١٥٨٤-١٥٨٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

كمـا هو معلوم فقد تم تعيين أشخاص في المدينة المنورة يقومون بتلاوة القرآن الكريم من أجل روح السلاطين السابقين وغيرهم، ومن ثم الدعاء لهم. وفي الوقت الـذي فيه الوضع على تلك الصورة، لا يوجد من يقرأ القرآن الكريم لروح المرحوم والمغفور له السلطـان «سليم خان» طاب ثراه، وكذلك المرحومة والمغفور لها والدتي طـاب ثراها. ولهـذا السبب تم تعيين ثلاث وثلاثين شخصاً مـن أجل تلاوة القرآن الكريم لـروح المشار إليهما. وبموجب الدفتر يقوم المذكـورون بختم القرآن الكريم مـن أجـل روح المشار إليهما، مـع تخصيص قطعة ذهبية واحـدة لكل واحد منهم. وأصـدرت أمـري بتنبيـه المشار إليهـم، والقيام بختـم القرآن الكـريم على النحو الموضح، مع وهب ثواب ذلك إلى روح المشار إليهما.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٥٨)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٥٨

رقـم الصفحـة :	٣٤٣
رقـم الحكـم :	٨٧٧
التـاريـخ :	٨ شوال سنة ٩٩٣ هـ [١٥٨٤-١٥٨٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

لم تصل معاشات ومخصصات الجنود المكلفين بحفظ الأمن في المدينة المنورة منذ سنة ونصف. وكانت تلك المخصصات تُمنح في السابق من واردات جدة. والحال أن عدم وصول السفن إلى جدة، يحول دون الإيفاء بالمخصصات المذكورة. وبالطبع فقد تسبب ذلك في زيادة معاناة المشار إليهم. وعليه أصدرت أمري بالنظر في المخصصات المرسلة إلى فقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكذلك المعاشات الخاصة بجنود حفظ الأمن بالمدينة المنورة، وضرورة معرفة حل تلك المشكلة، وبيان حقيقتها، والكتابة إلينا في هذا الخصوص بصورة مفصلة ودقيقة، وعدم تأخير ذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٥٨)



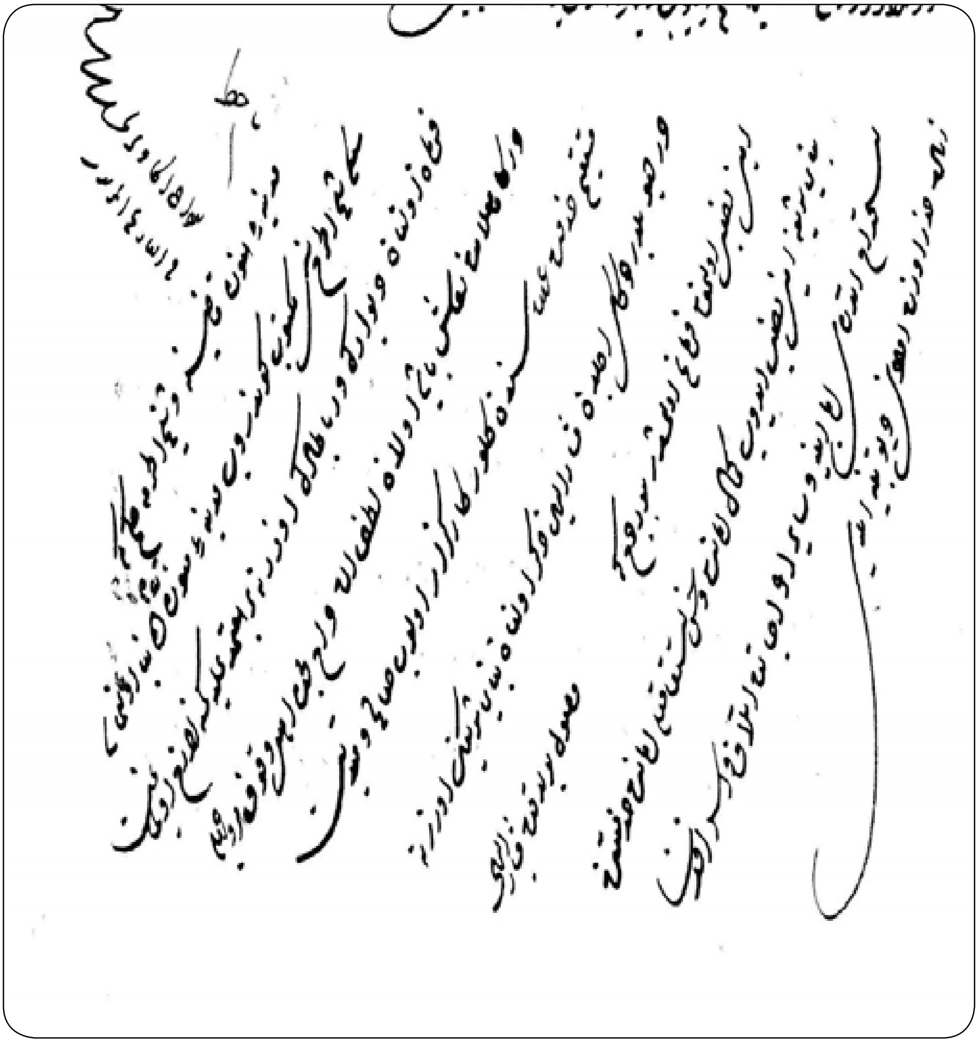
(ح) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٠

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٥
رقـــم الحـــكـــم :	٥٩
الـــتـــاريـــخ :	٢٨ رمضان سنة ٩٩٣ هـ [١٥٨٤-١٥٨٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

جـاء في الخطاب المرسل من شيخ الحرم أنه لا بـد من إكمال المباني الموجودة في المدينـة المنورة، والتي تتمثل في الجدران والأربطة. ومن المهم تعيين شخص ثقة للإشراف على تلك المهمة. وفي هذا الإطار فإن رئيس نقاشي مقامي السامي «لطف الله» دام مجـده يعتبر مـن أهل المعرفة والدراية. كما إنه من أهل الصلاح والتدين والاستقامـة. وبموجب ذلـك أصدرت حكمـي بتعيينه أميناً على المبـاني المذكورة. وأصـدرت أمري بتعيـين المشار إليه أميناً على المباني المذكورة، خاصةً وهو من أهل الأمانـة والاستقامـة. ومن المهم في هـذا الصدد الحذر من إلحـاق الأضرار بتلك الأبنية وغيرها.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٠)



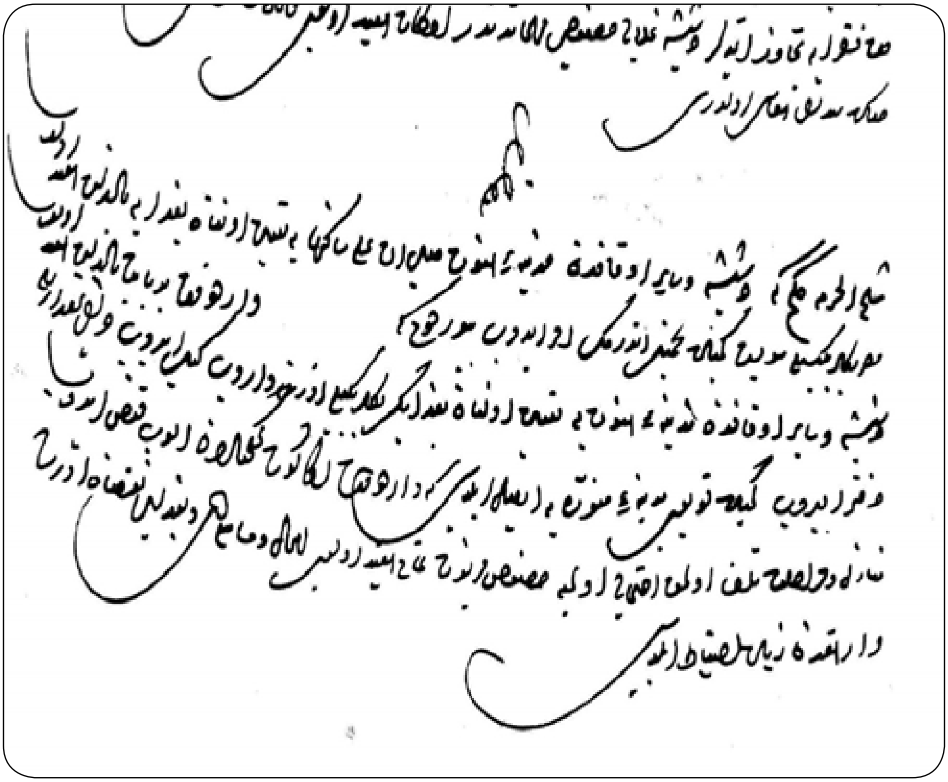
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٠

رقم الصفحة:	٢٩٥
رقم الحكم:	٦٨٣
التاريخ:	٢٨ جمادي الآخر سنة ٩٩٤ هـ [١٥٨٥-١٥٨٦م]

حكم إلى شيخ الحرم [النبوي]

من الضروري قيد وتسجيل القمح والدشيشة وكافة الأوقاف الخاصة بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم. وقد أصدرت حكمي إلى أمير أمراء مصر بتحميل السفن من السويس. وأصدرت أمري بقيد ذلك، وتحميل السفن بالدشيشة ومخصصات سائر الأوقاف الخاصة بالمدينة المنورة بإشراف ومعرفة أمير أمراء مصر، وقيد ذلك على الدفتر، ومن ثم إيصال تلك المخصصات إلى المدينة المنورة. ومن المهم العمل على عدم وقوع أي تلف في تلك المخصصات، والابتعاد عن الإهمال والتساهل، والحذر من وصول القمح ناقصاً.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٠)



(ط)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٦١

رقــم الـصـفـحـة :	١٠٦
رقــم الحــكــم :	٢٦١
الـــتـــاريـــخ :	١٣ ذي الحجة سنة ٩٩٤ هـ [١٥٨٥-١٥٨٦م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جـاء في العريضة المقدمة من فقراء المدينة المنورة إلى مقامي العالي، أن قمح الدشيشـة المخصص مـن مصر ومعه بقيـة الصدقات الأخـرى، لا يصل في وقته المحـدد. والحـال أنٍ هناك تساهل وإهمال في هذا البـاب. وفي الحقيقة، فإن وضع الفقـراء ليس جيداً. وعلى هذا الأساس يجب إرسال قمـح الدشيشة، وكذلك بقية الصدقـات الأخـرى في الوقت المحدد لهـا. ولا شك أن في الإيفـاء بذلك سعادة في الديـن. بيد أنه من المهـم معرفة السبب الذي يقود إلى الإهمـال والتساهل. وعليه أصـدرت أمـري بقيد أوضـاع الفقـراء المذكوريـن، والتشاور حول ذلـك مع ناظر الدشيشة والأمير الحالي للحج «مصطفى بك». وعلى النحو الذي به التعهد الصادر في هـذا الشأن، ويجب إيصال القمـح إلى الفقراء كاملاً دون نقصانٍ، والحذر من وجـود أي نقصـ في المقدار المحدد، مـع الاهتمام بهذا الأمر خاصـةً وأن مرسوميٍ الشريـف قد صدر في هذا الشـأن. وإنه لمن الضروري إرسال المقدار المحدد كاملاً، إذ لا يقبـل أي تعلـل وتذرع في هذا الأمـر. وفي الواقع لنٍ يتم الاستماع إلى أي حجج وذرائـع في هذا الموضوع. ومـن المهم قيد كل شيء وفقاً لما جـرت عليه العادة. ولن يقبل العذر في ذلك على الإطلاق.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦١)



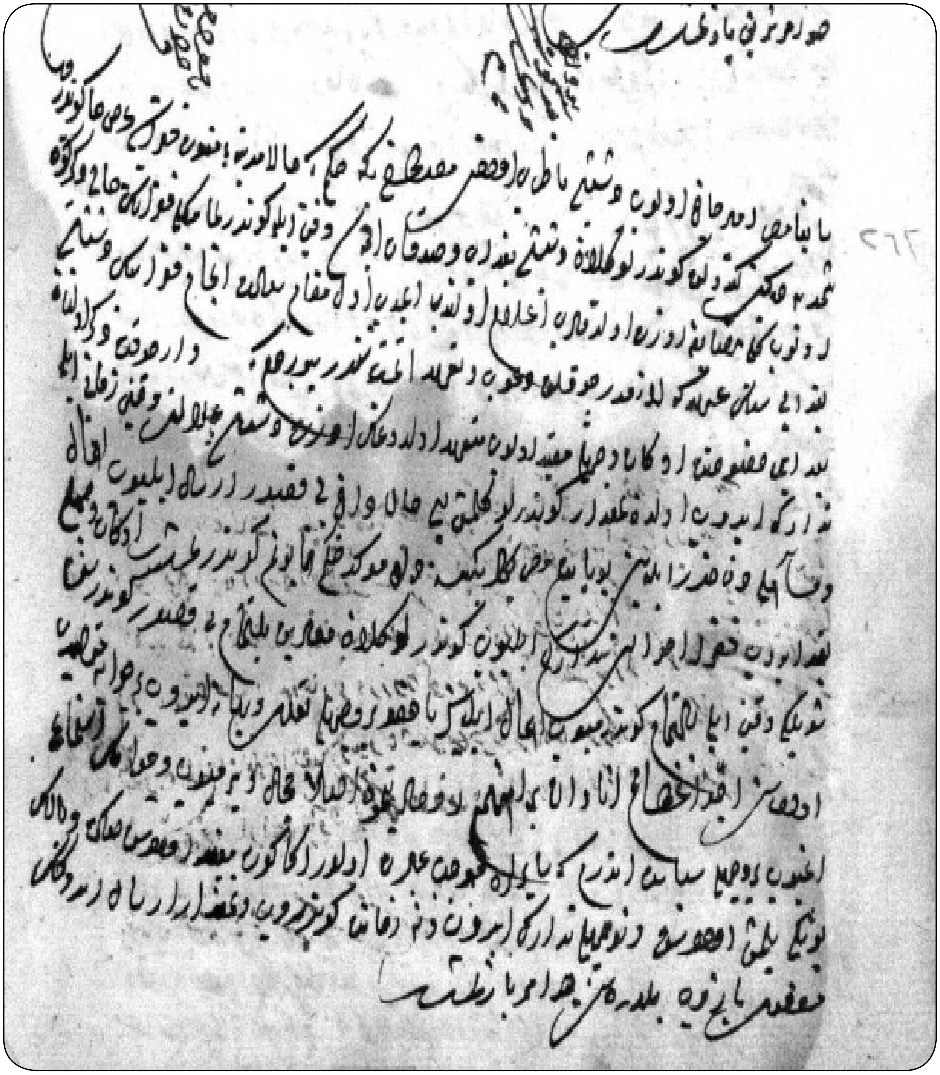
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦١

رقـــم الـصـفـحـة :	١٠٦
رقـــم الحـــكـــم :	٢٦٢
الـــتـــاريـــخ :	١٣ ذي الحجة سنة ٩٩٤ هـ [١٥٨٥-١٥٨٦م]

حكم إلى الأمير السابق للحج بمصر وناظر الدشيشة «مصطفى بك»

وفقـاً لما جاء في العريضة المقدمة من فقراء المدينة المنورة، فإن قمح الدشيشة وبقيـة الصدقات الأخرى المخصصة، لا تصل في وقتها حتى هذه اللحظة. وبما أن أوضـاع الفقراء المذكورين تعتـبر مزرية، فقد تسبب ذلـك التأخير في مضايقتهم واشتـداد معاناتهـم، وصـدر بيان بذلـك. إن قمـح الدشيشـة الخاص بالفقراء المذكوريـن، يقع في ذمتك، وعلى عاتقك. عليه أصـدرت أمري بقيد تلك التفاصيل حسـب مـا هو موضـح، وإرسال قمح الدشيشـة في وقته. ومن المهـم عدم التراخي والتساهـل في الخصوص المذكـور، وقد حذرنا من ذلك، وصـدر حكمنا السلطاني المؤكـد في ذات الصدد. والضـرورة تستوجب إرسال القمح كامـلاً في وقته، وعدم التعلـل بأي ذريعة فيما يتعلق بالتأخير في عملية الإرسال، إذ لن تكون هناك فرصة لسـوق الحجج والذرائـع. ومن المهم أن يتـم القيد وفقاً لما جرت عليـه العادة. لذا سـوف يكون من الواجب كتابة كل شيء حول الموضوع المذكور بشكل مفصل ودقيق، وإفادتنا بذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦١)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦١

رقــم الـصـفـحـة:	١١٠
رقــم الـحــكــم:	٢٧١
الـــتـــاريـــخ:	١٣ ذي الحجة سنة ٩٩٤ هـ [١٥٨٥-١٥٨٦م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جـاء في الخطاب المرسل من ناظر الدشيشـة «مصطفى» أن القمح المخصص إلى فقـراء مكة المكرمـة والمدينة المنورة، لا يصل في القـوت المحدد له، مما يسبب الظلـم والغدر للفقراء. وكان قد صدر مرسومي السلطـاني بإرسال القمح المذكور كامـلاً في وقته، وذلك حسب ما جـرت عليه العادة منذ قديم الزمان. وبالرغم من أن النـاظـر السابق قام بإرسـال القمح بواسطة السفن من مينـاء السويس، إلا أن المقـدار المرسـل كان ناقصاً. وكان النـاظر المشار إليـه يقوم بمباشرة ذلك، وتمكن من توفير مقدار كبير من القمح والنقود، وتعهد بإرسال القمح من الآن فصاعداً في وقته المحدد، وأظهر قدراً من السعي والإقدام في هذا الباب. ومن جانب آخر صدر أمري الشريف بتحصيـل كل الأموال التابعة للوقف المذكور، والموجودة لدى النظار السابقـين. وأصـدرت أمري بأن يكون هنــاك جاويش من جاويشـي مقامي العالي موجوداً، حيث يقوم بإحضار كل النظار السابقين للدشيشة الذين توجد في ذمتهم أمـوال من الوقف موضوع البحث، وذلك بغض النظر عن عددهم. وعقب ذلك يتم القيام بعملية التفتيش. وبعد الانتهاء منها، يتم جمع جميع الأموال، ولا يستثنى ولو أقجة واحدة. ومن المهم عدم إظهار العناد والمخالفة في هذا الخصوص.

تابع: دفاتر المهمة العثمانية، رقم (٦١)



(ي) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٢

رقم الصفحة :	١٨٧
رقم الحكم :	٤١٧
التاريخ :	١١ ربيع الأول سنة ٩٩٦ هـ [١٥٨٧-١٥٨٨م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد قام شيخ الحرم بالمدينة المنورة مولانا «محمد» زيد فضله بتقديم عريضة إلى مقامي السامي، وجاء فيها أنه تم تعيين أحد عشر فراشاً من أجل الحرم المحترم بمكة المكرمة، وصدرت القرارات الخاصة بهم. أما أولئك الذين لم يكونوا موجودين، فقد تم الاستعاضة بهم من الأغوات المقيمين في الكعبة الشريفة. وبموجب تلك القرارات، يتم منحهم مخصصاتهم كاملة من مصر. وعلى النحو الذي به ذلك موجود في المدينة المنورة، يتم تعيين نائب للحرم في مكة المكرمة، ومعه مسئول عن الخزينة. بيد أنه صدر إخطار بعدم الإيفاء من الجهة المسئولة عن مخصصاته. لذا يرجى الاهتمام بهذا الموضوع. وفيما يتعلق بالأغا الذي سوف يشغل منصب نائب الحرم، فيجب تخصيص ثلاث أرادب له كل شهر. وعلى ذات المنوال يُمنح مسئول الخزينة المقدار نفسه. أما الأغوات الفراشين، فيتم منح كل واحد منهم أردبين شهرياً، وصدر مرسومي السامي السلطاني المتعلق بذلك. عليه أصدرت أمري بتعيين نائب للحرم ومسئول عن الخزينة في مكة المكرمة على الصورة نفسها الموجودة في المدينة المنورة، وذلك بموجب مرسومي السلطاني الصادر في هذا الشأن، على أن يتم إرسال مخصصاتهم كاملةً من مصر، وعرض تفاصيل الموضوع المذكور علينا مرة أخرى.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٢)



٥

(دفاتر المهمة العثمانية)
الأرقام (٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٥)

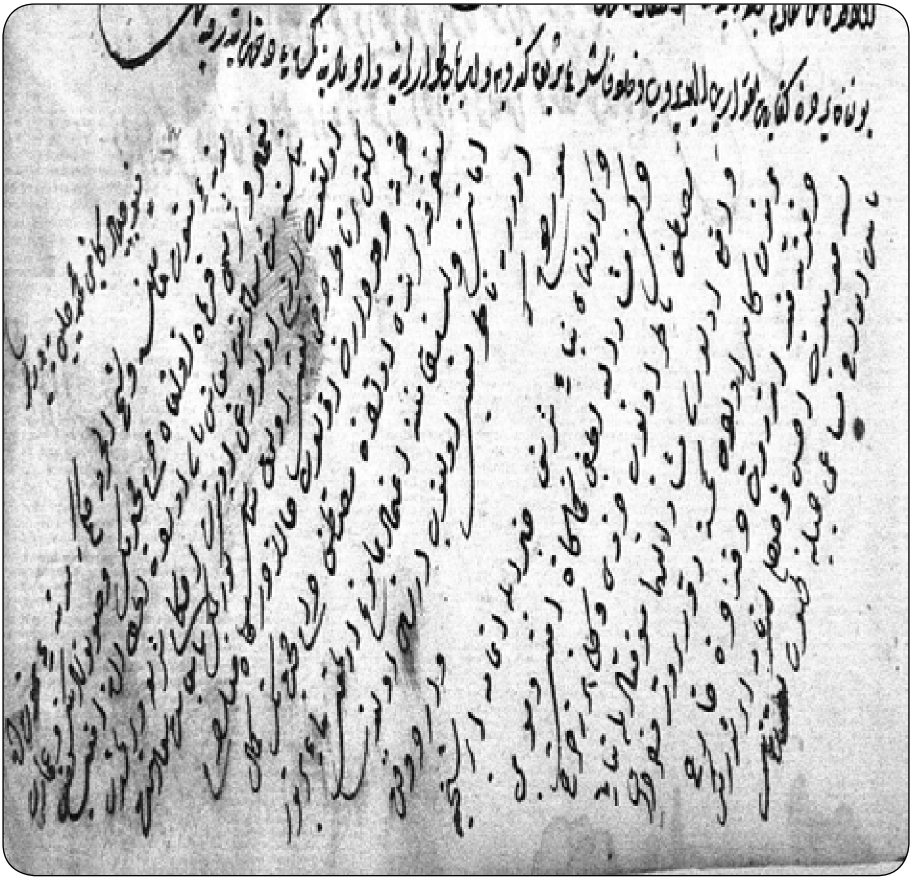
(أ)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٦٤

رقـــم الـصـفـحـة :	٤
رقـــم الحــــكــــم :	١٤
الــــتـــــاريـــــخ :	٣ شعبان سنة ٩٩٦ هـ [١٥٨٧-١٥٨٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

صــدر مرسوم سلطاني بصيانة وترميــم الحرم المحترم ومجرى المياه بالمدينة المنــورة، وبناء تكية. وصدرت الأحكام الشريفة في الخصوصات المذكورة. وقد رئي أنــه من المناسب تعيين ناظر على تلك الأمــور. وفي هذا الصدد رئي أن «مصطفى» دام مجــده من الذين يتصفون بالأمانة والاستقامــة وثقة السلطان، وهو في الأصل كان المسئول السابق للخزينة بمقامي الرفيع، ويعتبر الآن من المتفرقة بذات المقام. ووفقــاً لتلــك المعطيات يُعين المشــار إليه في الوظيفة المذكورة. عليــه أصدرت أمري بإكمــال البنــاء الشريف المذكــور، والإبقاء على «الحــاج؟» أميناً كمــا كان، وتعيين «مصطفــى» المشــار إليه ناظــراً. وبالتالي فــإن أي إجراء في هــذا الخصوص يتم بمعرفــة وواسطــة المذكورين. ومن المهم بذل الجهود لتحقيــق ما هو مطلوب، وقيد كل شيء على الدفتر.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٤)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٤

رقـــم الـصـفـحـة:	١٨
رقـــم الحـــكـــم:	٥١
الـــتـــاريـــخ:	٩ شعبان سنة ٩٩٦ هـ [١٥٨٧-١٥٨٨م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

جـاء في الخطاب المرسـل من قاضي المدينة المنورة مولانـا «عبد الوهاب»، أنه يتـم تلاوة الأجزاء الشريفة وسورة الأنعام الشريفة في الحرم المحترم. وإن المكلف بتلـك التلاوة هو في الوقـت نفسه ذات الشخص الذي يقـوم بالفراشة السلطانية. وقـد جـاء بنفسـه إلى مجلس الشـرع، وذكر أنـه لم يصـل إليه أي شـيء مما هو مخصص لتلك الوظائف التي يقوم بها، إذ لم ينال مقداراً من الصدقات منذ سنة (٩٩٣هـ) وفي الوقت نفسه لم يُمنح أي صدقة من صدقات سنة (٩٩٥ هـ). وبالطبع فقد تسبـب ذلك في اضطراب وضعه بصورة كبيرة للغاية. وعلى هذا الأساس فإن المخصصـات المعينـة للوظائـف المذكـورة التي تتمثل في تـلاوة الأجـزاء الشريفة وسـورة الأنعام، والقيام بمهام الفراشة السلطانيـة، لم تصل منذ عام (٩٩٣ هـ)، ممـا يعني أنها ذهبت في إطار غير إطارهـا الصحيح. ولهذا السبب فإن الضرورة تستوجب إرسال كل ما هو مخصص له. ولا شك أن ذلك يعني عدم إهمال الموضوع المذكـور، وإرسـال ما هو مطلوب كاملاً غير ناقص. وقـد أصدرت أمري بقيد ذلك بشـكل دقيق، وإرسـال كافة المخصصـات الخاصّة به منذ سنـة (٩٩٣ هـ)، سواء تلـك التي تتعلق بتلاوة الأجزاء الشريفـة وسورة الأنعام، أو تلك الخاصة بالفراشة السلطانيـة، وعدم الاستيلاء عليها. ومن المهم عدم المسامحة والتقصير والإهمال في هـذا الخصوص. وعلى كل حـال فإن الضرورة تقتضي إرسـال كافة الصدقات المخصصـة لذلك المقام الرفيع، مـع أهمية معرفة التقصـير الواقع، وسببه. ومن الضروري كذلك إحاطتنا علماً بكافة التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٤)



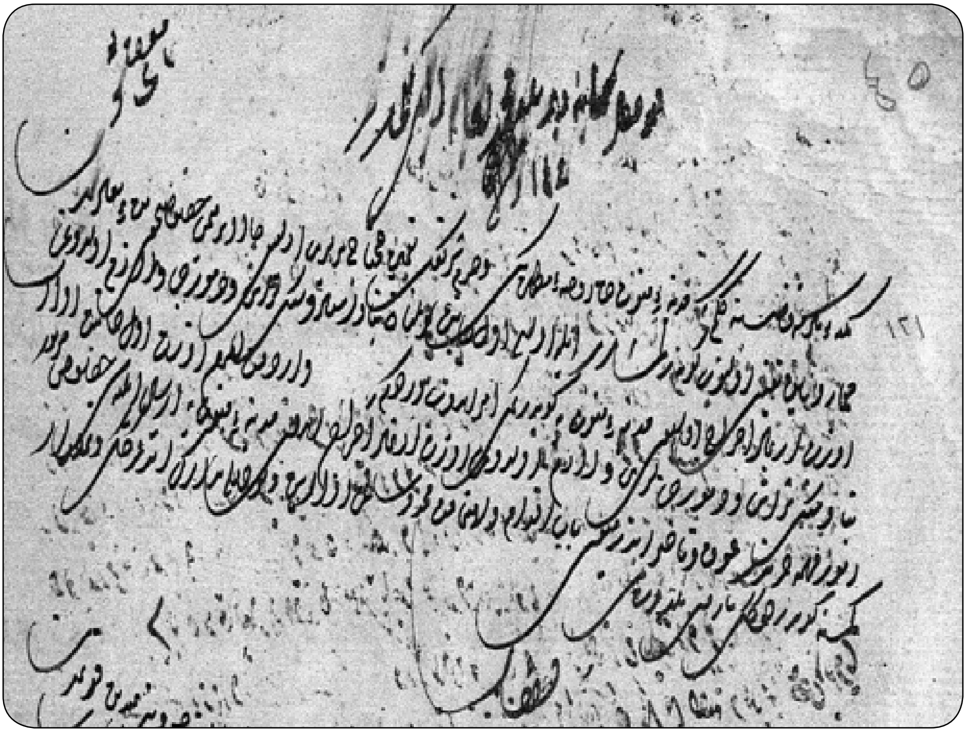
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٤

رقــــم الـصـفـحـة :	٤٥
رقــــم الحــــكــــم :	١٢١
الــــتــــاريـــــخ :	٩ شعبان سنة ٩٩٦ هـ [١٥٨٧-١٥٨٨م]

حكم إلى قاضي مكة المكرمة

إن الحـرم الشريـف بالروضـة المطهـرة في المدينـة المنورة في أمس الحاجة للصيانـة والترميـم. نتيجة لذلـك تم تعيين مهندس معماري وبنّـاء، حيثُ أرسلا مـن استانبول. ولهذا السبب يجـب عليكم توفير كافة المستلزمـات اللازمة لعملية الصيانـة والترميم، وإرسالها إلى المدينة المنورة. وعليه أصدرت أمري بتوفير كافة المستلزمـات، والعمال المطلوبين، وإرسالهم إلى المدينة المنورة، خاصةً وأن الموضوع المذكـور هو من المواضيع المهمـة التي لا يجب التأخير فيها، وعدم إعاقتها بأي حال من الأحوال.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٤)



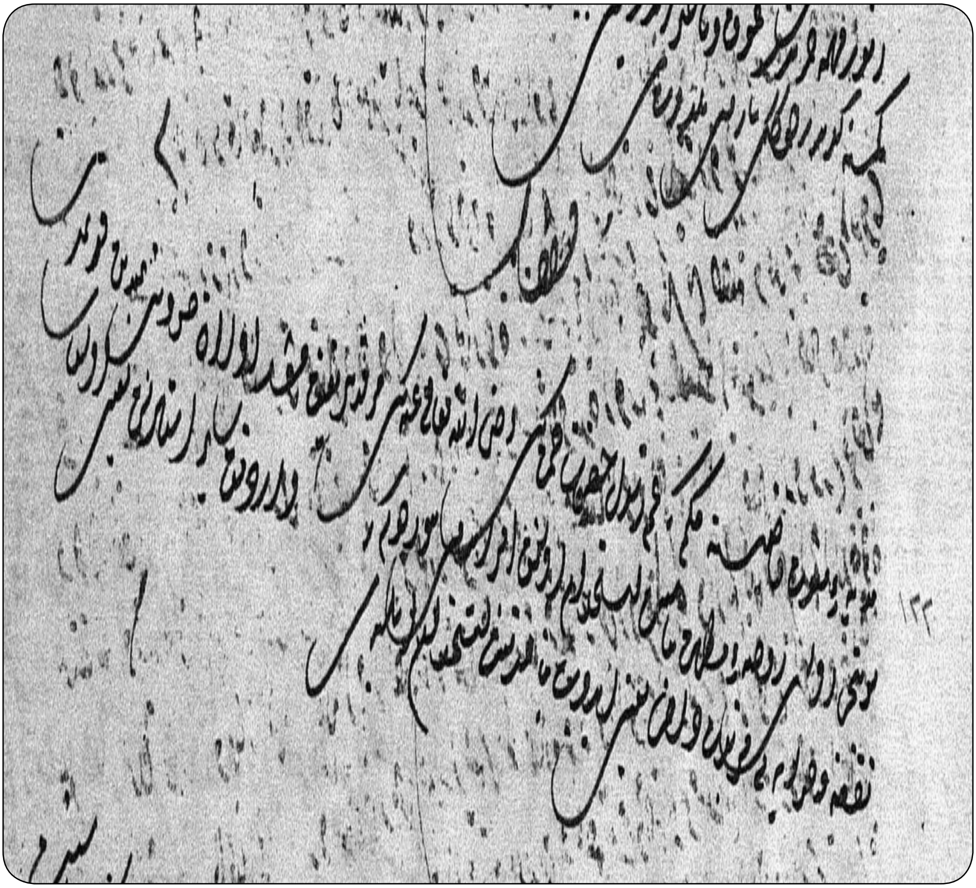
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٤

رقــم الصفحـة:	٤٥
رقــم الحــكــم:	١٢٢
الــتــاريــخ:	٩ شعبان سنة ٩٩٦ هـ [١٥٨٧-١٥٨٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

إن «خسرو بن عبد الله» هو مشد المرقد الشريف الخاص بعم النبي ﷺ سيدنا «حمـزة» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وقد صدر أمر باستخدامـه في الروضة المطهرة. عليه أصدرت أمري بتعيين المشار إليه في الوظيفة المذكورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٤)



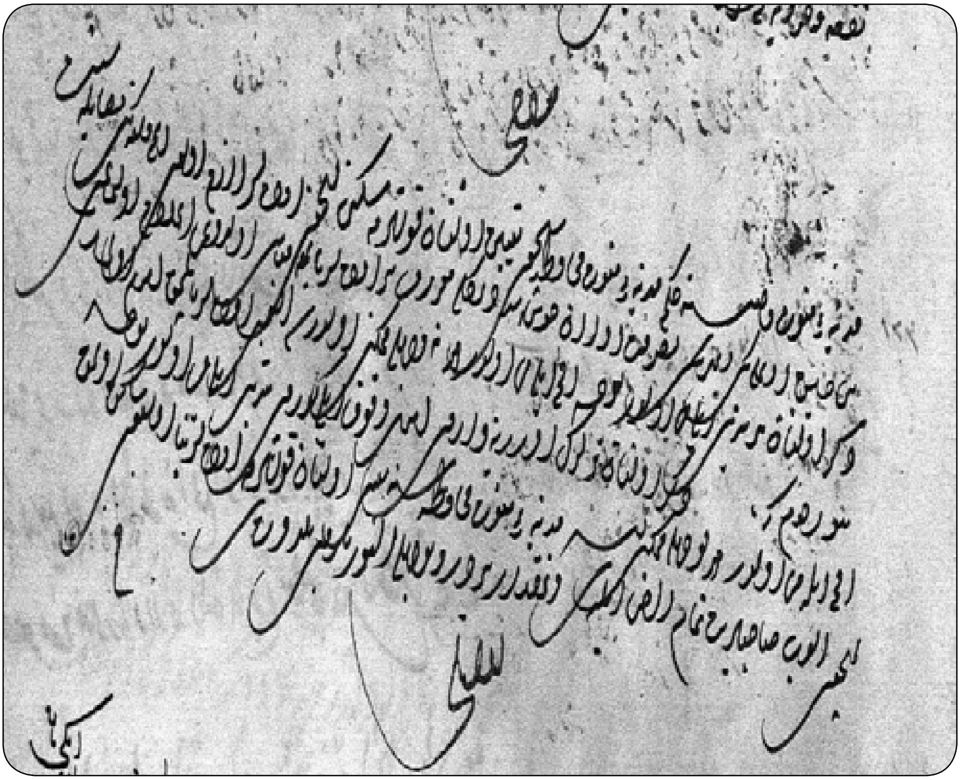
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٤

رقـــم الـصـفـحـة:	٤٥
رقـــم الحـــكـــم:	١٢٣
الـــتـــاريـــخ:	٩ شعبان سنة ٩٩٦ هـ [١٥٨٧-١٥٨٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

تقتضـي الضرورة توفير سكـن للعساكر الذين سوف يقومـون بالمحافظة على الأمن في المدينة المنورة. والجدير بالذكر أنه يوجد هناك حوش مملوك لبني حسين مقابـل القلعة. لذا يجب النظر في هذه المسألة، وكيفية تأمين الحوش المذكور سواء كان ذلك عن طريق النقود، أو عن أي طريق آخر مناسب. وأصدرت أمري بالبت في المسألـة بمعرفة أهل الوقوف والدرايـة، وكيفية الحصول على ما هو مطلوب، سواء كان ذلـك عـن طريق النقود، أو عن طريق آخر. وعلى كل حال لابد من توفير مكان لإقامـة المكلفين بالمحافظة على الأمـن في المدينة المنورة، شريطة أن يكون أصحاب المُلك في تمام الرضا.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٤)



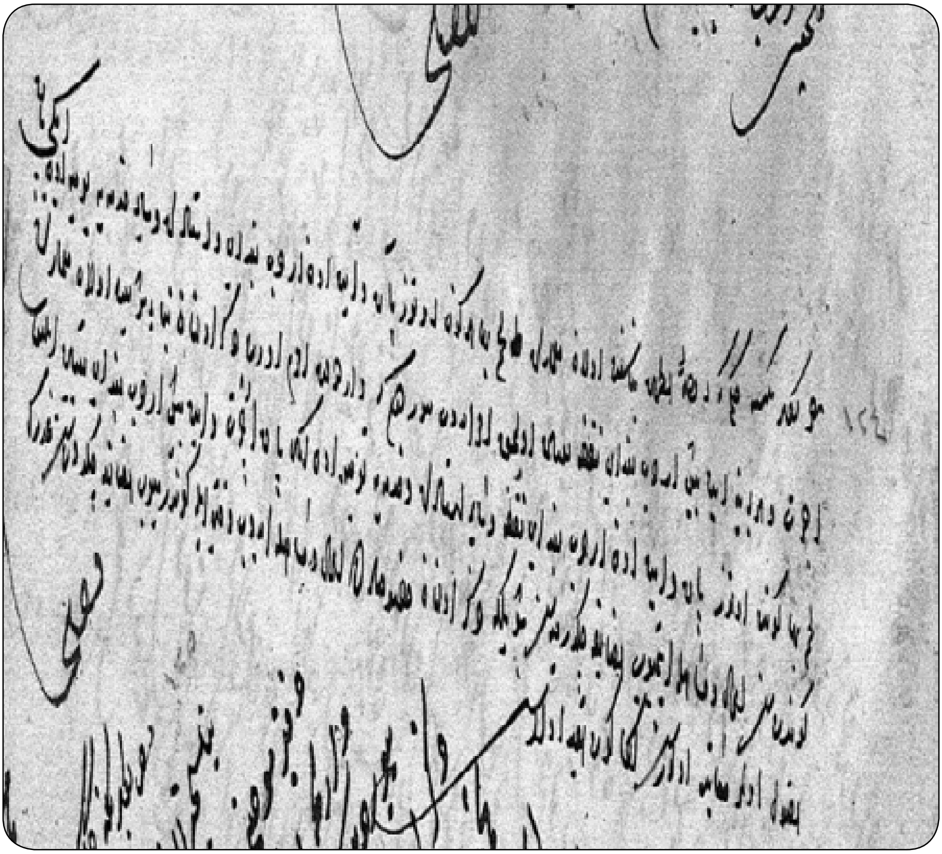
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٤

رقـــم الـصـفـحـة:	٤٥
رقـــم الحـــكـــم:	١٢٤
الـــتـــاريـــخ:	٩ شعبان سنة ٩٩٦ هـ [١٥٨٧-١٥٨٨م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

يحتـاج المعماريون الذين يعملون في بنـاء الروضة المطهرة لما قيمته (٣٠) بارة يوميـاً مـن اللحـم، و(١٠) أردب من القمح في الشهـر، و(١٢) بـارة يومياً لسائر العامليـن، عبـارة عن أجرة عملهـم. وقد أصـدرت أمري بتخصيص (٣٠) بارة يوميـاً من أجل شراء اللحم للمعماريـين، وتوفير (١٠) أردب من القمح في الشهر، وتأمـين أجـرة سائر العامليـن، وهي عبارة عـن (١٢) بارة يومياً، مـع (٥) أردب مـن القمح شهريـاً. ومن الضـروري عدم التساهـل في هذا الشأن، وعـدم إهمال المواضيع المذكورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٤)



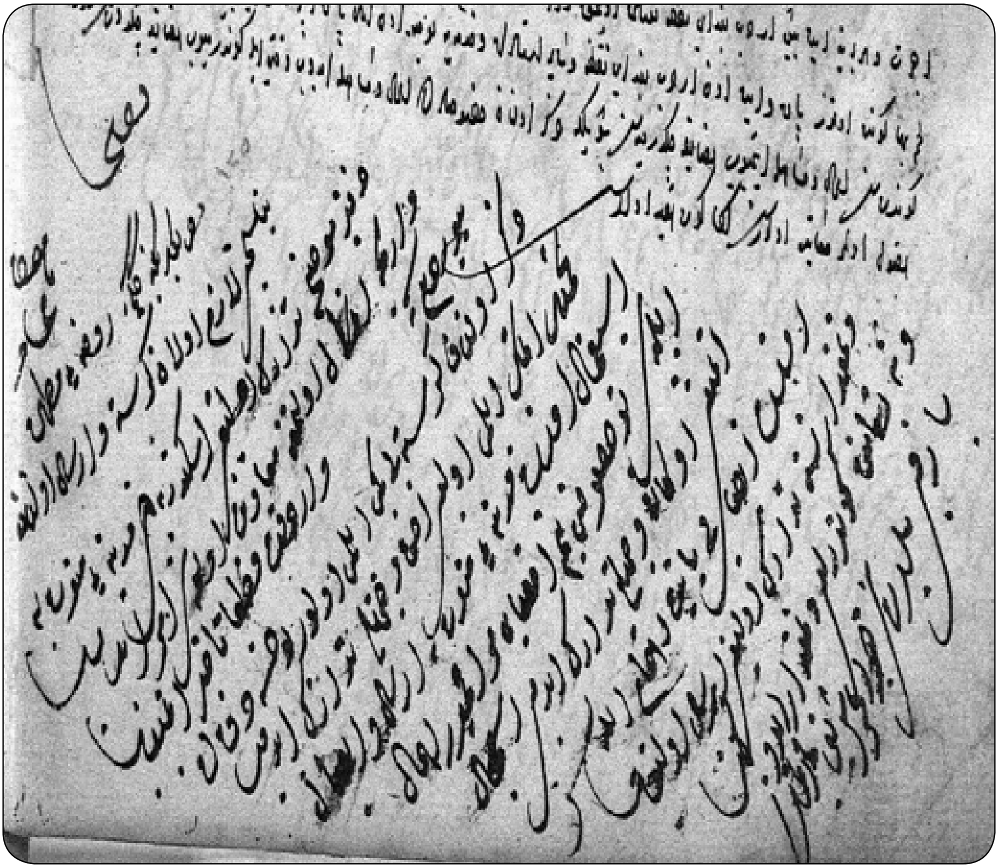
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٤

رقم الصفحة:	٤٥
رقم الحكم:	١٢٥
التاريخ:	٩ شعبان سنة ٩٩٦ هـ [١٥٨٧-١٥٨٨م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

تحتاج الروضة المطهرة إلى أخشاب من أجل بنائها، على أن يتم تأمينها بموجب الدفتر. ويرجى التعاون والمساعدة طيلة المسافة الممتدة من الإسكندرية إلى المدينة المنورة. وعليه أصدرت أمري بعدم التأخير في هذا الخصوص، وتحميل الأخشاب على الوسيلة المناسبة، سواء كانت سفن أو غيرها، ومن ثم إرسالها إلى المدينة المنورة من أجل استخدامها. والجدير بالذكر أن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع شديدة الخصوصية بالنسبة لي. ولهذا السبب يجب الاهتمام به اهتماما يليق بأهميته وشأنه. ولهذا السبب يجب إرسال المقدار المطلوب من الأخشاب، وكتابة كافة المستلزمات الأخرى اللازمة، وإحاطتنا علماً بتلك التفاصيل.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٤)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٤

رقــم الـصـفـحـة :	٤٦
رقــم الحــكـــم:	١٢٨
الـــتــــاريـــخ:	٩ شعبان سنة ٩٩٦ هـ [١٥٨٧-١٥٨٨م]

خطاب سلطاني إلى حضرة الشريف

إن الحرم المحترم للروضة المطهرة بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام يحتاج إلى صيانة وترميم. ونتيجةً لذلك صدر مرسومي السلطاني المتعلق بتأمين الخدمات اللازمة لتلك البقعة المباركة. وفي هذا الصدد تم تعيين وإرسال بعض الأشخاص من خدام مقامي العالي الذين يحظون بثقتي التامة من أجل الإشراف على الخصوص المذكور. ومن الضروري معاونة ومساعدة المشار إليهم بالصورة المطلوبة. وكنت قد أصدرت خطاباً سلطانياً في هذا الشأن. وعليه فإنه عند وصوله، يجب عليكم التقيد بكل ما جاء فيه، وتقديم كافة المساعدات المطلوبة من أجل الموضوع المذكور، وتوفير المهمات اللازمة. وننتظر منكم خبراً في القريب العاجل عن إكمال العمل.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٤)



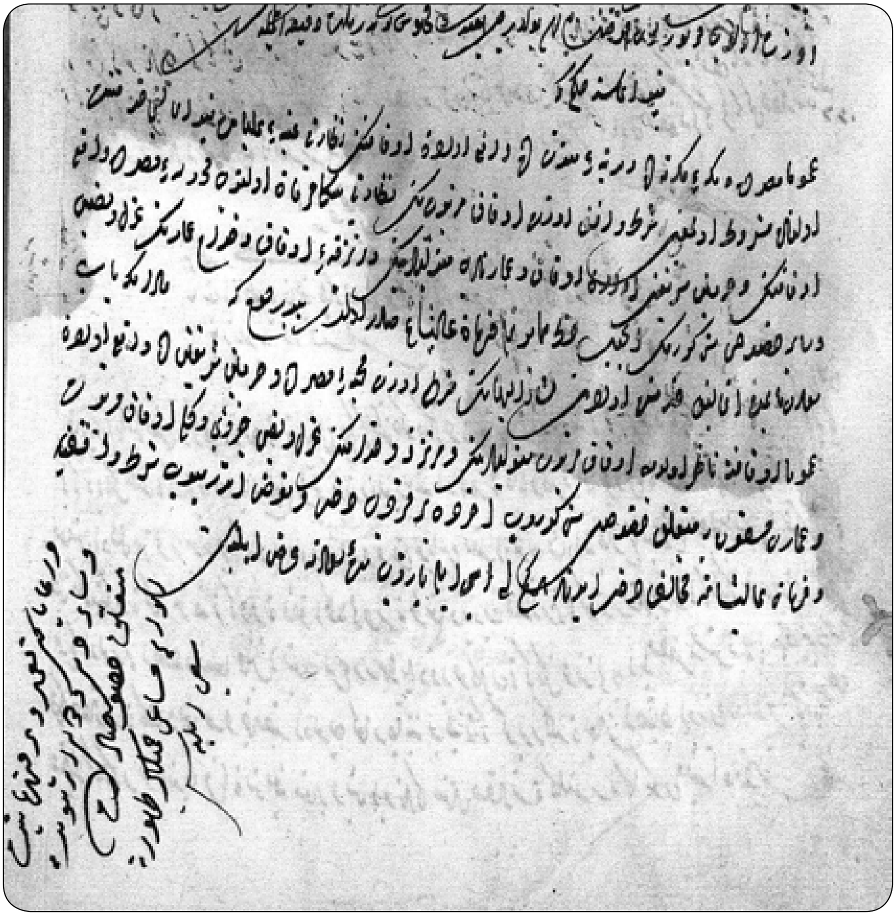
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٤

رقــم الـصـفـحـة :	٧٧
رقــم الحــكــم :	٢٣٠
الـــتـــاريـــخ :	٣٠ شعبان سنة ٩٩٦ هـ [١٥٨٧-١٥٨٨م]

حكم إلى أغا ...

كمـا هو معلوم، فإن نظارة الأوقـاف الموجودة سواء في مصر أو مكة المكرمة أو المدينة المنورة، لا تتم إلا عن طريقي مقامي العالي. وفي هذا الصدد صدر مرسوم إليكـم بأن تكون نظارة الأوقاف المذكورة وفقاً لما جاء في شرط الواقف. وبالإضافة إلى ذلـك صدر مرسوم سلطـاني بخصوص تعيين وعزل المتوليـي وخدام الأوقاف الكائنـة في مصر، وأوقاف الحرمـين الشريفين، والتكايا، وغـير ذلك من الشؤون الأخرى. وقد أصدرت أمري بأن تكون أنت ناظر عموم الأوقاف الموجودة في مصر، ومعهـا أوقاف الحرمين الشريفين. أما فيما يتعلق بتعيـين وعزلٍ المتولين والخدام، فأنت المسئول عن ذلك، سواء كان كلياً أو جزئياً. ويُمنع منعاً باتاً تدخل أي شخص من الخارج. ومن المهم إخطارنا كتابياً بكل شخص يخالف سواء شرط الواقف، أو مرسومنا عالي الشأن، وعرض ذلك علينا في مقامنا العالي باستانبول.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٤)

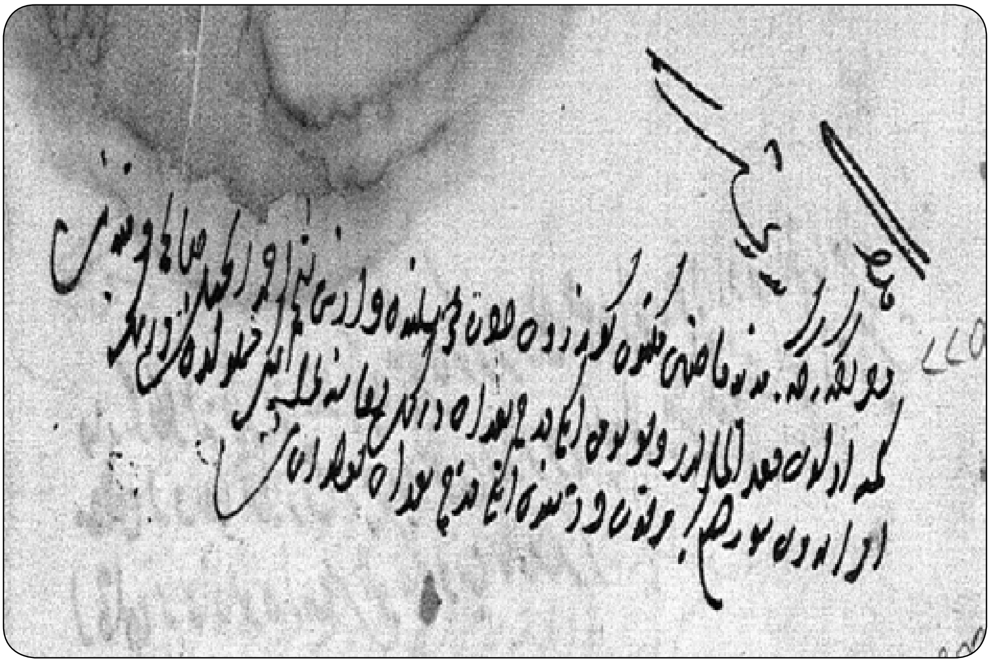


(ب) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٥

رقـــم الـصـفـحـة :	٥٥
رقـــم الحـــكـــم :	٢٢٥
الـــتــــاريــــخ :	١٨ ذي الحجة سنة ٩٩٧ هـ [١٥٨٨-١٥٨٩م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جاء في الخطاب المرسل من قاضي المدينة، أن الشيخ «أحمد الحنبلي صالح» هو من سلالة سيدنا «عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ »، وهو رجل فقير الحال. لذا صدر أمر بتخصيص عدد اثنين قدح قمح له يومياً، وذلك من الحصص الشاغرة. وعليه أصدرت أمري بتخصيص المقدار المذكور إلى المشار إليه.



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٦٥

رقم الصفحة:	١٠٩
رقم الحكم:	٤٤٥
التاريخ:	٣ صفر سنة ٩٩٨ هـ [١٥٨٩-١٥٩٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جاء في الخطاب المرسل أن «حسن» زيد مجده هو الأغا السابق للمناوبين الجدد بالمدينة المنورة، وقد كان تم عزله..



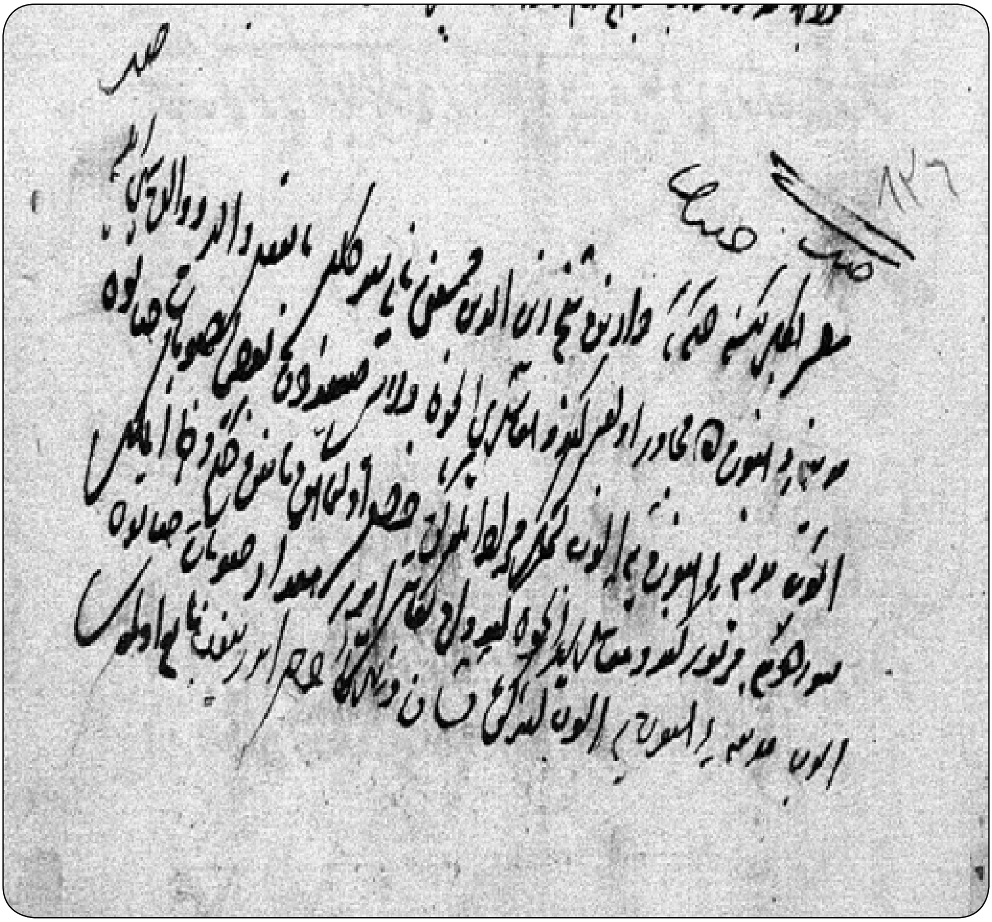
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٥

رقـــم الـصـفـحـة:	٢٠٠
رقـــم الحـــكـــم:	٨٣٦
الــــتـــــاريـــخ:	٤ جمادي الأول سنة ٩٩٨ هـ [١٥٨٩-١٥٩٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد جاء الشيخ «بهاء الدين حسـين»، وهو يعتبر من المجاورين بالمدينة المنورة هـو ووالـده ووالدته. وتم شـراء بعض الحبوب مـن ولاية الصعيد مـن أجل مقابلة معاشاتهـم، وتم إيصال ذلك إلى المدينة المنورة. وأصـدرت أمري بإيصال المقدار المذكور من الحبوب إلى المشار إليه، معاشاً له.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٥)



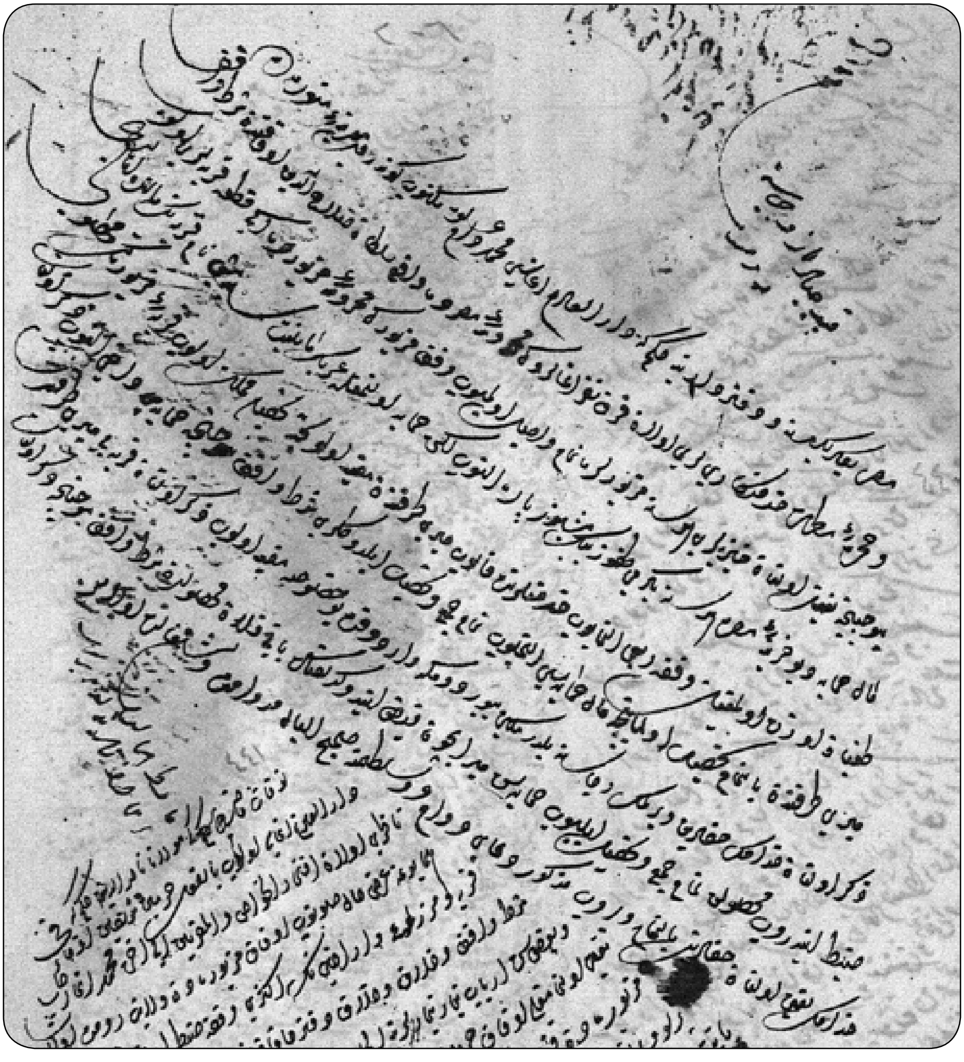
(ج) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٦

رقــــم الـصـفـحـة:	٢٠٦
رقــــم الحــكــــم:	٤٤٠
الـــــتـــــاريــــخ:	٢٠ ربيع الآخر سنة ٩٩٨ هـ [١٥٨٩-١٥٩٠م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

لقــد أرسل أغا دار السعادة «محمد» دام علــوه خطاباً، جاء فيه أن هناك عدد (٤٠) أغــا يعملــون في المدينة المنورة والحجــرة المطهرة، ولهــم مخصصات تأتي إليهــم من أوقــاف السلطان «صلاح الديــن» الكائنة بمصر، وُتــوزع بموجب شرط الواقــف، وهي عبارة عن مــؤن. والملاحظ أن تلك المؤن لا تصــل إلى المذكورين كل سنة. والجدير بالذكر أن هناك قريتين بمصر تابعتين للوقف المشار إليه. وتحصل خزينــة مصر على (٢٩,٥٠٠) بارة سنوياً من تلك الــواردات. ويلاحظ أن الوقف لا يأخــذ ربــع ما يتــم تحصيله من واردات قريــة (...)، وهو أمــر مقيد. وفي حالة ألا تتمكــن الدولــة من تحصيل كافة الأموال، لن يكون مــن الممكن حمايته. لذا من الضــروري جمعه وتحصيله، ومــن ثم حمايته بموجب شرط الواقف. وعلى كل حال يجب إعطاء الخدام (الأغوات) المذكورين حقوقهم. وقد أصدرت أمري بقيد ذلك، وقيــام الدولة بضبط القرية المذكورة، وجمع وتحصيــل وارداتها كاملةً، وحمايتها. أما فيما يتلعق ببقية الواردات، فيجب توزيعها على الخدام المذكورين بموجب شرط الواقف، مع الاستمرارية في الدعاء.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٦)

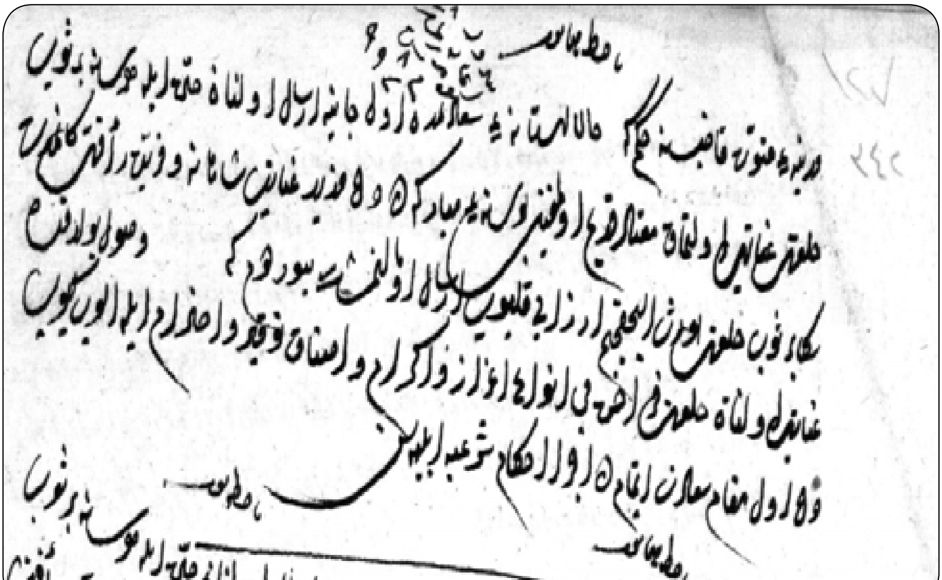


(د) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٧

رقم الصفحة :	١٢٧
رقم الحكم:	٣٤٢
التاريخ:	غرة شعبان سنة ٩٩٩ هـ [١٥٩٠-١٥٩١م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقد تم إرسال الصرة إلى تلك البقعة ومعها، ثوب من الخلعة، وذلك حسب ما جرت عليه العادة. والحال أن عنايتي السلطانية ورأفتي الفريدة تجلت بصورة واضحة أيضاً في هذه السنة المباركة، فأرسلت لك خلعة. وعليه أصدرت أمري بالاهتمام بالموضوع عند الوصول، خاصةً وأن الخلعة تعني الإكرام والتوقير والتبجيل والاحترام. لذا يجب عليك إجراء الأحكام الشرعية في تلك الأرجاء.

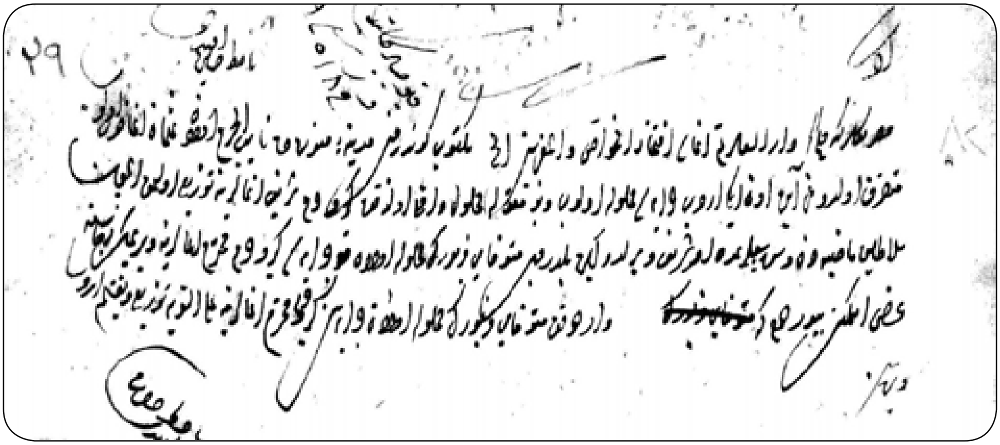


(هـ) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٦٨

رقم الصفحة:	٣٩
رقم الحكم:	٨٢
التاريخ:	١٠ شوال سنة ٩٩٩ هـ [١٥٩٠-١٥٩١م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

جاء في الخطاب المرسل من أغا دار السعادة إفتخار الخواص والمقربين، أن نائب الحرم بالمدينة المنورة «عثمان أغا» انتقل إلى الدار الآخرة. وبالتالي أصبحت حصته من المخصصات شاغرة، وهي تبلغ اثني عشر أردب في الشهر. وكان السلاطين السابقين قد أصدروا أوامر شريفة بتوزيع مثل ذلك النوع من الحصص على أغوات الحرم النبوي. ووفقاً لتلك المعطيات، نرجو توزيع حصة المرحوم المشار إليه على أغوات الحرم النبوي الشريف. وقد أصدرت أمري بتوزيع حصة المرحوم المشار إليه على أغوات الحرم النبوي الشريف.



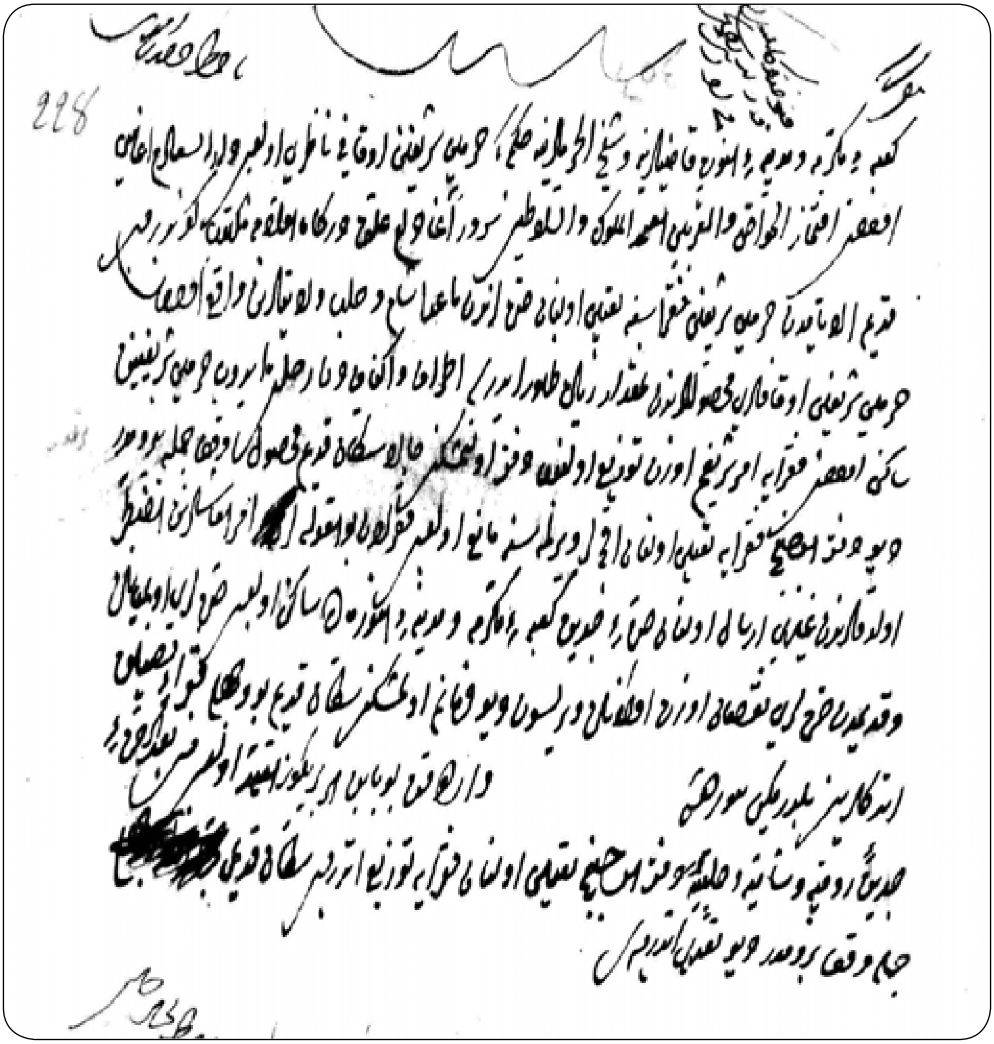
(و) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٦٩

رقــــم الـصـفـحـة :	٢٢٨
رقــــم الحــكـــم :	٤٥٤
الـــتـــاريـــخ :	٥ جمادي الآخر سنة ١٠٠٠ هـ [١٥٩١-١٥٩٢م]

حكم إلى قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة وشيخي الحرم

إن إفتخار الخواص والمقربين، ومعتمد الملوك والسلاطين أغا دار السعادة «سرور» أغا، هو ناظر أوقاف الحرمين الشريفين. وقد قام بإرسال خطاب إلى مقامي العالي، جاء فيه أنه بالإضافة إلى الصرة المخصصة إلى فقراء الحرمين الشريفين منذ قديم الأيام، توجد أيضاً أوقاف للحرمين الشريفين في ولايتي الشام [دمشق] وحلب. وفي هذا الصدد نص أمري الشريف على تقسيم جميع واردات تلك الأوقاف - بغض النظر عن الزيادة التي تطرأ فيها - على الفقراء القاطنين في الحرمين الشريفين. وفي الوقت الذي ينبغي فيه توزيع الحصص على الفقراء فقط، نال بعض الناس حصصاً لا يستحقونها. وقد شكل ذلك عائقاً أمام توزيع النقود للفقراء حسب ما جاء في الدفتر. وتسببت نتيجة ذلك في اضطراب معيشة الفقراء. ووفقاً لتلك المعطيات، يجب توزيع الصرة الجديدة على القاطنين بمكة المكرمة والمدينة المنورة ممن لا حصص لهم من الصرة، أو من أولئك الذين ظلت حصصهم تصل إليهم ناقصةً منذ قديم الزمان. والحال أنه رغم صدور مرسومي، إلا أن التضييق وقع على الفقراء. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، ومن ثم توزيع الصرة الجديدة سواء كانت رومية أو شامية أو حلبية على الفقراء بموجب ما نص عليه الدفتر، مع عدم التعدي على الوقف.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٦٩)



(ز) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٠

رقـــم الـصـفـحـة:	١٦٦
رقـــم الحـــكـــم:	٣١٢
الـــتـــاريـــخ:	١٧ جمادي الآخر سنة ١٠٠١ هـ [١٥٩١-١٥٩٢م]

حكم إلى أمير أمراء مصر، وإلى قضاة المناطق التي بها بعض القرى الموقوفة للتكية العامرة الموجودة بالمدينة المنورة

لقـد تم تقديم عريضة من طرف متولي الأوقـاف المذكورة إلى مقامي العالي. وجـاء في تلـك العريضة أنـه لم يُعد بالإمـكان معرفة حدود القـرى الموقوفة للتكية المذكـورة بولاية مصـر، وهي قرى طوح وطنان وسنهرة بولايـة القليوبية، وسندوب وسمـواط ومنينة أبـي الحسين بولاية المنصورة، ودمـاط وسبك الوحد وشبرانجي بولاية المنوفية، ونكلة وظاهرة بولاية البحيرة، وأرون ونهيه وكوم بره بولاية الجيزة. وبالتـالي لم يكن من الممكـن معرفة ما إذا كانت تلك الأوقـاف داخلة ضمن حدود القـرى أم لا. ولا شك أن ذلـك يمثل غدراً بالوقف. ووفقـا لذلك يجب على المتولي المشـار إليه تحديد حـدود كل ولاية، وتمييزها، مع معرفة المساحة، وصدور مرسوم سلطـاني بذلك. وعليه أصـدرت أمري بأن يتوجه القضـاةٍ المعنيين إلى تلك القرى بأنفسهـم، والوقـوف على حدودهـا حسب ما كان معمـولاً به في السابـق، وإجراء عمليـات التفتيش والتقصي اللازمة، ومن ثـم القيام بعملية المساحة لكل موقع من المواقـع وفقاً لما تمليـه العدالة، بحيث لا تحدث أي زيادة أو نقصان في تلك المساحة بخلاف ما هو واقع.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٠)



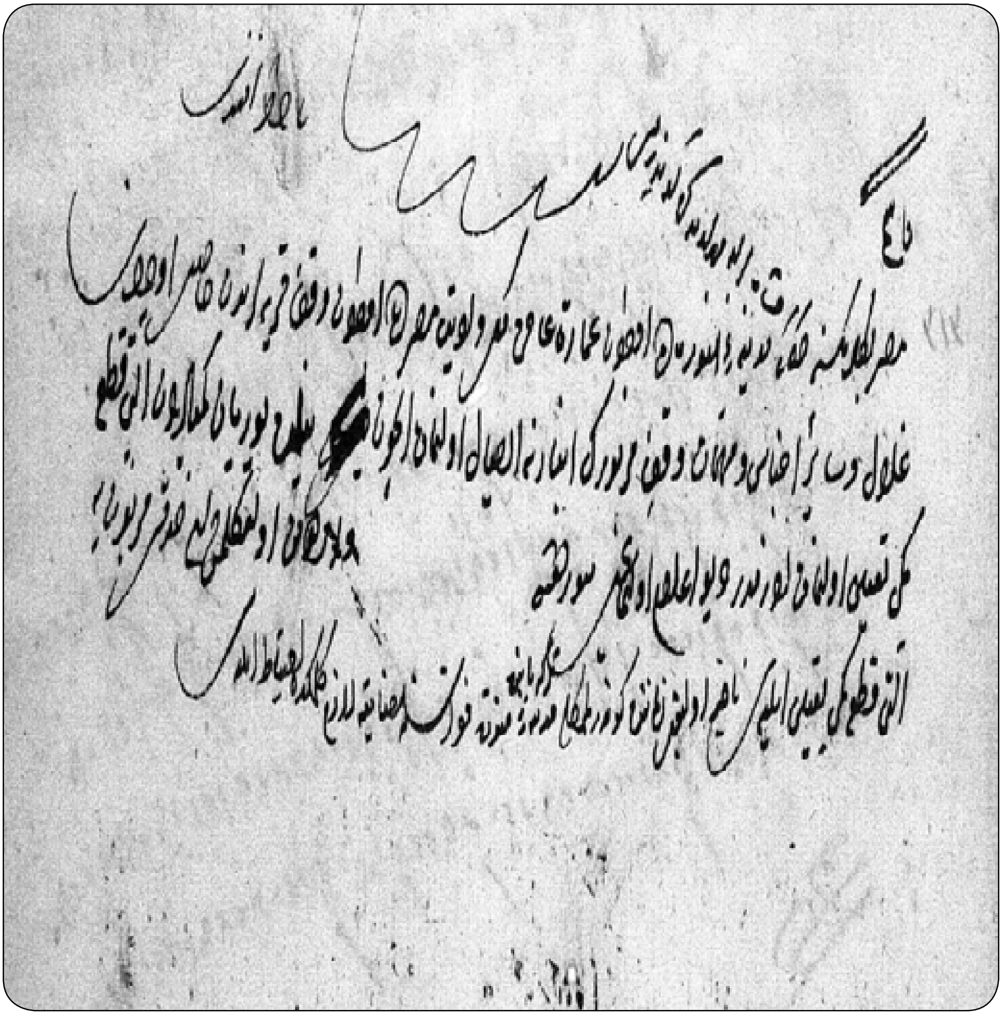
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٠

رقــم الـصـفـحـة:	١٦٦
رقــم الحـــكـــم:	٣١٣
الــــتــــاريــــخ:	١٧ جمادي الآخر سنة ١٠٠١ هـ [١٥٩١-١٥٩٢م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

إن الضرورة تستوجب توفير عدد ستة سفن من السفن المستخدمة في النيل من أجل نقل غلال ومحاصيل القرى الموقوفة في مصر لصالح التكية العامرة الموجودة بالمدينة المنورة. وعليه أصدرت أمري بتخصيص ستة سفن من السفن المذكورة لأجل القيام بالمهمة موضوع البحث، وإرسال ما هو مطلوب في وقته وزمانه، وذلك حتى لا يتعرض الفقراء بالمدينة المنورة إلى الضرر والضيق.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٠)



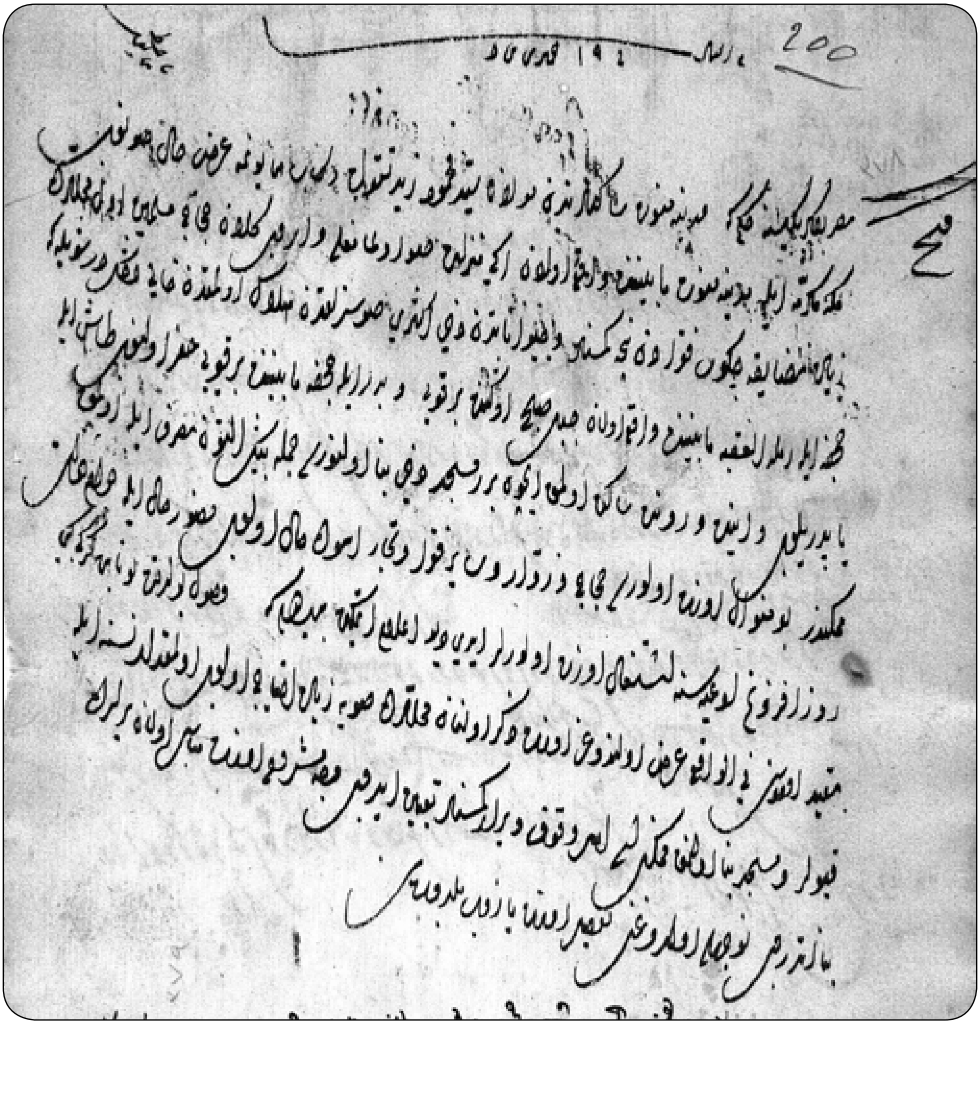
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧٠

رقــــم الـصـفـحـة :	٢٠٠
رقــــم الحـــكـــم :	٣٧٨
الـــتـــاريـــخ :	١٩ جمادي الآخر سنة ١٠٠١ هـ [١٥٩١-١٥٩٢م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

يعتـبر مولانــا «السيد محمود» زيـد تقواه من سـكان المدينة المنــورة، وقد قام بإرسال عريضة إلى مقامي العالي، حيث أشار في تلك العريضة إلى انعدام الماء في المرحلتـين الواقعتين بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهو الأمر الذي يسبب معاناة كبيرة للحجاج المسلمين عند وصولهم إلى المكان المذكور. والحال أن عدداً كبيراً من الفقراء والحيوانات هلكوا بسبب عدم توفر الماء. لذا كان من الواجب حفر بئر أمام جبـل الصبح الواقع بين الجحفة ورملة العقبــة، وحفر بئر ثانية بين بدر والجحفة، وبنائهما بالحجر، بجناب بناء مسجد في كل موضع من الموضعين. والجدير بالذكر أن التكاليـف المالية لتلك الإنشـاءات تبلغ ألف قطعة ذهبية. وفي حالة انجاز ذلك، سـوف ينعم الحجـاج والزوار وسائر الفقـراء والتجار بالراحـة والاطمئنان. عليه أصـدرت أمري بقيد ذلــك على النحو المطلوب. وحسب ما تمـت الإشارة إليه، فإن الأماكن المذكورة في أمس الحاجة للماء. ونسبة لوجود ذلك العدد من الناس، يجب إنشــاء البئرين والمسجديـن، وتعيين ذوي الكفاءة والدراية لأجل انجاز ما هو لازم. وعلى الوجه المشروح، يجب أن يكون البنـاء في المواقع المناسبة، وإحاطتنا علماً بكافة التفاصيل.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٠)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٠

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٠٢
رقـــم الحـــكـــم :	٣٨٤
الـــتـــاريـــخ :	١٩ جمادي الآخر سنة ١٠٠١ هـ [١٥٩١-١٥٩٢م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد تم تقـديم عريضة إلى مقامي العـالي، جاء فيها أنه توجـد هناك أوقاف دشيشـة في مصر خاصة بمكـة المكرمة والمدينة المنورة. وكما هـو معلوم، فإن قمح الدشيشـة تلـك يُنقـل من جـدة إلى مكـة المكرمة، ومن ينبـع إلى المدينـة المنورة. وتقتضـي الضرورة توفير مقـدار من الإبل من أجل القيام بعمليـة النقل المذكورة، وتبلـغ أجرة الإبل تسعة آلاف وأربعمائة وأربعـة وثمانين قطعة ذهبية. وبدوره يقوم نـاظـر الدشيشـة سنويـا بتسليم المبلغ المذكـور إلى أمير الحج. بيـد أن أمير الحج يستخـدم المبلـغ في منصرفاتـه الخاصة. وعنـد وصوله إلى مكـة المكرمة والمدينة المنـورة، يطلـب المبلغ المذكور من شيخـي الحرم بالمدينتـين المقدستين. وفي الوقت نفسـه يتسبب في إتلاف القمح الخاص بفقراء الحرمين الشريفين، مما يعني عدم وصول القمح إلى أصحابه ومستحقيه. لذا كان من الضروري تعيين ثلاث موظفين، بحيـث يتوجـه الأول مع قمح الدشيشـة إلى جدة، والثاني إلى ينبـع، والثالث يكون في رفقـة أمـير الحج. وعلى هذا الأسـاس يتم تسليم مبلغ التسعـة آلاف وأربعمائة وأربعة وثمانين قطعة ذهبية المخصص من أوقاف الدشيشة إلى أمير أمراء مصر، ومعـه الصـرة المخصصة من أوقـاف الحرمين الشريفين بمصـر، ووضع ذلك في كيس/الجوال بحضور الموظـف المذكور الذي سوف يكون في رفقة أمير الحج، ومن ثـم الختم عليه، وتسليمه إلى أمير الحج. وعند الوصـول إلى مكة المكرمة والمدينة المنـورة، يتم تسليمه إلى شيخ الحرم بمعرفـة ذات الموظف. وفي الوقت نفسه يجب على شيخي الحرم عدم إهمال قمح الدشيشة عند وصوله إلى جدة وينبع. بل يجب

عليهما الإسراع في إرساله، وعدم تأخيره. ولا شك أن ذلك يقتضي صدور حكمي الشريف في هذا الباب. لذا يجب العمل حسب ما هو موضح. وقد أصدرت أمري بالعمل حسب ما تمت الإشارة إليه، وذلك فيما يخص القمح والإبل، مع الحذر من التأخير والتراخي في الخصوص المذكور.



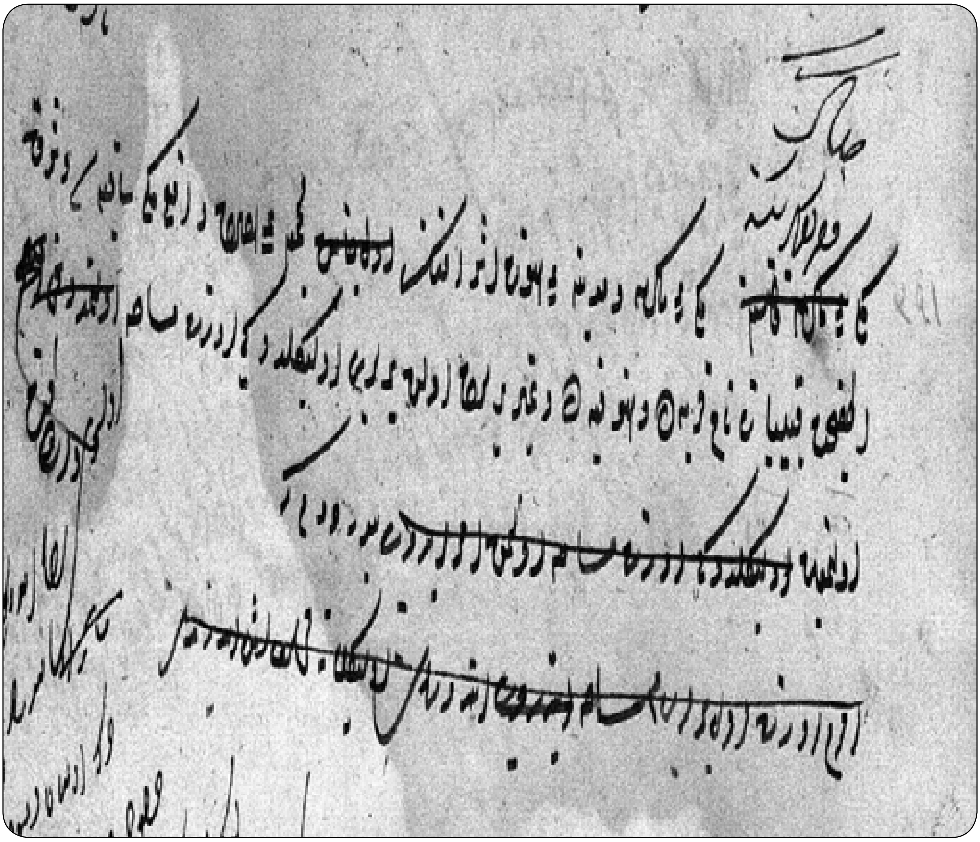
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٠

رقـــم الـصـفـحـة:	٢٠٥
رقـــم الحـــكـــم:	٣٩١
الـــتـــاريـــخ:	١٧ جمادي الآخر سنة ١٠٠١ هـ [١٥٩١-١٥٩٢م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

يرجـى القيام بمساحة الأماكن والقرى التابعة لأشـراف مكة المكرمة والمدينة المنورة الواقعة بمصر، مثل الساقية والشرق وقبيبات والمنوفية، وغيرها من الأماكن الأخرى. وعليه أصدرت أمري بإجراء ما هو لازم في الخصوص المذكور.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٠)



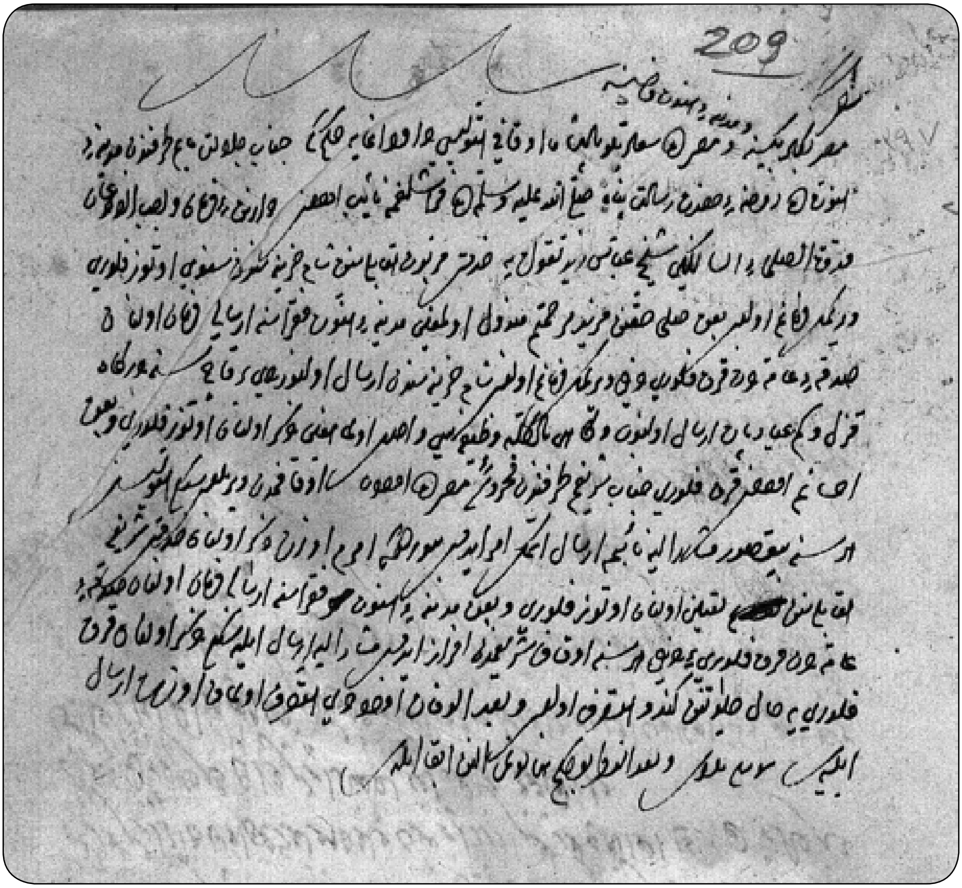
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٠

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٠٩
رقـــم الحـــكـــم :	٣٩٧
الـــتـــاريـــخ :	١٧ جمادي الأول سنة ١٠٠١ هـ [١٥٩١-١٥٩٢م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضي المدينة المنورة والأغا متولي أوقاف صاحب السعادة السلطان بمصر

كنت أنا صاحب الجلالة قد أصدرت مرسوماً بتعيين قدوة الصالحين السالكين «الشيخ عباس» زيد تقواه نائباً لفراشتي في الروضة المطهرة بالمدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم. وقد نص مرسومي على منح المشار إليه مبلغاً سنوياً من خزينة الشام مقداره ثلاثين قطعة ذهبية، وذلك نظير الخدمة المذكورة. ولا شك أن مرحمتي سوف تبذل من الآن فصاعداً لأولئك الصالحين. وفي هذا الإطار أصدرت مرسوماً بإرسال أربعين قطعة ذهبية من الصدقة العامة إلى فقراء المدينة المنورة. وبعد مرور بضعة سنوات، لُوحظ أن المبلغ المذكور لم يرسل إلى المشار إليه. لذا يجب من الآن فصاعداً منح الثلاثين قطعة الذهبية، ومعها كذلك الأربعين قطعة الذهبية التي كنت قد أحسنت بها فيما بعد، على أن يتم منح المبلغين من أوقافي بمصر. ووفقاً لذلك فإنني أصدرت أمري بمنح المبلغ المذكور كاملاً كل سنة إلى نائبي المشار إليه. عليه أصدر أمري بمنح مبلغ الثلاثين قطعة الذهبية سنوياً مقابل الخدمة الشريفة، وذلك من أوقافي الشريفة، ومعها كذلك الأربعين قطعة الذهبية المخصصة من الصدقة العامة لفقراء المدينة المنورة، مع ضرورة الفصل بين المبلغين.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٠)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٠

رقــم الـصـفـحـة :	٢٠٩
رقــم الحــكــم :	٣٩٨
الـــتــــاريــــخ :	١٧ جمادي الأول سنة ١٠٠١ هـ [١٥٩١-١٥٩٢م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضي المدينة المنورة والأغا متولي أوقاف صاحب السعادة السلطان بمصر

كنت أنا صاحب الجلالة قد أصدرت مرسوماً بتعيين قدوة الصالحين والسالكين «الشيخ عباس» زيد تقواه نائباً لفراشتي في الروضة المطهرة بالمدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم. ووفقاً لما تقرر في السابق، فقد مُنح المشار إليه ستين قطعة ذهبية من خزينة الشام من الحصة الشاغرة الخاصة بالمرحوم «السيد عبد الرحمن». وبالرغم من تخصيص المبلغ المذكور إلى «الشيخ عباس» المشار إليه، إلا أن ذلك المبلغ لم يُمنح له منذ بضعة سنوات. عليه فإنني أصدرت أمري الشريف بمنح مبلغ الستين قطعة ذهبية من أوقافي الموجودة بمصر إلى المشار إليه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٠)



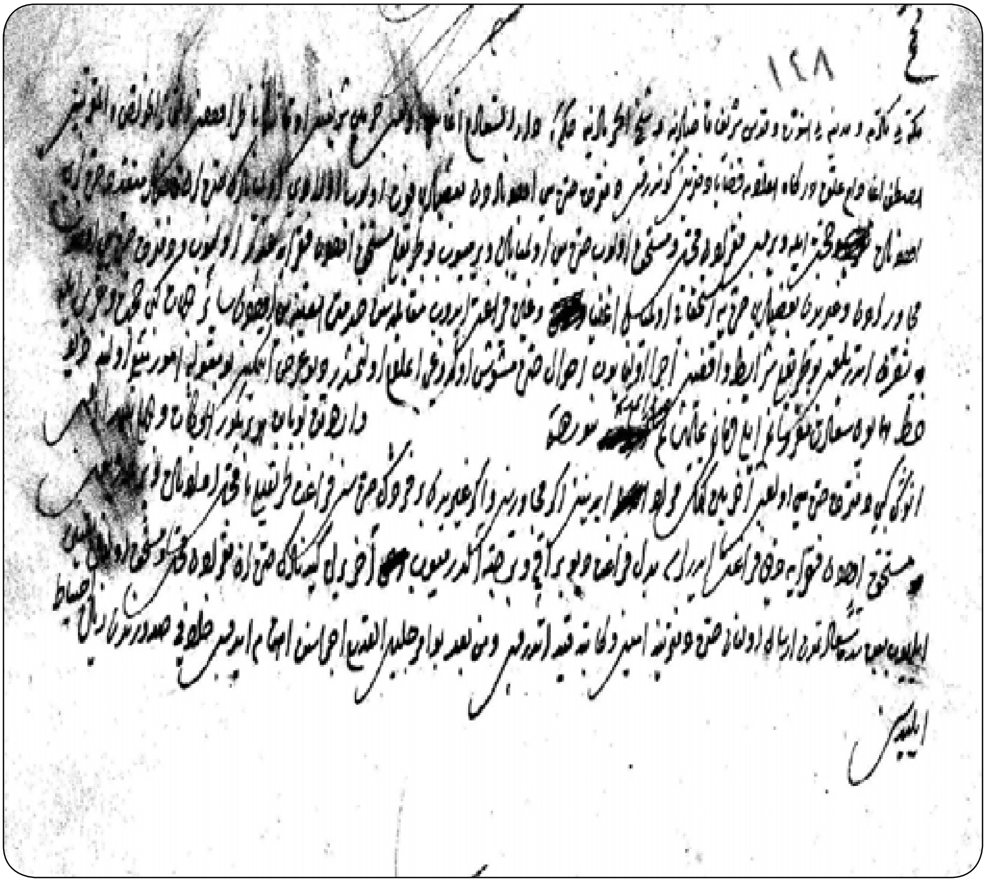
(ح) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٢

رقـــم الـصـفـحـة :	٧٧
رقـــم الحـــكـــم :	١٤٨
الــــتـــاريــــخ :	٧ رجب سنة ١٠٠٢ هـ [١٥٩٣-١٥٩٤م]

حكم إلى قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف وشيخي الحرم

لقد أرسل أغا دار السعادة وناظر الحرمين الشريفين إفتخار الخواص والمقربين «مصطفى» دام علوه دفتر قضايا إلى مقامي العالي. وجاء في محتوى ذلك الدفتر، أن بعض مستحقي الصرة انتقلوا إلى الرفيق الأعلى. ولهذا السبب يجب منح الصرر الشاغرة إلى مستحقيها بموجب الحجة، وعدم منحها لغير المستحقين. ويعني ذلك عـدم إلحاق الظلم بالفقراء المستحقين. ولا شك أن الأغنياء وأمثالهم لا يستحقون الصــرة بأي حال مــن الأحوال. وإن التصرف في منح الصــرر وفقاً للأهواء، يعني بصــورة أو بأخرى، عدم الإمتثال لشروط الواقفين. ومن الواضح أن هناك مشاكل كبــيرة فيما يتعلق بموضوع الصرر. لذا يجب تتبــع ذلك، والعمل وفقاً لما نص عليه المرســوم السلطاني. وعليه أصدرت أمري بقيد ذلــك، ومنح الصرة لمن يستحقها، وعــدم منحها لآخر، أي عدم منح صرة المجاورين أو غيرهم من المستحقين لأفراد آخريــن. ومن المهم على الأمين والكاتب قيد كل شيء على دفتر الصرة المرسل من استانبول، ومن ثم الاهتمام بإنفاذ هذا الأمر الجليل.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٢)


١٢٨

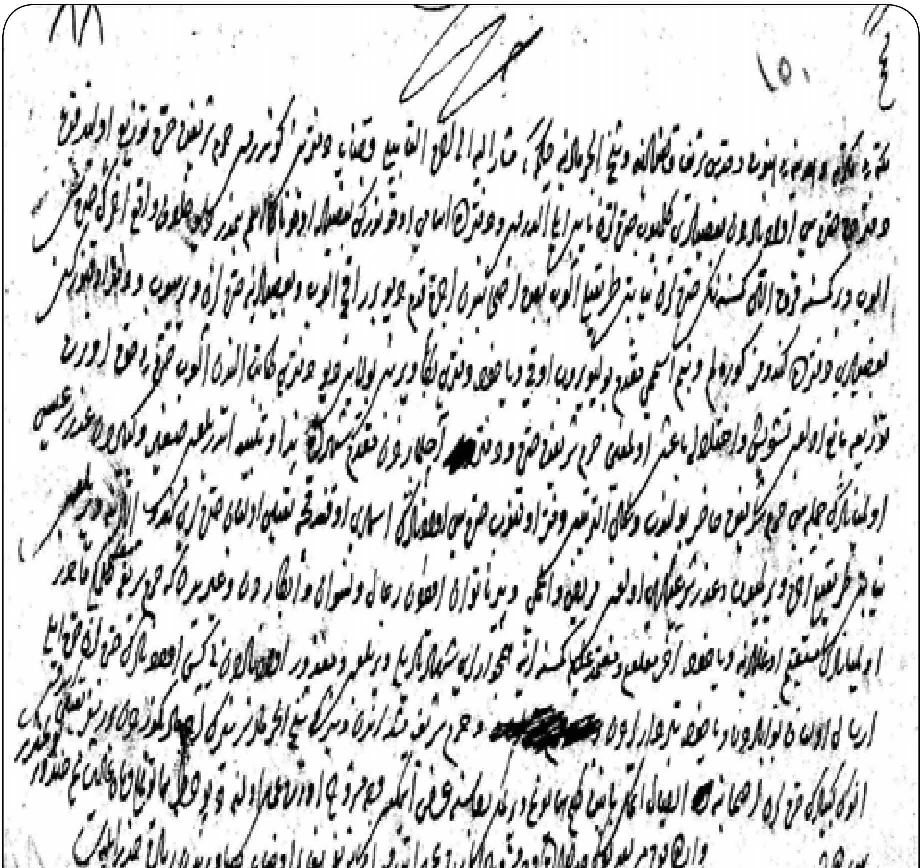
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٢

رقم الصفحة :	٧٧
رقم الحكم :	١٥٠
التاريخ :	٧ رجب سنة ١٠٠٢ هـ [١٥٩٣-١٥٩٤م]

حكم إلى قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف وشيخي الحرم

لقد أرسل المشار إليه دفتر قضايا، جاء فيه أنه عند توزيع الصرة في الحرم الشريف، لوحظ أن بعض المستحقين لا يأتون إلى الحرم، فيتم أخذ صررهم بالنيابة. وعند قراءة الأسماء الموجودة على الدفتر، ينادي البعض بـ «نعم»، وهم ليسوا الأشخاص المعنيين، وبالتالي تُمنح الصرة إلى غير مستحقها. والجدير بالذكر أن عدد الأشخاص الذين تُؤخذ صررهم بالنيابة، هم ما بين (٤٠) إلى (٥٠) شخصا. وعقب ذلك يُمنح أصحاب الصرر أقجة واحدة فقط، والبعض الآخر لا يُمنح أي شيء. ومن المشاكل المرتبطة بقراءة الدفتر هي أن يطالب أحدهم بضرورة رؤية اسمه، أو أن يقول أن اسمه موجود في البداية، أو يطالب بإعطائه الدفتر. والحال أنه يقوم بأخذ الدفتر من يد الكاتب. ولا شك أن ذلك يؤدي إلى تشويش كبير في مسألة توزيع الصرر. لذا من المهم أن ينادى في المدينة [بوصول الصرة] قبل فتح الدفتر في الحرم الشريف. أما صغار السن، فيجب أن يحضر وكلاؤهم. وبعد اكتمال حضور الجميع، تتم قراءة الدفتر متسلسلا من الصفحة الأولى حتى الصفحة الأخيرة في الحرم الشريف. وعلى هذا الأساس تُعطى الصرة إلى مستحقها، ولا تُعطى عن طريق النيابة. أما في حالة وجود عذر شرعي مثل المرض وغيره، مما يعني عدم مقدرة الشخص - رجلا كان أم امرأة - على الحضور لأخذ صرته، تُعطى الصرة إلى أحد أبنائه المستقيمين، أو أحد الأشخاص المعروفين بالأمانة والثقة. عليه يمكن إيصال الصرة إلى أصحابها عن طريق أحد البوابين أو مشدي الحرم الشريف، أو ما شابه ذلك من موظفين. ولهذا السبب يرجى إصدار مرسومي السلطاني في هذا الخصوص. عليه يجب العمل وفقا لما تمت الإشارة إليه، وعدم القيام بأي تصرف يخالف ذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٢)



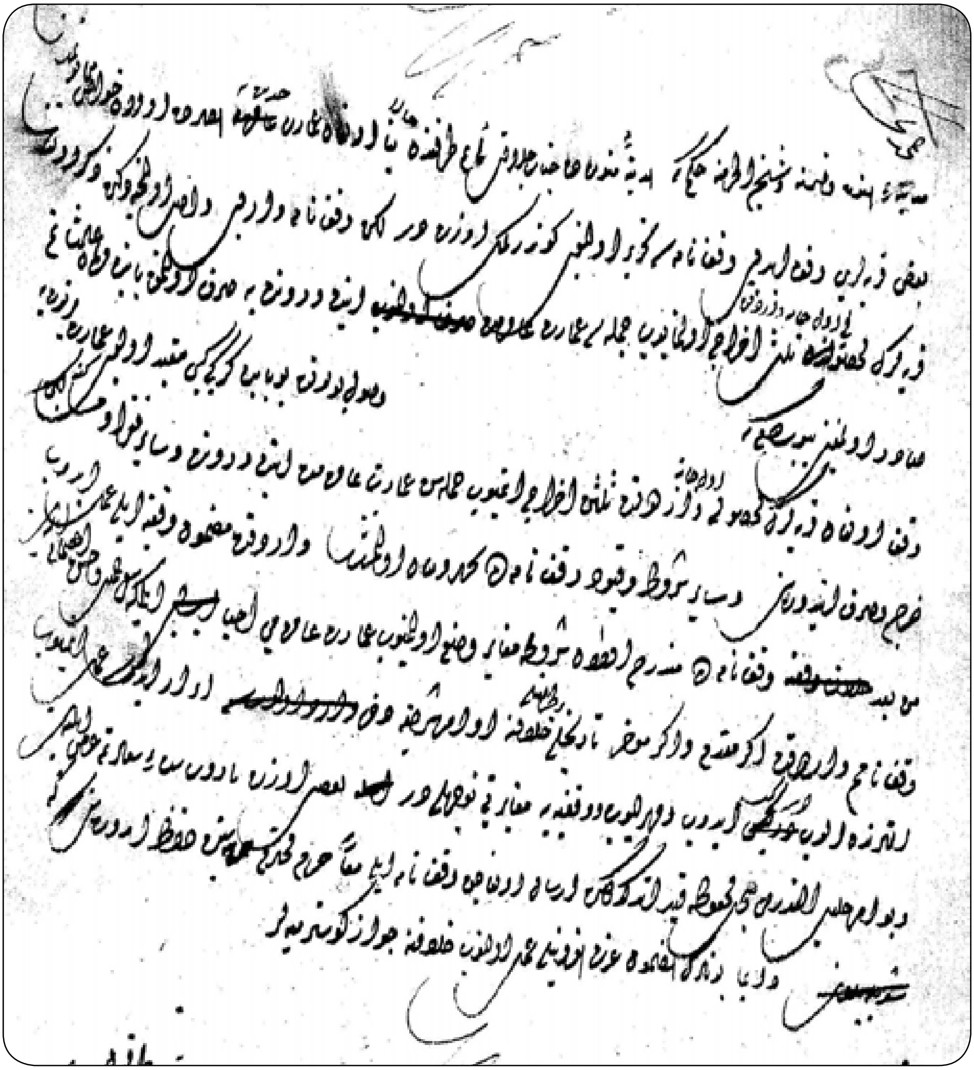
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٢

رقــم الـصـفـحـة :	١٢١
رقــم الحــكــم :	٢٣٦
الــتــاريــخ :	٢٦ جمادي الأول سنة ١٠٠٢ هـ [١٥٩٣-١٥٩٤م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

لقـد قـام صاحب المقام العـالي بإنشاء تكيـة جديدة في المدينــة المنورة، وقام بوقـف بعض القرى الكائنة في مصر مـن أجل تلك التكية، وُأعد سند/صك الوقف المذكـور لأجل إرساله. بيد أنــه لم يصل حتى الآن. ومن جهة أخرى صدر مرسومي السلطاني بصــرف كل محصول القرى المذكورة لصالح التكيــة المشار إليها. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك كما ينبغي، وتخصيص كل محصول القرى الموقوفة لأجل التكيــة، وعدم إخراج الثلث. وفي الوقت نفســه قيد كافة الشروط والقيود في السند موضوع البحث، ومن ثم العمل بموجب ما جاء في السند. ومن المهم جداً عدم القيام بأي تصرف من الآن فصاعداً يخالف ما نص عليه سند الوقف المذكور. والحال أنه لا ينبغي مخالفة الأوامر الشريفة الصادرة في هذا الخصوص، سواء كانت صادرة في السابق أو حديثــاً، مع إظهار السعي الجميل والاهتمام الحسن بموضوع الوقف. وبعـد الختم على السند، يجب إرسالــه إلى استانبول. وفي الوقت نفسه يُحفظ هذا الأمــر جليل القدر في خزينة الحرم المحترم رفقة السند المذكور، مع ضرورة العمل بهما، إذ لا يجوز مخالفتهما البتة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٢)



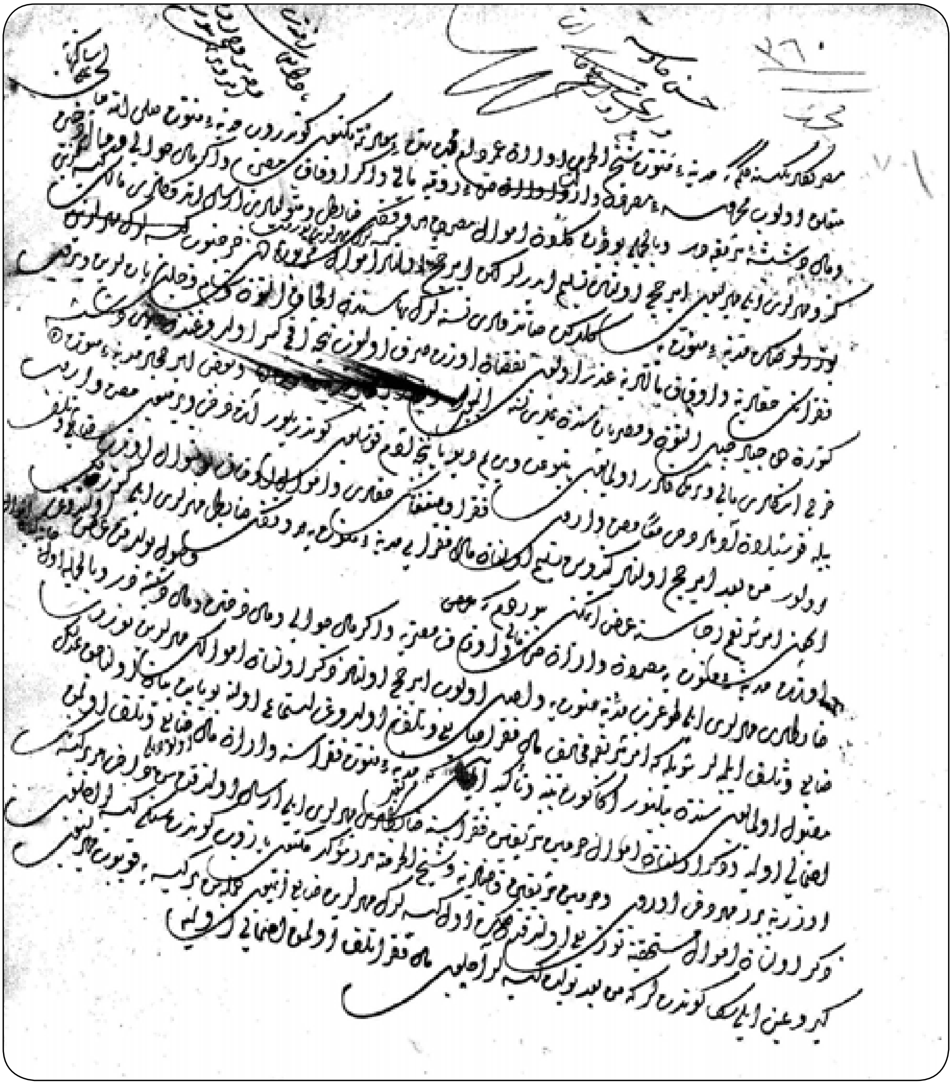
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٢

رقـــم الـصـفـحـة :	١٣٤
رقـــم الحـــكـــم :	٤٥٤
الــــتـــــاريـــــخ :	٣ شعبان سنة ١٠٠٢ هـ [١٥٩٣-١٥٩٤م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقـد أرسل شيخ الحرم عريضةً إلى مقامـي العالي، جاء فيها أن شيوخ الحرم ظلوا منذ قديم الزمان هم المسئولين بصورة مستقلة عن مخصصات خدام الحرم الشريـف. بيـد أن القضاة والنواب شرعوا في الاستمـاع إلى القضايا المتعلقة بتلك الأمـور، مطبقين أحكام الشـرع الشريف في ذلك. والحال أنـه يجب عدم تدخلهم فيمـا يتعلق بتعيين المشـار إليهم وعزلهم، والسير وفقاً لما جرت عليه العادة المتبعة. لـذا نلتمس إصدار المرسوم السلطـاني في هذا الخصوص. وعليـه أصدرت أمري بالعمل على تلك الصورة، وعدم القيام بمعاملة تخالف ما هو متبع.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٢)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٢

رقــم الـصـفـحـة:	٣٦٠
رقــم الحــكــم:	٧٠١
الـــتـــاريـــخ:	٣ جمادي الأول سنة ١٠٠٢ هـ [١٥٩٣-١٥٩٤م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد أرسل شيخ الحرم بالمدينة المنورة «عمر» زيد مجده خطاباً إلى مقامي العالي، جاء فيه أن هناك مخصصات تُرسل من مصر إلى المدينة المنورة صلى الله على ساكنها. وتتمثل تلك المخصصات في الصرة الرومية، والأوقاف، والمؤن، والدشيشة الشريفة، وغيرها. ويقوم ضباط ومتولو تلك الأوقاف بمصر بإرسال حصصهم المقررة، والختم بأختامهم الخاصة على أكياس المال. ومن ثم تسليمها إلى أمير الحج. ويقوم أمير الحج بحمل تلك الأكياس المختومة إلى المدينة المنورة. وفي المدينة المنورة، يتعرض حق الفقراء وأموال الأوقاف للظلم والغدر، إذ تُؤخذ مقادير كبيرة من تلك الحقوق والأموال. ومن الملاحظ أن الأبالة الذين يقومون بنقل الدشيشة، لا يأخذون سوى الذهب والنقود المصرية. ومن جهة أخرى يقوم بعض أمراء الحج بعدم إرجاع الأموال التي أخذوها في المدينة المنورة، ويتعللون بأنهم سوف يدفعونها في ينبع. بيد أنهم لا يقومون بدفعها في ينبع أيضا، ويستمرون على تلك الصورة حتى الوصول إلى مصر. ويصلون إلى مصر ومعهم الصرة. وهكذا أصبحت حقوق الفقراء وأموال الأوقاف في عداد الضياع والفقدان. لذا نلتمس إصدار المرسوم السلطاني من أجل تسليم أموال الفقراء من الآن فصاعداً إلى أمراء الحج بعد الختم عليها من طرف ضابط الوقف، بحيث يتم تطبيق ذلك على كل وقف من الأوقاف التي ترسل أموالها إلى المدينة المنورة. عليه أصدرت أمري بعرض تفاصيل المسألة، وإرسال كل مخصصات الصرر والأوقاف المصرية وأموال الدشيشة وغيرها من مصر إلى المدينة المنورة بعد الختم عليها بواسطة ضباط الأوقاف، ومن المهم ألا يضيع أمراء الحج تلك الأموال، وألا تتعرض أموال

الفقــراء للضيــاع والتلف بصورة تخالف أمري الشريــف. ولن يتم قبول أي عذر في هــذا الخصوص. لذا يجب التنبيــه والتحذير. والحال أنه لا يجــب ألا تكون هناك احتماليــة لضيــاع وتلف الأمــوال الخاصة بفقــراء المدينة المنورة. بنــاءً عليه يجب إرســال الأمــوال الخاصة بفقــراء الحرمين الشريفــين بعد الختم عليهــا بواسطة الضباط، وكتابة خطابات منفصلة بذلك الخصوص إلى قضاة الحرمين الشريفين وشيوخ الحرم. ومن الضروري عدم فقدان الأختام أثناء توزيع الأموال المذكورة إلى مستحقيها، مع التأكيد على عدم ضياع أموال الفقراء من الآن فصاعداً.



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٢

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٧٩
رقـــم الحـــكـــم :	٧٣١
الــــتــــاريــــخ :	١١ رجب سنة ١٠٠٢ هـ [١٥٩٣-١٥٩٤م]

حكم إلى قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة وأمراء الحج بمصر والشام واليمن وشيخي الحرم

لقد أرسل شريف مكة المكرمة «حسن بن أبي نمي» دامه سعده خطاباً إلى مقامي العالي، حيث جاء فيه أمير الحج بمصر «علي كاشف» قام بالاستيلاء على قسم من الصرر المخصصة لفقراء مكة المكرمة لسنة (١٠٠١ هـ). وفي الوقت نفسه استولى على مبلغ وقدره (٥٠٠٠) قطعة ذهبية كانت مخصصة للمدينة المنورة. وعند عودته من الحج إلى ينبع، استولى على ممتلكات أشراف ينبع. كما أخذ (١٠٠٠) قطعة ذهبية من «السيد قشعمة» أحد السادات. وكانت نتيجة ذلك وقوع نزاع بين الطرفين، وقد قام المذكور باستخدام خنجره وقتله. كما قام أمير الحج بالإغارة على سوق القصبة المذكورة، وقتل (٢٨) شخص من الرجال والنساء. واتضح أن هناك ثلاث أشخاص من السادات من بين القتلى. لذا فإن الضرورة تقتضي عزل أمير الحج «علي» من منصبه، ورفع المظالم التي ارتكبها، والبت فيها بموجب الشرع الشريف. وقد تم إرسال أمير الحج الحالي قدوة الأمراء الكرام «بري» من أجل ذلك. عليه أصدرت أمري بجمع الجميع في الحرم الشريف، وتفتيش كل ما قام به «علي». وكما هو معلوم فإن ثبوت الإعتداء سواء على المخصصات الخاصة بفقراء مكة المكرمة، أو فقراء المدينة المنورة، يستوجب رد تلك الحقوق وإعادتها إلى أصحابها كاملةً، وعدم ترك أي قسم منها ولو كان مقدار ذرة. وعقب ذلك

يتـم وضعها على الكيس، والختم عليه، ومن ثم إحضاره إلى الحرم الشريف. ومن الضـروري فتـح الدفاتر في حضور كافـة المباشرين. وبعد فتـح الدفاتر، يتم توزيع الصــرر على أصحابها دون ظلم وغــدر. وفيما يتعلق بالفساد الذي ارتكبه في ينبع، فيجب الاستعانة بالأشخاص الثقة من أجل متابعة ذلك الموضوع بشكل دقيق. وعلى ذات الإطار يجـب الاستفسار عن الشخص الذي ابتدر القيام بالنزاع المذكور، هل هــو أمـير الحج؟ أم هو شخص آخــر؟ وبغض النظر عن الذي بــدأ بالنزاع، فلابد مــن توضيــح ذلك وبيانــه. إن الضرورة تستوجـب الاهتمام بتلـك المسائل بالشكل المطلـوب. وبعد الوصــول إلى أهل الفســاد، يجب إحضارهم. والحــال أنه من غير اللائــق وجود مثــل تلك النوعية من الفاسدين في البقــاع المباركة. ويمكن القول أن السبب الأساسي في الفســاد يعود إلى التعصب والغرض [الشخصي]. وعليه يجب الحذر في هذا الخصوص.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٢)



تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٢)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٢

رقم الصفحة :	٣٨٦
رقم الحكم :	٧٤٣
التاريخ :	٣٠ جمادي الآخر سنة ١٠٠٢ هـ [١٥٩٣-١٥٩٤م]

حكم إلى قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف وشيخي الحرم

لقد أرسل أغا دار السعادة وناظر أوقاف الحرمين الشريفين افتخار الخواص والمقربين ومعتمد الملوك والسلاطين «مصطفى» دام علوه دفتر قضايا إلى مقامي العالي. وقد جاء في الدفتر المذكور، أن مقامي العالي والسلاطين السابقين وأهل البر والإحسان حددوا مخصصات لأولئك الذين يقومون بقراءة الأجزاء الشريفة وسور الأنعام ويسن وتبارك وعم والإخلاص. ولوحظ أن تلك المخصصات لا تُعطى إلى أصحابها كاملةً. والحال أنه يجب إعطاء المخصصات المذكورة بموجب شرط الواقف، وعدمٍ إعطائها لأشخاص آخرين، خاصةً وأن هناك من لا يقوم بالقراءة والتلاوة أصلاً، إذ تتسم هذه النوعية بالتساهل والإهمال. لذا يجب القيام بكل شيء وفقاً لما نص عليه شرط الواقف. وعليه أصدرت أمري بالتأكيد على التنبيه في هذا الموضوع، والقيامٍ بالتلاوة بموجب شرط الواقف. ومن المهم في هذا الخصوص أن تكون التلاوة وفقاً للترتيب. وبعد الانتهاء من التلاوة، يقوم الجميع بالدعاء لي وللدولة، وكذلك لبقية الواقفين الآخرين. كما نؤكد على أهمية التعامل مع أولئك الذين لا يقومون بالتلاوة بموجب شرط الواقف، وعدم إهمال هذا الأمر. بناءً على ذلك كان من المهم إصداري مرسومي السلطاني في هذا الخصوص. لذا يجب على الجميع الاهتمام بالمواضيع التي تمت الإشارة إليها، وعدم حماية أي شخص من الأشخاص.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٢)



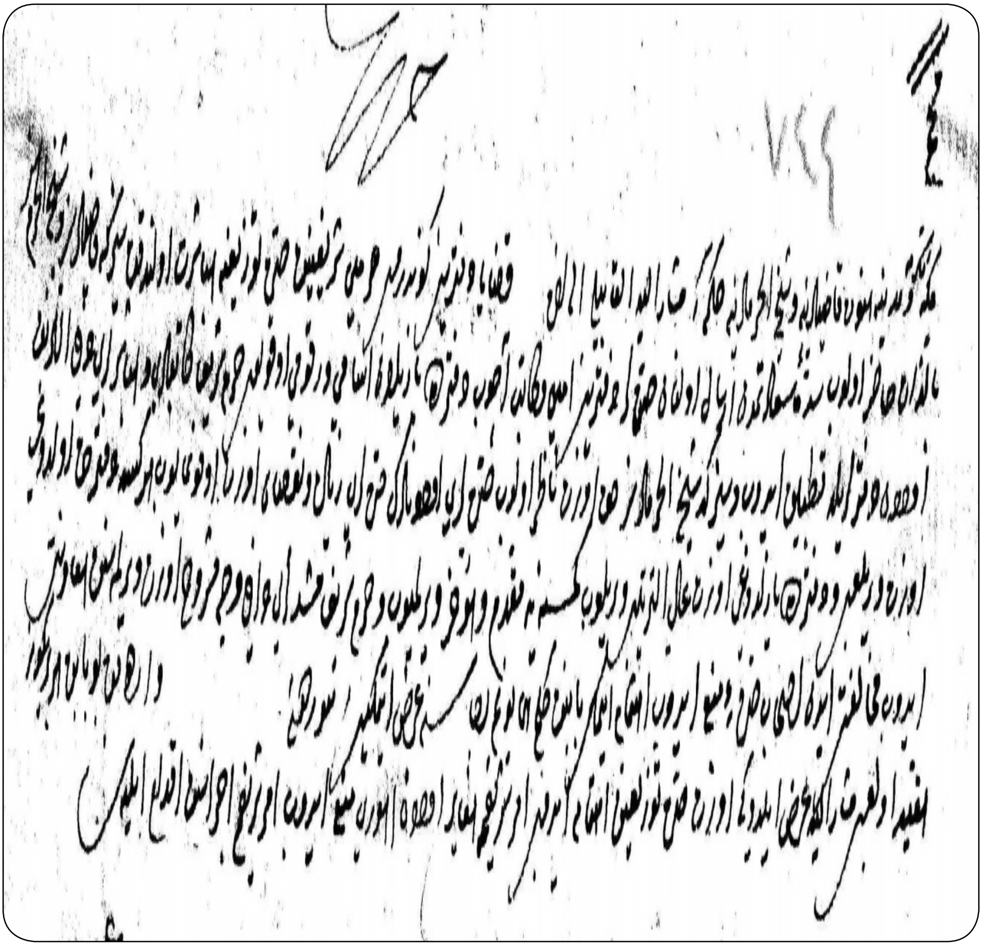
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٢

رقــم الـصـفـحـة :	٣٨٦
رقــم الحــكــم :	٧٤٤
الــتــاريــخ :	٣٠ جمادي الآخر سنة ١٠٠٢ هـ [١٥٩٣-١٥٩٤م]

حكم إلى قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة وشيخي الحرم

لقد قام المشار إليه بإرسال دفترٍ قضايا، جاء فيه أنه من الضروري أن يكون القاضيين وشيخي الحرم حضوراً عند توزيع الصرة في الحرمين الشريفين. ومن المهم أن يقوم الأمين والكاتب بفتح الدفاتر والصرر المرسلة من استانبول. وبعد فتح الدفاتر، تتم قراءة الأسماء والمقادير المخصصة لها، بحيث يقوم كتّاب الحرم الشريف والمباشرين بمتابعة ذلك. وعلى هذا الأساس تُعطى الصرر بموجب المعلومات الواردة في الدفتر، على أن تكون قراءة الدفتر بشكل متسلسل، بمعنى لا يحدث تقديم وتأخير. وعلى الوجه الموضح والمشروح، ويقوم مشدو الحرم بتقديم المساعدة المطلوبة في هذا الشأن. وعليه أصدرت أمري بقيد ذلك، والاهتمام بتوزيع الصرة بالصورة المعروضة، ومنع أي معاملة تخالف أمري الشريف، بل يجب إنفاذ ذلك الأمر.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٢)



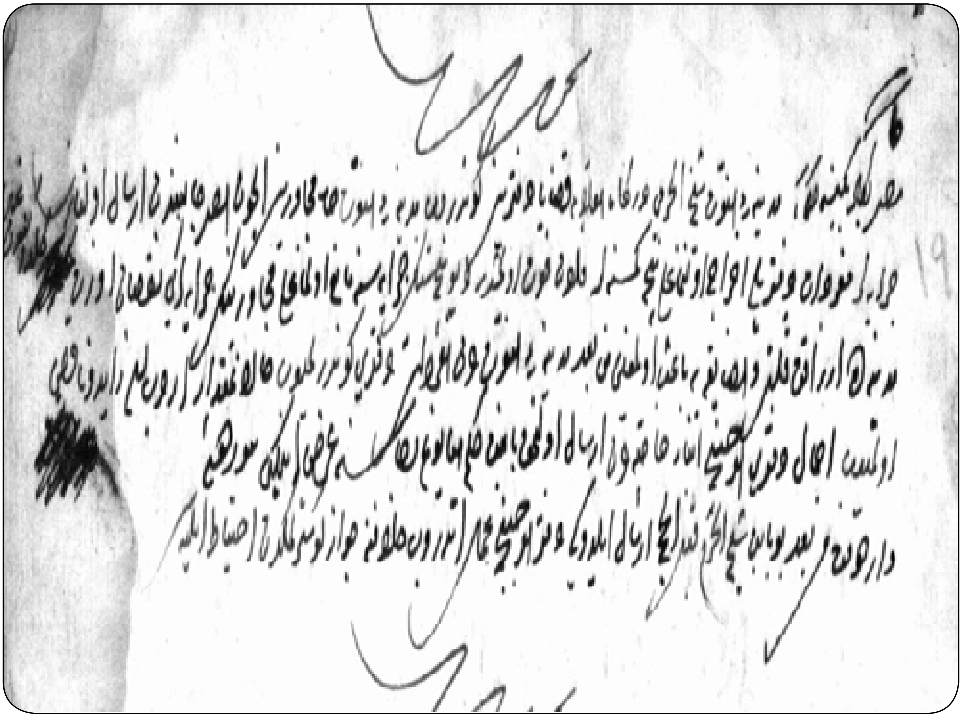
(ط)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧٣

رقـم الصفحة :	٩
رقـم الحكم :	١٩
التاريخ :	٧ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد أرسل شيخ الحرم بالمدينة المنورة دفتر قضايا، حيث جاء فيه أنه تم إرسال مساعدات من مصر لأجل الفقراء بالمدينة المنورة. ومن الضروري إخراج تلك المساعدات مع الدفتر المفصل الخاص بها. وبالطبع فإن وفاة أحد المستحقين، تعني عدم منح المساعدات. والحال أن المساعدات المذكورة أصبحت تصل إلى المدينة المنورة ناقصة، مما تسبب في الضيق والشدة. لذا من المهم أن يتم إرسال المساعدات إلى المدينة المنورة مكتملة غير ناقصة، مع عدم إرسال الدفتر المذكور، وإرسال الدفتر الإجمالي. بناءً على ذلك نلتمس لإصدار الحكم السلطاني في هذا الشأن. عليه أصدرت أمري بأن يتم العمل بموجب الدفتر الذي كان شيخ الحرم قد أرسله قبل الحج، وعدم القيام بأي إجراء خلاف ذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



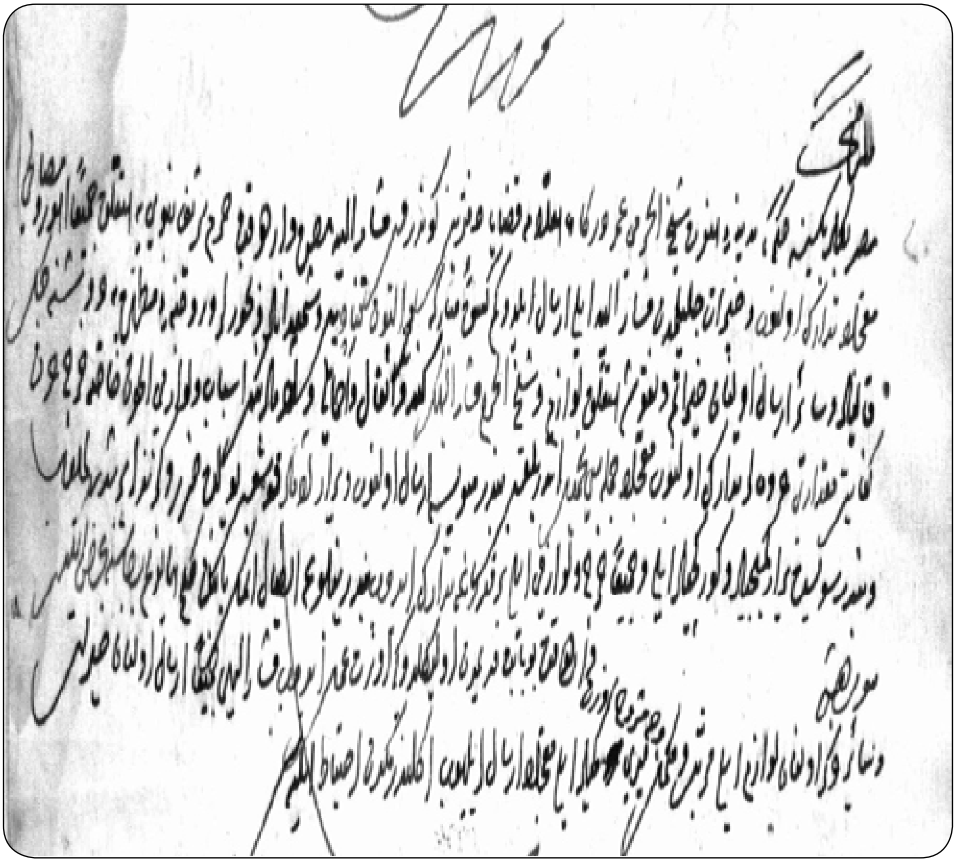
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٩
رقـــم الحـــكـــم :	٢٠
الـــتـــاريـــخ :	٧ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد أرسل «عمر» شيخ الحـرم بالمدينة المنورة دفتر قضايا إلى مقامي العالي، حيث جاء فيه أنه بذل جهداً كبيراً أثناء وجوده في مصر من أجل الإسراع في تأمين كل الأمور الخاصة بالحرم النبوي الشريف. ومن جهة أخرى كنت قد قمت بإرسال الكسوة المباركة والذهب والقناديل والشمعدانات والبخور، وكسوة الروضة المطهرة، وغير ذلك من المساعدات الأخرى رفقة المشار إليه. لذا يجب توفير تكاليف السفر للمشـار إليه، وتأمـين الإبل اللازمة بأسرع ما يمكن، وإرسـال كل تلك الأشياء إلى ميناء السويس، مع ضرورة توفير الرجـال المناسبين. وبالإضافـة إلى ذلك يجب توفـير رجال السفن الجيديـن في ميناء السويس وكل المساعدين لهم، مع منحهم التكاليف المالية اللازمة، بجانب توفير سفينة، وإيصال تلك المستلزمات إلى ميناء ينبع، وإرسال حكم سلطاني بذلك. عليه أصدرت أمري بضرورة العمل وفقاً لما كان هو متبع في السابق، وإرسال الأشياء المشار إليها بالسرعة المطلوبة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



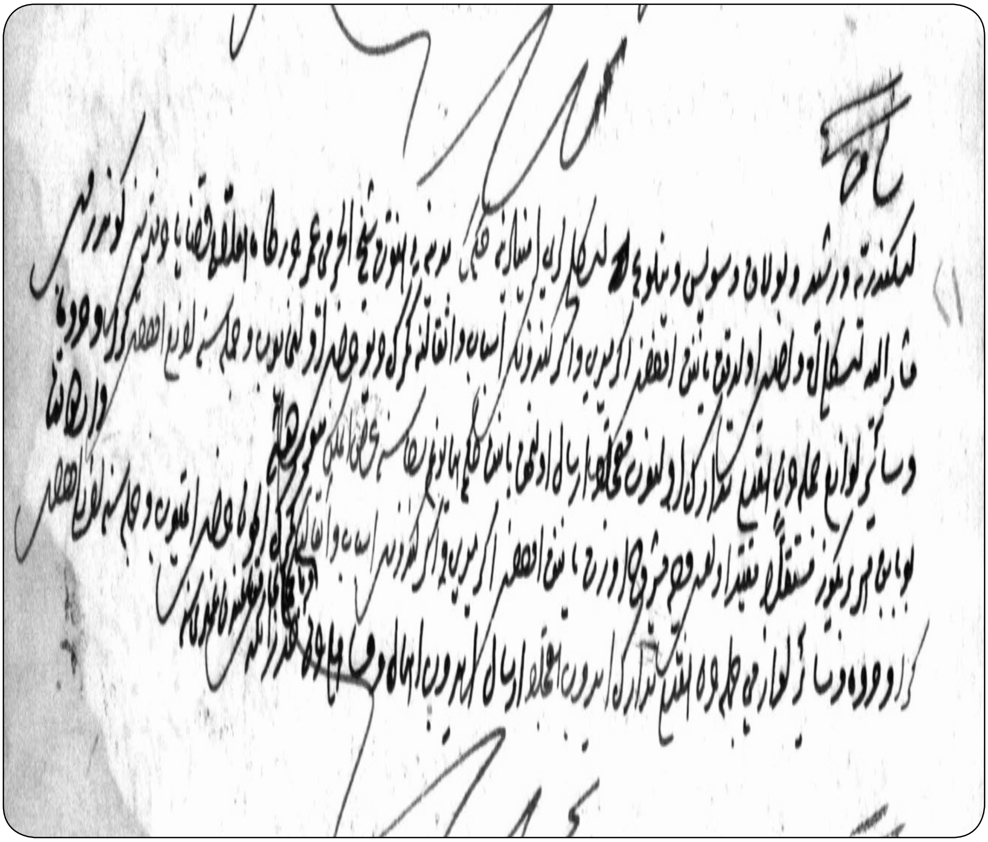
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقــم الـصـفـحـة :	٩
رقــم الحــكــم :	٢١
الـتـــاريـــخ :	٧ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمناء الموانيء بالإسكندرية ورشيد وبولاق والسويس وينبع

لقد أرسل «عمر» شيخ الحرم بالمدينة المنورة دفتر قضايا إلى مقامي العالي، حيث جاء فيه أنه يجب معاملة المشار إليه عند الوصول إلى أي ميناء من الموانيء المذكورة، وما معه من أشياء سواء كانت خاصة بالدولة، أو به هو، بالصورة اللائقة، وعدم أخذ الضريبة الجمركية منها. لذا من المهم صدور الحكم السلطاني في هذا الشأن. وعليه أصدرت أمري بقيد كل شيء بشكل مستقل. وعلى الوجه الذي تم به توضيح ذلك، لا تؤخذ الضريبة الجمركية من الأشياء التابعة للدولة، أو التابعة للمشار إليه، وإرسال كافة تلك الأشياء بصورة عاجلة، وعدم التساهل والتراخي في هذا الخصوص.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



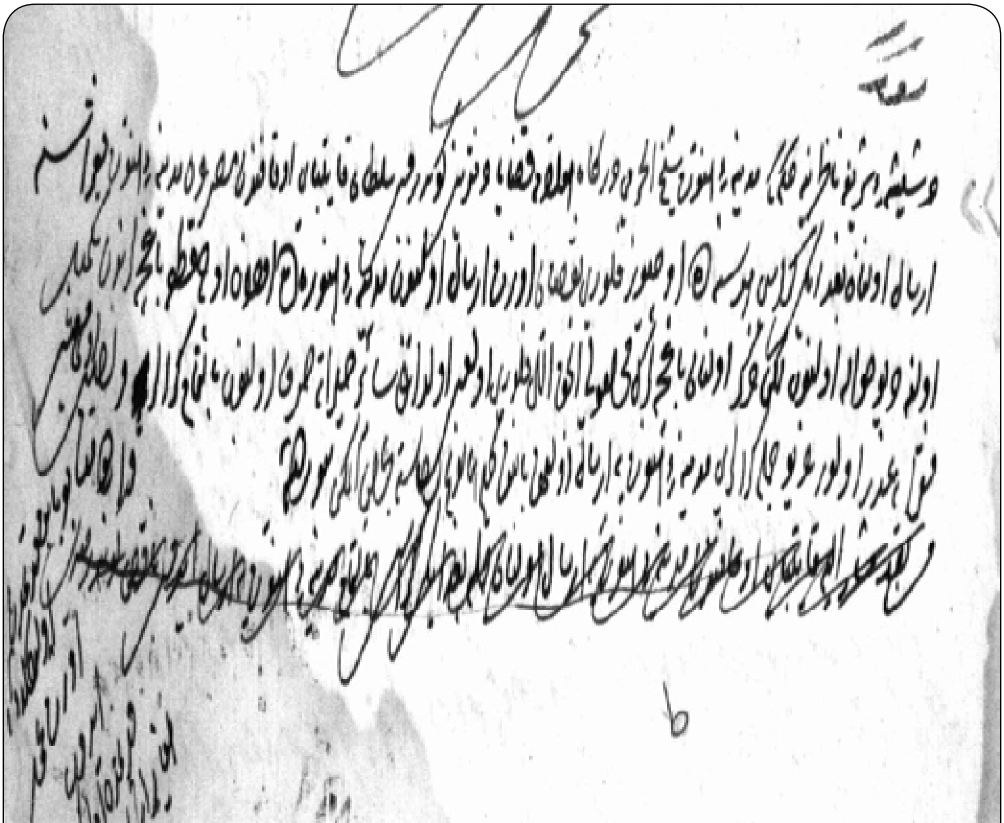
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٩
رقـــم الحـــكـــم :	٢٢
الـــتـــاريـــخ :	٧ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى ناظر الدشيشة الشريفة

لقـد أرسل شيخ الحـرم بالمدينة المنورة دفتر قضايـا إلى مقامي العالي، حيث جـاء فيـه أن هناك قمـح مرسل من أوقـاف السلطاني قايتبـاي إلى فقراء المدينة المنـورة. ومـن الملاحظ أن هناك نقصـاً سنوياً يبلغ (٣٠٠) قطعـة ذهبية. لذا من الممكـن إكمال ذلـك من خلال الحدائق الثـلاث الموجودة بالمدينة المنـورة. بيد أن محصول الحدائق المذكورة يبلغ (٥٠) قطعة ذهبية فقط، وهو يُصرف على أعمال الخـير الأخرى. لـذا نرجو إصدار المرسـوم السلطاني في هـذا الخصوص حتى لا يتعرض الفقراء للظلم والغدر. وعليه أصـدرت أمري بقيد ذلك، والعمل حسب ما هو موضح.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



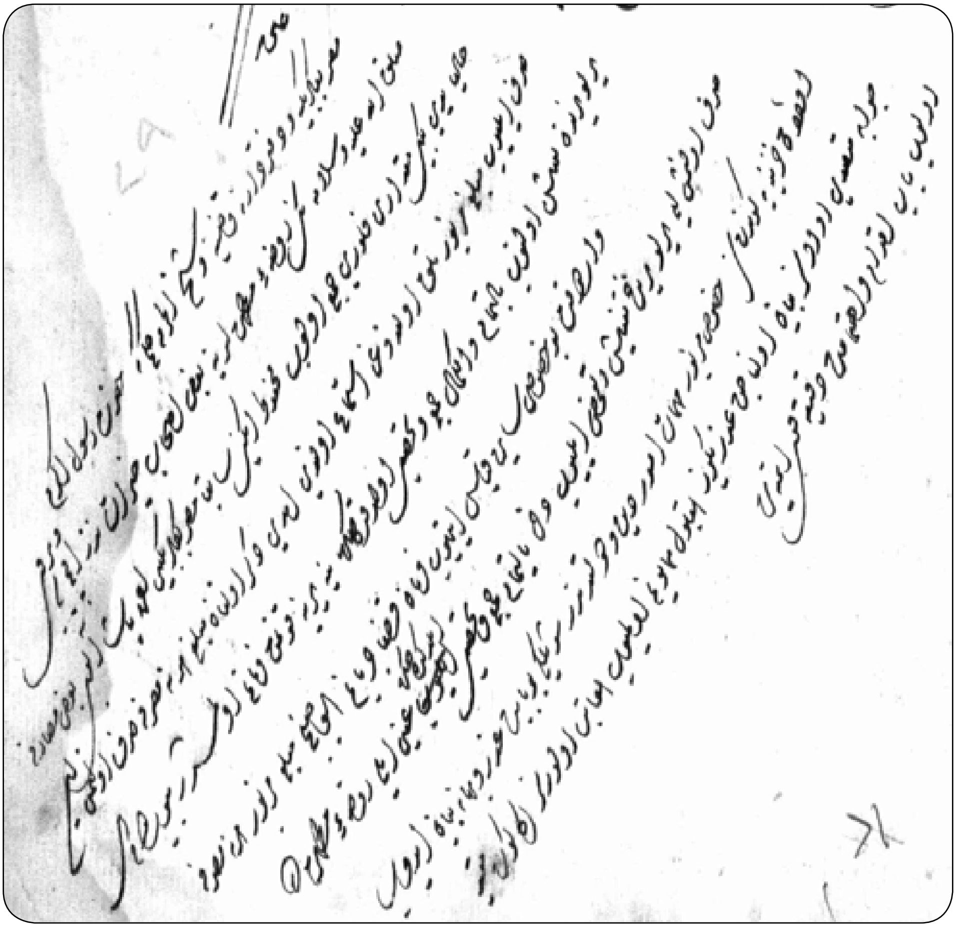
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقم الصفحة:	١٢
رقم الحكم:	٢٩
التاريخ:	١٥ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها وقاضيها وشيخ الحرم [النبوي]

لقد قام بعض أهل الخير والبر بدفع أموال للروضة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم. وقد بلغ مقدار المبلغ المجموع حتى الآن (٧٠٠٠) قطعة ذهبية. وكان أحمد باشا أمير الأمراء السابق لمصر قد أخذ المبلغ المذكور، وصرفه في بعض الأمور. وبغض النظر عن الوجهة التي تم فيها صرف المبلغ المذكور، فلابد من استعادته وجمعه كاملاً غير ناقص، وذلك حسب المرسوم الصادر في هذا الباب. عليه أصدرت أمري بعدم مقارنة هذا الموضوع بموضوع آخر. وبموجبٍ مرسومي السامي ساري المفعول في هذا الباب، فلابد من جمع المبلغ المذكور كاملاً غير ناقص، بغض النظر عن الوجهة التي تم صرفه فيها. وعقب ذلك يُرسل إلى خزينة الروضة المطهرة. وكما هو معلوم فإن الموضوع المذكور، يعتبر من ضمن مواضيع الدين والدولة. وبغض النظر عن الحجج التي سيقت في هذا الشأن، إلا أنها ليست مقبولة البتة لدى مقامي العالي أنا السلطان. لذا يجب عليكم بذل الجهد والهمة من أجل القيام بما هو مطلوب وفقاً لما تمت الإشارة إليه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



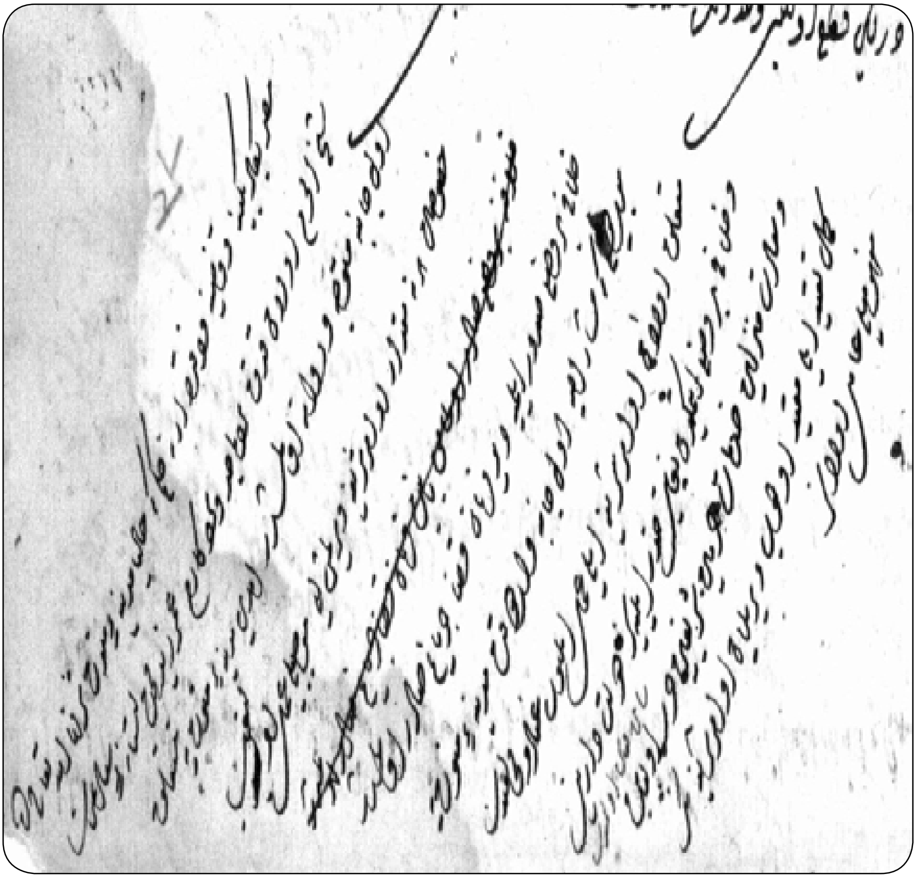
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقـــم الـصـفـحـة :	١٣
رقـــم الحـــكـــم :	٣٢
الـــتـــاريـــخ :	١٥ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضيها ومسئول المال بها

لقد توجه قدوة الأماجد والأكارم «عمر» زيد مجده شيخ الحرم بالمدينة المنورة شرفها الله تعالى إلى استانبول. وقد تم التأكيد على العمل بجميع الأوامر الشريفة الصـادرة بالمواضيع المتعلقة بالمدينة المنورة، وعدم التحـرك خلافاً لتلك الأوامر، خاصـةً وقد أصـدرت مرسوماً سامياً حول ذلك. عليه أصـدرت أمري بالعمل وفقاً بالأوامـر الشريفـة الصادرة حول المدينة المنورة، وعـدم التحرك خلافاً لما جاء في مـتن تلك الأوامر، والحذر ثم الحذر من إظهـار العناد والمخالفة في هذا الباب، إذ مـن الضروري التقيد التام بكافة الخدمـات الخاصة بالحرمين الشريفين، والعمل حسب مفهوم الأوامر الشريفة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقـــم الـصـفـحـة:	١٠٥
رقـــم الحـــكـــم:	٢٤٠
الـــتـــاريـــخ:	٢٨ شوال سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى شيخ الحرم بالمدينة المنورة

لقـد تم تقديم عريضـة من طرف أرباب الوظائف بالمدينـة المنورة إلى مقامي العـالي. وحسب مـا جاء في تلـك العريضة، فإن شيـخ الحرم يقـوم بتوجيه بعض الحصص الشاغـرة دون الرجـوع إلى ديـوان مصـر، وعـدم التوصيـة في بعض الحصص، وعرض ذلك على ديوان مصر.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



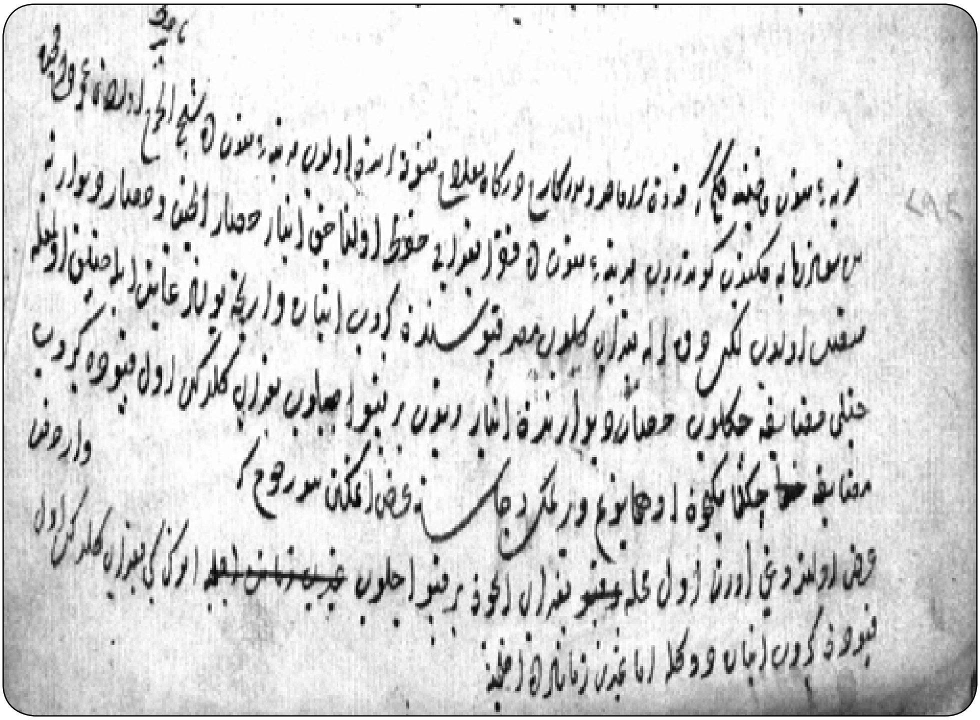
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقـــم الـصـفـحـة :	١٢٥
رقـــم الـحـــكـــم:	٢٩٢
الـــتـــاريـــخ:	٣٠ شوال سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقـد أرسـل شيخ الحرم بالمدينة المنـورة «عمر» زيد مجده خطابـاً إلى مقامي العالي. وجاء في هذا الخطاب أن المخزن الخاص بحفظ قمح فقراء المدينة المنورة موجـود داخل القلعـة، ومتصل بجدرانها. لذا توجد مشكلـة كبيرة عند نقل القمح المذكـور على الطريق من باب مصر حتـى الوصول إلى المخزن. ولهذا السبب يجب فتـح بـاب من جدران القلعة إلى حيـث يوجد المخزن، حتى لا تحـدث تلك المعاناة، مما يستوجب إصدار مرسوم سلطاني في هذا الشأن. وعليه أصدرت أمري بعرض ذلك، وفتح باب مـن أجل إيصال وإدخال القمح إلى المخزن، وإغلاقه بعد الانتهاء من المهمة المذكورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧٣

رقـــم الـصـفـحـة :	١٩٠
رقـــم الحـــكـــم :	٤٤٥
الـــتـــاريـــخ :	١١ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة وشيخي الحرم

كمـا هو معلوم فإن الصــرر مخصصة لفقراء الحرمــين الشريفين منذ قديم الزمان. وبالإضافة إلى ذلك توجد أوقاف تابعة للحرمين الشريفين في ولايتي الشام [دمشق] وحلب. ويتم إحضار محاصيل تلك الأوقاف بغض النظر عن الزيادة التي تحــدث فيهــا، ومن ثم توزع على الفقــراء الموجودين بالحرمــين الشريفين بموجب المرســوم السامي الصادر في هذا الخصوص. لذا فإن المحصول الموجود حالياً، هو وقف أيضاً للفقراء بموجب الدفتر الصادر في هذا الخصوص. غير أن الملاحظ أن تلك المخصصات لا تُعطى إلى أصحابها، مما تسبب في معاناة الفقراء. وبالإضافة إلى ذلــك يلاحــظ أن الصرر الجديدة تُمنح إلى أولئــك الذين لا يستحقونها بمكة المكرمــة والمدينة المنــورة. أما مستحقيها، فتعطــى لهم ناقصــةً. والجدير بالذكر أنــه كان قــد صدر مرسوم حول ذلــك في السابق، وطُلب منكم عــدم التضييق على الفقراء. وإن الضرورة تستوجب توزيع الصرر الجديدة سواء كانت رومية أو شامية أو حلبية على الفقراء المحددين بموجب الدفتر، والحذر من التعدي على الوقف ولو مقدار ذرة. وكان قد صدر مرسوم سلطاني حول ذلك إبان عهد المرحوم والمغفور له خداونــدكار طاب ثراه. وبالتالي يجب العمل وفقاً لما نص عليه ذلك المرسوم. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وتوزيع الصرة الجديدة الرومية والشامية والحلبية على الفقــراء بموجب الدفتر، وحســب ما نص عليه المرسوم السلطــاني، وعدم التعدي على أوي وقف.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



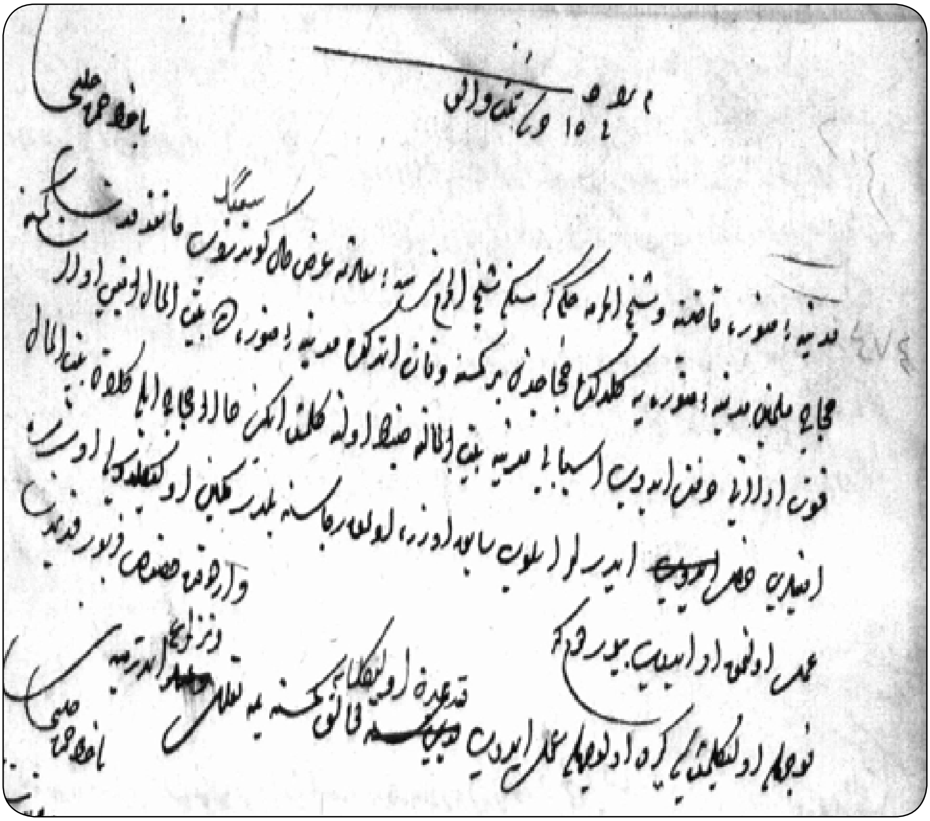
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقــــم الـصـفـحـة :	٢٠٤
رقــــم الحــكــم :	٤٧٤
الــتــاريــخ :	١٥ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

لقــد أرسل شيخ الحرم عريضــةً إلى مقامي العالي. وجاء في تلك العريضة أنه عند وفاة فرد من الحجاج المسلمين بعد الوصول إلى المدينة المنورة، يقوم أمين بيت المــال بالمدينة المنورة بإعـداد دفتر عن المتوفي، ومن ثم إحالتــه إلى بيت المال. وفي الحقيقة فإن أمناء بيت المال القادمين مع الحجاج خلال هذه الفترة، هم من يقوم بالفصــل في تلك المسألة. لذا مــن المهم العمل حسب ما كان متبعاً في السابق. عليه أصدرت أمري بالعمل وفقاً للصورة التي كانت سائدة في السابق، وعدم التعلل بأي شيء آخر مخالف.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقم الصفحة:	٢٠٤
رقم الحكم:	٤٧٥
التاريخ:	١٥ ذي الحجة سنة ١٠٣٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

لقد قمت أنا صاحب المقام العالي بتعيين كاتب على مخزن القمح المخصص للفقراء بالمدينة المنورة، وبجانبه يوجد «مباشر» من أبناء العرب. وباستثنائهما لا يوجد شخص آخر. أما الآن فنلاحظ أن الوضع يختلف اختلافاً تاماً، إذ قام أولئك الذين شغلوا منصب القضاء ومشيخة الحرم بتعيين عدد كبير من الكتبة. واعتباراً من تلك الفترة، أصبحت المخصصات تُعطى لمن لا يستحقها. والجدير بالذكر أن مقامي العالي كان قد قام بتعيين «بالي» كاتباً للحرم، وكذلك تعيين «أبو بكر» من أبناء سيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الوظيفة المذكورة. وهكذا تم أخذ الدفاتر من المخالفين لذلك الإجراء. ومن جهة أخرى فإن المرتب المخصص للذين شغلوا منصب كاتب الحرم ومعه المقدار الخاص بهم من الصرة الرومية، مقيد على الدفتر، ولا يؤخذ شيء من القمح المخصص للفقراء. ويلاحظ أنه تم تعيين معاون واحد لكل كاتب من كتّاب الحرم. وعليه أصدرت أمري بالعمل في الموضوع المذكور حسب ما كان متبعاً في السابق، وعدم التعلل بأي ذريعة في هذا الخصوص.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



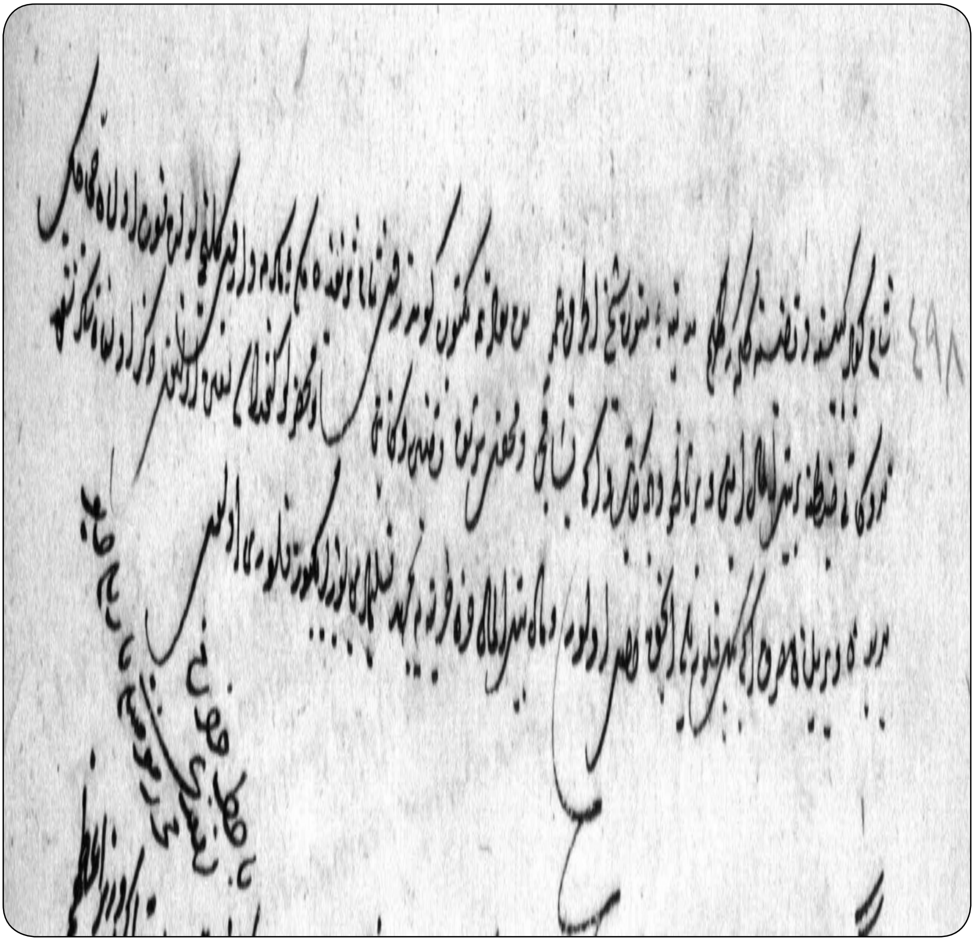
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقــم الـصـفـحـة:	٢١٤
رقــم الحــكــم:	٤٩٨
الــتــاريــخ:	١٨ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء الشام وقاضيها

لقــد أرسل شيخ [الحرم] المدينة المنورة «عمر» خطاباً إلى مقامي العالي، جاء فيــه أنه تم تعيــين أمين لبيت المال وناظر وكاتب وقاضــي شرعي وكاتب له ومسئول محضــر من أجل حصر وقيــد التركة الخاصة بالحجاج الذيــن انتقلوا إلى الرفيق الأعلى في الطريق، وهم متوجهين من الشام الشريف إلى مكة المكرمة. ويبلغ مقدار كل مبلــغ مخصص للمذكورين أكثر مــن (٢٠٠٠) قطعة ذهبية. ويبلغ مقدار ما تم تسليمه من بيت المال إلى الخزينة ما بين (١٠٠) إلى (٢٠٠) قطعة ذهبية.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



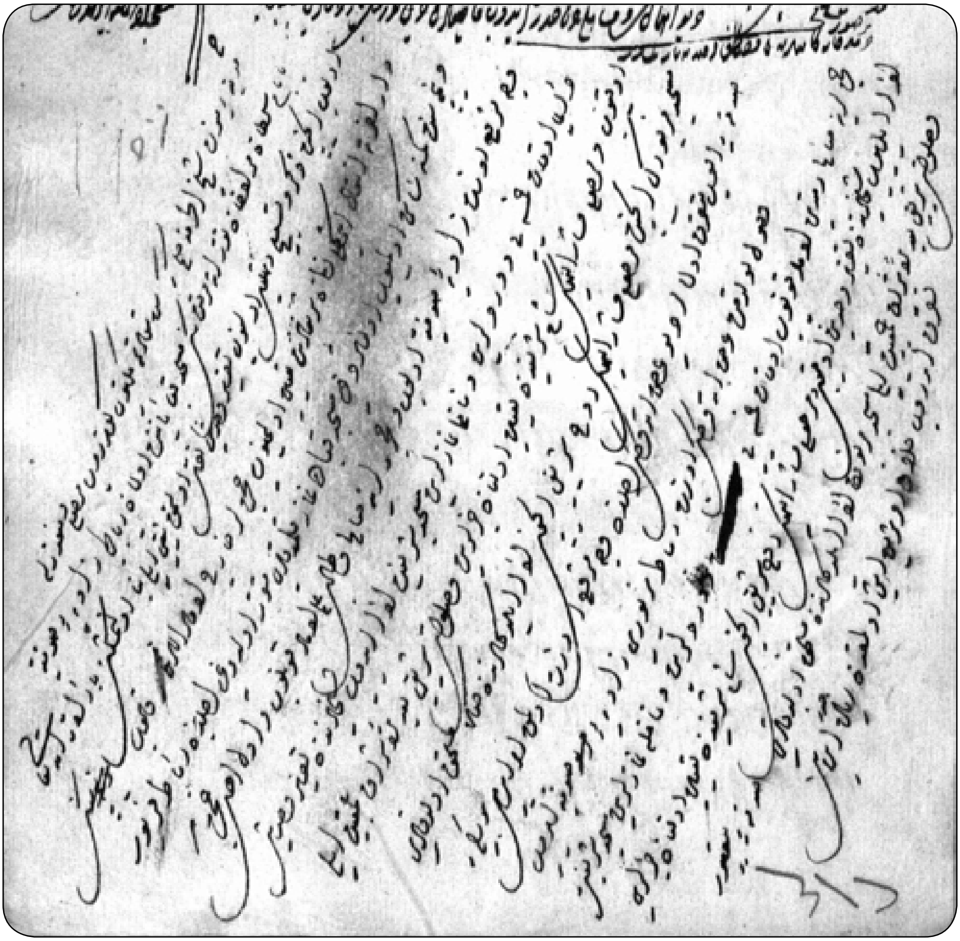
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقم الصفحة:	**٢١٤**
رقم الحكم:	**٥٠٠**
التاريخ:	**١٨ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]**

حكم إلى شيخ الحرم بالمدينة المنورة

لقد تم إرسال خطاب إلى مقامي العالي، جاء فيه أنه يوجد رباط وزاوية صوفية بالقرب من مسجد قباء تم تأسيسهما بواسطة المرحوم والمغفور له والدي السلطان «مراد» خان. وتمثل الزاوية المذكورة مكاناً للذكر والتسبيح والتهليل. وفي الوقت الذي كان يجري فيه العمل لإنشاء دار من أجل نقل التفسير والحديث إليها، إلا أنه لم يتم تعيين أي شيء لها. وأصبح لا يوجد شخص مقيم في الغرف الموجودة هناك. بل أصبحت الصلوات لا تُؤدى في مسجد قباء. وعلى الوجه الموضح، يُحال الرباط سالف الذكر ليصبح زاوية صوفية، مع تعيين أحد طلاب العلم الصالحين على تلك الغرف. ومن الضروري أداء الأوقات الخمسة في المسجد الشريف، وقراءة التفسير والحديث فيه. وبالإضافة إلى ذلك تتم قراءة الأجزاء والأدعية الشريفة لروح المرحوم المشار إليه داخل المسجد المذكور. وعقب ذلك تُمنح الصدقة إلى من يستحقها. لذا يجب العمل وفقاً لما تمت الإشارة إليه. عليه أصدرت أمري بعرض ذلك، وجعل الرباط المذكور زاويةً صوفيةً، وتعيين رجل صالح ومتدين على الغرف، وأداء الصلوات الخمسة والنوافل داخل المسجد المشار إليه، مع قراءة التفسير والحديث. وفي الوقت نفسه تلاوة الأجزاء والأدعية الشريفة المعينة في الشام الشريف لروح المرحوم المشار إليه. وعقب ذلك تُعطى الصدقة لمن يستحقها، مع عدم ضرورة مخالفة ذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



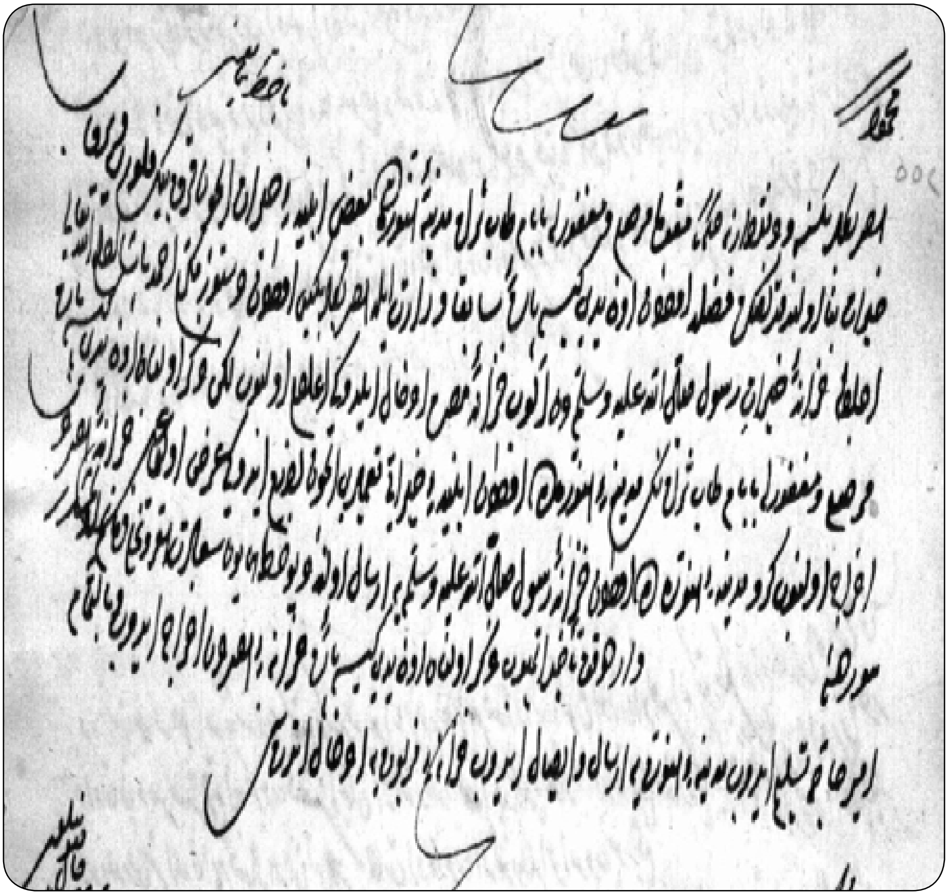
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقــــم الـصـفـحـة :	٢٣٧
رقــــم الحـــكـــم :	٥٥٢
الـــــتــــــاريـــــخ :	١٥ رمضان سنة ١٠٣٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

كان المرحوم والمغفور له والدي قد قام في السابق بدفع مبلغ وقدره (٤٠,٠٠٠) قطعة ذهبية من أجل إنشاء بعض المباني الخيرية في المدينة المنورة. وبعد بناء تلك المباني تبقى مبلغ وقدره (١٧,٠٠٠) كيسة. وكان الدستور المكرم أحمد باشا أدام الله تعالى إجلاله الذي تم تعيينه سابقاً أمير أمراء على مصر برتبة الوزارة، قد قام بأخذ ذلك المبلغ من الخزينة النبوية، ووضعها في خزينة مصر. إن الضرورة تستوجب تخصيص مبلغ الـ (١٧,٠٠٠) كيسة من أجل صيانة وترميم المباني الخيرية بالمدينة المنورة، مما يعني أخذه من خزينة مصر، وإرساله إلى الخزينة النبوية الجليلة بالمدينة المنورة. وعليه أصدرت أمري بعدم التأخير في هذا الموضوع، وإخراج مبلغ الـ (١٧,٠٠٠) كيسة من خزينة مصر، وتسليمه كاملاً إلى أمير الحج، ومن ثم إرساله إلى المدينة المنورة، وإدخاله إلى الخزينة المذكورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



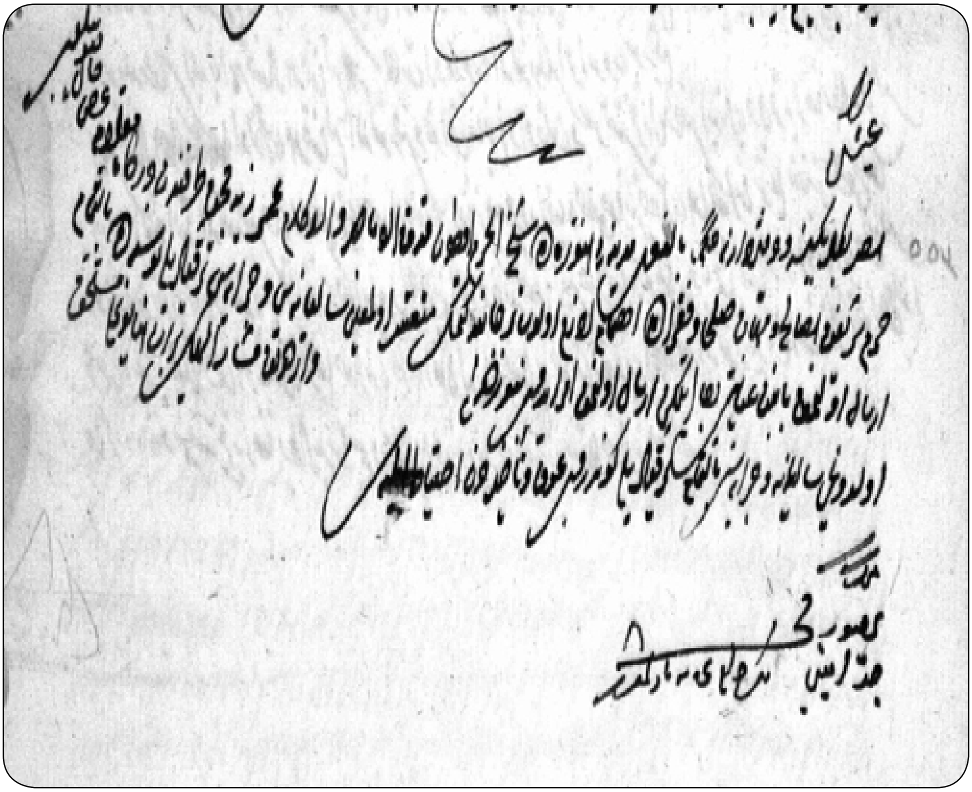
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقـــم الـصـفـحـة:	٢٣٧
رقـــم الحـــكـــم:	٥٥٣
الـــتـــاريـــخ:	١٥ رمضان سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضيها

لقــد تم تقــديم عريضة من طرف شيــخ الحرم بالمدينة المنــورة قدوة الأماجد والأكارم «عمــر» زيد مجده إلى مقامي العالي. وتضمنت ضرورة الاهتمام بالشؤون المتعلقــة بالحرم الشريف، والعناية بالصالحــين والفقراء. وقد ذكر أنه لا يستطيع التحــرك إلى أي جهة. ولهذا السبب يلتمــس إرسال مخصصاته لهذه السنة كاملة غير ناقصة. عليــه أصدرت أمري بمنح المشار إليه كافة مخصصاته كاملةً، وعدم التأخير في ذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقــــم الـصـفـحـة :	٢٤١
رقــــم الحـــكـــم :	٥٦١
الـــتـــاريـــخ :	١٨ رمضان سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء الشام

لقــد أرســل شيخ الحرم بالمدينة المنــورة «عمر» زيد مجده خطابــاً إلى مقامي العــالي، جــاء فيه أن الضرورة تقتضــي حفظ المياه المخصصــة للحجاج على طول الطريق الممتد من الشام الشريف إلى مكة المكرمة من العربان العاصين. والجدير بالذكـر أنه كان قد تم بناء قلاع خلال فترة المرحـوم والمغفور له السلطان سليمان خان طاب ثراه من أجل تحقيق الهدف المنشود، بجانب تعيين مناوبين من انكشارية الشــام للقيــام بعملية حفـظ المياه من أي تجــاوزات. ومن جهة أخـرى توجد بركة عظيمــة على الطريق المذكور. بيــد أنه لا توجد قلعة للحفــاظ عليها. ونتيجة لذلك تلوثت مياه البركة بواسطة العربان العاصين. بل أصبحت البركة عبارة عن خراب، وهو الأمر الذي تسبب في زيادة معاناة الحجاج ذوي الابتهاج، وهلاك البعض. لذا يجب إنشاء قلعة في المكان المذكور، وتعيين مناوبين من انكشارية الشام لحفظ المياه مــن التجاوزات والإعتداءات علــى النحو الموجود به ذلك في بقيــة المواقع الأخرى. ووفقــاً لتلك المعطيــات يجب قيد ذلك، وإكمالــه على أحسن وجــه. وعليه أصدرت أمــري بقيد كل ما يتعلق بهــذا الخصوص، وبناء القلعة، وتوفـير كافة المستلزمات بأفضل صورة، وعدم التسبب في أي مضايقة ومعاناة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



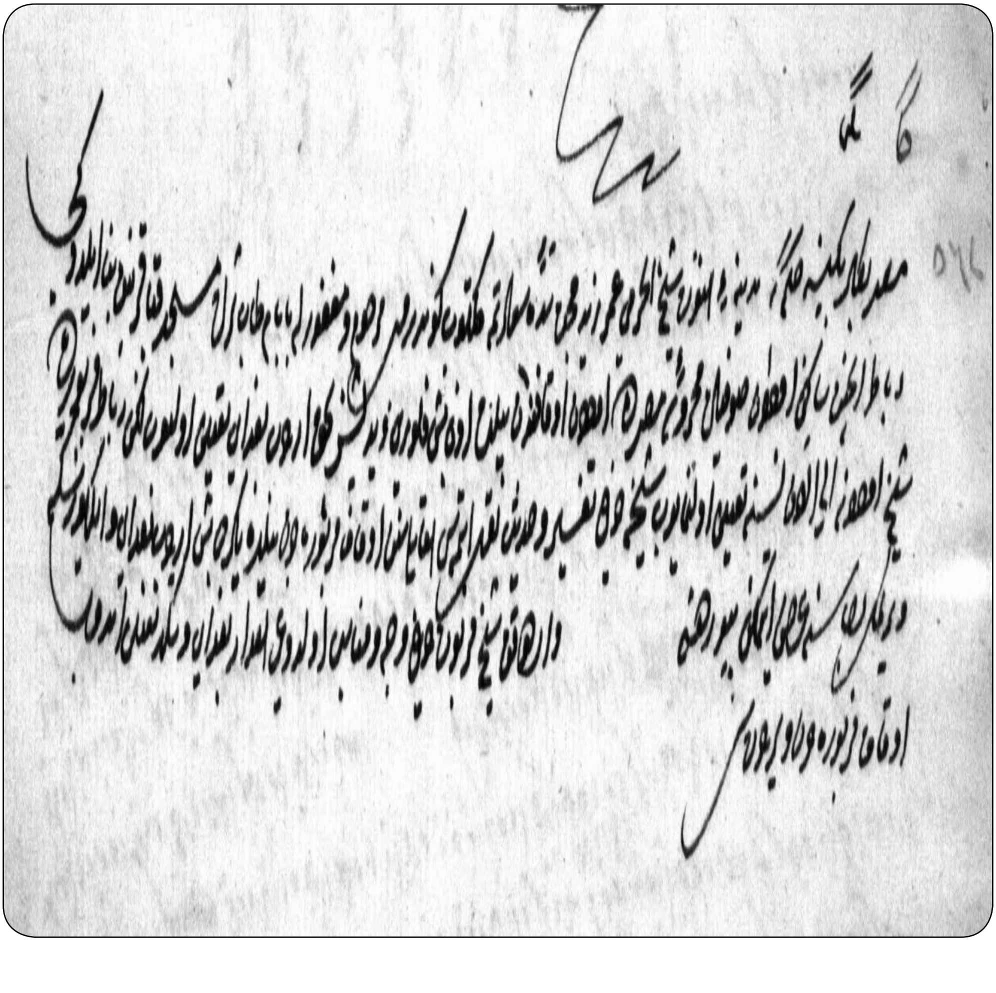
(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٤١
رقـــم الحـــكـــم :	٥٦٢
الـــتـــاريـــخ :	١٨ رمضان سنة ١٠٠٣هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد أرسـل شيخ الحـرم بالمدينة المنورة «عمـر» زيد مجده خطابـاً إلى مقامي العالي، حيث جاء فيه أن المرحوم والمغفور له والدي طاب ثراه قام ببناء رباط بالقرب مـن مسجد قباء، وأن هناك بعض الصوفية [المتصوفة] يقيمون في الرباط المذكور. وقـد تم تخصيص (١٥) قطعة ذهبية كل سنة من أوقافـه الموجودة بمصر، ومعها (٧,٥) أردب مـن القمح. وعلى النحـو نفسه يتم تخصيص (٢٥) أردب من القمح سنويـاً من ذات الأوقـاف إلى شيخ الرباط المذكور، مقابل خدمتـه في نقل التفسير والحديث. عليه أصدرت أمري بمنح المقدار المعين من القمح إلى الشيخ المشار إليه.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



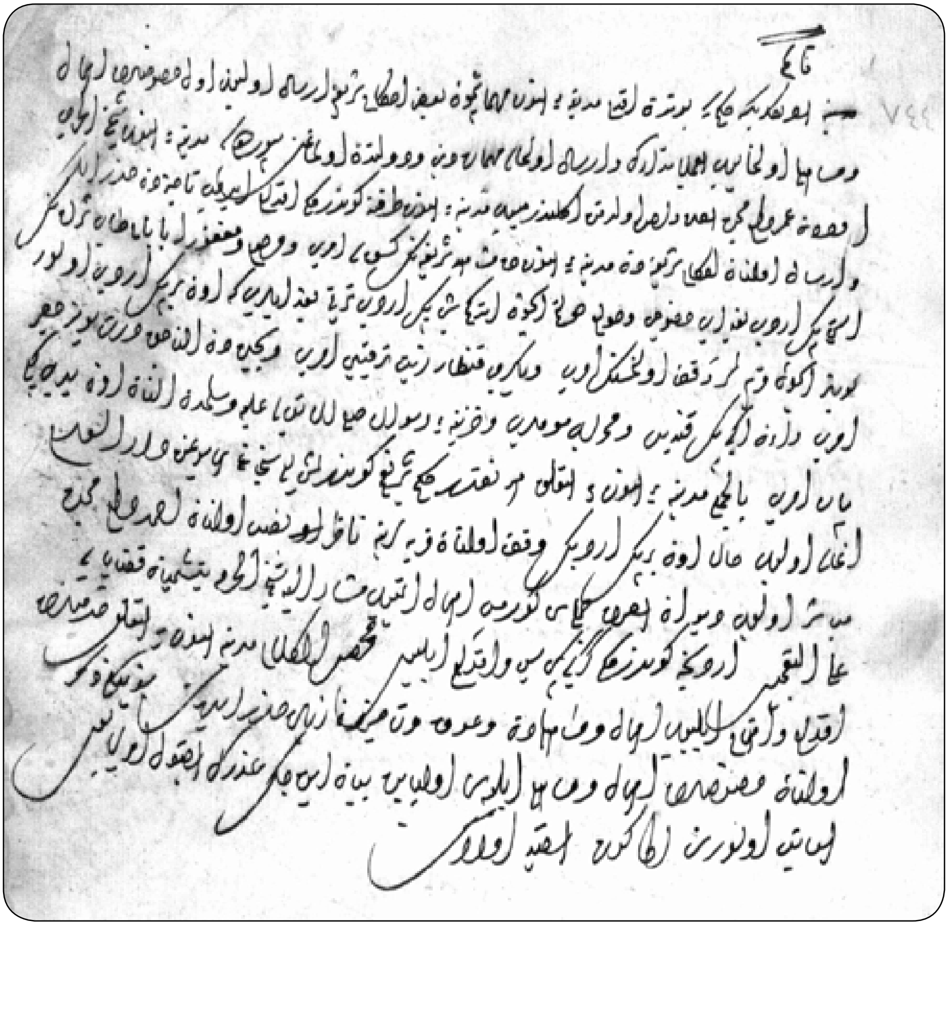
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٣٧
رقـــم الحـــكـــم :	٧٤٤
الـــتـــاريـــخ :	١٤ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

كان قد تم في السابق إرسال بعض الأحكام الشريفة المتعلقة بالشؤون والمهمات الخاصة بالمدينة المنورة. لذا من الضروري عدم إهمال ذلك والتسامح فيه، وإرسال ما هو مطلوب على وجه السرعة. عليه أصدرت أمري بألا يتم خداع شيخ الحرم بالمدينة المنورة «عمر» زيد مجده عند وصوله إلى مصر، والحذر من التأخير في إرسال المهمات الخاصة بالمدينة المنورة. ونجد من ضمن ما جاء في الأحكام الشريفة، هو تأمين كسوة المراقد الشريفة الكائنة بالمدينة المنورة، وإيصال الـ (١٠٠٠) أردب من القمح المخصصة من طرف المرحوم والمغفور له والدي طاب ثراه، وإيصاله إلى (١١,٠٠٠) أردب، ووقف قرى لأجل ذلك. وفي الوقت نفسه توفير (٢٠) قنطاراً من الزيت، وتأمين (٤٠٠) (____) شعير من البحيرة. وبصورة عامة إرسال كافة الأحكام الشريفة المتعلقة بشؤون ومهمات المدينة المنورة. وفي هذا الإطار تم تعيين «أحمد» دام مجده مباشراً على القرى الموقوفة لأجل توفير الـ (١١,٠٠٠) أردب من القمح. ويجب على ديوان مصر عدم إهمال تلك الأمور. وبدوره ينبغي على شيخ الحرم المشار إليه السعي بكل قوة من أجل إنفاذ الأمور المذكورة، والاهتمام بكافة الشؤون المتعلقة بالمدينة المنورة، وعدم إهمالها والمسامحة فيها، والحذر من تأخيرها وإعاقتها.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



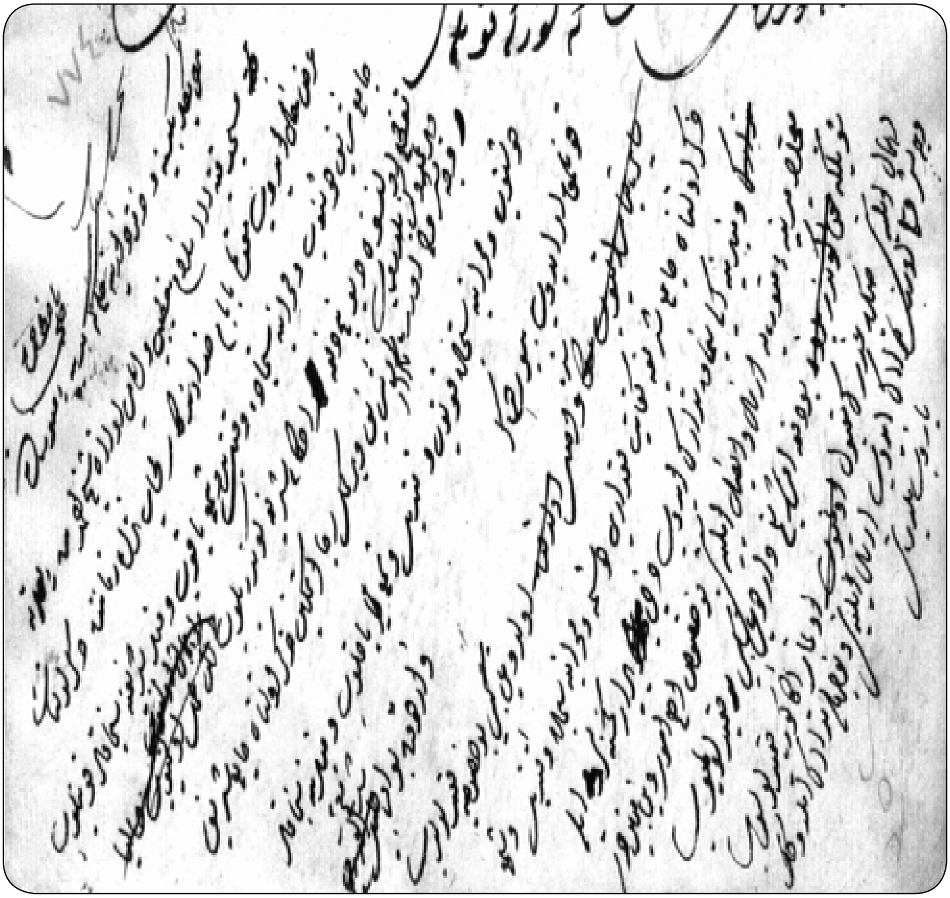
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٣٥٢
رقـــم الحـــكـــم :	٧٧٤
الـــتـــاريـــخ :	٤ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها

لقد تم تقديم عريضة من طرف الشيخ «أحمد» إمام وخطيب مسجد قبة الإسلام بالمدينة المنورة إلى مقامي العالي. وجاء في تلك العريضة أنه خلال فترة المرحوم والدي طاب ثراه تم إرسال كسوة إلى الجامع الشريف المذكور، وسجادة إلى محرابه، وإيقاد القناديل والشمع، ووضع الرايات على منبره الشريف. وقد أُرسلت أحكام شريفة كثيرة في هذا الباب. بناء على ذلك يجب إرسال كسوة إلى الجامع الشريف المذكور، ومعها سجادة المحراب، والقناديل والشمع، ورايات المنبر. عليه أصدرت أمري بإرسال مقدار كاف من الكسوة إلى الجامع الشريف المذكور، بجانب سجاد المحراب، والقناديل والشمع، والرايات المطلوبة للمنبر، على أن تُرسل تلك المستلزمات بصورة عاجلة إلى المدينة المنورة رفقة أحد الرجال الثقة. ومما لا شك فيه، فإن الموضوع المذكور، يعتبر من أهما مسائل الدين المبين. ولهذا السبب أصدرت أمري الشريف في هذه المرة أيضا بقيد ذلك، وعدم الإهمال والتراخي فيه، وتوفير ما هو مطلوب على الوجه الموضح.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)

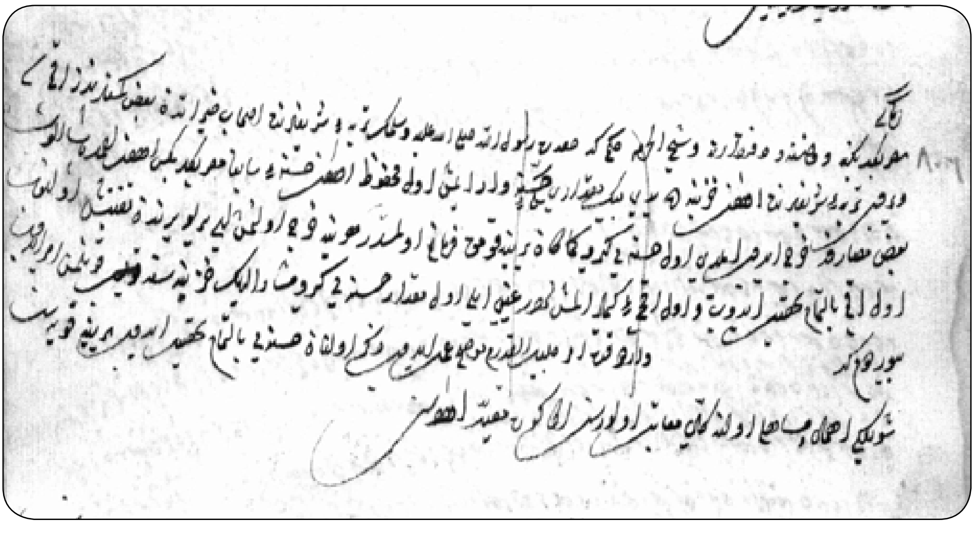


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقـــم الـصـفـحـة:	٣٦٨
رقـــم الحـــكـــم:	٨٠٦
الـــتـــاريـــخ:	٢٠ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضيها ومسئول المال بها وشيخ الحرم [النبوي]

لقد قام بعض أصحاب الخير والبر بنذر نقود في القبر الشريف الخاص بالنبي عليه الصلاة والسلام. وقد بلغ مقدار النقود الموجودة في خزينة القبر الشريف (٧٠٠٠) حسنة. بيد أن أمير الأمراء السابق لمصر «أحمد» قام بالاستيلاء على تلك النقود، وصرفها في بنود أخرى. وعقب ذلك صدر مرسومي السلطاني بإعادة المبلغ المذكور كاملاً غير ناقص، وإيداعه في الخزينة المذكورة. عليه أصدرت أمري بالعمل بموجب الأمر الجليل الصادر في هذا الخصوص، وتحصيل النقود موضوع البحث كاملةً، وإعادتها إلى مكانها الاصلي، وعدم الإهمال والتسامح في هذا الموضوع.

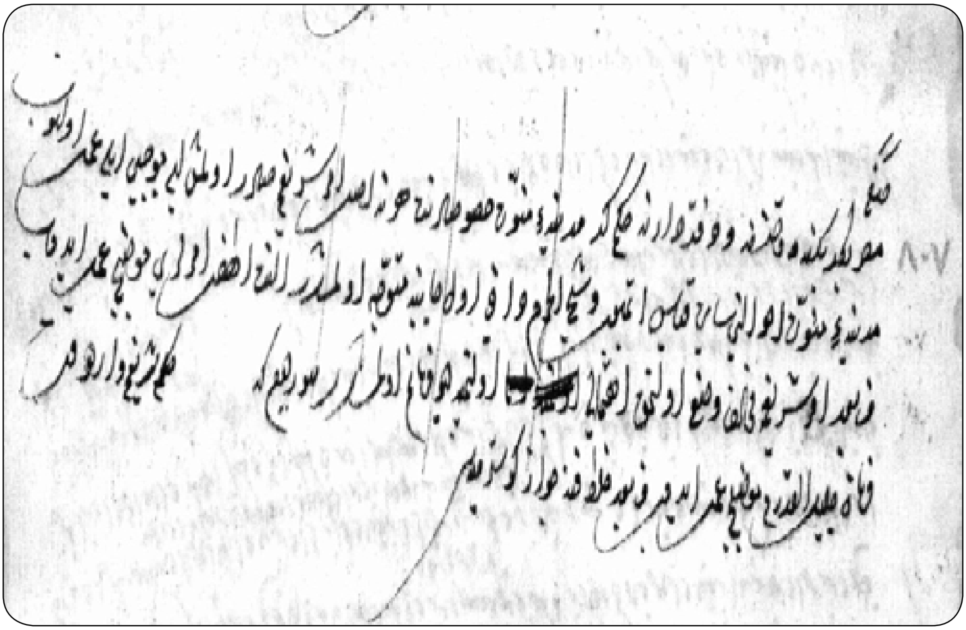


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٧٣

رقم الصفحة:	٣٦٨
رقم الحكم:	٨٠٧
التاريخ:	٢٠ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر وقاضيها ومسئول المال بها

لقد أصدرت أمري الشريف في المواضيع المتعلقة بالمدينة المنورة. لذا يجب العمل بموجبه. والحال أنه لا يمكن مقارنة أحوال المدينة المنورة بغيرها من المدن الأخرى. وفي ذات الإطار توجه شيخ الحرم إلى تلك المنطقة، ويحمل معه الأمر المعني. لذا يجب العمل وفقاً لما جاء فيه، وعدم مخالفتها بأي صورة من الصور. وعليه أصدرت أمري بالعمل وفقاً لحكمي الشريف الجليل، إذ لا يجوز مخالفته بأي حال من الأحوال.



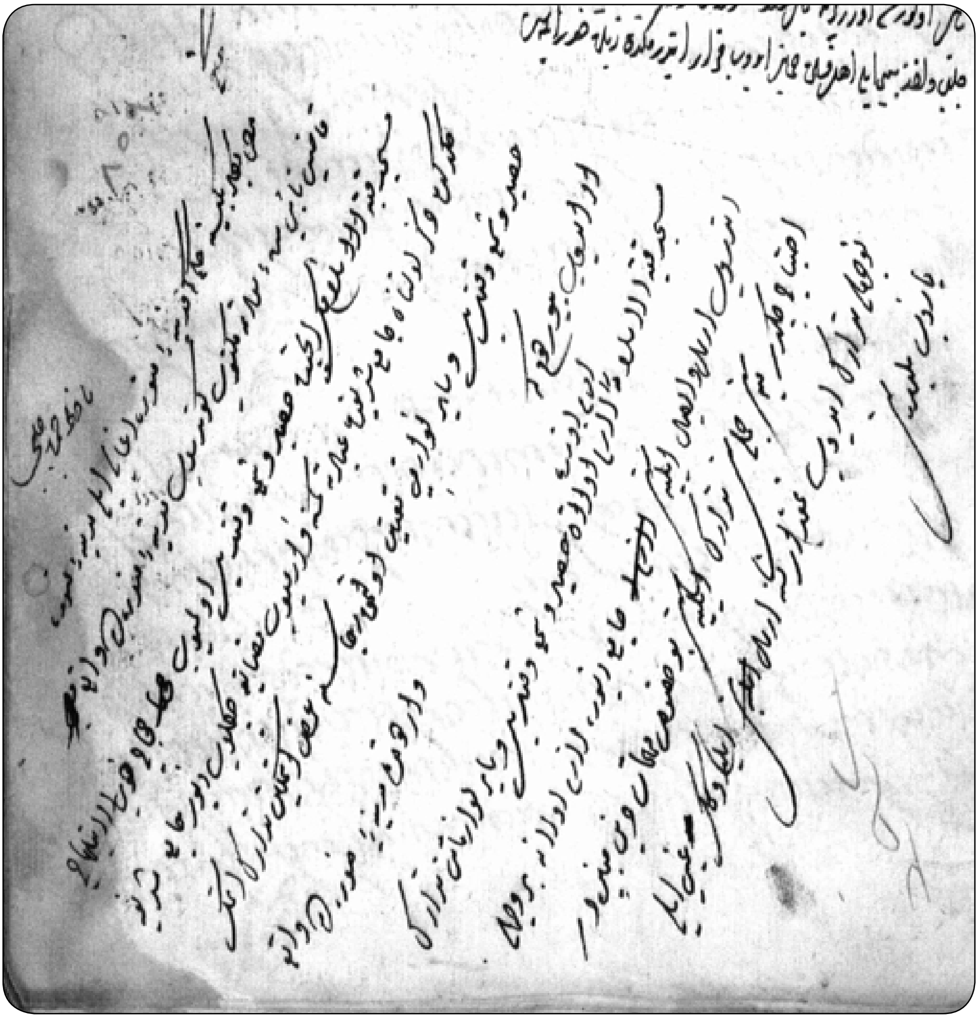
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقــم الصـفـحـة:	٣٩٢
رقــم الحــكــم:	٩٨٥
الــتـــاريـــخ:	٢٢ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقد قام كل من أغا المدينة المنورة ونائب القاضي بإرسال خطاب إلى مقامي العالي، جاء فيه أنه لا يوجد حصير وشمع وقنديل داخل مسجد قبة الإسلام الكائن بالمدينة المنورة. ولهذا السبب لا يتمكن الحجاج ذوي الابتهاج عند مجيئهم من القيام بعباداتهم داخل الجامع المذكور، مما يسبب لهم ضيقاً. لذا نلتمس تخصيص الحصير والشمع والقنديل وبقية المستلزمات الأخرى اللازمة للجامع الشريف المذكور. عليه أصدرت أمري بتوفير الحصير والشمع والقنديل وبقية المستلزمات الأخرى لمسجد قبة الإسلام الكائن بالمدينة المنورة، إذ من الضروري تأمين كافة احتياجات الجامع المذكور، إذ تعتبر تلك المستلزمات من مهمات الدين المبين.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقــــم الـصـفـحـة :	٣٩٤
رقــــم الحـــكــــم:	٨٦٢
الــــتـــــاريــــخ:	١٦ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

لقـد أصبحت كسوة الروضة المطهرة بالمدينة المنورة صغيرة للغاية، مما سبب إزعاجـاً. لذا يجـب مضاعفة المقدار الموجود من الكسوة. وفيمـا يتعلق بدورة المياه الواقعـة بالقرب مـن باب السـلام، يجب إزالتهـا، وإنشاء دار الحديـث في المكان الواقع في قبلة الحرم الشريف، وإسكان الصالحين والمجاورين في الغرف الموجودة هنــاك. ومن جهة أخرى يوجد مكان خالي بالقرب من القبر المنور الخاص بسيدنا «إسماعيـل» ابن سيدنا «جعفر الصـادق». ومن الممكن استغلالــه مسكناً للفقراء. عليـه أصـدرت أمري بتوفير ضعف مقـدار الكسوة الموجـودة في الروضة المطهرة، وإنشــاء داراً للحديث في مكان دورة المياه الواقعة بالقرب من باب السلام، وإسكان الصالحـين والمجاورين في الغـرف الخاصة بها. أما المكان الخـالي الواقع بالقرب مـن قبر سيدنا «إسماعيل»، فيمكن إنشاء غرف فيه تُستغل لإسكان الفقراء. ووفقاً لذلك يجب القيام بما هو مطلوب، وإخطارنا به كتابياً.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقــم الـصـفـحـة :	٤٦٠
رقــم الحــكــم :	١٠١٥
الـــتـــاريـــخ :	٢٩ شوال سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم وأغا الفرسان وطائفة الجند

لقد قام الصالحون والفقراء بالمدينة المنورة بتقديم عريضة إلى مقامي العالي، جاء فيها أنه تم إرسال (٦٠٠٠) أردب من القمح صدقةً من المخزن الخاص. بيد أن القسم الأعظم من القمح لم يصل إلى الفقراء، حيث تم منح (٢٠٠٠) أردب إلى ....، و(١٠٠٠) أردب للمطبخ الداخلي، و(٥٠٠) أردب للمنقطعين، و(١٠٠) أردب لرجال شيخ الحرم وخدّامه وكتّابه، وكذلك إلى النظار ونائب القاضي والمباشرين والكتّاب والخدّام وأمير ينبع وقائد ينبع .

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٣

رقم الصفحة :	٥٣٥
رقم الحكم :	١١٦٦
التاريخ :	١٨ ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

توجد مجموعة من العلماء والصالحين الذين يقطنون في مكة المكرمة والمدينة المنورة يتلقون مخصصات من ميناء جدة. وقد قام المشار إليهم بإرسال عريضة إلى مقامي السلطاني، جاء فيها المطالبة بتغيير أمين الميناء المذكور، حيث لا يقوم بمنحهم الحصص المخصصة لهم كاملةً. وقد طالبوا بتعيين ناظر على ميناء جدة مثله في ذلك مثل ناظر أوقاف الحرمين الشريفين أغا دار السعادة إفتخار الخواص المقربين «مصطفى» دام علوه. عليه أصدرت أمري بقيد ذلك، وانجاز ما هو مطلوب حسب ما هو موضح.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٧٣

رقـــم الـصـفـحـة :	٥٦٢
رقـــم الحــكـــم :	١٢٢٦
الــــتـــــاريــــخ :	٢١ شعبان سنة ١٠٠٣ هـ [١٥٩٤-١٥٩٥م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقــد أرســل شيخ الحــرم بالمدينة المنورة «عمــر» زيد تقواه خطابــاً إلى مقامي العــالي. وجاء في ذلك الخطــاب أن الكســوة الخاصة بالروضــة المطهرة الخاصة بالنبي ﷺ يتم تصنيعها في استانبول. وعلى النحو نفسه فإن كسوة القبر الشريف للسيــدة «فاطمة» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ومعهــا رايات/أعلام المنبر الشريــف، وستائر الأبواب الأربعة الخاصة بالحرم النبوي الشريف، وستائر الأبواب الأربعة للحجرة المباركة، وستائــر المحاريب/المحرابات الأربعة، وستــارة باب المنبر الشريف، وغير ذلك من كســوة المقابر الشريفة الأخرى، ظلــت تُعمل منذ قديم الزمان في مصر. بيد أننا لا نملك أي معلومــات عن مقدارها وتفاصيلها في الوقت الحالي. وعلى كل حال يجب تجهيزهــا في هذه السنة المباركة في استانبــول مثلها في ذلك مثل الكسوة الشريفة، مــع ضرورة تصنيعها مــن أجود أنواع الأقمشة. عليه أصــدرت أمري بعدم التأخير في انجــاز ما هو مطلوب، وقيده، وتجهيز الستائر والكسوة وما شابه ذلك التي تُعد في مصــر من أجود أنواع الأقمشــة، والاهتمام بهذا الموضوع بشكل كبير، خاصة أن الخدمة المذكورة تحوز على خير سواء في الدنيا أو الآخرة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٣)



(ي) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٥

رقم الصفحة :	٣٢٠
رقم الحكم :	٦٦٥
التاريخ :	٣ رجب سنة ١٠١٣ هـ [١٦٠٤م]

خطاب سلطاني إلى شريف مكة المكرمة الشريف "إدريس"

لقد أرسل القاضي السابق للمدينة المنورة أقضى قضاة المسلمين مولانا «عبد الرحمن» زيدت فضائله خطاباً إلى مقامي السامي. وحسب ما جاء في الخطاب المذكور، فقد شغل المشار إليه منصب القضاء في المدينة المنورة خلال عامي (١٠١١ و١٠١٢ هـ).. وظل في تلك الوظيفة حتى اليوم السابع من ذي الحجة من سنة (١٠١٢هـ). وكان يحصل على مخصصات سنوية من ميناء جدة تبلغ (٥,٠٠٠) قطعة ذهبية. بيد أن أمين جدة استولى على مخصصات أربعة أشهر، و(٣٠٠) أردب من القمح مما هو ممنوح له. ومن جانب آخر تم تعيين أمين الصرة الحالي أمير الأمراء الكرام «مرتضى» دام إقباله وكيلاً من أجل ذلك. وصدر خطابنا السلطاني حول تلك المسألة. وعليه عند وصول خطابنا السلطاني، يجب إعطاء المشار إليه الجزء المتبقي من مخصصاته، وتسليمها إلى وكيله.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٥)



٦

(دفاتر المهمة العثمانية)
الأرقام (٧٦ - ٧٨ - ٧٩- ٨٥ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٦)

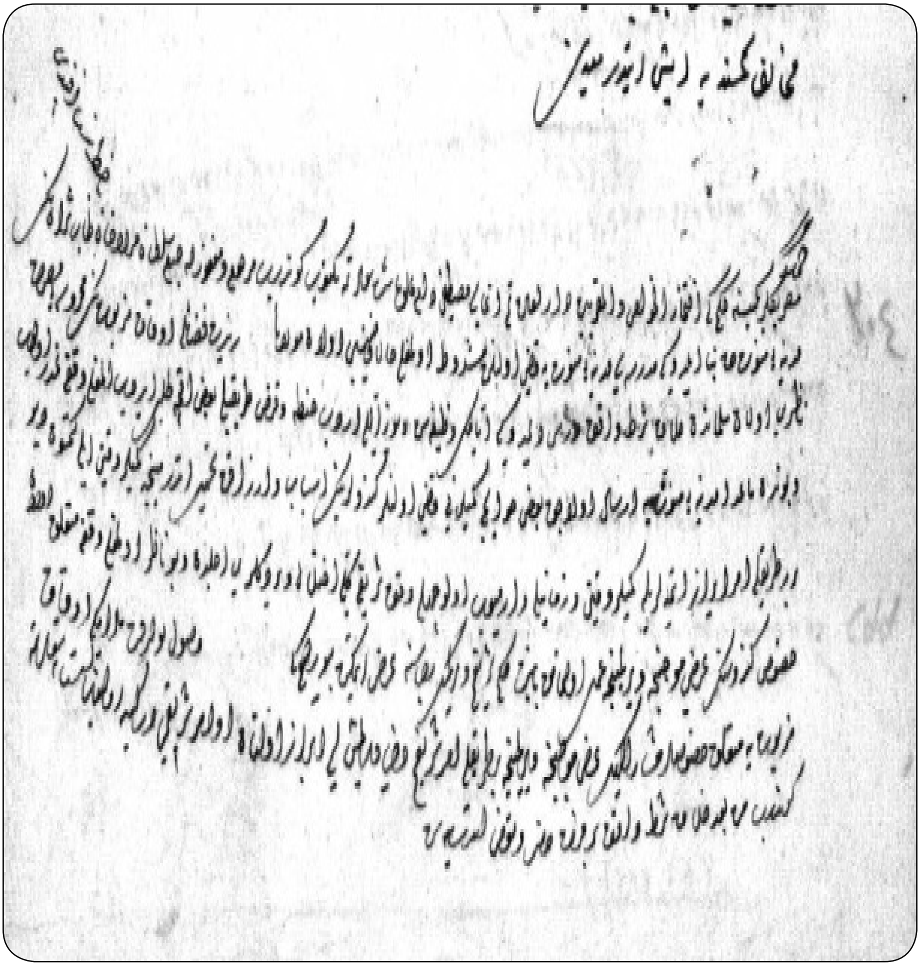
(أ) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٦

رقـــم الـصـفـحـة:	١١٨
رقـــم الحـــكـــم:	٣٠٤
الـــتــــاريـــخ:	غرة ذي الحجة سنة ١٠١٦ هـ [١٦٠٧م]

حكم إلى أمير أمراء مصر

لقـد أرسل إفتخار الخواص والمقربين أغـا دار السعادة «مصطفى» أغا خطاباً إلى مقامـي العالي، جاء فيه أن المرحوم والمغفور له جدي السلطان مراد خان طاب ثراه قام بإنشاء مدرسة في المدينة المنورة. وقد قام القاضي الحالي للمدينة المنورة مولانا (لم يذكر اسم القاضي) زيد فضله بطلب (١٥٠) أردب منٍ القمح من ناظر الأوقـاف المذكـورة [الخاصة بالمدرسة] بمصـر «سليمان» خلافـاً لشرط الواقف، إضافـةً إليٍ بعض النقود عن طريق القرض. وبالطبع فإن ذلـك التصرف يعتبر ظلماً وغدراً بالوقف. وبالإضافة إلى ذلك ظل قضاة المدينة المنورة يقومون بتحميل حوائجهـم الخاصة على السفـن المتجهة إلى المدينة المنورة، ممـا يؤدي إلى تأخير حركة تلـك السفن، وبالتالي عدم وصولها في الوقت المحـدد. ونتيجة للخلل الكبير الـذي تسببت فيـه تلك التصرفات، يجب إيقاف النـاظـر المذكور عن العمل. وعليه أصدرت أمري بعدم التصرف في الموضوع خلافاً لما نص عليه شرط الواقف، وذلك بموجب العريضة المقدمة من المشار إليه بخصوص الأوقاف المذكورة.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٦)



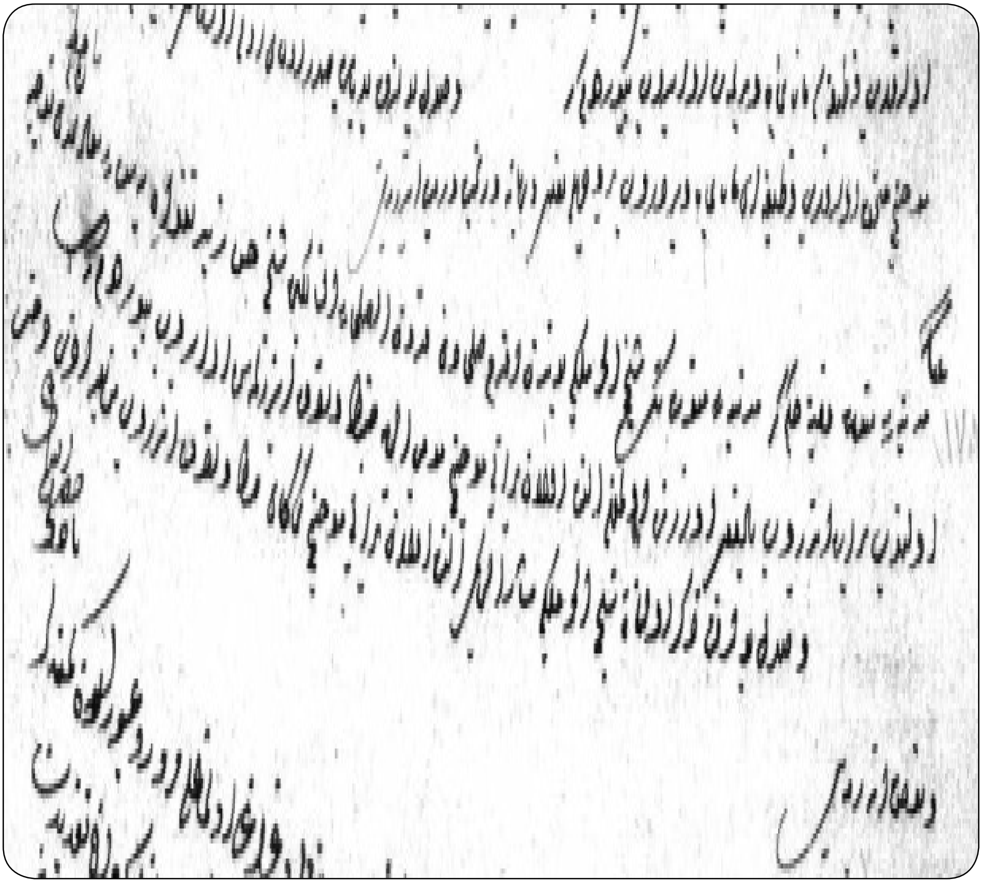
(ب) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٨

رقم الصفحة:	٦٥٦
رقم الحكم:	١٧٠٣
التاريخ:	٦ جمادي الآخر سنة ١٠١٨ هـ [١٦٠٩م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

كان قد صدر توجيه في السابق من مقامي السامي إلى شيخ الحرم بالمدينة المنورة قدوة الصالحين السالكين الشيخ «حسن» زيد تقواه. لذا فإنه يحمل حكماً في يده. وبموجب ذلك الحكم يتصرف بما نص عليه الحكم المذكور. عليه أصدرت أمري بأن يتصرف شيخ الحرم المشار إليه بموجب ما ورد في الحكم المذكور، على ألا يتعرض له أي شخص آخر.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٨)



(ج) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٧٩

رقــم الصفحة:	٢٤١
رقــم الحكــم:	٥٩٩
التاريــخ:	١٠ صفر سنة ١٠١٠ هـ [١٦٠١م]

حكم إلى أمير أمراء مصر ومسئول المال بها ومتولي الدشيشة أحد أوقاف المرحومة خاصكي سلطان بمصر

لقد أرسل أغا دار السعادة إفتخار الخواص، معتمد الملوك والسلاطين «مصطفى أغا» دام علوه خطاباً إلى مقامي العالي. ووفقاً لما جاء في الخطاب المذكور، فإنه يوجد هناك قمح يُرسل سنوياً من محصول الدشيشة التابع لأوقاف المرحومة خاصكي سلطان بمصر إلى التكيتين التابعيتن لها، وكذلك إلى فقراء الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة. وقد تم تحميل ذلك القمح على السفينة القابعة في ميناء السويس. بيد أن السفينة تعرضت للمخاطر في البحر، مما سبب ضرراً بليغاً للوقف. وبالتالي فإن إرسال القمح على سفينة أخرى من أجل التكيتين، سوف يستوجب منصرفات مالية إضافية. لذا فإن التعامل مع السفينة المذكورة، سوف يكون هو الأسلم والأنفع للوقف. وفي الحقيقة صدر المرسوم السلطاني بخصوص السفينة المذكورة. وعليه أصدرت أمري بعرض ذلك، وبناء سفينة من أجل نقل القمح المذكور، مع ضرورة عدم تدخل أي شخص في هذا الموضوع، وإظهار المعاونة والمساعدة على الوجه المطلوب.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٧٩)



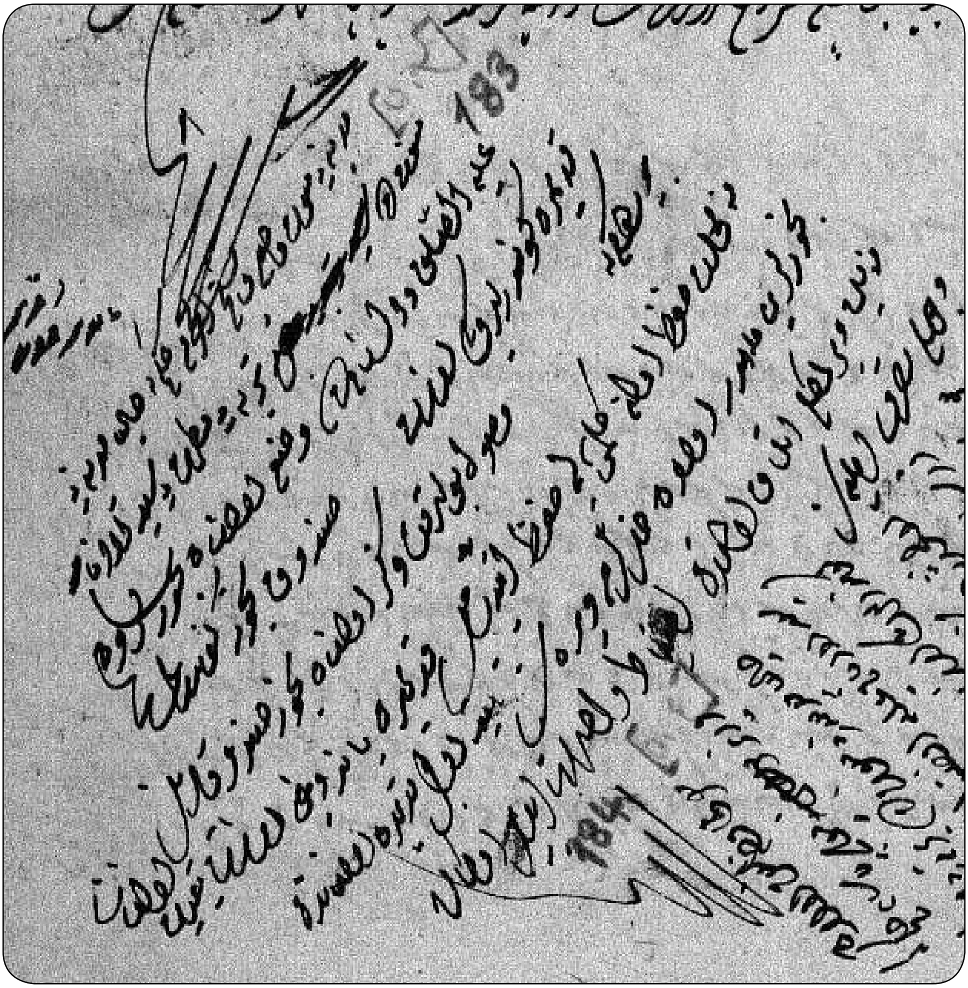
(د) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٨٥

رقــم الـصـفـحـة:	٧٦
رقــم الحــكــم:	١٨٣
الـــتـــاريـــخ:	٥ شعبان سنة ١٠٤٠ هـ [١٦٣٠م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم

حسب ما جرت العادة منذ قديم الزمان، فإنه يتم إرسال صندوق بخور إلى القبر النبوي المطهر على صاحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم. وعليه أصدرت أمري بإرسال صندوق البخور المذكور، وحفظه في المكان المعني، وذلك وفقاً لما جرت عليه العادة منذ القديم.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٨٥)



(تابع)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٨٥

رقـــم الـصـفـحـة :	٢٨٦
رقـــم الحـــكـــم:	٦٩٩
الـــتـــاريـــخ:	١٩ شعبان سنة ١٠٤٠ هـ [١٦٣٠م]

حكم إلى مولانا قاضي المدينة المنورة المكلف بصيانة الكعبة المكرمة وبيت الله الحرام

حسـب ما بلـغ مسامعنا نحن المقام العالي، فإن صاحـب العلم والفضيلة يبذل قصارى جهده ومساعيه من أجل صيانة وترميم الكعبة المكرمة وبيت الله الحرام، وقـد قـام بإسداء خدمـات جليلة في هـذا الشـأن، وهي خدمات تحظـى بالتقدير والإجـلال من طرفنا. ولا شـك أنكم تستحقون مزيد عنايتنا واهتمامنا. لذا قررت الإحسان عليكم بأفخر أنواع الخلع [العباءة]. عليه أصدرت أمري بالاهتمام بإرسال العبـاءة الفخمة والكسوة عند وصول حكمي الشريـف، وتقديم كافة أنواع الإكرام، والسعي بكل قوة واجتهاد من أجل صيانة وترميم الكعبة المكرمة وبيت الله الحرام.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٨٥)



(هـ) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٨٩

رقم الصفحة :	٢٤
رقم الحكم :	٦٥
التاريخ :	٢١ جمادي الآخر سنة ١٠٥٢ هـ [١٦٤٢م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة و"علي" كاتب الحرم النبوي وأغوات القلعة

لقد خصص المرحوم والمغفور له السلطان مراد خان عليه الرحمة والرضوان حصص ومخصصات لـ (٦٦٦٦) شخصاً من الفقراء والمساكين والعلماء والأشراف والصغار والكبار والرجال والنساء القاطنين بالمدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم. وقد ظل كل شخص ينال حصته، ويقوم بالدعاء للسلطان بدوام العمر، وللدولة بالبقاء. وفي الوقت الذي كانت فيه الأمور تسير على ذلك المنوال، تم في سنة (١٠٥١ هـ) توزيع المخصصات على (٢٣,٢٠٠) شخص. ولا شك أن هذا المقدار شمل الأعيان والأشراف والأغنياء وتوابعهم. ومن الملاحظ أن هناك أسماء كانت مكررة في الدفاتر. وفي ذات الوقت حُرم الفقراء والأيتام من حصصهم حسب ما نص عليه شرط الواقف. وحسب ما وصل إلى سمع صاحب المقام العالي جناب السلطان، فإن ذلك يعتبر غدراً بحقوق الفقراء. وإن الضرورة تستوجب التقيد بما يتعلق بأهالي الحرم المحترم، وإعطاء كل شخص حصته بموجب شرط الواقف. والحال أن الكاتب المشار إليه «علي» يعتبر من أهل الصداقة والاستقامة والأمانة. وقد تم تعيينه مفتشاً في هذا الخصوص. والحال أنه سوف يكون من الضروري احصاء قاطبة الساكنين في المدينة المنورة منزلا فمنزلا، حيث يشمل الاحصاء الأعيان والأشراف، والأغنياء والفقراء، والصغار والكبار، مع معرفة عدد الذكور والإناث، وقيد ذلك على الدفتر فرداً فرداً، مع حفظ كل صورة من الدفتر في الحجرة النبوية، وإرسال صورة إلى مقامي العالي باستانبول. أما أنت أيها القاضي ومعك أغوات القلعة، فيجب أن تكونوا خير معين للكاتب المشار إليه الذي سوف يقوم بعملية التفتيش في الخصوص المذكور. وبعد معرفة عدد سكان المدينة المنورة، يجب قيد

ذلك على الدفتر. وفي حالة ظهور أي شخص سواء كان من الأعيان أو الأشراف، أو من بقية المشايخ، فيجب كتابته، وإرسال ذلك إلى استانبول. وفي الواقع يجب العمل وفقا لما نص عليه أمري الشريف. وعليه أصدرت أمري بالعمل بموجب ما نص عليه مرسومي السامي السلطاني الصادر في هذا الشأن. ويجب على «علي» كاتب الحرم المشار إليه أن يعمل دون توقف في الخصوص الذي كُلف به، وذلك بعد وصول أمري الشريف، إذ يجب عليه كتابة كافة المقيمين في المدينة المنورة من أعيان وأشراف، وأغنياء وفقراء، وكبار وصغار، ورجال ونساء، واحصاء عدد أفراد كل منزل على حده، وقيد ذلك على الدفتر، مع إرسال صورة من الدفتر إلى استانبول، وحفظ صورة في حجرة الرسول الأكرم.



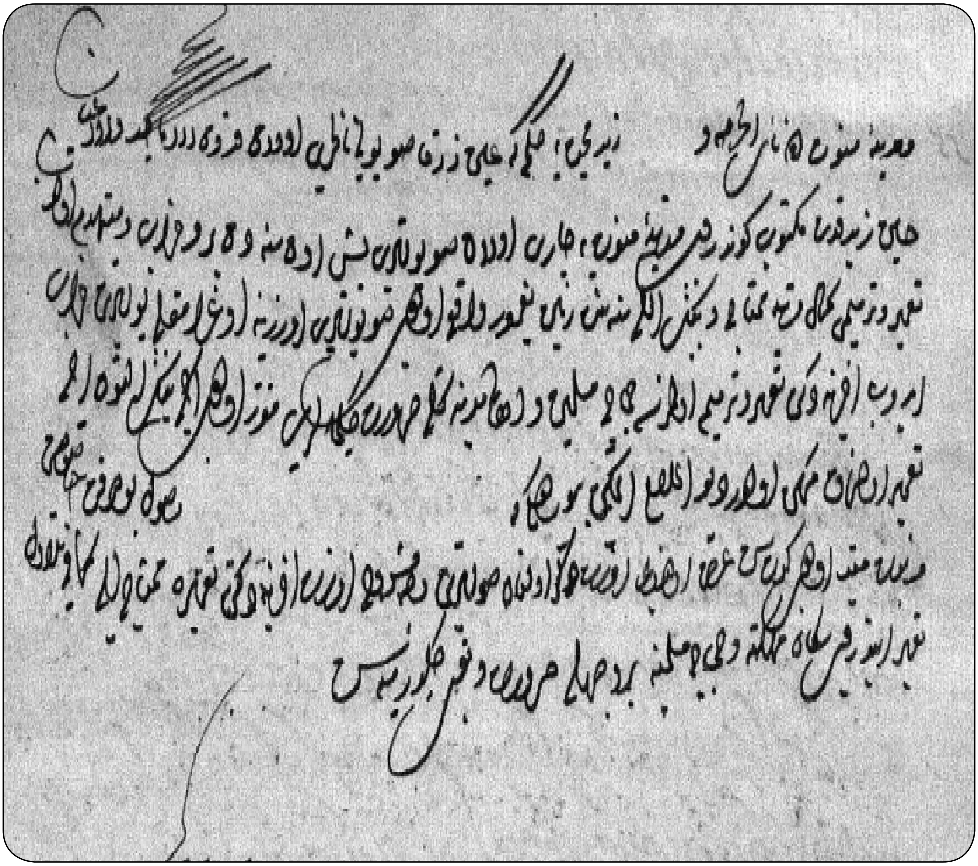
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٨٩

رقــم الـصـفـحـة :	٢٥
رقــم الحــكــم :	٦٦
الــتــاريــخ :	غرة رجب سنة ١٠٥٢ هـ [١٦٤٢م]

حكم إلى نائب الحرم بالمدينة المنورة زيد مجده

لقد تم إرسال خطاب من قدوة الأماجد والأعيان «حسين» زيد قدره ناظر مياه عـين الزرقاء. وقد ذكر في خطابه أن مجرى مياه عين الزرقاء الذي يسيل الماء إلى المدينـة المنورة، ظل خراباً منذ ما بين خمسة إلى عشرة سنوات. ولهذا السبب فهو في أمس الحاجة إلى الصيانـة والترميم. ونسبة لهطول الأمطـار الغزيرة في سنة (١٠٥٠ هـ)، اختلطت مياه الأمطار مع مياهه، مما أدى إلى خراب المجرى وتهدمه. وفي حالة ألا يتم ترميم المجرى المذكور، فسوف يلحق الضرر بأهالي المدينة المنورة وبالحجـاج المسلمين. ومن الممكن القيـام بعملية الصيانة والترميم المطلوب بتكلفة ماليـة وقدرهـا (٣٠٠٠) قطعة ذهبية. عليـه أصدرت أمري بقيـد ذلك، وعرضه، وصيانـة المجرى المذكور وفقـاً للشرح الموضح، وضرورة عـدم تعرض الحجاج لأي صعوبات في هذا الموضوع.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٨٩)



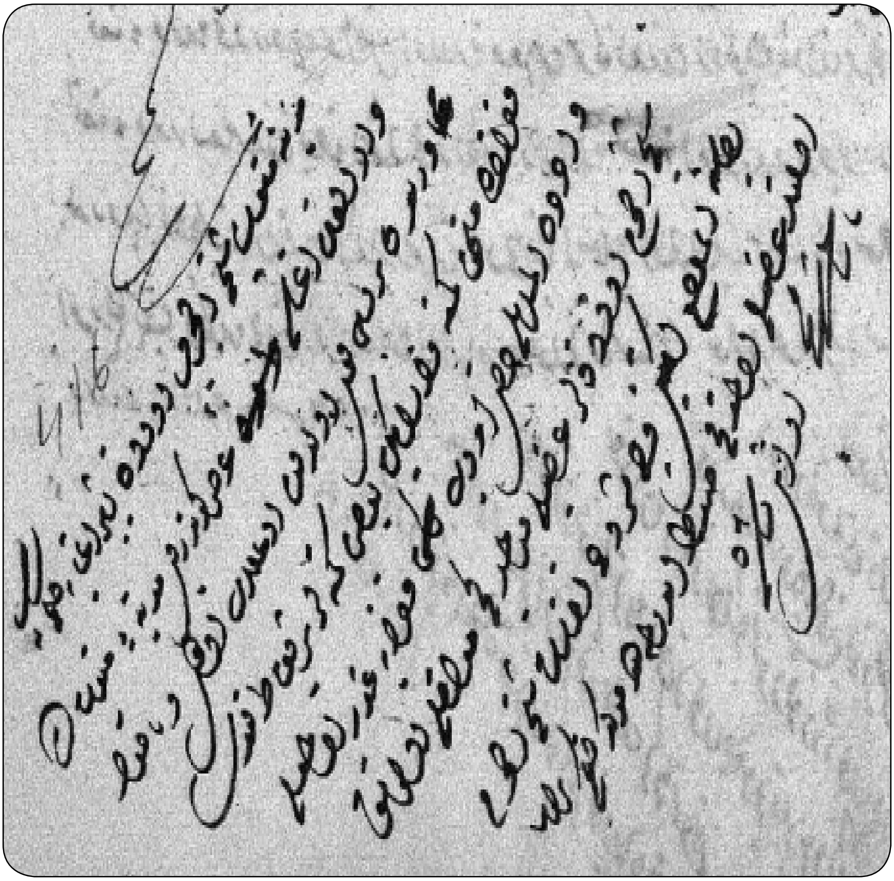
(و) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٩٠

رقــم الـصـفـحـة :	١٣١
رقــم الحــكــم :	٤١٦
الــتــاريــخ :	غرة شوال سنة ١١٥٦ هـ [١٧٤٢-١٧٤٣م]

حكم إلى «بشير أغا» شيخ الحرم بالمدينة المنورة

لقـد أرسـل أغا دار السعادة عريضـةً جاء فيها، أنه عند وفـاة أحد المجاورين بالمدينـة المنـورة تنتقـل حصته إلى أبنائـه، أو إلى المحتاجين من الفقـراء. بيد أن بعضـ الأشخاص قـام بعكس ذلك، مما مثّل غدراً بالفقراء. والحال أنه يجب عدم التدخل في تلك المواضيع، ما لم يصدر أمر من شيخ الحرم. وفي الوقت نفسه يجب على شيخ الحرم التحرك على الوجه المشروح.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٩٠)



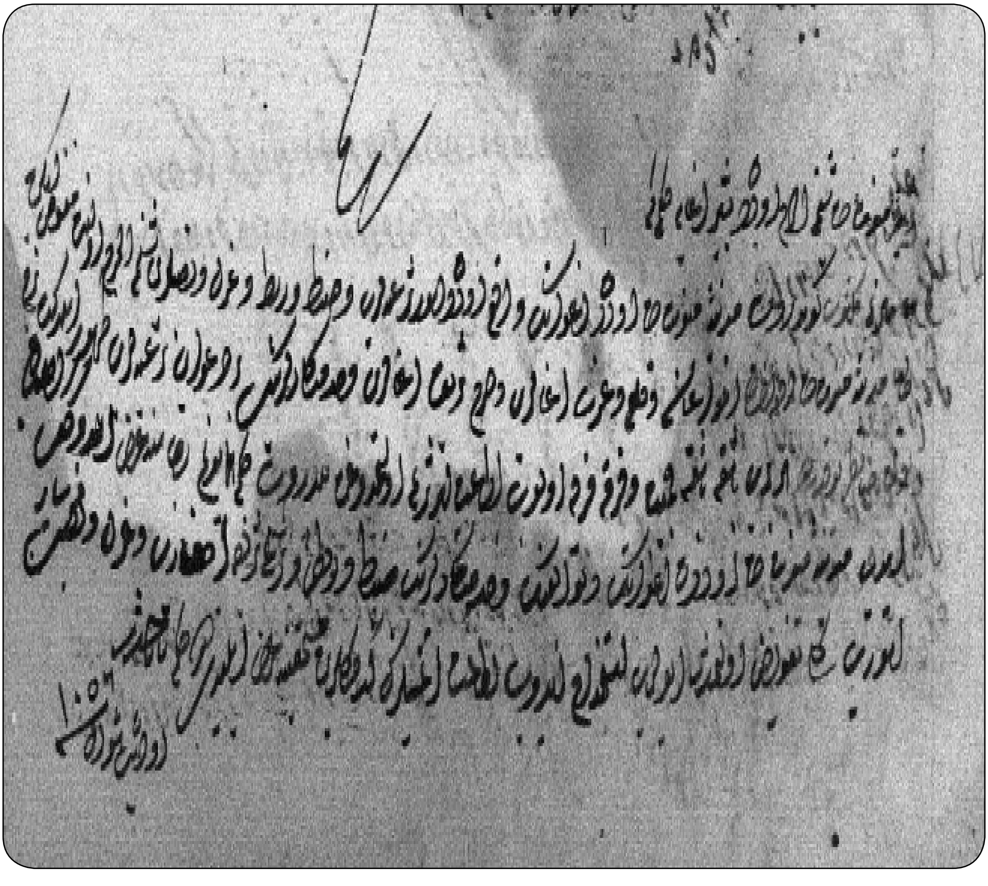
(ز)	دفتر المهمة العثمانية، رقم :	٩١

رقـــم الـصـفـحـة :	١٤١
رقـــم الحـــكـــم :	٤٤٧
الـــتـــاريـــخ :	أوائل شوال سنة ١٠٥٦ هـ [١٦٤٦م]

حكم إلى "بشير أغا" شيخ الحرم بالمدينة المنورة

لقـد تم إرسـال عريضة إلى مقامي العالي، حيث جـاء فيها أن شيخ الحرم هو الـذي ينظر في الأمور المتعلقـة بالأغوات الموجودين بالمدينـة المنورة، مثل ضبطهم وربطهـم وعزلهم وتعيينهم. لذا يجب على كافة الأغوات الموجودين بالمدينة المنورة الدخـول في الطاعـة التامة لكل أوامرنـا الشريفة. وقد أصـدرت أمري بضبط كل المشار إليهم، وتفويضكم بكافة الأمور المتعلقة بهم من تعيين وعزل وغير ذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٩١)



(ح) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٩٢

رقـــم الـصـفـحـة :	٥١
رقـــم الحــكــم :	٢٢٧
الـــتـــاريـــخ :	أواخر محرم سنة ١٠٦٨ هـ [١٦٥٧-١٦٥٨م]

حكم إلى باشا الشام ومتوليها ومسئول المال بها

لقد أرسل فقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة عريضةً إلى مقامي العالي، حيث جاء فيها أن الشخص المسمى «ابن حسين» هو متولي الوقف الواقع بالشام الشريف المخصص لفقراء الحرمين الشريفين بموجب شرط الواقف. بيد أن «حسين» المذكور استولى على أموال الوقف بصورة تخالف شرط الواقف. ونتيجة لذلك لحق الضرر والغدر بالفقراء بشكل كبير للغاية. والجدير بالذكر أني كنت قد أصدرت في السابق أمري الشريف من أجل محاسبة المذكور، خاصةً وهو يتعلل ويعاند في إظهار الطاعة وفقاً لما نص عليه الشرع. لذا يجب محاسبته، وتوزيع حصص الوقف على المستحقين بموجب شرط الواقف، وقد أصدرت حكمي في ذلك.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٩٢)

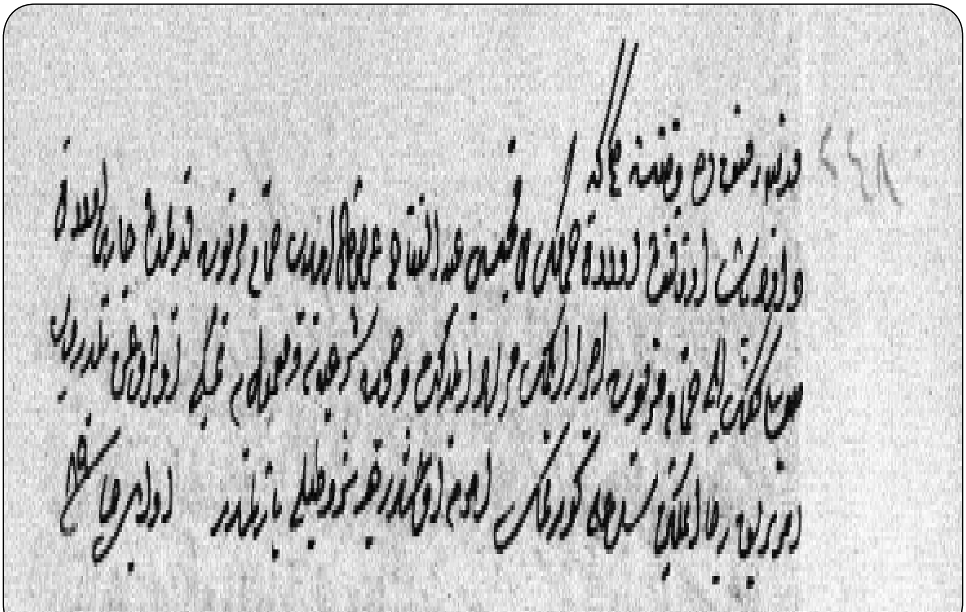


(ط) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٩٦

رقـــم الـصـفـحـة :	٤٧
رقـــم الحـــكـــم :	٢٤٨
الـــتـــاريـــخ :	أوائل جمادي الأول سنة ١٠٨٩ هـ [١٦٧٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقـد تم تقديم عريضة من طرف «عبد الفتاح» المسئول عن الحمام الذي يعتبر مـن ضمن أوقـاف «داؤد باشا». وجاء في تلـك العريضة أن الميـاه ظلت جارية إلى الحمـام المذكور منـذ قديم الزمان، وبالتالي يجب المحافظـة على جريانها. وأشار في هـذا الصـدد إلى الحجة الشرعية، مطالباً بإنفـاذ الأمر الذي كان قد صدر في السابق حول هذا الخصوص.

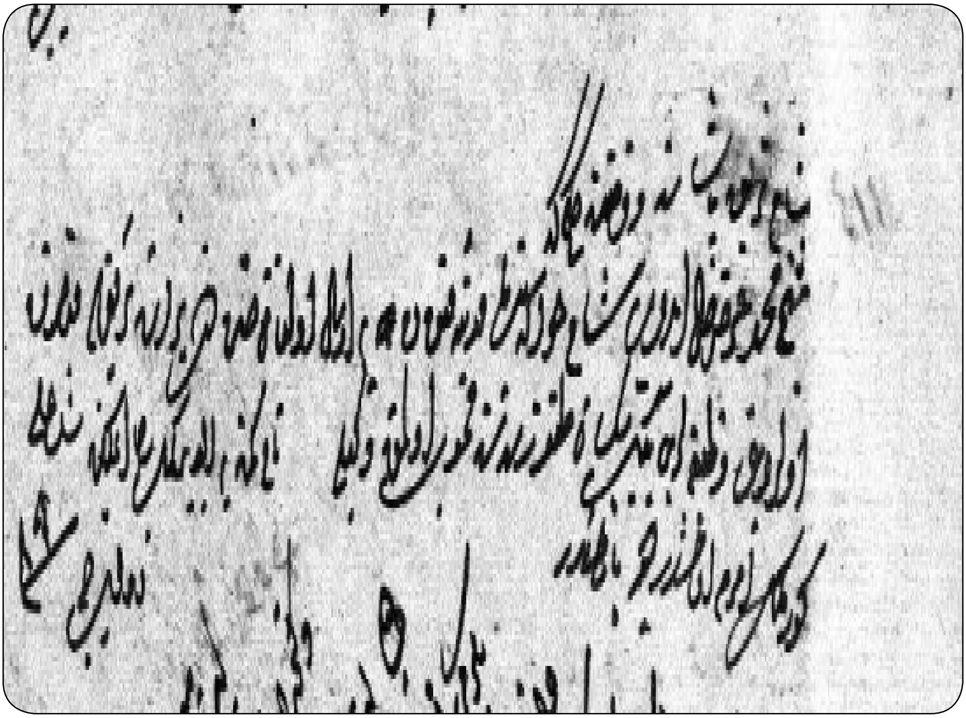


(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم: ٩٦

رقم الصفحة:	٨١
رقم الحكم:	٤١١
التاريخ:	أوائل جمادي الآخر سنة ١٠٨٩ هـ [١٦٧٨م]

حكم إلى باشا الشام الشريف وقاضيها

جاء في العريضة المرسلة من طرف الشيخ «محمد» أنه تم إرسال الصرة من الشام إلى المدينة المنورة، وتبلغ مخصصاته (١,٠٨٩). وقد طلب تسليم المبلغ المذكور إلى وكيله، وذلك وفقاً لما نص عليه الشرع.



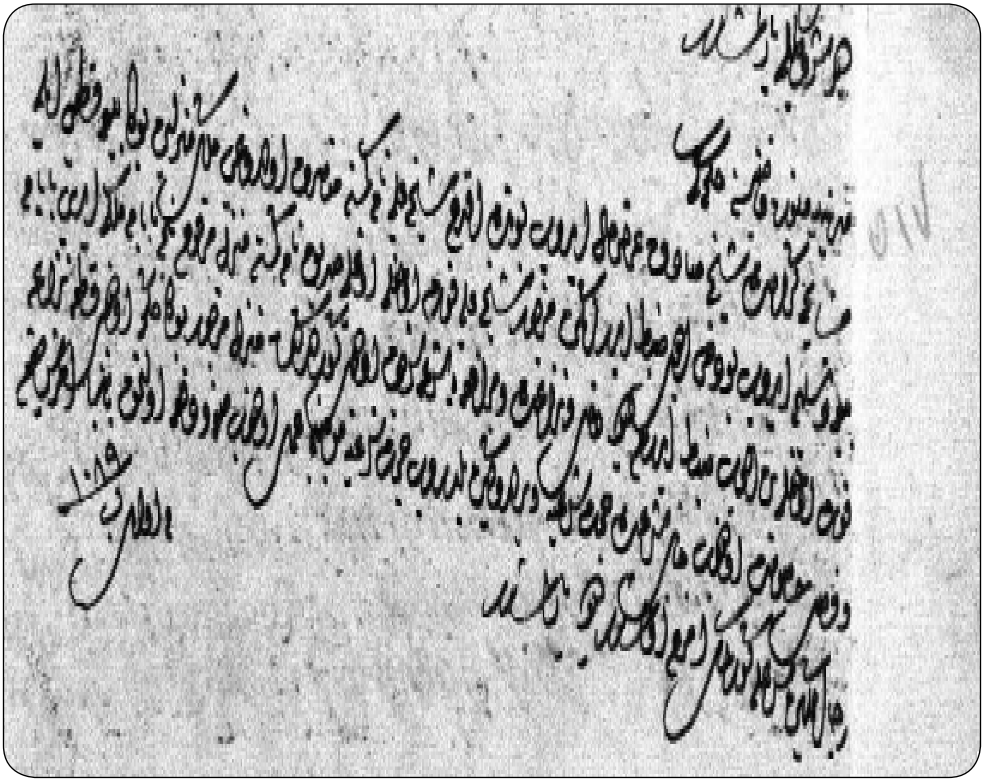
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٩٦

رقـــم الـصـفـحـة :	١٠٣
رقـــم الحـــكـــم :	٥١٧
الـــتـــاريـــخ :	أوائل رجب سنة ١٠٨٩ هـ [١٦٧٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقد تم تقديم عريضة من طرف الشيخ «صادق» من المشايخ الكرام، حيث ذكر أن هنــاك منــزلاً كان ملكاً للشيخ «علي» منذ القــديم. بيد أن المنزل المذكور تم بيعه بيعــاً قطعياً. إلا أن وفاة الشيخ المشار إليه، جعلت ابنه صديق يطالب بمنزل والده، مما تسبب في وقوع نزاع، ومن ثم اللجوء إلى الشرع الشريف. بناءً عليه يجب البت في النزاع المذكور بموجب الشرع الشريف، ثم إصدار الحجة الشرعية، والعمل وفقاً لما سوف يصدر عليه الحكم.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٩٦)



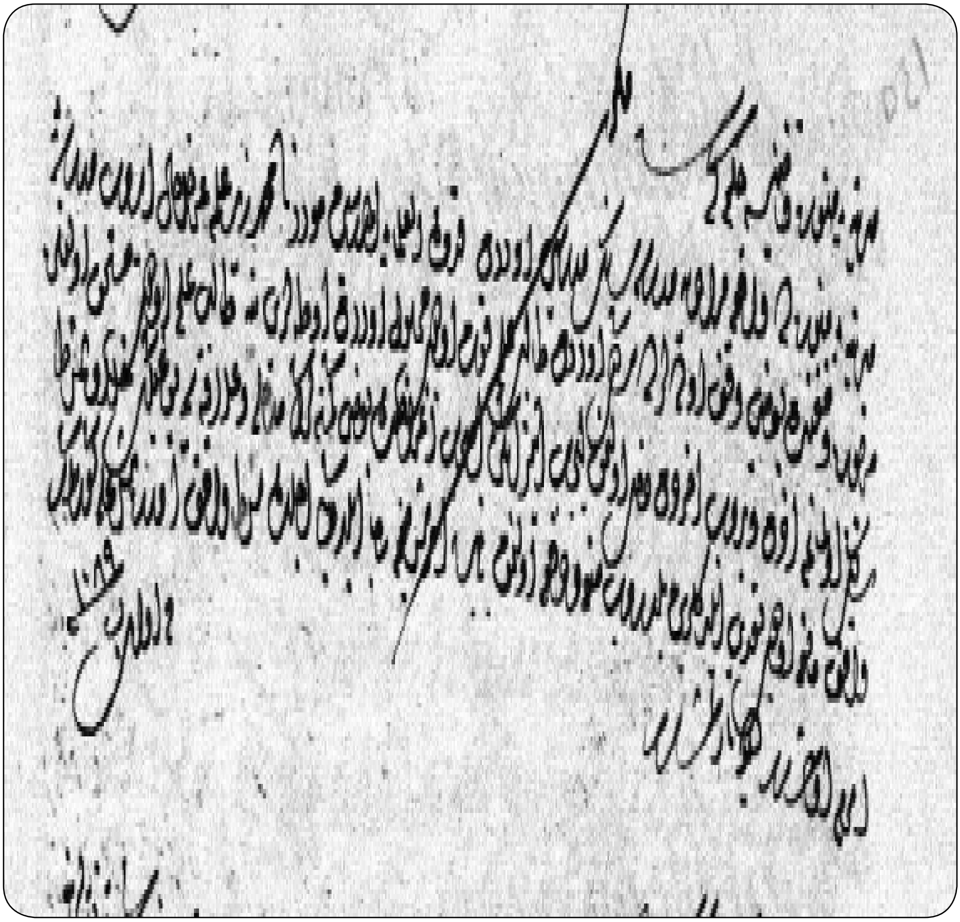
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٩٦

رقـــم الـصـفـحـة:	١٠٨
رقـــم الحـــكـــم:	٥٤١
الـــتـــاريـــخ:	أوائل رجب سنة ١٠٨٩ هـ [١٦٧٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقـد تم تقديم عريضة من طـرف قدوة العلماء المدرسـين مولانا «محمد» زيد علمـه المدرس بالمدرسة المرادية بالمدينة المنـورة. وحسب ما جاء في تلك العريضة، أن هنـاك أحد الطلاب المقيمين في الغرف الموقوفـة انتقل إلى الرفيق الأعلى، مما يعنـي أن هناك حصـة شاغرة لطلاب العلم. وبالتالي يجـب منح تلك الحصة لمن يستحقها من الطلاب المذكورين. ومن الضروري عدم تدخل أصحاب الأغراض في هذا الشأن. ومن المهم كذلك منع التعدي على شرط الواقف، وإنفاذ شرط الواقف حسب ما نص عليه الشرع الشريف.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٩٦)



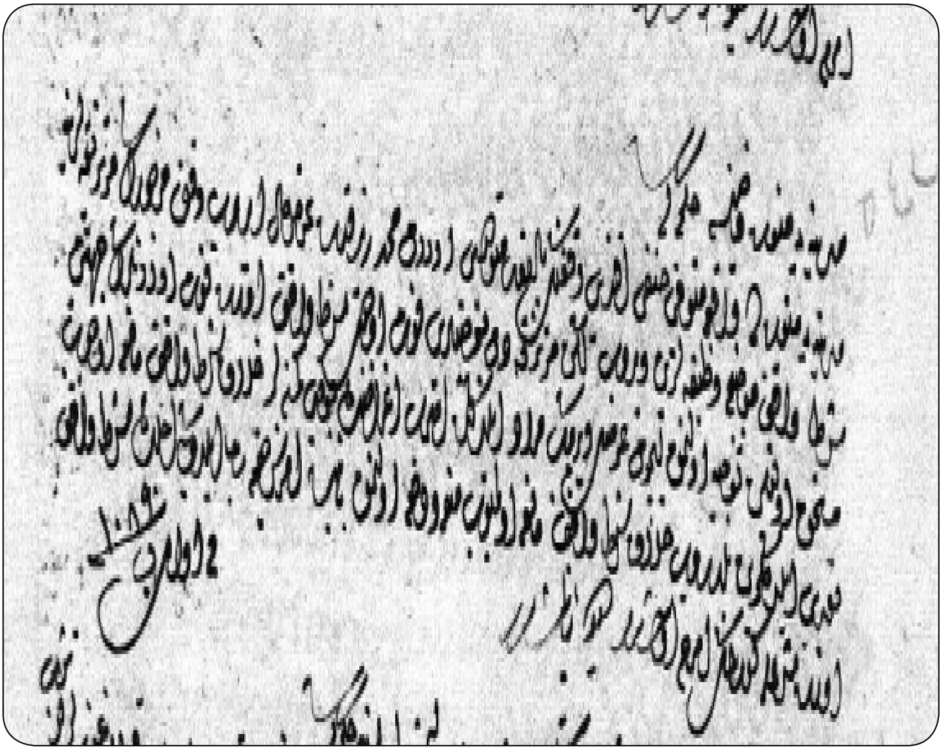
(تابع) دفتر المهمة العثمانية، رقم : ٩٦

رقــم الصـفـحـة:	١٠٨
رقــم الحـكـم:	٥٤٢
الـتـاريـخ:	أوائل رجب سنة ١٠٨٩ هـ [١٦٧٨م]

حكم إلى قاضي المدينة المنورة

لقد تم تقديم عريضة من طرف «محمد» متولي وقف المرحوم «حنفي أفندي» الكائن بالمدينة المنورة. وقد أشار في عريضته أن الجميع ينال مخصصاته بموجب شرط الواقف. وعليه يجب الاهتمام بهذه المسألة، وعدم منح أي شخص أي نوع من المخصصات بصورة تخالف شرط الواقف. لذا يرجى إصدار أمر شريف حول ذلك، ومنع وقوع ما يخالف شرط الواقف.

تابع: دفتر المهمة العثمانية، رقم (٩٦)

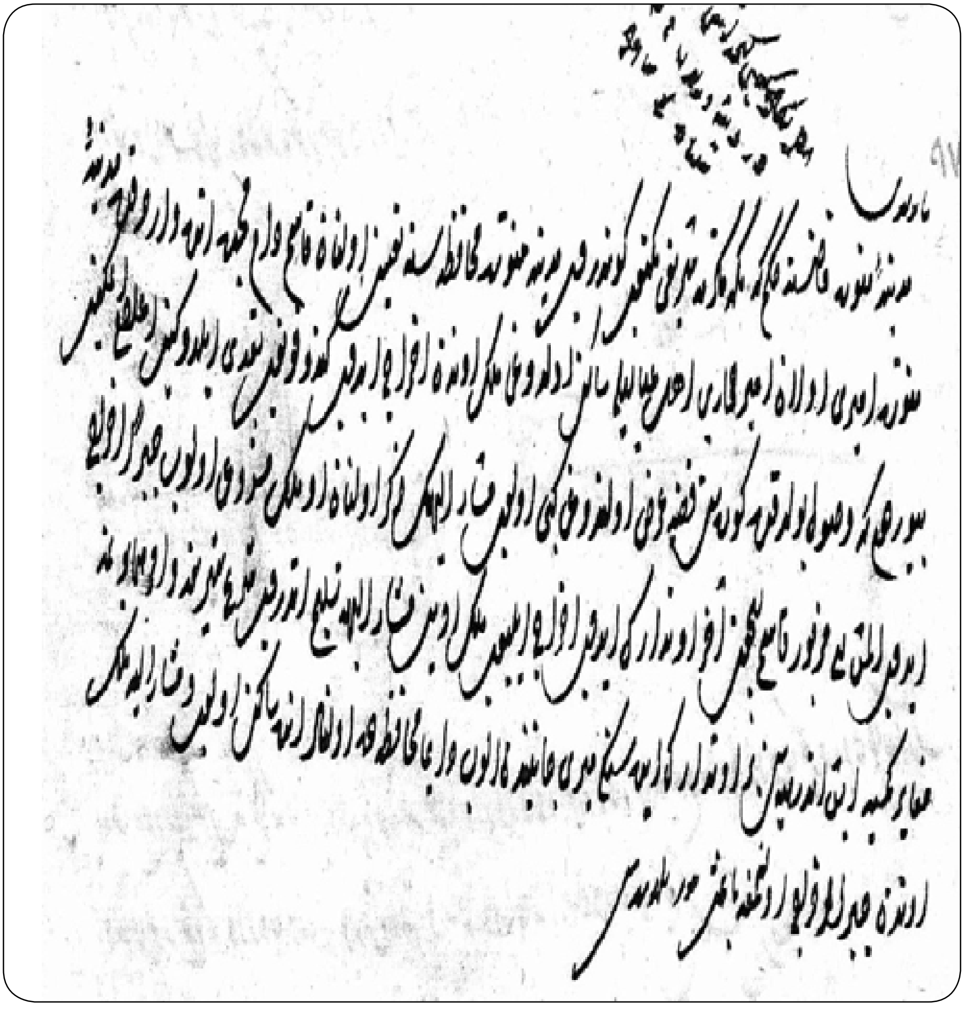


ثالثاً

ملاحق الكتاب

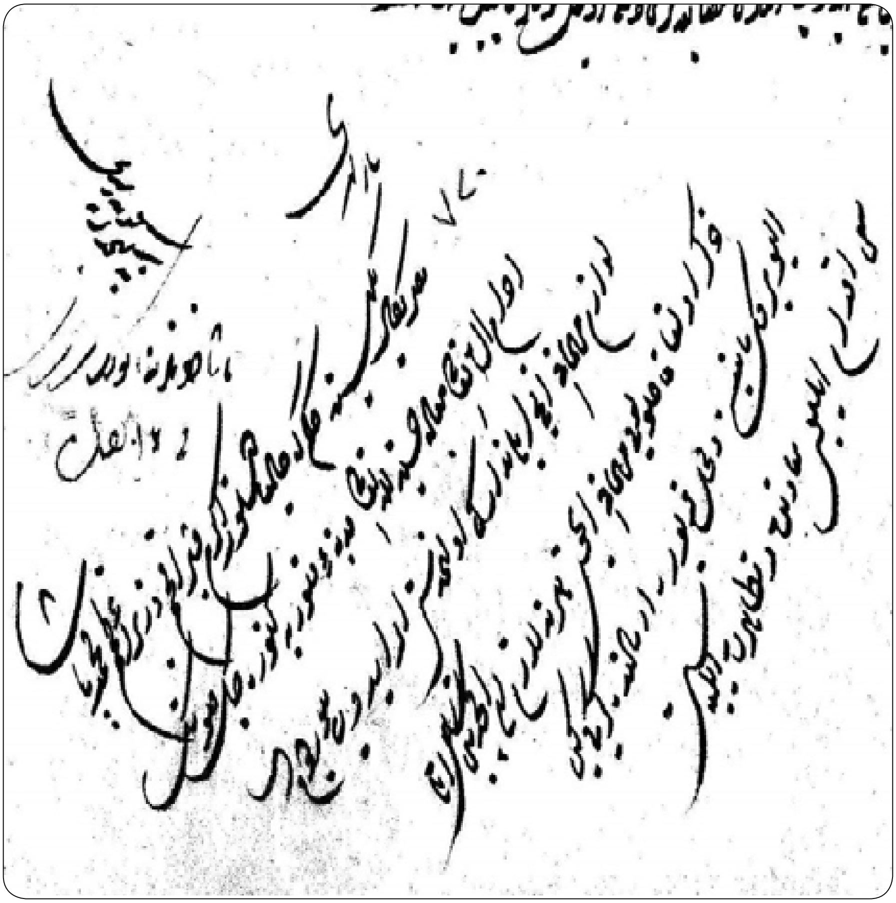
ملحق رقم : (١)

حكم إلى قاضي المدينة المنورة حول تعيين محافظ للمدينة المنورة، وإعتداء الأميرعليه، وضرورة توفيرمنزل له بواسطة الدولة، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٣، ص. ٣٣٥، حكم رقم ٩٧٧، ٢٠ رجب ٩٦٧ هـ/ ١٥٥٩-١٥٦٠م)



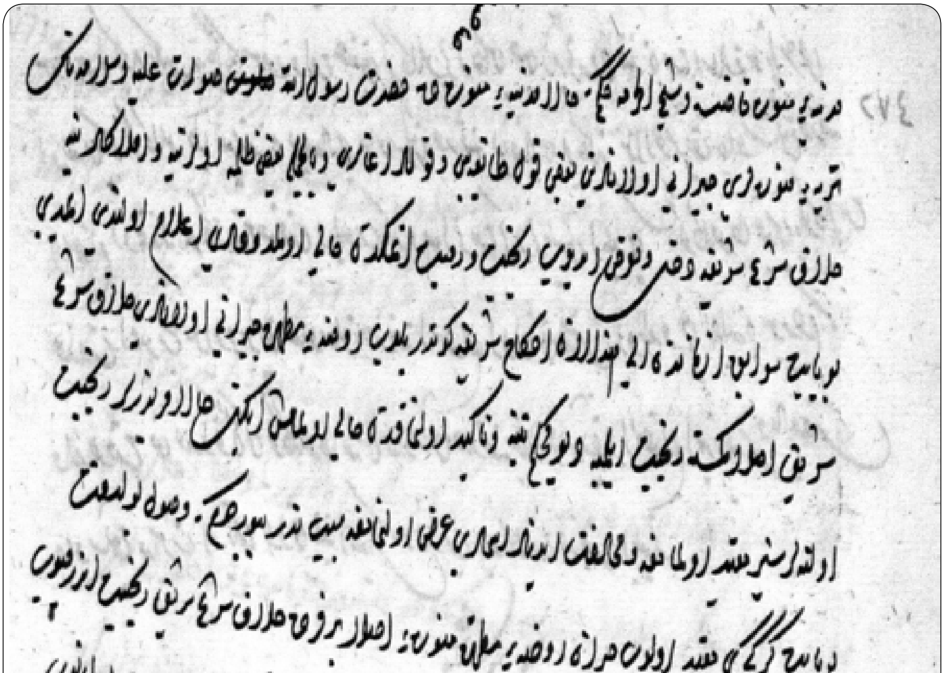
ملحق رقم : (٢)

حكم إلى أمير أمراء مصر حول الاهتمام بتوفير كافة المستلزمات المتعلقة بموضوع المياه بالمدينة المنورة، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٧، ص. ٢٥٧، حكم رقم ٧٢٠، ٢٣ رجب ٩٧٥هـ/١٥٦٧م)



ملحق رقم : (٣)

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم النبوي حول تعدي الجنود المماليك على منازل وأملاك جيران النبي ﷺ، وضرورة رفع أسماء من قام بذلك، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٢٢، ص. ١٣٧، حكم رقم ٢٧٤، ١٥ ربيع الأول ٩٨١ هـ/١٥٧٣م)



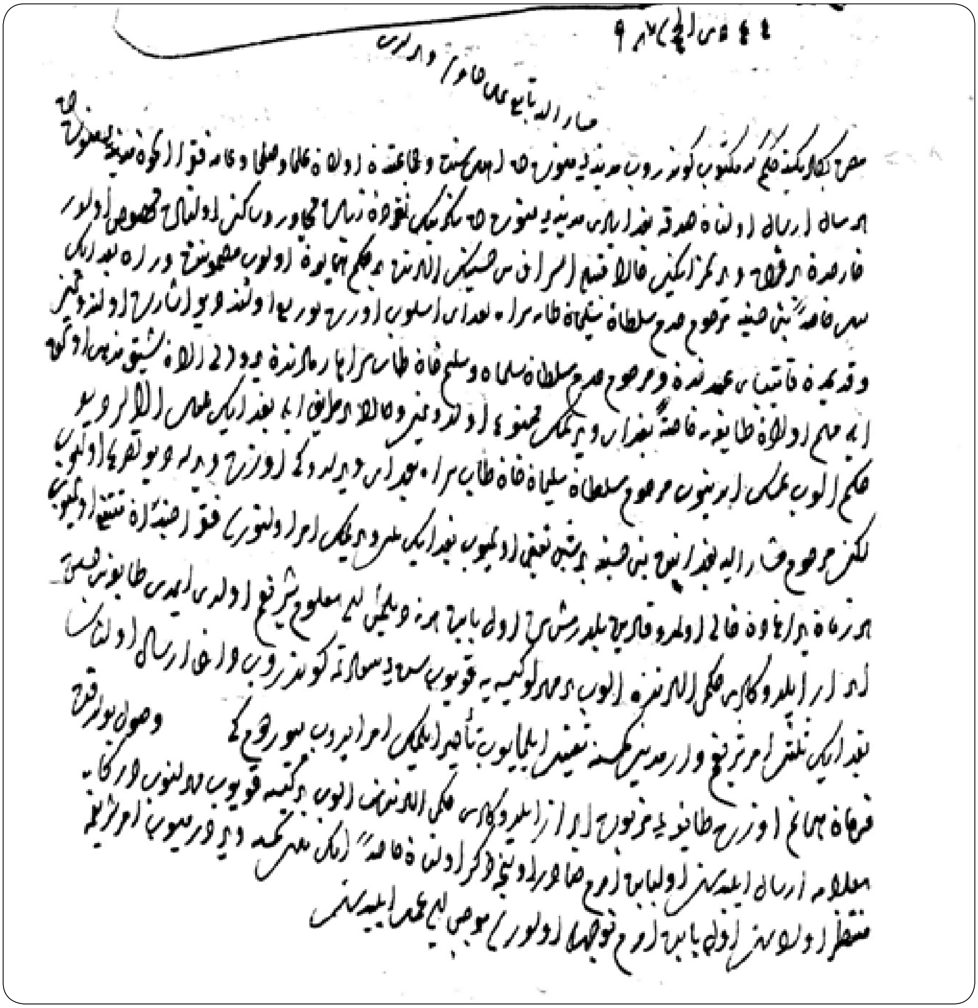
ملحق رقم : (٤)

حكم إلى أمير أمراء مصر حول كسوة مشاهد الصحابة الكرام، وستائر المحراب والمنبر، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٣١، ص. ٨٦، حكم رقم ٢١٢، ١١ رمضان سنة ٩٨٥ هـ/١٥٧٧م)



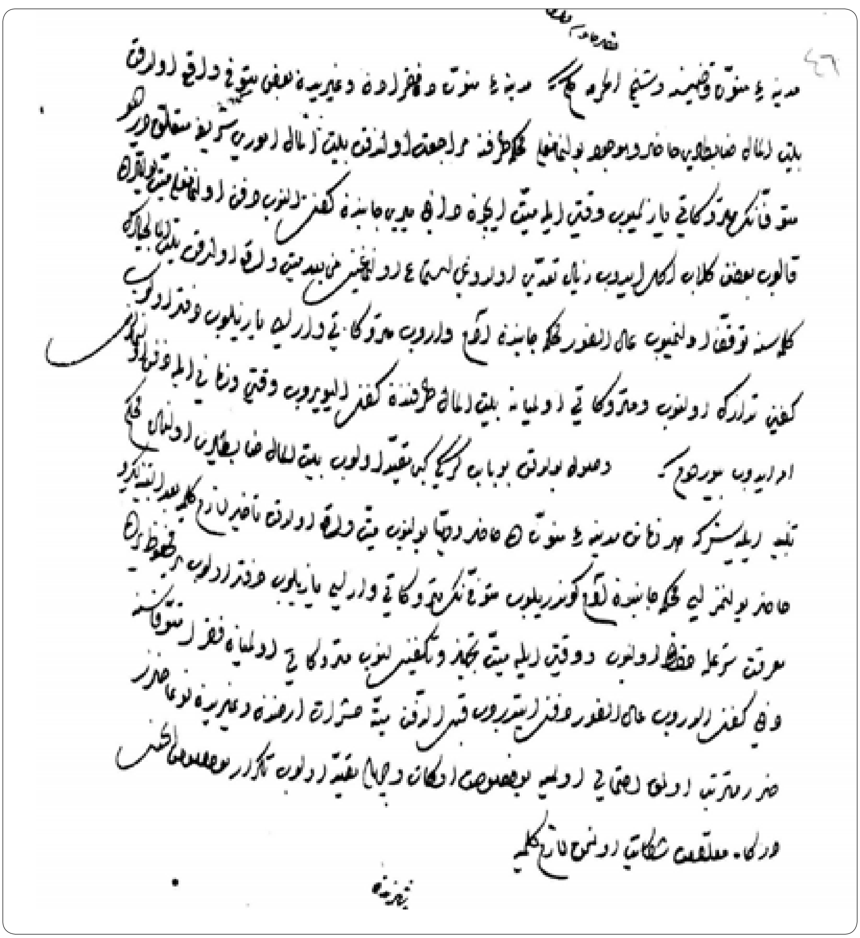
ملحق رقم : (٥)

حكم إلى أمير أمراء مصر حول إعطاء القمح المخصص من مصر إلى العلماء والصالحين والفقراء المذكورة أسمائهم، وعدم تخصيص مقدار لأي شخص آخر، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٣٩، ص. ١١٥، حكم رقم ٢٧٨٨، ٤ ذي الحجة ٩٨٧ هـ/١٥٧٩م)



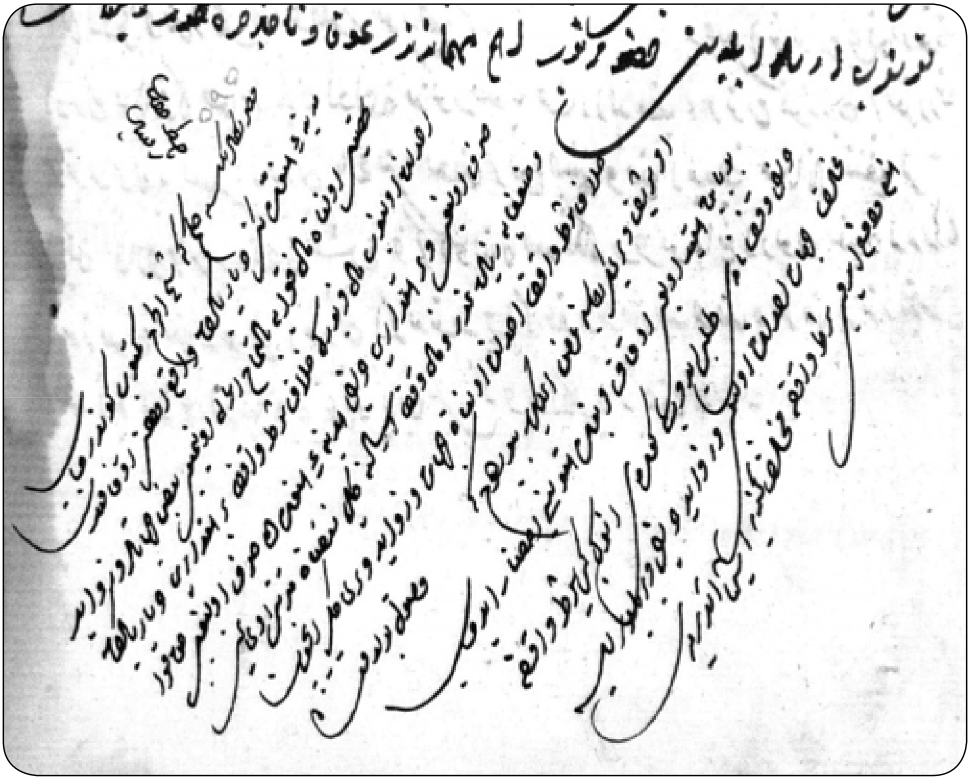
ملحق رقم : (٦)

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم حول المراجعات التي تقوم بها المحكمة عند وفاة أحد الأشخاص بالمدينة المنورة، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٤٦، ص. ٢٤، حكم رقم ٤٦، ٢٧ رجب ٩٩٢ هـ/ ١٥٨٣-١٥٨٤م)



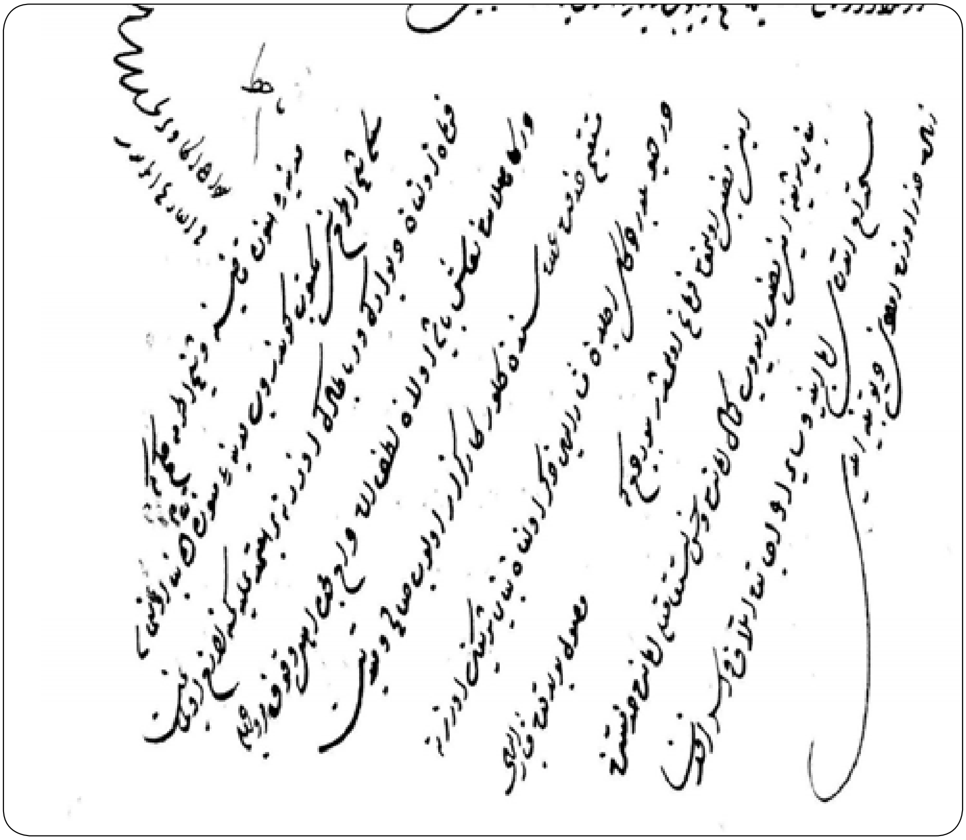
ملحق رقم : (٧)

حكم إلى أمير أمراء مصر حول بعض الأوقاف التابعة للمدينة المنورة بديار بكر، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٥٨، ص. ٢٣، حكم رقم ٥٩٥، ٢٩ شعبان ٩٩٣ هـ/ ١٥٨٤-١٥٨٥م)



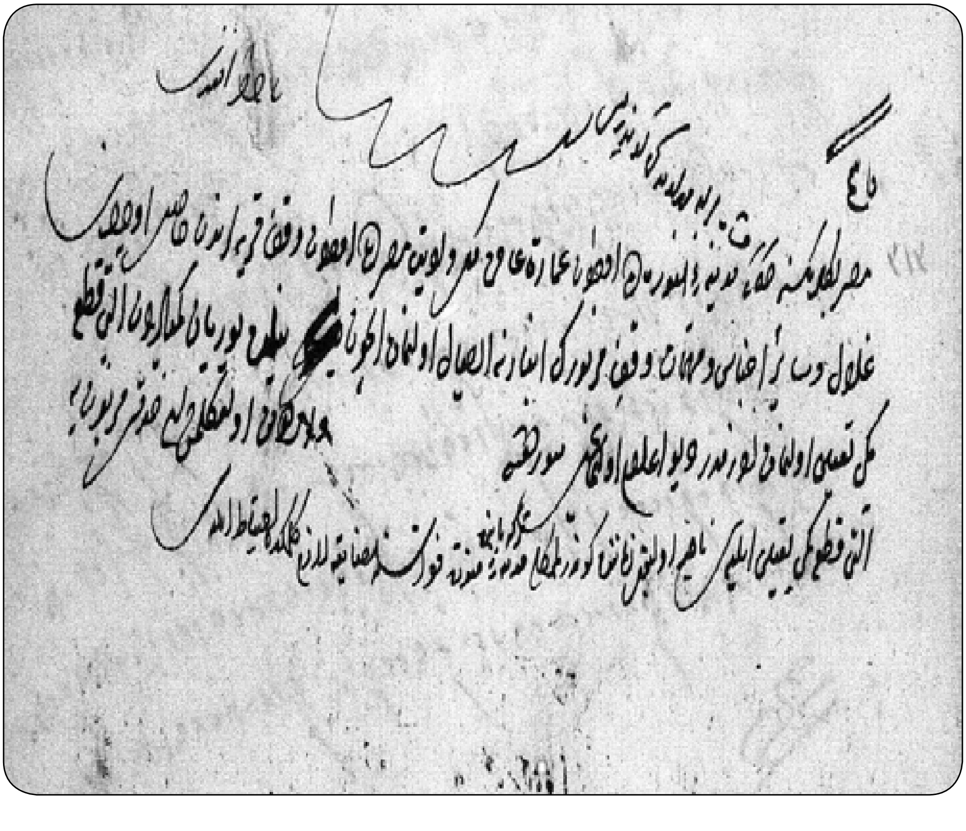
ملحق رقم : (٨)

حكم إلى قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم حول أهمية إكمال الجدران والأربطة بالمدينة المنورة، وتعيين أمين عليها، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٦٠، ص. ٢٥، حكم رقم ٥٩، ٢٨ رمضان ٩٩٣ هـ/ ١٥٨٤-١٥٨٥م)



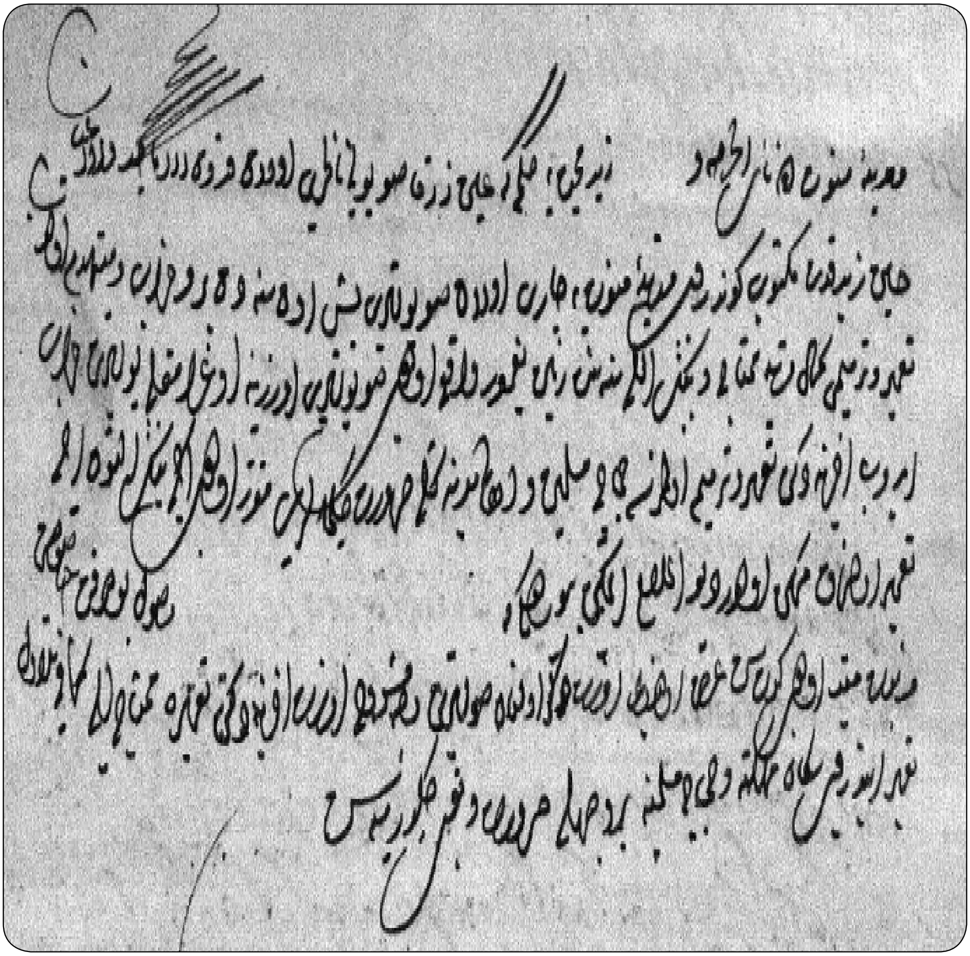
ملحق رقم : (٩)

حكم إلى أمير أمراء مصر حول توفير عدد من السفن لنقل بعض الغلال من مصر إلى إحدى التكايا بالمدينة المنورة، المصدر : (دفتر المهمة رقم ٧٠، ص. ١٦٦، حكم رقم ٣١٣، ١٧ جمادي الآخر ١٠٠١ هـ/ ١٥٩١-١٥٩٢م)



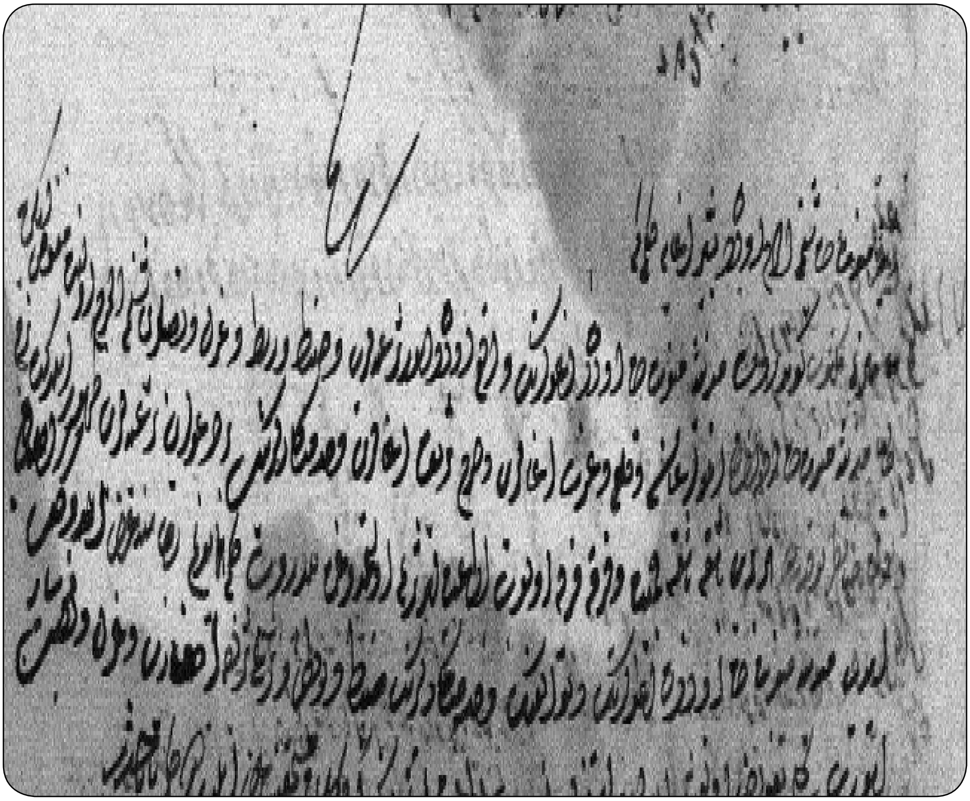
ملحق رقم : (١٠)

حكم إلى نائب الحرم النبوي حول ضرورة ترميم مجرى مياه عين الزرقاء الذي ظل على حالة سيئة منذ ما بين (٥) إلى (١٠) سنوات، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٨٩، ص. ٢٥، حكم رقم ٦٦، ١ رجب ١٠٥٢ هـ/١٦٤٢م)



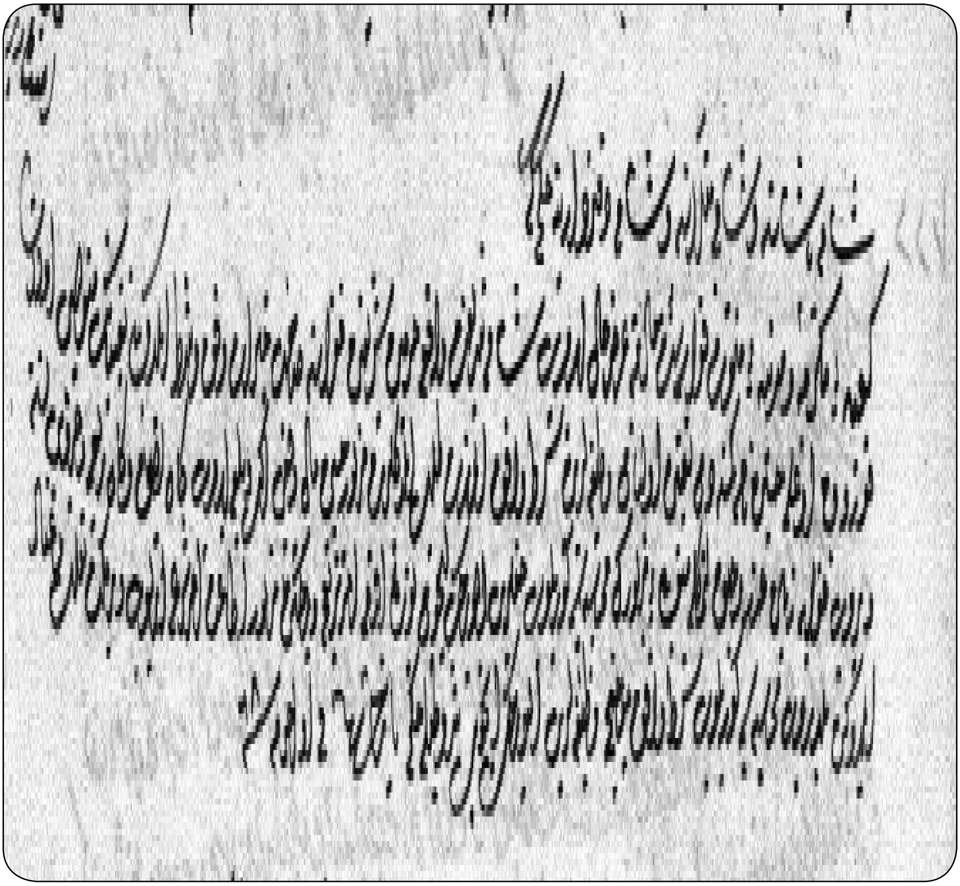
ملحق رقم : (١١)

حكم إلى شيخ الحرم بالمدينة المنورة حول أن شيخ الحرم هو المسئول عن النظر في المسائل المتعلقة بالأغوات، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٩١، ص. ١٤١ حكم رقم ٤٤٧، أوائل شوال سنة ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م)



ملحق رقم : (١٢)

حكم إلى باشا الشام ومتوليها ومسئول المال بها حول أحد الأوقاف الموجودة بالشام المخصص جزء منه لأهالي المدينة المنورة، والمخالفات المالية التي قام بها متولي الوقف المذكور، المصدر: (دفتر المهمة رقم ٩٢، ص. ٥١، حكم رقم ٢٢٧، أواخر محرم سنة ١٠٦٨ هـ/١٦٥٨م)



AL Madinah AL Munawwarah in the Records of the Ottoman Mission

(963 - 1089 / 1555 - 1678)

Transliteration from the Ottoman script into Arabic

Translation and preparation by:

Prof. Ghithan bin Ali bin Jrais
Dr. Anam bin Mohamed Elkabashi
Mr. Nasser bin Ahmed Al-Emaari

First edition

1448 - 2026

AL Madinah AL Munawwarah in the Records of the Ottoman Mission

(963 - 1089 / 1555 - 1678)

Transliteration from the Ottoman script into Arabic

Translation and preparation by:

Prof. Ghithan bin Ali bin Jrais

Dr. Anam bin Mohamed Elkabashi

Mr. Nasser bin Ahmed Al-Emaari

First edition

1448 - 2026